



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية وآدابها
فرع اللغة والنحو

أسس ترجيحات البطل النحوية في كتابه الفاخر في شرح جمل عبد القاهر

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها
تخصص : نحو وصرف

إعداد الطالبة
رحمة بنت بخيت بن تويم القشامي

إشراف الأستاذ الدكتور
شريف بن عبد الكريم النجار

١٤٣٢هـ - ١٤٣٣هـ

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: أسس ترجيحات البعلي النحوية في كتابه الفاخر في شرح جمل عبد القاهر.

الباحثة: رحمة بنت بخيت بن تويم القثامي.

الدرجة: الماجستير.

موضوع الرسالة: دراسة ترجيحات البعلي في كتابه الفاخر، والتعرف على الأسس التي قامت عليها ترجيحاته.

هدف الدراسة: التعرف على الفكر النحوي عند البعلي، ومناقشة ترجيحاته وما اعتمدت عليه من الأسس النحوية المختلفة.

مكونات الرسالة: تتكون الرسالة من أربعة فصول، يتقدمها تمهيد، وتلقبها خاتمة، وفهارس فنية. يتضمن التمهيد مبحثين: التعريف بالبعلي وكتابه، والجمل لعبد القاهر، والأسس الترجيحية عند علماء النحو، ثم الفصل الأول: القياس والسمع والإجماع والاستصحاب، الفصل الثاني: العلة النحوية، الفصل الثالث: الدليل العقلي، الفصل الرابع: الترجيح بلا دليل. الخاتمة: وتضم نتائج البحث.

منهج الرسالة: تصنيف مسائل الترجيح عند البعلي حسب ورودها في كتاب (الفاخر)، ووفقاً للأسس الترجيحية المعتمدة في تقسيم الفصول، ومناقشة ذلك بعرض آراء النحاة، ثم بيان الأسس والأدلة التي اعتمد عليها البعلي في ترجيحه، وترجيح ما أراه راجحاً.

نتائج الرسالة: اتضح فكر البعلي وسعة اطلاعه، وقوة آرائه والتي اعتمدت في الغالب على أسس متينة في ترجيحها.

Abstract

Subject:

the foundations of preferences rainfed grammar in his book to explain the fine phrases Abdul Al-Qaher

Researcher:

Rahmah Bint Bakheet Bin Toam Qathami

Degree: Master

Post subject:

A Study of Preferences rainfed luxury in his book and to identify the foundations upon which the foundation

Objective of the study:

the identification of thought when rainfed grammar, discuss foundation and adopted by the foundations of the various grammatical

Components of the message :

consists message from the six chapters, preceded by a introduction , followed by a conclusion, and indexes of art, includes boot: Identify Balbali and his book, Jamal Abdul Al-Qaher, and basis foundation when scientists as, then the first chapter: measurement and listening, and consensus and Alastsahab, Chapter II: cause grammatical , Chapter III: The directory of mental, Chapter IV: Re other views, Chapter V: Follow-up of scholars, Chapter VI: shoot without evidence, the conclusion: of Search Results

Approach to the message:

Classification issues of foundation rainfed as given in the book (luxury) and in accordance with the principles penalties adopted in the division of chapters, and discuss the views grammarians, then the statement foundations and evidence upon which the rain-fed in the foundation

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد :

فقد أدرك علماء العربية منذ وقت مبكر أهمية علم النحو؛ وأنه سلاح
لغوي لأبناء العربية ومدخلهم إلى علومها المتنوعة، فتعاقبوا على دراسته بالشرح
والتعليل، حتى أفاضوا علينا هذا التراث الهائل.

وما حمل إلينا من هذا التراث من آراء النحاة وتعددتها جدير بالدراسة؛

لاسيما أن الدارس للنحو أمام المسألة الواحدة يتوارد إليه مجموعة من
التساؤلات عن : أي هذه الآراء أرجح؟ ولماذا؟ وما الفرق بين هذا الرأي وغيره؟
وعلى أي حجة كان اعتماد الراجح؟

ومن هذا المنطلق كانت رغبتني في بحث ترجيحات أحد أعلام النحو،

ومقارنتها بترجيحات غيره من النحاة؛ لمحاولة التوصل إلى الرأي الراجح.

وقد توافق ذلك مع ما عرضه عليّ مرشدي الفاضل د / شريف النجار في

تناول ترجيحات محمد بن أبي الفتح البعلي المتوفى سنة ٧٠٩هـ. في كتابه
(الفاخر في شرح جمل عبد القاهر).

وبعد استقرائي للكتاب وجدته قيماً في شرحه لمسائل النحو المختلفة،

وقد عرض فيه البعلي آراء النحاة قبله، ورجح ما يراه راجحاً، مستنداً في

ترجيحاته على أسس نحوية هامة .

أهمية البحث، وخطته :

وتتجلى أهمية الموضوع في الآتي:

- ١ - أن هذا الموضوع لم أسبق إليه - فيما أعلم - .
- ٢ - اختلاف الآراء في النحو مدعاة للدراسة، ومحاولة الوصول إلى الرأي الصواب. مع ضرورة التعرف على الأدلة التي تقوم عليها الآراء السليمة.
- ٣ - التعرف على الفكر النحوي عند البعلي.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في ستة فصول يسبقها مقدمة،

فتمهيد، وتتلوها خاتمة، وذلك على النحو الآتي:

القدمة: بينت فيها سبب اختياري الموضوع وأهميته وخطته، ومنهجي في الدراسة.

التمهيد، وفيه مبحثان:

- أ - التعريف بالبعلي وكتابه (الفاخر)، و (الجميل) لعبد القاهر.
- ب - أسس الترجيح عند علماء النحو.

أما فصول الدراسة فهي أربعة فصول:

الفصل الأول: القياس، والسماع، والإجماع، والاستصحاب.

وفيه تمت دراسة المسائل التي اعتمد فيها البعلي في ترجيحه على هذه الأسس، ومن هذه المسائل:

إعراب الأسماء الستة، تقدم معمول خبر (كان) على اسمها، أفعل التفضيل، العامل في الحال.

الفصل الثاني: العلة النحوية، وفيه تم دراسة المسائل التي اعتمد فيها ترجيح البعلي على العلة النحوية، ومن مسأله: صرف المؤنث الثلاثي ساكن الوسط، زيادة (كان) آخراً.

الفصل الثالث: الدليل العقلي، وفيه تمت دراسة المسائل التي اعتمد في ترجيحها على الدليل العقلي، ومنها: علامة الصرف، العامل في الخبر.

الفصل الرابع: الترجيح بلا أساس، وفيه تمت دراسة المسائل التي لم يدلل فيها البعلي على رأيه بدليل. ومنها: الأصل في (حبذا)، خبر اسم الشرط الواقع مبتدأ. وكان المنهج الذي سرت عليه في هذه الدراسة على النحو الآتي:

كتابة عنوان لكل مسألة، ثم ذكر نص البعلي في البداية.

مناقشة المسائل كما وردت في كتب النحو مناقشة تقوم على المنهج الوصفي.

توضيح الأساس الذي اعتمد عليه البعلي في ترجيحه.

إيضاح الرأي الراجح، وبيان السبب قدر الإمكان.

تخريج الآيات والقراءات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأشعار من مظانها غالباً.

ترجمة للأعلام المغمورين.

وثقت المصادر والمراجع بذكر اسم الكتاب، ورقم الجزء، ورقم الصفحة في الحاشية، ثم ذكر بياناتها في فهرس المصادر والمراجع.

خاتمة: سجلت فيها أهم النتائج التي ظهرت لي في هذه الدراسة.

وضع الفهارس الفنية نهاية البحث.

شكر وتقدير

أشكر المولى عز وجل على ما منَّ به عليّ من أمر الدراسة، وأشكرُ ه سبحانه على كل ما يسره لي ، فاللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

وأود أن أشكر كل من أسدى إليّ معروفاً، وساهم معي في إخراج هذا العمل.

فالشكر لوالدي الكريمين، اللذين لم يدخرا جهداً في مساعدتي، والدعاء لي بالتيسير، كتب الله لهما الأجر، وأمدهما بالصحة والعافية.

والشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / شريف عبد الكريم النجار المشرف على هذا البحث، والذي أولاه اهتمامه، ومتابعته، وما فتئ يوجه ويرشد مضحياً بوقته وجهده، فله جزيل الشكر وفائق الاحترام، وجزاه الله عني خير الجزاء، وجعل هذا العمل في ميزان حسناته.

والشكر موصول لأعضاء اللجنة الموقرة التي ستنتظر في هذا العمل.

كما أشكر جامعة أم القرى ممثلة في عميد كلية اللغة العربية، ورئيس الدراسات العليا العربية، وجميع القائمين عليها.

وأخيراً أسأل الله العلي العظيم أن يوفقني لما يح به ويرضاه، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد : وفيه مبحثان

الأول : التعريف بالبعلي وكتابه، وكتاب الجمل لعبد القاهر الجرجاني

الثاني : أسس الترجيح النحوي

المبحث الأول

التعريف بالبعليّ وكتابه، وكتابِ الجمل

ألف البعلي كتابه (الفاخر) وبغيته في ذلك أن يكون شرحاً لكتاب (الجمل) لعبد القاهر بن محمد، أبو بكر الجرجاني^(١)، وهو من علماء العربية البارزين في النحو والبلاغة^(٢)، ومن أهم مؤلفاته في النحو: كتاب (المقتصد)^(٣)، و(العوامل)^(٤)، وكتاب (الجمل)، وهو شرح لكتاب العوامل^(٥).

ولم يكن كتاب الجرجاني (الجمل) منفرداً بهذه التسمية، فقد طالعنا مؤلفات علماء العربية بالمسمّى نفسه، فهناك (الجمل) للزجاجي^(٦)، و(الجمل) لابن خالويه^(٧)، و(الجمل) لابن هشام^(٨).

وقد ألف الجرجاني كتابه (الجمل) وجعله في خمسة فصول، يقول في ذلك: "هذه جمل رتبها ترتيباً قريب المتناول، وضمنتها جميع العوامل، تهذب ذهن المبتدئ وفهمه، وتعرفه سمت الإعراب ورسمه، وتقيد في حفظ المتوسط الأصول المتفرقة، والأبواب المختلفة لنظمها في أقصر عقد، وجمعها في أقرب حد وجعلتها خمسة فصول.

(١) ينظر ترجمته في: إنباه الرواة على أنباه النحاة ١٨٨/٢، والوايف بالوفيات ٣٤/١٩، والبغية ١٠٦/٢.

(٢) ينظر: إنباه الرواة ١٨٨/٢

(٣) ينظر: إنباه الرواة ١٨٨/٢، والوايف بالوفيات ٣٤/١٩، والبغية ١٠٦/٢.

(٤) ينظر: الوايف بالوفيات ٣٤/١٩، والبغية ١٠٦/٢.

(٥) ينظر: إنباه الرواة ٨٩/٢، والوايف بالوفيات ٣٤/١٩، والبغية ١٠٦/٢.

(٦) ينظر: الجمل للزجاجي.

(٧) ينظر: المصدر السابق ٦٠٣/١.

(٨) ينظر: السابق ٣٠٦/١.

الفصل الأول: في المقدمات، الفصل الثاني: في عوامل الأفعال، الفصل الثالث: في عوامل الحروف، الفصل الرابع: في عوامل الأسماء، الفصل الخامس: في أشياء منفردة" (١).

وأقبل عليه العلماء بالشرح ومن شروحهم (٢):

١. شرح البطلاني، ت / ٥٢١ هـ.
٢. شرح أبي الحسن علي البلقولي.
٣. شرح ابن الخشاب، ت / ٥٦٧، (المرتجل).
٤. شرح أبي عبد الله البلخسي، (الحلل).
٥. ترشيح العلل للخوارزمي.
٦. شرح مُحَمَّد بن أبي الفتح البجلي، (الفاخر).
٧. شرح مُحَمَّد بن علي الغرناطي.
٨. شرح مُحَمَّد القيصري (٣).
٩. شرح أَحْمَد الشرقي.
١٠. شرح شهاب الدين أَحْمَد بن شَرَف الدين الغلبي (٤).
١١. شرح العاشق قَبُو الإزنيبي (٥).

(١) ينظر: الجمل للجرجاني ص ٣.

(٢) ينظر: كشف الظنون ٦٠٢/١، ٦٠٥.

(٣) ينظر: تاريخ الأدب العربي، ٣٠٥/٥.

(٤) ينظر: نفسه ٢٠٥/٥.

(٥) ينظر: نفسه ٣٠٥/٥.

اسمه ونسبه ومولده :

هو محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل بن بركات البعلي الحنبلي . لقب بشمس الدين، وكني بأبي عبدالله^(١)، وقد ذكر ابن حجر العسقلاني في نسبه (مركان) فلم يتفق مع غيره في هذا الاسم^(٢)، ومن المحتمل أن يكون قصد (بركات) .

ولد البعلي سنة خمس وأربعين وستمئة^(٣) في بعلبك^(٤) .

أخلاقه وصفاته :

كان البعلي متعبداً متواضعاً، ريض الأخلاق^(٥) .

وقد وُصف بأنه تاركٌ للتكلف، مدمنٌ للاشتغال، كثير المحاسن^(٦)، ونعته ابنُ العماد بقوله: "ثقة صالحاً متواضعاً على طريقة السلف"^(٧) .

حياته وعلمه :

كان البعلي محدثاً ببعلبك، ومصر، ودمشق، وطرابلس^(٨)، تميز ببراعته

ببراعته في النحو^(٩)، كما عني بالرواية وحصل الأصول، وجمع، وخرج، وأتقن

(١) ينظر : الوايف بالوفيات ٢٢٤/٤، والبغية ٢٠٧/١، وشذرات الذهب ٢٠/٦، والأعلام ٣٢٦/٦، ومعجم المؤلفين ٥٨٠/٣ .

(٢) ينظر: الدرر الكامنة، ١٤٠/٤ .

(٣) ينظر : الوايف بالوفيات، ٢٢٤/٤، والدرر الكامنة ١٤٠/٤، والبغية ٢٠٧/١، وشذرات الذهب ٢٠/٦، والأعلام ٣٢٦/٦، ومعجم المؤلفين ٥٨٠/٣ .

(٤) ينظر: الأعلام ٣٢٦/٦ .

(٥) ينظر: الوايف بالوفيات ٢٢٤/٤، والدرر الكامنة ١٤٠/٤، والبغية ٢٠٧/١ .

(٦) ينظر : الدرر الكامنة ١٤١/٤، والبغية ٢٠٧/١ .

(٧) ينظر: شذرات الذهب ٢١/٦ .

(٨) ينظر: الوايف بالوفيات ٢٢٤/٤، وشذرات الذهب ٢١/٦، ومعجم المؤلفين ٥٨٠/٣ .

(٩) يُنظر : الوايف بالوفيات ٢٢٤/٤، والبغية ٢٠٧/١ .

الفقه^(١)، وقد أشاد المترجمون ببراعته في علوم العربية عامة^(٢). وقال عنه أبو الحسن حَمَوْهُ بأنه جبل علم يمشي^(٣). كما عرف بخبرته بألفاظ الحديث^(٤).
شيوخه :

تتلمذ البعلي على جملة من علماء عصره، منهم:

- ١ - ابن مالك: جمال الدين مُحَمَّدُ بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، العلامة أبو عبد الله الطَّائِي، الجَيَّارِي، الشَّرَافِي، النحوي^(٥)، المتوفى سنة ٦٧٢هـ.^(٦) وقد أخذ عنه البعلي علم العربية^(٧).
- ٢ - اليُونَيْي: مُحَمَّدُ بن أحمد بن عبد الله، أبو عبد الله نَقِيُّ الدين اليُونَيْي^(٨) (ت ٦٥٨)^(٩)، وقد أخذ عنه البعلي الفقه^(١٠).
- ٣ - أَحْمَدُ بن عبد الدَّائِمِ بن نِعْمَةَ بن مُحَمَّدِ بن إبراهِيمِ بن أَحْمَدِ القُدْسِيِّ، الرَّابِطِيِّ^(١١)، (ت ٦٦٨هـ)^(١٢)، وقد أخذ عنه الفقه^(١٣).

-
- (١) ينظر: الوايف بالوفيات ٢٢٤/٤، والدرر الكامنة ١٤٠/٤.
 - (٢) ينظر: الدرر الكامنة ١٤٠/٤، وشذرات الذهب ٢١/٦.
 - (٣) ينظر: الدرر الكامنة ١٤١/٤.
 - (٤) ينظر: البغية ٢٠٧/١.
 - (٥) ينظر: الوايف بالوفيات ٢٨٥/٣، ٢٨٦، والبغية ١٣٠/١.
 - (٦) ينظر: البغية ١٣٠/١.
 - (٧) ينظر: شذرات الذهب ٢١/٦، ومعجم المؤلفين ٥٨٠/٣.
 - (٨) ينظر: الأعلام ٣٢٢/٥.
 - (٩) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٧٣/٤.
 - (١٠) ينظر: الوايف بالوفيات ٢٢٤/٤، والدرر الكامنة ١٤٠/٤، وشذرات الذهب ٢١/٦، ومعجم المؤلفين ٥٨٠/٣.
 - (١١) ينظر: الأعلام ١٤٥/١، ومعجم المؤلفين ١٦٥/١.
 - (١٢) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة ١٠٠/٤.
 - (١٣) ينظر: الوايف بالوفيات ٢٢٤/٤، والدرر الكامنة ١٤٠/٤.

- ٤ - ابن عبد الهادي^(١) : مُحَمَّد بن عبد الهادي بن يوسُف بن مُحَمَّد بن قُدَامَة ،
أبو عبد الله القُدسي ، (ت: ٦٥٨هـ)^(٢) .
- ٥ - الرَّهَوِي: مُحَمَّد بن أبي الدِّين أبو زَكَرِيَّا بن شَرَف بن مري الحزامي ، الحُورَاني ،
الشَّرَافِي ، (ت: ٦٧٦هـ)^(٣) وقد ذكر البعلي أنه أجاز له الرواية^(٤) .
- ٦ - ابن أبي اليُسُر^(٥) : نَقِيُّ الدِّين ، إسماعيل بن إبْرَاهِيم بن أبي اليُسُر ،
شُرَاك ر بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الله بن أبي الجُد^(٦) (ت: ٦٧٢)^(٧) .
- ٧ - ابنُ خَلِيل^(٨) : نَجِيْبُ الدِّين أبو إسحاق ، إبْرَاهِيم بن خَلِيل الدَّمَشَقِيّ ،
الأدمي ، (ت: ٦٨٥)^(٩) .
- ٨ - ابنُ المُهَيَّب^(١٠) : الحَسَنُ بن الحُسَيْن بن أبي اليوك ات ، عَزُّ الدِّين أبو مُحَمَّد
الْبَغْدَادِيّ الحَنْبَلِيّ^(١١) (ت ٦٦٦هـ)^(١٢) .
- ٩ - عُمَرُ الكَرْمَازِي^(١٣) : بَدْرُ الدِّين عُمَرُ بن محمد بن أبي سَعْد التَّلْجَر^(١٤) .

-
- (١) ينظر: شذرات الذهب ٢١/٦ ، ومعجم المؤلفين ٥٨٠/٣ .
- (٢) ينظر: الوايف بالوفيات ٤٥/٤ ، وطبقات الحفاظ ٥٢٤ .
- (٣) ينظر: أنباه الرواة ٨٩/٢ ، والوايف بالوفيات ٣٤/١٩ ، والبغية ١٠٦/٢ .
- (٤) ينظر: المطلع على أبواب المقنع ، ص ٢٩١ .
- (٥) ينظر: الوايف بالوفيات ٢٢٤/٤ ، والدرر الكامنة ١٤٠/٤ ، والبغية ٢٠٧/١ .
- (٦) ينظر: الوايف ٤٤/٩ .
- (٧) ينظر: شذرات الذهب ٥٩٠/٧ .
- (٨) ينظر: شذرات الذهب ٢٠/٦ ، ومعجم المؤلفين ٥٨٠/٣ .
- (٩) ينظر: الوايف بالوفيات ٢٢٤/٤ ، والدرر الكامنة ١٤٠/٤ .
- (١٠) ينظر: إنباه الرواة ٨٩/٢ ، والوايف بالوفيات ٣٤/١٩ ، والبغية ١٠٦/٢ .
- (١١) ينظر: هامش الذيل على طبقات الحنابلة ٩٣/٤ .
- (١٢) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٩٣/٤ .
- (١٣) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٣٧٢/٤ .
- (١٤) ينظر: شذرات الذهب ٥٧٠/٧ .

- ١ - السَّبْئِيُّ ^(١): بَقِيُّ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الكَافِي بْنِ عَلِيِّ بْنِ تَمَّامِ السَّبْئِيِّ، الأَنْصَارِيُّ، الخَزْرَجِيُّ (ت ٧٥٦هـ) ^(٢).
 - ٢ - ابْنُ القَيْمِ ^(٣): مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَلْكَ رِبْنِ أَيُّوبِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ حُرَيْثِ بْنِ الزَّرْعِيِّ الدَّمَشْقِيِّ ابْنِ القَيْمِ الحَوْزِيِّ، الحَنْبَلِيُّ (ت: ٧٥١هـ) ^(٤).
 - ٣ - شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ نَفَّاسُ بْنُ قَائِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الذَّهَبِيِّ، الحَافِظُ (ت ٧٤٨هـ) ^(٥).
- يقول في كتابه تذكرة الحفاظ : " وسمعت مع الشيخ الإمام الفقيه المحدث النحوي بقية السلف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي الفتح البعلبكي الحنبلي.. " ^(٦).
- ٤ - سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ القَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الكَافِيِّ بْنِ سَعِيدِ الطُّوْفِيِّ الصَّرَّافِيِّ، أَبُو الرَّبِيعِ، (ت: ٧١٦هـ) ^(٧).
 - ٥ - الحُسَيْنُ بْنُ يُوْسُفَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي السَّرِيِّ الدُّجَيْبِيِّ، البَغْدَادِيُّ الحَنْبَلِيُّ، سِرَاجُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، (ت ٧٣٢هـ) ^(٨).

(١) ينظر: البغية ٢٠٧/١.

(٢) ينظر: الأعلام ٣٠٢/٤.

(٣) ينظر: البغية ٦٢/١.

(٤) ينظر: الأعلام ٣٠٢/٤.

(٥) ينظر: معجم المؤلفين ٨٠/٣.

(٦) تذكرة الحفاظ، ١٣٧٤ - ٣ - ١٥٠١.

(٧) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٤/٤٠٤، ٤٠٥، ٤١٥.

(٨) ينظر المصدر السابق ٣٠/٥، ٣٢، ٣٣.

□ مؤلفاته :

- للبيلى جملة من المؤلفات هي:
- ١ - المطلع على أبواب المقنع ^(١)، وهو كتاب في الفقه، شرح فيه كتاب (المقنع) لموفق الدين عبدالله بن قدامة الحنبلي ^(٢).
 - ٢ - شرح الرعاية وهو كذلك في الفقه ^(٣).
 - ٣ - المثلث بمعنى واحد ^(٤).
 - ٤ - شرح ألفية ابن مالك ^(٥).
 - ٥ - شرح (الجمال) لعبد القاهر الجرجاني، وقد أطلق عليه المترجمون الشرح الكبير، ^(٦) وهو كتاب (الفاخر).
 - ٦ - شرح المقدمة الجزرية في التجويد ^(٧).
ومن مؤلفاته أيضاً ^(٨):
 - ٧- (الفرائد والفرائد فيما على فعل وأفعل من الزوائد).
 - ٨- (اختصار روضة الناظر).
 - ٩ - رسالة في (اسم الفاعل).
 - ١٠ - رسالة في (صلاة التسبيح).
 - ١١ - كما اختصر (المجروحين) لابن صبان و (الضعفاء) لابن الجوزي.
 - ١٢ - وله رسالة في (ليلة القدر).

-
- (١) ينظر: كشف الظنون ١٨١٠/٢، وشذرات الذهب ٢١/٦، والأعلام ٣٢٦/٦، ومعجم المؤلفين ٥٨٠/٣.
 - (٢) ينظر: كشف الظنون ١٨٠٩/٢.
 - (٣) ينظر: معجم المؤلفين ٥٨٠/٣.
 - (٤) ينظر: الأعلام ٣٢٦/٦.
 - (٥) ينظر: البغية ٢٠٨/١، وشذرات الذهب ٢١/٦، والأعلام ٣٢٦/٦، ومعجم المؤلفين ٥٨٠/٣.
 - (٦) ينظر: الوايف بالوفيات ٢٢٤/٤، والدرر الكامنة ١٤١/٤، والبغية ٢٠٨/١، والأعلام ٣٢٦/٦، ومعجم المؤلفين ٥٨٠/٣.
 - (٧) ينظر: معجم المؤلفين ٥٨٠/٣.
 - (٨) ينظر: هامش ذيل طبقات الحنابلة ٣٧٣/٤.

□وفاته :

توفي البعلي رحمه الله في شهر محرم بالقاهرة سنة تسع وسبعمائة^(١).

(١) ينظر: الوافي بالوفيات ٢٢٤/٤، والدرر الكامنة ١٤١/٤، والبيغية ٢٠٨/١، وشذرات الذهب ٢١/٦، والأعلام ٣٢٦/٦، ومعجم المؤلفين ٥٨٠/٣.

المبحث الثاني

الأسس الترجيحية عند علماء النحو

اعتمد النحاة في ترجيحاتهم واختياراتهم للأراء النحوية على مجموعة من المبادئ والأصول التي تقوي ما ذهبوا إليه، وكان من أهم ما اعتمدوا عليه ما يسمى بـ (أصول النحو)، ولعل السماع والقياس أهم ما في هذه الأصول ف قد أشبعوا بها كتبهم، وذلك لكونها أساس هذا العلم الذي لا يستغنى عنه، وسأتناول في هذه المقدمة هذه الأدلة بإيجاز :

١- السماع :

السماع هو الأصل الأول من أصول النحو، وله أهمية كبيرة عند النحاة في تقرير أحكامهم النحوية وقد عرفه الأنباري بقوله : "هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"^(١).

كما عرفه السيوطي بقوله : "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمً أو ونثراً، عن مسلم أو كافر"^(٢).

ومن هنا فقد قرر النحاة أن أول مصدر من مصادر السماع هو كلام الله عز وجل، ثم الحديث الشريف، فهو أبلغ كلام بعد كلام الله عز وجل. إلا أنه لم يلق الاهتمام الكافي من النحاة، وقد أشار السيوطي إلى سبب ذلك بقوله : "وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث

(١) لمع الأدلة ص ٨١ .

(٢) الاقتراح ، ص ٧٤ .

مروى بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا أفاضاً بألفاظاً^(١).

ثم يأتي كلام العرب مصدراً ثالثاً للسمع، وقد أجمع علماء العربية على أن الاحتجاج في ذلك يكون بكلام من يوثق بفصاحته، وسلامة عربيته^(٢)؛ ولذلك بذل علماء العربية جهداً في تحري الدقة في المسموع من العرب، فكانت هناك قبائل يوثق بفصاحتها، ومن أبرزها قبيلة قريش؛ لأنهم تخيروا من كلام العرب أصفى كلامهم، فأصبحوا أفصح العرب^(٣).

وتأتي أهمية السماع في كونه الطريق الطبيعي للتعرف على اللغة ومعرفة خصائصها، وهو أقرب سبيل إلى ضبط العربية ومعرفة المستعمل منها؛ لأن اللغات في أصلها نقلية وأساس معرفتها السماع^(٤).

وقد كان للنحاة قواعد في مجال الاحتجاج بالسمع عرض لها سعيد الأفغاني في كتابه ومنها^(٥):

١. لا تشترط العدالة في العربي المروي عنه وإنما تشترط في الراوي.
٢. يقبل ما ينفرد به الفصيح، لاحتمال أن يكون سمع لغة قديمة باد المتكلمون بها.
٣. لا يحتج في اللغة العربية بكلام المولدين والمحدثين.

(١) المصدر نفسه ١٠٩ .

(٢) ينظر: في أصول النحو، ص ١٩.

(٣) ينظر: الصاحبى، ص ٢٨ .

(٤) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص ١٣٤ .

(٥) ينظر: في أصول النحو ٦٢، ٦٥ .

٤. لا يجوز الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يعرف قائله، إلا إذا رواه عربي ممن يحتج بكلامه، مخافة أن يكون لمن لا يوثق بفصاحته . ومما يميز السماع كونه دليلاً للقاعدة قبل استخدامها، وشاهداً على صحتها بعد ذكرها^(١).

٢- القياس :

من الأصول الهامة التي اعتمد عليها علماء العربية في تثبيت قواعدهم القياس، وقد عرفه الأنباري بقوله : "اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً : قدرته، ومنه المقياس أي المقدار"^(٢)، وأورد له تعريفات في عرف العلماء فقال : "وهو في ع رف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل : هو حمل فرع على أصل بعلته، وإجراء حكم الأصل على الفرع . وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع"^(٣)، وعرفه في الإعراب في جدل الإعراب بأنه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه^(٤).

وقد اهتم علماء العربية بهذا الأصل منذ وقت مبكر، ومنه ما قيل عن عبدالله بن أبي إسحاق بأنه أول من بعج النحو، ومد القياس، وكان مائلاً إليه في النحو^(٥).

ثم توالى الاهتمام بالقياس عند علماء النحو، وقد برز ذلك جلياً عند سيبويه، فكتابه اتضح فيه اعتماده على القياس، من ذلك قوله : "إذا سميت

(١) ينظر : الأصول، ص ١٠٤ .

(٢) لمع الأدلة ٩٣ .

(٣) لمع الأدلة ٩٣ .

(٤) ينظر : الإعراب قفي جدل الإعراب ٤٥ .

(٥) ينظر : طبقات النحويين واللغويين، ص ٣١ .

رجلاً باسم فعلت به ما فعلت بـ (ابن) ، إلا أنك لا تحذف الألف؛ لأن القياس كان في (ابن) أن لا تحذف منه الألف، كما لم تحذفه في التثنية^(١).

ومن هنا فالقياس بدرجة كبيرة من الأهمية عند علماء العربية، وخاصة عند النحاة، وقد روى ابن جني عن أبي علي الفارسي قوله: أخ طئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس^(٢)، والأنباري يرى أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ومن أنكره فقد أنكر النحو^(٣)؛ ولهذا جعله السيوطي معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسأله عليه^(٤).

أركان القياس :

للقياس أربعة أركان: أصل، وهو المقيس عليه، وفرع، وهو المقيس، وحكم، وعلّة جامعة^(٥).

وقد ضرب السيوطي مثلاً يوضح هذه الأركان، وذلك في رفع ما لم يسم فاعله، فإنما حكم عليه بالرفع لأنه اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه قياساً على الأصل وهو الفاعل، فالمقيس عليه الفاعل، والفرع ما لم يسم فاعله، والحكم الرفع، والعلّة الجامعة الإسناد^(٦).

(١) الكتاب، ٤٠٠/٣.

(٢) ينظر: الخصائص، ٨٧/٢.

(٣) ينظر: لمع الأدلة ٩٥.

(٤) ينظر: الاقتراح ٢٠٣.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢٠٨.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٢٠٨.

وقد اشترط في المقيس عليه ألا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس^(١)،
وكما لا يشترط فيه الكثرة فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس^(٢).

كما لا يقاس على الشاذ نطقاً ، لا يقاس عليه تركاً^(٣).

والمقيس عليه نوعان، الأول : المطرد من المسموع عن العرب، والثاني :
القواعد والأحكام النحوية التي وضعها النحاة^(٤).

أما المقيس فقد عبر عنه ابن جني بقوله : "ما قيس على كلام العرب فهو
من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا
مفعول، وإنما سمعت البعض وقست عليه غيره"^(٥).

ثم يأتي إعطاء (الحكم) للمقيس نتيجة لإلحاقه بالمقيس عليه، وأحكام
النحاة الناتجة عن القياس انقسمت في بداية الأمر إلى قسمين : أحكام واجبة،
وأخرى ممنوعة، إلا أنهم أدركوا فيما بعد أن إلحاق الفرع بالأصل قد لا يوجب
له حكمه، بل تتعدد الصور، ومن هنا أصبح الحكم أقساماً ستة هي :
الواجب، والممنوع، والحسن، والقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء^(٦).

والركن الأخير في القياس هو العلة الجامعة . إذ إن المقيس لا يلحق
بالمقيس عليه إلا إذا كانت بينهما صلة، وهذه الصلة إما أن تكون علة، أو
شبهه، أو طرد^(٧)، ومن هنا جاءت أنواع القياس النحوي .

(١) ينظر : الاقتراح ٢٠٩، وفي أصول النحو للأفغاني ١٠٨ .

(٢) ينظر : الاقتراح ٢١٦، وفي أصول النحو للأفغاني ١٠٩ .

(٣) ينظر : الاقتراح ٢١٥، وفي أصول النحو للأفغاني ١٠٩ .

(٤) ينظر : أصول التفكير النحوي، ص ٩٥ .

(٥) الخصائص ٤٣١/١ .

(٦) ينظر : أصول التفكير النحوي ١١٤ ، ١١٥ .

(٧) ينظر : أصول التفكير النحوي ١٠٨ .

أنواع القياس (النحوي) :

١- قياس العلة :

وقد عرفه الأنباري بقوله : "اعلم أن قياس العلة أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل"^(١).

وهذا النوع من القياس يبنى على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي تك ون سبباً حقيقياً في ثبوت الحكم لطرفي القياس وهو ثلاثة أقسام^(٢):

أ / قياس الأولى : وفيه تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل وهو ما يعبر عنه بحمل فرع على أصل .

ب / قياس المساوي : وفيه تكون العلة في الفرع والأصل سواء، ويعبر عنه بحمل نظير على نظير .

ج / قياس الأدنى : وفيه تكون العلة في المقيس أضعف منها في الأصل، ويعبر عنها بحمل أصل على فرع .

٢- قياس الشبه :

عرفه الأنباري بأنه حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل^(٣)، فالعلاقة هنا بين طرفي القياس في هذا النوع لا تعد أن تكون مجرد مشابهة، وليست هي السبب في ثبوت الحكم

(١) مع الأدلة ١٠٥ .

(٢) ينظر: أصول النحو عند ابن مالك، ص ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٣) ينظر: مع الأدلة ١٠٧ .

للمقيس عليه في هذا القياس، كما هو الأمر في قياس العلة، فالحكم في المقيس عليه في قياس الشبه يثبت بعلة أخرى غير المشابهة^(١).

٣. قياس الطرد :

والطرد هو الذي يوجد معه الحكم ويُقَد الإخالة^(٢) أي المناسبة، ومعنى ك ون الطرد جامعاً بين الطرفين الفرع و الأصل أن يوجد الحكم في الطرفين مع فقدان العلة المناسبة^(٣).

٣. الإجماع :

الإجماع عند علماء العربية أشار إليه ابن جني بقوله : "أعلم إن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه..."^(٤). فالمراد به إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة^(٥).

وقد جعل السيوطي إجماع العرب حجة، وضرب له مثلاً بأن يتكلم العربي بشيء، ويبلغهم، أو يسكتون عليه^(٦).

وقد استدلت النحاة بهذا الدليل في مواضع كثيرة بغية إثبات الحكم النحوي، ومن أمثلة ذلك قول الأنباري : "أجمع البصريون والكوفيون على أن الأفعال المضارعة معربة"^(٧).

(١) ينظر : الأصول عند ابن مالك ١٦٦ .

(٢) ينظر : لمع الأدلة ١١٠ .

(٣) ينظر : أصول التفكير النحوي ١١١ .

(٤) الخصائص ٢٤٧/١ .

(٥) ينظر : الاقتراح ١٨٧ .

(٦) ينظر : المصدر السابق ١٩٣ .

(٧) الإنصاف ٥٤٩/٢ .

ويجوز الخروج على الإجماع كما صرح بذلك ابن جني فهو يرى أن مقولة العرب : "هذا جحر ضب خرب" قد أُجمع على أنها غلط وأنها من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز رد غيره إليه، لكنه يرى عكس ذلك؛ لأن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع، ويجعله على حذف المضاف لا غير^(١).

٤. العلة النحوية :

العلة كما سبق هي ركن من أركان القياس، لذلك لم يعدها بعض العلماء أصلاً مستقلاً من أصول النحو . ومن أولئك الأنباري فهو في اللمع يتحدث عنها كركن من أركان القياس^(٢)، ومثله السيوطي في الاقتراح^(٣)، ومن المحدثين تمام حسان في كتابه الأصول، والدكتور علي أبو المكارم في كتابه أصول التفكير النحوي .

والعلة كما سبق الصلة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه، وعن طريقها يشرح النحاة ويفسرون أحكامهم النحوية.

وللعلة تقسيمات عدة، فهي عند الزجاجي على ثلاثة أضرب، علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية .

أما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، ومثالها عنده قول: إن زيدا قائم، فإن (زيداً) نصبت بـ (إن)، جواباً لمن قال: بم نصبتم (زيداً).
وأما القياسية فأن يقال في القول السابق : ولم يجب أن تنصب (إن) الاسم؛ فالجواب أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي للمفعول . والعلل الجدلية كل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا، كأن يقال: فمن أي جهة شابته

(١) ينظر: الخصائص ١/٢٤٩ .

(٢) ينظر: لمع الأدلة ، ص ٩٣ .

(٣) ينظر: الاقتراح ٢٠٨ .

هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال كان شبهها؟^(١) ويجعلها الزجاجي مدار علل النحو^(٢).

وقد أورد السيوطي تقسيماً للعلل عند الدينوري، فهي لديه صنفان : علة تطرد على كلام العرب، وتتساق إلى قانون لغتهم . وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم، والأولى أكثر استعمالاً^(٣).

وقد نقل السيوطي عن التاج بن مك توم أمثلة لهذه العلة، منها علة السماع، والتشبيه، والاستغناء، والاستثقال، والفرق، والتوكيد، وغيرها^(٤).

والعلل عند ابن جني نوعان، يقول في ذلك : "اعلم أن أكثر العلة عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة، أو ما شابه الفضلة، ورفع المبتدأ... إلى أن قال : "وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب، من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة، هي علة الجواز لا علة الوجوب.."^(٥).

وللعلل تقسيم آخر عرض له السيوطي، وهو أن العلة قد تكون بسيطة، وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد، كالتعليل بالاستثقال، والجوار، وقد تكون مركبة من عدة أوصاف، كتعليل قلب (ميزان) بوقوع (الياء) ساكنة بعد كسرة، فالعلة ليست مجرد سكون، ولا وقوعها بعد كسرة، بل مجموع الأمرين^(٦).

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو ص ٦٤ ، ٦٥ .

(٢) ينظر : الإيضاح للزجاجي ٦٦ .

(٣) ينظر : الاقتراح ٢٥٦ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ٢٥٧ ، ٢٦٥ .

(٥) الخصائص ٢١٨/١ .

(٦) ينظر : الاقتراح ٢٥٩ .

وللعلة قوادح عند النحاة، وهي الطرق التي تدل على إبطالها.

ومن أمثلتها تخلف العكس، فمن شروط العلة أن تكون منعكسة، حيث ينتفي الحكم عند انتفاء العلة؛ فكلما انتفت العلة انتفى الحكم. وقد مثل السيوطي لتخلف العكس بقوله: "ومثال تخلف العكس قول بعض النحاة في نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ، نحو (زيد أمامك): إنه منصوب بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر، بل حذف الفعل واكتفي بالظرف منه، وبقي منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً وتقديراً على ما كان عليه قبل حذف الفعل"^(١). ومنها المنع للعلة وذكره الأنباري في جدل الإعراب، ومثل له بأن يقول البصري: "إنما ارتفع الفعل المضارع لقيامه مقام الاسم، وهو عامل معنوي فأشبهه الابتداء في الاسم المبتدأ، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه". فيقول له الكوفي: "لا أسلم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ"^(٢).

٥. الاستصحاب :

استصحاب الحال هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل^(٣).

ويراه الأنباري من الأدلة المعتبرة^(٤).

فاستصحاب حال الأصل في الأسماء هو الإعراب، وفي الأفعال البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب،

(١) الاقتراح ٣٣٦ - ٣٣٧ .

(٢) جدل الإعراب ٥٨ .

(٣) ينظر: جدل الإعراب ٤٦ .

(٤) ينظر: لمع الأدلة ١٤١ .

ومما يوجب البناء في الأسماء شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف^(١).

وعلى الرغم من كونه من الأدلة المعتبرة لدى النحاة إلا أنه من أضعف الأدلة،
ويكمن ضعفه في عدم التمسك به إذا وجد دليل غيره، فلا يمكن التمسك به في
إعراب الاسم مع وجود دليل البناء وشبه الحرف أو ما تضمن معناه^(٢).

ويرى السيوطي أن المسائل التي يستدل فيها بالأصل كثيرة جداً، لا
تحصى، كقولهم: الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك، والأصل في
الحروف عدم الزيادة^(٣).

والاستصحاب عند الدكتور تمام حسان هو البقاء على الصورة الأصلية
المجردة من قبل النحاة، سواء أكانت صورة الحرف أم صورة الكلمة أم صورة
الجملة، وكل صورة أطلق عليها (أصل الوضع)^(٤).

ويضع الدكتور تمام حسان هذا الدليل في ترتيب الخطة النحوية متوسطاً
بين السماع والقياس؛ لأن القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع
ويعرف المطرد والشاذ^(٥).

وترى الدكتورة الحديثي أن استصحاب الأصل مع ضعفه قد بنى منه
سببويه كثيراً من الأحكام ووضع العديد من القواعد معتمداً عليه^(٦).

(١) ينظر: المصدر السابق ١٤١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٤٢.

(٣) ينظر: الاقتراح ٣٧٦.

(٤) ينظر: الأصول لتمام حسان ٦٢.

(٥) ينظر: المصدر السابق ١٠٧.

(٦) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سببويه ٤٦٤.

٦. الحجج العقلية :

هي الحجج التي تعتمد على إعمال الفكر للوصول إلى الحكم، وحجج النجاة العقلية استتبطوها عقلاً بعد أن اتضحت لهم أصول النحو، وهي التي عبر عنها الأنباري بقوله : "اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة تخرج عن حد الحصر، وأنا أذكر ما يكثر التمسك به، وجملته أن الاستدلال قد يكون بالتقسيم، وقد يكون بالأولى، وقد يكون ببيان العلة، وقد يكون بالأصول"^(١).

وقد ذكر السيوطي أدلة الاستدلال تحت مسمى (أدلة شتى)، أورد منها الاستدلال بالعكس، كأن يقال : لو كان نصب الظرف في خبر المبتدأ بالخلاف لكان ينبغي أن يكون الأول منصوباً؛ لأن الخلافاً لا يكون من واحد، وإنما يكون من اثنين، فلو كان الخلاف موجباً للنصب في الثاني لكان موجباً للنصب في الأول، فلما لم يكن الأول منصوباً دل على أن الخلاف لا يكون موجباً للنصب في الثاني^(٢).

واتبع السيوطي هذا الدليل بالاستدلال ببيان العلة، وبعدم الشيء على نفيه، وبالاستدلال بالأصول، والاستدلال بعدم النظير، والاستحسان، والاستقراء، والدليل المسمى بالباقي^(٣).

وهذه الأدلة عند الدكتور تمام حسان من أدلة الجدل النحوي. وقد جعل الاستقراء ملحقاً بالسمع، ويعني به الاستقراء التام؛ لأنه دليل يرتفع به ما عداه. ومثل لذلك بأن الاستقراء أثبت أن الفعل إما ماضٍ أو مضارع أو أمر، وهذا دليل على عدم وجود نوع رابع، كما جعل الاستدلال بالأصول ملحقاً

(١) لمع الأدلة ١٢٧ .

(٢) ينظر: الاقتراح ٣٨٠، ٣٨١ .

(٣) ينظر: المصدر السابق ٣٨١، ٣٩٥ .

بالاستصحاب، والأصل عنده هو ما جرده النحاة بالاستقراء الناقص الذي أجروه على الكلام الفصيح، ومثاله أن يقال: الرفع سابق على النصب، ومن قال: إن المضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم فقد خالف أصلاً نحوياً؛ لأن القول بالتجرد معناه سبق النصب على الرفع^(١)، أما الاستدلال ببيان العلة، وبالأستحسان، وبالعكس، وعدم النظير، وعدم الدليل في الشيء على نفيه، والدليل الباقي فجعلها أدلة ملحقة بالقياس^(٢).

(١) ينظر: الأصول لتمام حسان ١٨٤، ١٨٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ١٨٤.

الفصل الأول:

أصول النحو

القياس ، السماع والإجماع، الاستصحاب.

إعراب الأسماء الستة

نص المسألة :

يقول البعلبي عن الأسماء الستة : "أما إعرابها فاختلّفوا فيه على سبعة مذاهب: الأول: أن حروف المد فيها حروف إعراب، والإعراب مقدر عليها، وهو مذهب سيبويه؛ لأنها أسماء معربة . فكان لها حروف إعراب كسائر الأسماء المعربة؛ لأن الإعراب إما معنى وإما حركة. وكلاهما يفتقران إلى محل يقوم به كسائر الأعراض المعقولة، ومحلّه حرفه، ك (الذال) من (زيد) والياء والألف من (مُعْطِي مُعْطَى)؛ ولأن هذه الأسماء لها حروف إعراب قبل الإضافة فكذلك بعدها كسائر الأسماء" إلى أن قال: "والصحيح الأول لما ذكر"^(١).

تحليل المسألة:

اختلف النحاة في إعراب الأسماء الستة المعتلة وهي : (أبوك، أخوك، حموك، ه زوك، فوك، ذو مال) ولهم في ذلك عدة مذاهب:

المذهب الأول:

يذهب أصحابه إلى أن هذه الأسماء معربة بحركات مقدره على حروف العلة، وهذه الحروف هي حروف إعراب، ويعزى هذا المذهب إلى سيبويه^(٢)، وأبي علي الفارسي^(٣)، وإلى البصريين^(٤) وسبيلهم في ذلك إتباع حركة الحرف ما قبل الأخير لحركة الحرف الأخير، أي أتبع حركة ما قبل حروف الإعراب لحركة حروف الإعراب، وهذا لإتباع وج د نظيره في : (امرئ) و(ابنم)، يقول سيبويه في باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد : "ينضم فيه قبل الحرف المرفوع حرف، وينكسر فيه قبل الحرف المجرور الذي

(١) الفاخر ٦٨ - ٦٩ .

(٢) ينظر : الباب ٩٠/١ ، وشرح المفصل ، ١٥٣/١ ، وشرح الرضي ٧٧/١ ، والفاخر ٦٨ ، والتذييل والتكميل ١٧٥/١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٥/١ ، والهمع ١٢٤/١ .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد ٥٥/١ ، والهمع ١٢٤ ، والارتشاف ٨٣٧/٢ ، والتذييل ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١٧/١ ، والارتشاف ٨٣٦/٢ ، وتوضيح المقاصد ٥٥/١ ، والهمع ١٢٤/١ .

ينضم قبل المرفوع، وينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف وهو (ابنم) و (امرؤ) فإن جررت قلت: في (ابنم) و (امري)...^(١) ومذهب سيبويه في الإتياع هو السبب في أن يعزى إليه هذا المذهب، وكذلك الفارسي.

ويقول المبرد: "وإنما الثاني في الحقيقة نعت للأول، ولكنهما جعلتا بمنزلة الأسماء التي يتبع آخر حرف منها ما قبله، وتلك الأسماء نحو قولك: أخوك..."^(٢). وتفسير ذلك: أن (أبوك) أصله في الرفع (أبوك) ثم أتبعته حركة الباء لحركة الواو، فصار (أبوك) فاستثقلت الضمة على الواو، فحذفت. وكذلك في النصب، فإن (أباك) أصله (أبوك)، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وفي حالة الجر أصله (أبوك) أتبعته حركة الباء لحركة الواو، فصار (أبوك) فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت، وسكنت، وقبلها كسرة فانقلبت ياء^(٣)، وهذه التغييرات أتت بعد إتياع حركة ما قبل الأخير لحركة حرف الإعراب، وبالتالي قدرت حركات الإعراب لحذفها.

وتابعهم في ذلك الصيمري بقوله: "واعلم أن الواو والألف والياء التي تغير هذه الأسماء بهن لسن إعراباً، وإنما الإعراب مقدر في هذه الحروف؛ لأن الإعراب إنما يحل في الكلمة بعد تمامها، وهذه الحروف من تمام هذه الأسماء، فالإعراب يجب أن يكون بعدها مقدرًا"^(٤)، وتابعهم في مذهبهم

(١) الكتاب ٢/٢٠٣.

(٢) المقتضب، ٤/٢٣١.

(٣) ينظر: شرح الرضي ١/٧٧، والارتشاف ٢/٨٣٦، والتذييل ١/١٧٥، وتوضيح المقاصد ١/٥٥، والهمع ١/١٢٤، وحاشية الصبان ١/١٣٦.

(٤) التبصرة والتذكرة، ١/٨٥.

جماعة من النحاة^(١)، وهو اختيار ابن مالك في التسهيل^(٢)، غير أنه عدل عنه في شرح التسهيل كما سيأتي.

وحجتهم فيما ذهبوا إليه تتمثل بالآتي:

- ١ - أن الأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب، وأن يعرب بالحركة لا بالحرف، وهنا امتنع ظهور الحركة لثقلها على حروف العلة^(٣).
 - ٢ - أن هذه الأسماء معربة في حالة الإفراد، وه ي كذلك في الإضافة كغيرها من الأسماء^(٤).
 - ٣ - لو كانت هذه الحروف إعراباً لما اختلفت الكلمة بحذفها كما هو الحال في الكلمة الصحيحة^(٥).
 - ٤ - قيل: إن هذه الأسماء قد خولف فيها القياس بحذف لاماتها في حال إفرادها؛ لأن قول (أخ) أصله (أخو) وكذلك باقي أخواتها، و كان مقتضى القياس أن تقلب الواو فيها ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها إلا أنهم حذفوها تخفيفاً، ولو خرجت على أصلها من قلبها ألفات لكانت حروف إعراب، والحركة مقدره فيها فكذلك لما ردت في الإضافة^(٦).
- وقد اعترض الرضي على مذهبهم بأن ما حذف لأمه من هذه الأسماء فإنها ترد في الإضافة لتكون هي علامة الإعراب، وذلك في (أبوك، أخوك،

(١) ينظر: التوطئة، ص ١٢٢، وشرح جمل الزجاجي، ١٢٢/١، والفاخر ٦٩، والارتشاف ٨٣٦/٢، وشرح ابن عقيل، ٣٩/١.

(٢) ينظر: التسهيل، ص ٩.

(٣) ينظر: اللباب ٩١/١، والفاخر ٦٨، والتذييل ١٨١/١، وتوضيح المقاصد ٥٦/١، والهمع ١٢٤/١.

(٤) ينظر: اللباب ٩١/١.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٩١/١.

(٦) ينظر: اللباب ٩١/١، والفاخر ٦٨.

حموك، هنوك) واستدل بنحو (دم) و (يد) فإن لامها لا ترد في الإضافة ، فدل ذلك على أن الأولى ردت فيها لتكون إعراباً لها.

واعترض كذلك على إتباع حركة ما قبل الإعراب لحركة الإعراب بأن ذلك نادر، وأن الحرف يؤدي ما تؤديه الحركة^(١).

ولم يقبل قولهم عند بعض النحاة؛ لأن في ذلك تكلفاً حركاتٍ مقدره مع الاستغناء عنها بنفس الحروف، ولا محذور في جعل الإعراب حرفاً من نفس الكلمة إذا صلح له كما في المثني والجمع^(٢).

المذهب الثاني:

يذهب أصحابه إلى أن هذه الأسماء مع ربة بالحروف ، وهي نائبة عن الحركات، يقول ابن يعيش في ذلك: "وقد خولف الدليل، وأعربوا بعض الكلم بالحروف لأمر اقتضاه، وذلك في مواضع منها: الأسماء الستة المعتلة إذا كانت مضافة"^(٣)، أي أن الرفع يكون بالواو نيابة عن الضمة، والنصب بالألف نيابة عن الفتحة، والجربالياء نيابة عن الكسرة، وهذا المذهب هو المشهور عند النحاة، وينسب إلى قطرب^(٤)، والزيادي^(٥)، والزجاجي^(٦)، وهشام الضرير^(٧)،

(١) ينظر: شرح الاضري ٧٧/١.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ١٣٥/١.

(٣) شرح المفصل ١٥٣/١.

(٤) اللباب ٩٤/١، والفاخر ٦٩، والارتشاف ٨٣٧/٢، والتذييل ١٧٦/١، وتوضيح المقاصد ٥٥/١، والهمع ١٢٣/١، وحاشية الصبان ١٣٥/١.

(٥) الزيادي: هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد. كان نحوياً، لغوياً، راوية. قرأ على سيبويه كتابه، صنف (النقط والشكل) و (الأمثال)، و (شرح نكتب سيبويه)، ينظر: البغية ٤١٤/١، والأعلام ٤٠/١، ٤١، ونسب إليه هذا المذهب في اللباب ٩٤/١، والفاخر ٦٩، والارتشاف ٨٣٧/٢، والتذييل ١٧٦/١، وتوضيح المقاصد ٥٥/١، والهمع ١٢٣/١.

(٦) ينظر: الارتشاف ٨٣٧/٢، والتذييل ١٧٦/١، وتوضيح المقاصد ٥٥/١، والشاطبي، والمقاصد الشافية ١٤١/١، والهمع ١٢٣/١، وحاشية الصبان ١٣٥/١.

(١)، وعليه الأنباري (٢)، وتابعهم ابن مالك في شرح التسهيل بقوله : " ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات، وهذا أسهل المذاهب، وأبعدها عن التكلف؛ لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة" (٣) وهو اختيار الرضي (٤)، وابن هشام (٥).
 وحجتهم أن الأسماء الستة أعربت بالحروف؛ "لأنها أسماء حذفت لاماتها في حال الإفراد، وتضمنت معنى الإضافة، فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها" (٦).

وقيل : أعربت بالحروف توطئة لإعراب التنثية والجمع بالحروف (٧)، بالإضافة إلى أن الإعراب جيء به لبيان مقتضى العامل (٨).
 واعترض بعض النحاة على مذهبهم، فرده العكبري بما تقدم من حجج لأصحاب المذهب الأول (٩)، كما رد مذهبهم بأن هذه الحروف الثلاثة لم تحدث تحدث عن عامل، فقد ثبتت قبل دخول العامل عليها، ولو كانت إعراباً لم يوجد فيها إلا بعد دخول العامل (١٠).

-
- (١) ينظر: الارتشاف ٨٣٧/٢، والتذليل ١٧٦/١، وتوضيح المقاصد ٥٥/١، والهمع ١٢٤/١.
 (٢) ينظر: أسرار العربية ص ٤٥.
 (٣) شرح التسهيل، ٤٣/١.
 (٤) ينظر: شرح الرضي ٧٩/١.
 (٥) ينظر: أوضح المسالك ٣٩/١، وشرح شذور الذهب، ص ٦٧.
 (٦) شرح المفصل ١٥٣/١.
 (٧) ينظر: أسرار العربية ٤٣، وشرح المفصل ١٣٥/١، وشرح الرضي ٧٩/١، وحاشية الصبان ١٣٦/١.
 (٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١، والهمع ١٢٤/١.
 (٩) ينظر: اللباب ٩١/١.
 (١٠) ينظر: الفاخر ٧٠، والتذليل ١٨٠/١، والهمع ١٢٤/١.

المذهب الثالث :

يرى أصحابه أن الأسماء الستة المعتلة معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع، أي أن الباء في نحو (أبوك) حرف إعراب والواو للإشباع، وهذا مذهب المازني^(١) والزجاج^(٢)، والشاهد على ذلك قول الشاعر:

وَأَنْتَ حَيْثَمَا يَنْبِي النَّوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثَمَا سَلَكَوا أَدْرُوا فَأَنْظُرُ^(٣)

وقد عقب الأنباري على البيت بقوله : "أراد: فانظُرْ، فلشبع الضمة فنشأت الواو"^(٤).

وتؤيد مذهبهم لغة من يعرب بالحركات في الإضافة نحو : (هذا أبك) (ورأيت أبك)، و (مررت بأبك)^(٥).

وضعف مذهبهم؛ لأن الإشباع إنما يكون في ضرورة الشعر، ولا داعي لهذا القول في سعة الكلام، بالإضافة إلى أنه لا يوجد دليل يؤيد ذلك^(٦).

ويبطله كون (فيك) و(ذي مال) تبقى على حرف واحد أي عند حذف حرف الإشباع^(٧)، كما أن ما يحدث للإشباع يسوغ حذفه، أما هذه الأحرف

(١) ينظر: الإنصاف ١٧/١، واللباب ٩٢/١، وشرح المفصل ١٥٤/١، وشرح الرضي ٧٨/١، والفاخر ٦٩، والارتشاف ٨٣٧/٢، والتذليل ١٧٧/١، والهمع ١٢٥/١.

(٢) ينظر: الارتشاف ٨٣٧/٢، والهمع ١٢٥/١.

(٣) البيت من البسيط وينسب لابن هرمة، وهو من شواهد أسرار العربية ٤٤، والإنصاف ٢٤/١، والجنى الداني ص ١٧٣، والمغني ٤٢٤/٢.

(٤) أسرار العربية ٤٥.

(٥) شرح المفصل ١٥٤/١.

(٦) ينظر: الإنصاف ٣١/١، واللباب ٩٢/١، وشرح المفصل ١٥٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٠/١، وشرح الرضي ٧٨/١، والفاخر ٧١، والتذليل ١٨٢/١، والهمع ١٢٥/١.

(٧) ينظر: اللباب ٩٣/١، وشرح المفصل ١٥٤/١، وشرح ابن عصفور ١٢٠/١، وشرح الرضي ٧٨/١، والفاخر ٧١، والهمع ١٢٥/١.

فلا يجوز حذفها^(١).

المذهب الرابع:

وفيه تعرب هذه الأسماء بالحركات التي قبل الحروف وهي منقولة من الحروف، فالأصل في الرفع و او مضمومة، لكن نقلت الضمة إلى الحرف الذي قبلها لئلا تقلب ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها ففي هذا نقل فقط ، وفي النصب تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ففيها قلب فقط ، وفي الجر تنقل كسرة الواو إلى ما قبلها فتقلب لسكونها وكسر ما قبلها ياء، ففيها نقل وقل ب، وهذا الرأي ينسب إلى الربيعي^(٢).

ورد مذهبه؛ لأنه يؤدي إلى أن تكون الحركة المنقولة حركة إعراب، وبالتالي يكون الإعراب في وسط الكلمة، ولا يصح تقدير الإعراب في حروف العلة؛ لأن المنقول ينطق به ولا حاجة إلى تقدير إعراب آخر^(٣)، كما اعترض عليه بأن النقل لا بد أن يكون إلى حرف ساكن في حالة الوقف مع صحة المنقول إليه وسكونه وصحة المنقول منه^(٤)، وهذا القول يؤدي إلى التباس فتحة الإعراب بالفتحة التي تستحقها البنية^(٥).

(١) ينظر: اللباب ٩٢/١.

(٢) الربيعي هو: علي بن عيسى بن الفرغ بن صالح الربيعي أبو الحسن الزهري أحد أئمة النحويين وحذاقهم، أخذ عن السيرافي، ولازم الفارسي عشر سنين، توفي في بغداد وله تصانيف منها: (البديع) و (شرح الإيضاح)، ينظر البغية ١٨١/٢، والأعلام ٨١٣/٤ وينسب له هذا الرأي في الإنصاف ١٧/١، واللباب ٩٠/١، وشرح المفصل ١٥٤/١، وشرح الرضي ٧٨/١.

(٣) ينظر: اللباب ٩٠/١، شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١، الهمع ١٢٥/١.

(٤) ينظر: شرح المفصل ١٥٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١، وشرح الرضي ٧٨/١، والتذليل ١٨٢/١، ١٨٣، والهمع ١٢٥/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١.

المذهب الخامس :

وهو مذهب الأعلام^(١)، وابن أبي العافية^(٢)، وفيه تعرب بالحركات التي قبل الحروف وهي لي ست منقولة، بل هي الحركات الموجودة قبل الإضافة، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلب ت ياء لأجل الكسرة وألفاً لأجل الفتحة^(٣).

وهو ضعيف كذلك؛ لأنه إما أن تكون الحروف لامات للكلمات ردت إليها في حالة الإضافة، أو تكون زائدة نشأت عن إشباع الحركات، فإن كانت نشأت عن إشباع الحركات فهو مذهب المازني وقد ضعف^(٤)، وإن كانت لامات الكلمات ردت إليها فلا بد أن يكون الإعراب في عين الكلمة أو فائها مع وجود اللامات التي هي حروف الإعراب، أو العينات التي هي محل الإعراب عند فقد اللامات، وهذا لا يجوز؛ لأن الإعراب لا بد أن يكون في آخر الكلمة في اللفظ والتقدير^(٥).

-
- (١) الأعلام: هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم . كان عالماً بالعربية واللغة له كتاب (النكت على كتاب سيبويه، و (شرح ديوان الحماسة) مات عام ٤٧٦هـ. ينظر البغية ٣٥٦/٢، والأعلام ٢٣٣/٨. وينسب له هذا المذهب في الارتشاف ٨٣٧/٢، الهمع ١٢٥/١.
- (٢) ابن أبي العافية هو : محمد بن أبي العافية اللخمي، الإمام بجامع إشبيلية أخذ عن الأعلام الشنتمري، توفي سنة ٥٠٩هـ، ينظر إنباه الرواة ٧٣/٣، والصلة في تاريخ علماء الأندلس ٨٣٢/٣. وينسب له هذا المذهب في الارتشاف ٨٣٨/٢، والهمع ١٢٥/١.
- (٣) ينظر: الارتشاف ٨٣٧/٢، والتذييل ١٧٧/١، والهمع ١٢٥/١.
- (٤) ينظر: التذييل ١٨٣/١، وشرح التسهيل المرادي ٤٩، والهمع ١٢٥/١.
- (٥) ينظر: التذييل ١٨٣/١، والهمع ١٢٥/١.

المذهب السادس:

مذهب الكوفيين، وحاصله أن الأسماء الستة معربة من مكانين، أي بالحركات والحروف معاً^(١). وينسب إلى الكسائي^(٢)، والقراء^(٣).

واحتجوا لمذهبهم بأن قالوا: إن الضمة والفتحة والكسرة إعراب لهذه الأسماء في حالة الإفراد، نحو: (هذا أب لك)، و (رأيت أباً لك) و (مررت بأب لك) والأصل (أبو) فاستثقل الإعراب على الواو فأسقطت، ووقع الإعراب على الباء، وفي حالة الإضافة تكون الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعراباً، والدليل على ذلك أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر^(٤).

ورد مذهبهم بالآتي:

- ١ - أن دخول الإعراب الكلام إنما كان لمعنى وهو الفصل وإزالة اللبس والفرق بين المعاني من فاعلية ومفعولية وغيرها، وهذا لا يتأتى إلا بإعراب واحد^(٥).
- ٢ - قيل بأن هذا المذهب لا نظير له في كلام العرب فإن كل معرب ليس له إلا إعراب واحد^(٦).
- ٣ - أن (فوك) و (ذو مال) على حرفين وعلى قولهم سيصبح الإعراب في جميع

(١) ينظر: الإنصاف ١٧/١، وأسرار العربية ٤٣، ٤٤، وشرح المفصل ١٥٤/١، وشرح الرضي ٧٧.

(٢) ينظر: الارتشاف ٨٣٨، والتذليل ١٧٧/١، والهمع ١٢٥/١.

(٣) ينظر: اللباب ٩٣/١، والفاخر ٦٩، والارتشاف ٨٣٨، والتذليل ١٧٧/١، والهمع ١٢٥/١.

(٤) ينظر: الإنصاف ١٩/١.

(٥) ينظر: الإنصاف ٢٠/١، واللباب ٩٣/١، وشرح المفصل ١٥٤/١، والفاخر ٧١.

(٦) ينظر: الإنصاف ٢٠/١، ٢١، واللباب ٩٣/١، والتذليل ١٨٣/١، والهمع ١٢٥/١.

الكلمة^(١) .

٤ - أن العامل لا يحدث علامتي إعراب في المعرب، وإنما أثره يتمثل في علامة واحدة^(٢) .

المذهب السابع:

ينسب للجرمي، ويذهب فيه إلى أنها معربة بالتغيُّر والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك في حالة الرفع^(٣) .

واعترض على مذهبه بالآتي:

- ١ - أن هذا القول لا نظيره؛ وذلك لأن هذه الأسماء من جملة المفردات ، ك (غلام، زيد) وسائر المفردات، وهي تعرب بالحركات، فلو كانت معربة بالتغيير والانقلاب لأدى ذلك إلى خروجها عن نظائرها^(٤) .
- ٢ - حالة الرفع لا انقلاب فيها؛ لأن الواو لام الكلمة في الأصل ولم تنقلب عن غيرها^(٥) .

٣ - قيل بأن عدم لا يكون علامة^(٦) .

٤ - لو كان الانقلاب إعراباً لاكتفى بإعراب واحد^(٧) .

٥ - أن الانقلاب في المقصور ليس بإعراب فكذلك هنا^(٨) .

المذهب الثامن:

هناك من يرى أن (فاك)، و (ذامال) معربان بحركات مقدرة في

الحروف ، وأن (أباك) و (أخاك) و (حماك) معربة بالحروف، وهو مذهب

(١) ينظر: اللباب ٩٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢١/١.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٢١/١

(٣) ينظر: اللباب ٩٢/١، وشرح المفصل ١٥٤/١، وشرح الرضي ٧٩/١، والهمع ١٢٦/١.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٢١/١، ١٢٢، والتذليل ١٨٤/١، والهمع ١٢٦/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل ١٥٤/١، والتذليل ١٨٤/١، والهمع ١٢٦/١.

(٦) ينظر: اللباب ٩٢/١، والتذليل ١٨٤/١، والهمع ١٢٦/١.

(٧) ينظر: اللباب ٩٢/١.

السهيلي عندما قال : " الأمر فيها عندي أنها علامات إعراب، وليست حروف إعراب، والمحدوف منها لا يعود إليها في الإضافة"^(١)، وقوله: " وأما قولهم (فوك) في الرفع، و (فاك) في النصب، و(فيك) في الخفض، فحروف المد فيها حروف إعراب، بخلاف ما تقدم في (أخيك)، (أبيك)، و(حميك) والفرق بينها وبين أخواتها أن (الفاء) لم تكن قط حرف إعراب لانفرادها، فلم يلزم فيها ما لزم في (الخاء) و (الباء)..."^(٢)، وقوله: "وأما (ذو مال) فكان الأظهر فيه أن يكون يكون حرف العلة حرف إعراب...."^(٣)، وتبعه في مذهبه الرندي"^(٤).

المذهب التاسع:

وهو على العكس من المذهب السابق، أي أن (فاك) و (ذو مال)، معربان بالحروف، وبقية الأسماء معربة بحركات مقدره على الحروف، ذكره السيوطي ولم ينسبه لأحد^(٥).

المذهب العاشر:

ينسب إلى الأخفش وحاصله أن هذه الحروف دلائل إعراب^(٦)، قال: لأنها لو كانت حروف إعراب لما كان فيها دلالة على الإعراب، ودليل ذلك في نحو (ذهب زيد، وانطلق عمرو)، فالدال والراء ليس فيها دلالة على الإعراب، لكن حروف العلة في الأسماء الستة دالة على الإعراب، ولكنها ليست إعراب^(٧).

(١) (٢) (٣) نتائج الفكر في النحوص ٧٧ - ٨٠.

(٤) الرندي: هو عمر بن عبد المجيد بن عمر الرندي، تلميذ السهيلي، أتقن ع لوماً وصار إماماً في العربية له شرح الجمل للزجاجي، مات سنة ٦١٠هـ، ينظر البغية ٢/٢٢٠، وينسب له هذا الرأي في الارتشاف ٢/٨٣٨، والتذييل ١/١٧٨، والمهمع ١/١٢٦.

(٥) ينظر: المهمع ١/١٢٦.

(٦) ينظر: الإنصاف ١/١٧، واللباب ١/٩١، وشرح المفصل ١/١٥٤، والفاخر ٦٨، والارتشاف ٢/٨٣٨، والتذييل ١/١٧٨، والمهمع ١/١٢٦.

(٧) ينظر: الإنصاف ١/٢١، ٢٢.

واختلف في قول الأخفش، فذهب أبو إسحاق، والسيرافي إلى أن معنى قوله أنها معربة بحركات مقدره في الحروف التي قبل حروف العلة ، ومنع من ظهور هذه الحركات في هذه الحروف كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها ^(١)، وفسره ابن السراج، وابن كيسان بأنه يقصد أن هذه الحروف حروف إعراب ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر ^(٢)، وقد ذكر السيوطي أن هذين القولين يمثلان المذهب الحادي عشر ^(٣).

وقد رد مذهب الأخفش بأن هذه الأحر ف لو كانت دلائل إعراب في الكلمة لو جب أن يكون الإعراب فيها؛ لأنها في آخر الكلمة ، وهذا يتفق مع أكثر الآراء ، وإن دلت على إعراب في غير الكلمة فهذا يؤدي إلى أن تكون الكلمة مبنية، وهذا خلاف كونها معربة ^(٤)، ولو كانت زوائد دالة على الإعراب لكان (فوك) و (ذو مال) أسماء معربة على حرف واحد ^(٥)، والدال هنا هنا هو نفس المدلول عليه ، فالدوال هذه الأحرف والمدلول عليه حالة الرفع والنصب والجر، فإن لم يكن هو نفسه احتاج إلى محل ^(٦).

(١) ينظر: التذييل ١/١٧٨، والهمع ١/١٢٦.

(٢) ينظر: التذييل ١/١٧٨، والهمع ١/١٢٦.

(٣) ينظر: الهمع ١/١٢٦.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/٢٢، واللباب ١/٩١.

(٥) ينظر: اللباب ١/٩٢، والفاخر ٦٩.

(٦) ينظر: الفاخر ٧٠.

المذهب الحادي عشر:

من النحاة من يرى أن هذه الحروف حروف إعراب، ودوال على الإعراب، أي يجمعون بين قول الأخفش وقول سيبويه، غير أنهم لم يقدرُوا فيها إعراباً، وهذا مذهب أبي علي الفارسي^(١).

ورد بأنه ليس كل مقدر عليه دليل لفظي، والدليل على ذلك المقصور^(٢)، وعن مذهبهم يقول أبو حيان: "وكأنه جمع بين قول الأخفش وسيبويه. فحكموا بأنها حروف إعراب، وصورها المخ تلفة تغني عن تقدير الإعراب فهي لامات، والجمع لا يصح؛ لأن كونها دوال يقتضي كونها زائدة على مذهب الأخفش، وكونها حرف إعراب تقتضي كونها غير زائدة"^(٣).

أساس الترجيح عند البعلي القياس:

اعتمد البعلي على القياس، وتحديدًا قياس العلة.

فالبعلي في هذه المسألة يرى أن الأسماء الستة المعتلة لها حروف إعراب قياساً على الأسماء المعربة؛ وذلك لأن الأصل في كل اسم معرب أن يكون له حرف إعراب، وأن يعرب بالحركة لا بالحرف، والأسماء الستة ينبغي أن يكون لها حرف إعراب، وتعرب بالحركة، ولا سبيل إلى ذلك إلا بكون حروف العلة حروف إعراب، والحركات مقدره عليها، فالمقيس والمقيس عليه هنا يشتركان في العلة التي تكون سبباً حقيقياً في ثبوت الحكم لهما؛ لأن الإعراب إما معنى وإما حركة، وكلاهما يفتقران إلى محل يقوم به، أي أن

(١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، ٣٠/١.

(٢) ينظر: الفاخر ٧١.

(٣) التذييل ١٧٩/١.

الإعراب معاني كالفاعلية والمفعولية ، بالإضافة إلى أنه حركة تميز هذا المعنى، ولا بد لكليهما من محل كحرف الدال في (يقوم زيد).

ويؤكد البعلي قوله بقياس علة آخر، فهذه الأسماء الستة لها حروف إعراب قبل الإضافة في نحو : (أخ) و(أب)، وينبغي بعد إضافتها في نحو : (أخوك)، و (أبوك) أن تكون لها أيضاً أحرف إعراب مثل بقية الأسماء المعربة قبل الإضافة وبعدها.

الترجيح:

الراجع عندي مذهب ابن مالك، أي أن هذه الأسماء عند إضافتها معربة بالحروف؛ لأنه بعيد عن التكلف والتقدير.

نوع حروف (المد واللين) في المثني والجمع

نص المسألة:

يقول البعلبي: ((حروف المد واللين في المثني والمجموع حروف إعراب عند (سيبويه) وقال الأخفش، المازني، المبرد : ليست حروف إعراب؛ لأنها تدل على الإعراب، وحروف الإعراب لاتدل عليه، ... ، وقال الفراء، وقطرب : هي أنفسها إعراب؛ لأن الإعراب ما كان حادثاً عن عامل، وإلا على الفاعل والمفعول وهو كذلك، فتكون إعراباً . والصحيح الأول، والجواب عن حجة الأ خفش أنها لو كانت دليل الإعراب لكان الإعراب إما فيها وإما في غيرها، وكلاهما باطل. وعن حجة الفراء أنها لو كانت إعراباً لما دلت على غير الإعراب، لكنها دالة على غيره، فهي ك (تاء) التأنيث و (ياء) النسب))^(١).

تحليل المسألة:

اختلف في حروف المد في المثني والجمع، وللنحاة في ذلك عدة مذاهب:

المذهب الأول:

يذهب الخليل^(٢)، وسيبويه إلى أن أحرف المد واللين في المثني والجمع حروف إعراب، يقول في الكتاب: ((واعلم أنك إذا تثيت الواحد لحقته زيادتان، الأولى: منها حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب ، غير متحرك ولا منون ، يكون في الرفع ألفاً ، ولم يكن (واواً)؛ ليفصل بين التثية والجمع الذي على حد التثية، ويكون في الجر (ياء) مفتوحاً ما قبلها (...))^(٣)، وكذلك يقول عن الجمع^(٤).

فالمقصود في مذهب سيبويه أن هذه الحروف حروف إعراب ، كحرف الدال في (زيد)، وقد اختلف في فهم مذهبه ، فهناك من فسّر قول سيبويه بأن

(١) الفاخر ٧٨، ٧٩.

(٢) ينظر: الإيضاح للزجاجي ١٣٠، والارشاف ٥٦، والتذييل ١ / ٢٩١، والهمع ١ / ١٦١.

(٣) (٤) (٥) الكتاب ١٧ / ١، ١٨.

المراد منه أن هذه الحروف حروفُ إعراب، والحركات مقدره فيه أ. ومنهم من فسر قوله بأنّها نفسها حروف إعراب، وسيبويه في الكتاب لم يذكر تقدير الحركات في هذه الحروف^(١).

وقد ن ص على ذلك الفارسي^(٢)، وابن جني^(٣)، واختار هذا المذهب الزجاجي^(٤)، وابن كيسان^(٥)، وابن جني^(٦)، والأنباري^(٧)، وينسب للبصريين عامة^(٨)، وقد أخذ به الأعلام^(٩)، وعليه جماعة من النحاة^(١٠).

والحجة في ذلك ما يأتي :

١ - أن هذه الأحرف زائدة لمعنى، فهي حروف إعراب، فالإعراب دخل الكلمة لبيان حالها، أي لبيان معناها النحوي، والكلمة الواحدة يتغير إعرابها بتغير موقعها لما كانت دالة على المفرد، وبزيادة حرف التنثية والجمع دالة على اثنين وعلى الجمع، فإن هذا دليل على أن هذه الزيادة من تمام الصيغة لمعنى وضعت له، وهذا نظير كلمة (حبلى)، و (قائمة)، فإن (الألف) و (الهاء) زيدتا لمعنى التأنيث^(١١).

(١) ينظر: الكتاب ١٧/١ - ١٨.

(٢) ينظر: التعليقة ٢٥/١ - ٢٦.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ٣٣٣/٢ - ٣٤١.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي ١٣١.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ٣٣٣/٢، وشرح المفصل ١٨٧/٣.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب ٣٣٣/٢.

(٧) ينظر: أسرار العربية ٤٨.

(٨) ينظر: الإنصاف ٣٣/١.

(٩) ينظر: شرح الأبدي ١٧٧/١، والتذييل ٢٩١/١، وشرح التسهيل للمراي ١١٤، والمساعد ٤٧/١.

(١٠) ينظر: نتائج الفكر ٨٢، والفاخر ٧٩، والارتشاف ٥٦٩/٢.

(١١) ينظر: شرح السيرافي ١٣٢/١، وسر صناعة الإعراب ٣٣٤/٢، والإنصاف ٣٤/١، واللباب

١٠٤/١، والتبيين ١٠٤، وشرح المفصل ١٨٧/٣، والفاخر ٧٩، والتذييل ٢٩١/١، وشرح

التسهيل للمراي ١١٤.

٢ - المثى والجمع كلمتان متمكنتان تحتاجان إلى حرف إعراب ، مثل الكلمة المفردة المتمكنة^(١) .

٣ - أن حرف الإعراب إذا سقط يخل المعنى ، وكذلك هذه الحروف إذا سقطت اختلف معنى التشبية والجمع^(٢) .

٤ - أنه لو سمي بنحو: (مسلمان) ثم رخم لحذف منه الألف والنون ، والنون ليست حرف إعراب باتفاق ، فوجب أن يكون الألف^(٣) .

واعترض على هذا المذهب بأنه إن كانت هذه الحروف هي حروف

الإعراب كالألف في (ح بلى) ، والتاء في (قائمة) ، فإنه ينبغي ألا تتغير في الرفع والجر ؛ لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها^(٤) ، ويقول ابن عصفور في إبطاله

لهذا المذهب إن كان المقصود منه تقدير الحركات في هذه الحروف : ((وأما

من ذهب إلى أنهما معربان بالحركات المقدرة في الحروف ، فمذهبه فاسد؛

لأنه يجب أن يحرك الياء في منصوب جمع المذكر السالم بالفتحة ، لكونها لا

تستثقل فتقول : رأيت الزَّيْدَيْنِ ، ويجب أن تكون تشبية المنصوب والمخفوض

بالألف ، لتحرك الياء منهما وانفتاح ما قبلها ، فتقول : رأيت الزيدان ، ومررت

بالزيدان))^(٥) وكذلك رده ابن مالك^(٦) ، والأبني^(٧) ، ويقول الرضي : ((بأي

بأي شيء نعرف أن هذه الحروف كانت في الأصل حروف الإعراب ، ولم لا

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ٣٣٣/٢ ، ٣٣٤ ، واللباب ١٠٤/١ ، والتبيين ١٠٤ ، والفاخر ٧٩ .

(٢) ينظر: الإيضاح للزجاجي ١٣٠ ، والتبيين ١٠٤ ، والفاخر ٧٩ .

(٣) ينظر: اللباب ١٠٤/١ ، والتبيين ١٠٥ ، والفاخر ٧٩ .

(٤) ينظر: شرح السيرافي ١٣٢/١ ، وسر صناعة الإعراب ٣٣٥/٢ ، والبسيط ١٩٧/١ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١٢٣/١ وكذا ورد في التذييل ٢٩٢/١ ، وشرح التسهيل

للمرادي ١١٤ .

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/١ ، ٧٥ .

(٧) ينظر: شرح الأبني ١١٧/١ .

يجوز كما اخترنا ، أن يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الإعراب ، علامة الإعراب أيضاً))^(١).

وأجيب عن الاعتراضات بأن تغيير الحروف لا يدل على إعراب ، فهناك أسماء مبنية تتغير صورها في حال النصب والجر والرفع ، مثل أسماء الإشارة والضمائر ، ففي الرفع (أنا وأنت) ، وفي حال النصب (إياك ، وإياي) ، وتبقى مبنية^(٢).

كما أن تغيير هذه الحروف في الجر والنصب لا يمنع من كونها حروف إعراب ، لأن هناك من حروف الإعراب المتفق عليها ما يحدث فيها تغيير نحو : ألف (كلا) ، و (كلتا) ، ففي الرفع يقال : (كلاهما) و(كلتاهما) ، وفي النصب والجر يقال : (كلتيهما) و(كليهما)^(٣) ، وفي ذلك ضرب من الحكمة والبيان ، لأنهم أرادوا بهذا التفسير أن يعلموا أن الاسم باقٍ على إعرابه ، وأنه متمكن غير مبني .

وقد أجاب أبو حيان عن اعتراض ابن عصفور ومن تابعه ، فما قيل عن لزوم ظهور النصب في (الياء) ، كان الجواب بأنهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجر أجرؤا الحكم على الياء حكماً واحداً ، فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة ، تحقيقاً للحمل .

وما قيل عن لزوم تثنية المنصوب والمجرور بالألف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها ، أجيب بأن الموجب للقلب الفرق ، وإن كان القياس ما ذكر ، ولذلك لاحظ هذا القياس بنو الحارث بن كعب من العرب ، فأقروا المثني بالألف رفعاً ونصباً وجرأً^(٤) .

(١) شرح الرضي ٨٦/١ .

(٢) ينظر : شرح السيرافي ١٣٣/١ .

(٣) ينظر : سر الصناعة ٣٣٦/٢ .

(٤) ينظر : التذييل ٢٩٢/١ ، ٢٩٣ وكذا في شرح الشمهيل للهرادي ١١٤ .

المذهب الثاني :

ذهب الكوفيون إلى أن أحرف المد واللين في المثني والجمع هي الإعراب نفسه^(١)، وينسب إلى الفراء^(٢)، والزيادي^(٣)، وقطرب^(٤)، وبه أخذ الزجاجي في الجمل^(٥)، بخلاف رأيه في الإيضاح، وهو مذهب الزجاج^(٦)، وابن مالك^(٧)،^(٧) والرضي^(٨)، والشاطبي^(٩).

والحجة في مذهبهم أن الإعراب يكون حركة وحرفاً ، فإن كان حركة لم يكن إلا في حرف؛ لأنها لا تقوم بنفسها، وإن كان حرفاً قام بنفسه والإعراب بالحروف وقع في الكلام^(١٠)، كما أنها تتغير كتغير الحركات، ولو كانت حروف إعراب لما تغيرت ذواتها^(١١)، كما أن الإعراب هو ما دل على المعنى النحوي من فاعلية، ومفعولية وغيرها، وكان حادثاً عن عامل، وهذه الحروف بهذه المنزلة^(١٢).

-
- (١) ينظر : الإيضاح للزجاجي ١٣٠ ، والإنصاف ٣٣/١ ، وشرح الرضي ٨٦/١ ، والإرتشاف ٥٦٩/٢ ، وتوضيح المقاصد ٦٦/١ ، وشرح التسهيل للمراي ١١٦ .
 - (٢) ينظر : سر صناعة الإعراب ٣٣٣/٢ ، وأسرار العربية ٤٨ ، والتبيين ١٠٣ ، واللباب ١٠٣/١ ، وشرح المفصل ١٨٨/٣ ، والفاخر ٧٩ .
 - (٣) ينظر : سر صناعة الإعراب ٣٣٣/٢ ، وأسرار العربية ٤٨ ، وشرح المفصل ١٨٨/٣ .
 - (٤) ينظر : أسرار العربية ٤٨ ، والإنصاف ٣٣/١ ، والتبيين ١٠٣ ، واللباب ١٠٣/١ ، والفاخر ٧٩ ، والارتشاف ٥٦٩/٢ ، وتوضيح المقاصد ٦٦/١ ، وشرح التسهيل للمراي ١١٦ .
 - (٥) ينظر : الجمل للزجاجي ٠٣ .
 - (٦) ينظر : الارتشاف ٥٦٩/٢ ، وشرح التسهيل للمراي ١١٦ .
 - (٧) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/١ .
 - (٨) ينظر : شرح الرضي ٨٦/٢ .
 - (٩) ينظر : المقاصد الشافية ١٧٥/١ .
 - (١٠) ينظر : الإيضاح للزجاجي ١٣٢ ، والإنصاف ٣٤/١ .
 - (١١) ينظر : الإنصاف ٣٣/١ ، ٣٤ .
 - (١٢) ينظر : التبيين ١٠٦ .

وقد اعترض عليهم، يقول الأنباري: "وأما من ذهب إلى أنها أنفسها هي الإعراب، فظاهر الفساد؛ وذلك لأن الإعراب لا يخلُّ سقوطه ببناء الكلمة، ولو أسقطنا هذه الأحرف لبطل معنى التثنية والجمع، واختل معنى الكلمة، فدل ذلك على أنها ليست بإعراب، وإنما هي حروف إعراب"^(١).

ويدل على أنها ليست إعراباً أنها موجودة في اسم العدد نحو: (اثان) وكذلك في اسم الإشارة نحو: (هذان)^(٢).

وقد أجيب عن قولهم أنها كالحركات في التغيير بالآتي:^(٣)

١ - أن القياس يقتضي ألا تتغير، إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس، لإزالة اللبس فلو قيل: (ضرب الزيدان العمران)، لوقع اللبس، كما أن الحركات عند سقوطها لا يخلت المعنى بخلاف هذه الأحرف.

٢ - أن المثني والجمع لا نظير للواحد منهما إلا بتثنيته أو جمعه، فعوضنا من فقد الضمير الدال على مثل إعرابها بتغير هذه الأحرف.

٣ - أن هذا ينتقض بالضمائر المتصلة والمنفصلة، فإنه تتغير في حال الرفع، والنصب، والجر، وليس تغيرها إعراباً، وهذه الأحرف أيضاً تدل على معانٍ غير معاني الإعراب، فهي كـ (تاء التأنيث، وياء النسب)^(٤).

ثم إن هذه الحروف تدل على التثنية والجمع، ولو كانت علامات للإعراب لأدى ذلك إلى أن يدل كل واحد منهما على معنىين في حال واحدة، والحرف لا يدل في حين واحد على أكثر من معنى، بالإضافة إلى أن الإعراب يحدثه العامل، وهذه الحروف موجودة قبل دخول العامل، لأنهم قالوا: زيدان كما قالوا: اثان^(٥).

(١) أسرار العربية ٤٩.

(٢) ينظر: سر الصناعة ٣٤٩/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف ٣٦/١، ٣٧.

(٤) ينظر: التبيين ١٠٨، واللباب ١٠٥/١.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٢٣/١.

المذهب الثالث :

ذهب جماعة من النحاة إلى أن المثنى والجمع معربان بالتعبير والانقلاب في النصب والجر ، وبعدهم في الرفع وهو مذهب الجرمي^(١) ، ونسب لسيبويه^(٢) ، وهو اختيار المازني^(٣) .

واختاره ابن عصفور عندما قال : ((والصحيح أنه ما معربان بالتغيير والانقلاب ، وذلك أن الأصل في التشبية قبل دخول العامل أن تكون بالألف ، والأصل في الجمع أن يكون بالواو ، وذلك نحو : زيدان وزيدون ، ونظير ذلك اثنان وثلاثون ، وإذا دخل عامل الرفع عليهما لم يحدث فيهما شيئاً ، وكان ترك العلامة لهما علامة ، وإذا دخل عامل النصب أو الخفض عليهما قلبت (الألف) و (الواو) ياء^(٤) ، أي أن مثل : (زيدون) هو الأصل ، وإذا دخل عليه عامل الرفع لم يغيره فكأن ترك العلامة يقوم مقام العلامة ، ودخول عامل النصب وعامل الخفض يقلب (الواو) ياء ، فهذا التغيير هو الإعراب .

والحجة في ذلك أن حرف الإعراب يلزم طريقة واحدة ، فلما كان الرفع بحرف والجر والنصب بحرف آخر علم بأن الانقلاب هو الإعراب^(٥) .

واعترض المبرد على الجر م ي قائلاً : ((ويقال لأبي عم ر : إذا زعمت أن الألف حرف إعراب ، وأن انقلابها هو الإعراب ، فقد لزمك في ذلك شيئان ، أحدهما : أنك تزعم أن الإعراب معنى وليس بلفظ ، فهذا خلاف ما أعطيته في الواحد. والشيء الآخر : أنك تعلم أن أول أحوال الاسم الرفع ، فلول ما وقعت

(١) ينظر : المقتضب ١٥١/٢ ، وسر الصناعة ٣٢٣/٢ ، وأسرار العربية ٤٨ ، والإنصاف ٣٣/١

واللباب ١٠٣/١ ، والتبيين ١٠٣ ، وشرح المفصل ١٨٨/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٤/١ ،

وشرح الرضي ٧٦/١ ، والفاخر ٧٩ ، والارتشاف ٥٦٩/٢ ، والتذييل ٢٨٨/١ ، وشرح التسهيل

للمرادي ١١٤ ، والمساعد ٤٧/١ ، والهمع ١٦٢/١ .

(٢) ينظر : شرح الأبيدي ١٧٨/١ .

(٣) ينظر : البسيط ١٩٨/١ ، الهمع ١٦٢/١ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١٢٤./١

(٥) ينظر : التبيين ١٠٦ .

التثنية وقعت والألف فيها، فقد وجب ألا يكون فيها في موضع الرفع إعراب ،
لأنه لا انقلاب معها))^(١) .

وفساد مذهبه يكمن في أنه جعل الإعراب في الجر والنصب مع نى لا
لفظاً ، والمعنى هو الانقلاب ، أي أنه جعل الإعراب بغير حركة ولا حرف ،
وجعل الإعراب في الرفع لفظاً لا معنى ، وبذلك تختلف أوجه الإعراب في الاسم
الواحد^(٢) ، وفي أن قوله يجعل المثني والجمع في حالة الرفع مبنيين ، لأنه لم
ينقلب عن غيره ؛ لأن أول أحوال الاسم الرفع^(٣) .

واعترض عليه ابن مالك بالأوجه الآتية^(٤) .

- ١ . أن ترك العلامة لو صح جعله علامة الإعراب لكان النصب به أولى ؛ لأن
الجر له (الياء)، وهي به لائقة مجانسة الكسرة، والرفع له الواو وهي مجانسة
للضمة، وهي أصل الألف في المثني وأبدلت ألفاً .
- ٢ . أن في هذا القول مخالفة للنظائر ، إذ ليس في المعربات غير المثني والجمع
على حده ما ترك العلامة له علامة، وما أفضى لمخالفة النظائر ينبغي تركه .
- ٣ . الرفع أقوى وجوه الإعراب؛ ولذلك وجب الاهتمام به وجعل علامته عدمية
ينفي ذلك .
- ٤ . أن تقدير الإعراب إذا أمكن راجح على عدمه بإجماع ؛ وأما ابن عصفور
في اختياره لهذا المذهب يرى أن الإعراب بالتخفيف والانقلاب لا يعد خروجاً عن

(١) المقتضب ١٥٢/٢ .

(٢) ينظر: سر الصناعة ٣٤٦/٢ ، والإنصاف ٣٥/١ ، وشرح المفصل ١٨٨/٣ .

(٣) ينظر: أسرار العربية ٤٦ ، والإنصاف ٣٥/١ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/١ .

النظائر؛ لأنه لم يثبت لهما إعراب بالحركة في موضع من المواضع^(١).

وقد أجاب أبو حيان عن الاعتراض الموجه لهذا المذهب؛ بأنه يرى أن صاحب هذا المذهب لم يقل: إن الإعراب في حال الرفع لفظ فيلزمه اختلاف جهتي الإعراب، ولكنه أراد أن الواو والألف فيهما في حال الرفع حرف إعراب، ولا إعراب فيهما، وعدم الإعراب يقوم فيهما مقام الإعراب، والتغيير يقوم مقام الإعراب^(٢).

كما أجاب عن الاعتراضات التي أوردها ابن مالك بالآتي:

١ لا يسلم أبو حيان أن أصل ألف المثى (واو)، بل جاءت الألف على الأصل، إذ كان القياس أن يكون بالألف في جميع أحواله كالمقصود^(٣).

٢ أن مذهب الجرمي في الأسماء الستة حاصله أنها معربة بالتغيير والانقلاب، حالة النصب والجر، وبعدم ذلك في حالة الرفع، إذ ثبت وجود (الواو) فيها قبل العامل، فليس في القول بذلك مخالفة للنظائر^(٤).

٣ لا يقصد بالعدم العدم الصرف، بل بقاء (الألف) في المثى وبقاء (الواو) في المجموع غير مغيرين، فعدم تغييرهما لازم لبقائهما، فالإعراب حقيقة هو بقاء اللفظ على حاله عند دخول عامل الرفع، وليس هذا كما ذكر من أنه جعلت العلامة للرفع العدم، وإنما تجوز في ذلك، والمقصود بقاء اللفظ عند دخول الرفع على حاله، قبل دخول الرفع وهذا ليس عدم حقيقة^(٥).

(١) ينظر: وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٤/١

(٢) ينظر: التذييل ٢٨٩/١

(٣) ينظر: التذييل ٢٩٠/١، ٢٩١

(٤) ينظر: التذييل ٢٩٠/١، ٢٩١

(٥) ينظر: التذييل ٢٩٠/١، ٢٩١.

المذهب الرابع :

يرى بعض النحاة أن هذه الأحرف دلائل إعراب ، وهو مذهب الأخفش^(١) ، واختيار المبرد^(٢) ، وينسب للمازني^(٣).

أي إذا قيل : (رأيت الزيد) ، فعلاصة النصب فتحة مقدرة على ال دال ، وهكذا في بقية حالات الإعراب.

والحجة في ذلك أن هذه الأحرف إن كانت أحرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب غيرها ، كما كان في (الدال) من (زيد) ، فهذا الحرف دليل على الإعراب ؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف^(٤) ، أي أنها لو كانت أحرف إعراب لبان فيها ، ولا يمكن ذلك ؛ لأنها تدل على الإعراب ، ولو كان فيها إعراب لكان عليها دليلاً ، وحرف الإعراب يلزم طريقة واحدة ، وهنا الرفع بحرف الجر والنصب بحرف آخر ، ولذلك فهو ليس حرف إعراب بل دليل عليه^(٥) .

ورد هذا المذهب بآن هذه الأحرف لا تخلو إما أن تدل على الإعراب في الكلمة أو في غيرها . فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة ، فلا بد من تقديره فيها ، وهذا هو مذهب سيبويه ، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فغير صحيح ، لأنه يؤدي إلى أن يكون المثني والجمع مبنيين^(٦) .

(١) ينظر : المقتضب ١٥٢/٢ ، والإيضاح للزجاجي ١٣٠ ، وسر الصناعة ٣٣٣/٢ ، وأسرار العربية ٤٨ ، والإنصاف ٣٣/١ ، وشرح المفصل ١٨٨/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٥/١ ، وشرح الأبيدي ١٧٧/١ ، وشرح الرضي ٨٦/١ ، والفاخر ٧٩ ، والارتشاف ٥٦٩/٢ ، والمساعد ٤٧/١ والجمع ١٦١/١ .

(٢) ينظر : المقتضب ١٥٢/٢ .

(٣) ينظر : الإيضاح للزجاجي ١٣٠ ، والإنصاف ٣٣/١ ، وشرح الرضي ٨٦/١ ، والفاخر ٧٩ ، والارتشاف ٥٦٩/٢ .

(٤) ينظر : المقتضب ١٥٢/٢ ، والإنصاف ٣٥/١ ، والتبيين ١٠٦ ، والفاخر ٧٩ .

(٥) ينظر : التبيين ١٠٦ .

(٦) ينظر : أسرار العربية ٤٩ ، والإنصاف ٣٥/١ .

وقد رده ابن مالك بالأتي^(١) :

١ - أن الحروف المتجددة للتثنية والجمع مكملة للاسم ، إذ هي مزيدة في آخره لمعنى لا يفهم بدونها مثل: (ألف التأنيث ، وتاء النسب) ، فكما لم يكن ما قبل هذه محلاً للإعراب ، كذلك لا يكون ما قبل الأحرف الثلاثة محلاً له ، لأن الإعراب لا يكون إلا آخراً .

٢ - أن الإعراب لو كان مقدراً فيما قبلها لم يحجج إلى تغييرها .

٣ - أن الإعراب جيء به للدلالة على ما يحدثه العامل ، والحروف هنا محصلة لذلك فلا عدول عنها^(٢) .

أساس الترجيح عن البعلي قياس الشبه :

رجح البعلي كون حروف المد واللين في المثني والجمع حروف إعراب ، وذلك برده للأراء الأخرى ، اعتماداً على قياس الش به. فالمثني والجمع أسماء معربة كسائر الأسماء المعربة ، والأسماء المعربة جميعها تحوي حروف إعراب ، فلا بد أن يكون للمثني والجمع حروف إعراب مثلها ، وكذلك هذه الحروف في المثني والجمع تشبه تاء التأنيث وياء النسب في أنها زائدة لمعنى ، ولو أسقطت لاختل المعنى .

الترجيح :

يترجح مذهب الكوفيين أي أن هذه الحروف هي الإعراب نفسه ، لما قيل من أن الإعراب يكون حركة وحرفاً ، فإن كان حركة لم يكن إلا في حرف؛ لأنها لا تقوم بنفسها ، وإن كان حرفاً قام بنفسه؛ ولأنها تتغير كتغير الحركات ، ولو كانت حروف إعراب لما تغيرت ذواتها .

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/١ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/١ .

صرف الثلاثي الأعجمي متحرك الوسط

نص المسألة :

يقول البعلي : ((فإن تحرك أوسط الأعجمي الثلاثي فالصحيح أنه يصرف كالمساكن الأوسط ، ذكره السيرافي وابن برهان وقد ذكرنا أن الصحيح فيه الصرف؛ لأن الثلاثي المتحرك الوسط يشاكل الأسماء العربية في أوزانها ، فخف بذلك ، فوجب أن نلغي عجمته))^(١).

تحليل المسألة :

إذا تحرك أوسط الأعجمي فإن أكثر النحاة يصرفه ، وهناك من منعه الصرف كما سيأتي:

المذهب الأول:

يذهب جماعة من النحاة إلى أن الأعجمي الثلاثي متحرك الوسط ، يصرف كما يصرف الثلاثي الأعجمي ساكن الوسط ، وفي ذلك يقول ابن مالك : ((وكذا إذا كان ثلاثياً ساكن العين أو متحركها ، فإنه منصرف قولاً واحداً في لغة جميع العرب))^(٢). ويقول الرضي مشيراً إلى أنه مذهب أكثر النحاة : "وعند سيبويه وأكثر النحاة تحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة ، فنحو (لَمَك) عندهم منصرف متحتماً ك (نوح) ، و (لوط)"^(٣) ، ونسب إلى السيرافي^(٤) ، وابن برهان^(٥) ، وبه أخذ أكثر النحاة^(٦) ، والسبب في صرفه

(١) الفاخر ١٣٧.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣.

(٣) شرح الرضي ١٤٣/١.

(٤) ينظر : الفاخر ١٣٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٥/١ ، والارتشاف ٨٧٦/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٨٢/٢ ، والتصريح ٢١٩/٢.

(٥) ينظر : شرح اللمع لابن برهان ٤٥٨/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٨٢/٢ ، والتصريح ٢١٩/٢.

(٦) ينظر : شرح الرضي ١٤٣/١ ، والفاخر ١٣٧ ، وأوضح المسالك ١١١/٤ ، والتصريح ٢١٩/٢ ، والهمع ١٠٤/١.

أن العجمة سبب ضعيف فلا يؤثر ^(١) ؛ لأنه أشبه كلام العرب في الوزن ، فكأنه خرج عن وضع كلام العجم ؛ لأن أكثر كلامهم على الطول ^(٢) .

المذهب الثاني :

ذهب جماعة من النحاة إلى أن الثلاثي الأعجمي متحرك الوسط يمنع من الصرف ^(٣) ، والسبب في ذلك تنزيل الحركة في الوسط منزلة الحرف الرابع ^(٤) .

أساس الترجيح عند البعلي: قياس الشبه :

رجح البعلي صرف الأعجمي الثلاثي متحرك الوسط ، وهو في ذلك يتابع العلماء مثل السيرافي ، وابن برهان ، واعتماده في ذلك على قياس الشبه ؛ لأن هذا الاسم شاكل الأسماء العربية في أوزانها ، وبهذه المشابهة أصبح خفيفاً وبالتالي يجوز صرفه . وهذا القياس قاسه قبله سيبويه ^(٥) ، وابن السراج ^(٦) .

الترجيح :

الراجع صرفه كما قال بذلك الجهور ؛ وذلك لأن العجمة سبب ضعيف ، وكونه ثلاثياً متحرك الوسط ، فهذا يجعله يشبه أوزان العربية القصيرة ، وبذلك أصبح خفيفاً يحتمل الصرف .

(١) ينظر : التصريح ٢/٢١٩ ، والمعجم ١/١٠٤ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ١/١٤٣ ، والفاخر ١٣٧ .

(٣) ينظر : المساعد ٣/١٩ ، المعجم ١/١٠٤ .

(٤) ينظر : المساعد ٣/١٩ ، والمعجم ١/١٠٤ .

(٥) ينظر : الكتاب ٣/٢٣٥ .

(٦) ينظر : الأصول ٢/٩٢ .

الخلافا في علة بناء (فَعَال) من (أفعل)

نص المسألة:

يقول البعلي: "قال شيخنا - رحمه الله - : "ولم يأت (فَعَال) من (أفعل) إلا (دراك) بمعنى أدرك". وهو مبني بلا خلاف، واختل ف في علة بنائه، فذهب الأكثرون إلى أنه مبني لوقوعه موقع المبني ، ف (نَزَال) واقع موقع (انزَل)، و(دَرَاك) موقع (أَدْرِك)، وقيل إنما بني لشبهه بالحرف في عدم التعلق بعامل، وهو الأولى من الأول؛ لأنه مطرد، والأول منتقض بالمصدر الذي هو بدل من اللفظ بالفعل، فإنه مُعْرَبٌ مع وقوعه موقع المبني..."^(١).

تحليل المسألة:

تعددت الآراء في علل البناء عامة، فهناك من يرى أن البناء له سبب واحد وهو شبه الحرف أو تضمن معناه ، وممن قال بذلك ابن السراج^(٢) وأبو علي الفارسي^(٣)، وهناك من يرى أسباباً أخرى للبناء إضافة لما سبق، فيضيف الوقوع موقع المبني، ومن اسببه المبني، والإضافة إلى المبني ، ومن أبرز من قال بذلك الزمخشري^(٤)، والجزولي^(٥)، وابن الحاجب^(٦)، وتبعاً لذلك اختلف القول في علة علة بناء (فَعَال) التي للأمر، وفي ذلك مذهبان:

المذهب الأول :

يذهب أصحابه إلى أن ما جاء من اسم فعل الأمر على (فَعَال) فإنه مبني؛ لوقوعه موقع الفعل، مثل (نزال) بني لأنه بمعنى فعل الأمر (انزل)، واسم الفعل

(١) الفاخر ١٣٩.

(٢) ينظر: الأصول في النحو، ٤٥/١.

(٣) ينظر: الإيضاح، ص ٧٤.

(٤) ينظر: المفصل ص ١٦٩، ١٧٠.

(٥) ينظر: المقدمة الجزولية، ص ٢٤٠.

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٥٧/١.

(نزال) إذا كان معدولاً من (أَنْزَلَ) بفتح الهمزة فهذا يدل على جواز العدل من الرباعي في غير (دراك)؛ لأن (أَنْزَلَ) أمر من (أَنْزَلَ)، وإذا كان معدولاً من (انزل) بهمزة الوصل فهو معدول من الثلاثي.

وقد ذكر بعضهم أن هذا معدول من الرباعي بدليل أنه يتعدى إلى المفعول به، والثلاثي لا يتعدى ، أنت تقول : (نزال زيدا) فهو متعدٍ ، وهذا لا يكون في الثلاثي^(١).

والجمهور يقول (انزل) بهمزة وصل ، يقول سيبويه : " ويقال نزال ، أي انزل"^(٢) ، ويقول في موضع آخر: " وإنما كسروا (فَعَال) هاهنا؛ لأنهم شبهوها بها في الفعل"^(٣) ، وعلق عليه أبو علي الفارسي بقوله : " أي ب (افعل) المبني على السكون للأمر نحو : انظر"^(٤) ، وقد بين ذلك السيرافي بقوله : " فأما فعال في الأمر إذا وقع موقع فعل الأمر ، فإن حكمه أن يقع مسكناً في الأمر فإنه وقع موقع فعل الأمر ، وهو مسكن ، فاستحق مثل حال الذي وقع موقعه . والتقى في آخره ساكنان الألف الزائدة ولام الفعل ، فوجب تحرك اللام لالتقاء الساكنين . وكان الكسر أولى بها لعلتين ، إحداهما : أن (نزال) مؤرثة والكسر من علم التأنيث فأعطي أشكل الحركات بها والعلة الثانية أنه لما التقى في آخره ساكنان كسرنا على حد ما يوجبه التقاء الساكنين من الكسر"^(٥) . وتابع هذا المذهب جملة من النحاة ، منهم الصيمري^(٦) ، والجزولي^(٧) ، وابن يعيش^(٨) ، يعيش^(٨) ، وابن عصفور^(٩) .

(١) ينظر : شرح المقدمة المحسبة في النحو ، ص ٤٣٦ .

(٢) الكتاب ٢/٢٧١ .

(٣) المصدر نفسه ٣/٢٧٤ .

(٤) التعليق ٣/٨٥ .

(٥) شرح السيرافي ، ١/٦٣ .

(٦) ينظر : التبصرة والتذكرة ٢٥٢ .

(٧) ينظر : المقدمة الجزولية ٢٤٠ .

(٨) ينظر : شرح المفصل ٣/١١ .

المذهب الثاني:

يذهب أصحابه إلى أن (فَعَال) من (افعل) مبني لمشابهته الحرف في كونه يعمل في غيره ولا يكون معمولاً لأي عامل ، وممن قال بذلك ابن مالك حين يقول : " فلذلك جعل المحققون سبب بناء اسم الفعل شبهه بالحرف العامل في كونه مؤثراً غير متأثر"^(٢) ، والشبه بين اسم الفعل هنا والحرف يكمن في الشبه الاستعمالي، أو النيابي؛ لأن اسم الفعل هنا ينوب عن الفعل بلا تأثر، فهو يعمل عمله في غيره، ويؤدي معناه. ف(نزال) اسم فعل مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً . وهو معموله في حين لا يتأثر بأي عامل^(٣) ، وعلى مذهبهم جماعة من النحاة^(٤) .

وحجتهم تكمن في ردهم على أصحاب المذهب الأول ، وذلك كما بين البعلي في أن القول بهذا الرأي فيه اطراد ، في حين ينتقض رأي أصحاب المذهب الأول بالمصدر المعرب الواقع موقع المبني^(٥) ، وكذلك رد بنحو (أف) و (أوه) التي بمعنى الفعل المضارع المعرب وهي مبنية^(٦) .

أساس الترجيح عند البعلي: قياس الشبه :

اعتمد البعلي هنا على قياس الشبه ، فهو يرى أن (فعال) من (افعل) مبني، لأنه أشبه الحرف في عدم التعلق بعامل؛ لأن الحرف يعمل في غيره، ولا يتعلق بأي عامل، فكذلك اسم الفعل هنا يؤثر في غيره، ولا يتأثر بالعوامل.

(١) ينظر: المقرب، ٢٨٩/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢٨/٢ .

(٢) ينظر: شرح الكافية لابن مالك ١٣٨٤/٣ .

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب مع كتاب منتهى الأرب ١٢٣ ، والمقاصد الشافية ٧٨/١ ، وحاشية والصبان ١٠٥/١ ، ١٠٦ .

(٤) ينظر: الفاخر ١٣٩ ، والتذييل والتكميل ١٣٠/١ ، والمقاصد الشافية ٥٢٣/٥ ، وحاشية الصبان ١٠٥/١ ، ١٠٦ .

(٥) ينظر: الفاخر ١٣٩ ، كما ورد في الهمع ٤٧/١ .

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ١٣٠/١ ، والمقاصد الشافية ٥٢٢/٥ ، والهمع ٤٧/١ .

ويؤكد البعلي ذلك بالدليل العقلي، فهذا القول مطرد في الكلام ولا ينتقض بشيء، على خلاف الرأي الأول الذي ينتقض بنحو "سقياً" فهو مصدر معرب مع كونه واقعاً موقع الأمر.

الترجيح :

الراجع ما أخذ به البعلي في أن (فعال) من (افعل) بنيت؛ لمشابهة الحرف في عدم التعلق؛ لانتقاض الرأي الأول بنحو (سقياً لك)، ونحو (أف)، و (أوه)، وهي بمعنى (اتضجر) و (أتوجع).

صرف (أفعل من) للضرورة

يقول البعالي: ((فمذهب البصريين أنه ينصرف للضرورة كغيره ، لأنه اسم معرب نكرة، فجاز للشاعر صرفه كبقية الأسماء . ومذهب (الكسائي والفرء) أنه لا يجوز صرفه لأن (من كذا) جار مجرى الألف واللام، والإضافة، وهو لا ينون مع واحد منهما، فكذلك لا ينون مع (من كذا) ، والصحيح الأول ، والجواب على مذهب الكوفيين أن (أفعل) مع الألف واللام معرف والتتوين لا يجمع واحداً منهما في الشعر ، وهو مع (من) منكر ، فلا يصح قياسه عليه))^(١) .

تحليل المسألة :

اختلف في صرف (أفعل من) ، أي اسم التفضيل للضرورة ، وللحاجة في ذلك مذهبان :

المذهب الأول :

يذهب البصريون إلى أن (أفعل من) يصرف لضرورة الشعر^(٢) ، وقد مثل ابن عصفور لصرفه وذلك في رده على من خالف هذا المذهب بقوله: ((وذلك باطل ، بدليل أنهم صرفوا (خيراً من عمرو) و (شراً من بكر) مع وجود (من) فيهما))^(٣) ، فإذا صرف في سعة الكلام فالأولى أن يصرف للضرورة .

واحتجوا لذلك بأن الصرف أصل في الأسماء كلها ، وإنما منع بعضها منه لأسباب عارضة تدخلها على الأصل ، فإذا اضطّر الشاعر ردها إلى الأصل^(٤) ، كقول الشاعر .

(١) الفاخر ١٤٤ .

(٢) ينظر: الإنصاف ٤٨٨/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٩٥/٢ ، والصح ١١٩/١ .

(٣) ضرائر الشعر ، ص ٢٤ .

(٤) ينظر: الإنصاف ٤٨٩/٢ ، ٤٩٠ .

ممن حَمَلْنَ به وهن عَوَاقِدُ حُبُّكَ النُّطَاقُ فِشْبَ غَيْرِ مُهَبَّلٍ^(١)

والشاهد صرف (عواقد) وهي لا تتصرف ؛ لأنها على صيغة منتهى الجموع، وعليه فإن (اسم التفضيل) اسم معرب والأصل فيه الصرف ، وإنما امتنع من الصرف لوزن الفعل والوصف ، فصار بمنزلة (أحمر). وقد وقع الإجماع على جواز صرفه في ضرورة الشعر^(٢).

المذهب الثاني :

يذهب الكوفيون إلى أن (اسم التفضيل) لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر^(٣)، وينسب للكسائي والفراء^(٤).

وحجتهم أن (من) لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به ، ويؤيد ذلك أنه يكون في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظ واحد ، وقيل : لأن (من) تقوم مقام الإضافة ، ولا يجوز الجمع بين التثنية والإضافة ، فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة^(٥).

وقد رد مذهبهم؛ بلنّ اتصال (من) ليس له تأثير في منع الصرف، وإنما التأثير لوزن الفعل والوصف ، ويدل على ذلك قول : (زيد خير منك ، وشر منك) فيصرفون مع اتصال (من) به ، ولم يمنعوها الصرف مع دخول (من) عليهما

(١) البيت من الكامل لأبن كبير الهذلي ينظر ديوان الهذليين ٩٢/٢ . والبيت من شواهد الكتاب ١٠٩/١ ، والإنصاف ٤٨٩/٢ ، وشرح المفصل ٦٣/٤ ، وخزانة الأدب ١٩٢/٨ . والمهمل كثير

اللحم وقد هبله اللحم إذ كثر عليه ، لسان العرب (ه بل) ، ٤٦٠٨/٥١

(٢) ينظر : الإنصاف ٤٩٠/٢ ، ٤٩١ ، واللباب ٥٢٢/١ ، والفاخر ١٤٤ ، وتوضيح المقاصد ٢٩٥/٢ ، والهمع ١١٩/١ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٤٨٨/٢ ، واللباب ٥٢٢/١ ، وشرح الرضي ١٠٧/١ ، والفاخر ١٤٤ ، والإرتشاف ٨٩١/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٩٥/٢ ، والمساعد ٤٣/٣ ، والهمع ١١٩/١ .

(٤) ينظر : ضرائر الشعر ٢٤ ، والفاخر ١٤٤ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٤٨٨/٢ ، واللباب ٥٢٢/١ ، وشرح الرضي ١٠٧/١ ، والفاخر ١٤٤ ، وتوضيح المقاصد ٢٩٥/٢ ، والمساعد ٤٣/٣ ، والهمع ١١٩/١ .

واتصالها بهما ، ولو كان كما زعموا لوجب أن لا ينصرف ، لاتصال (من) بهما ، بالإضافة إلى أنهما صرفا لزوال وزن الفعل^(١).

وأما قولهم : أن (أفعل من) لزمّت صيغة واحدة مع ا لمثنى والجمع والمذكر والمؤنث للاتصال ب(من) ، فقد اعترض عليه بأنه لزم صيغة واحدة مع كل ذلك للأسباب الآتية^(٢) :

١ - لأنه تضمن معنى المصدر فقولهم : (زيد أفضل منك) ، كان معناه : فضل زيد يزيد على فضلك .

٢ - لأنه مضارع للبعض الذي يقع به التذكير والتأنيث والتثنية والجمع مع بلفظ واحد .

٣ - التثنية والجمع إنما تلحق الأسماء التي تتفرد بالمعاني ، و(أفعل) اسم مركب يدل على الفعل وغيره ، فلا يجوز تثنيته وجمعه .

وُردَّ قولهم : بأن (من) تقوم مقام الإضافة ، ولا يجوز الجمع بين التثوين والإضافة ، وبأنه لو كان الأمر كذلك لوجب أن يدخله الج ر في موضع الجر ، لكن أجمع على أنه لا ينصرف ويكون في موضع الجر مفتوحاً كسائر ما لا ينصرف ، وهذا يدل على فساد قول الكوفيين ، ثم لم يجز الجمع بين التثوين والإضافة ؛ لأن الإضافة تدل على التعريف والتثوين يدل على التذكير ، والجمع بينهما يؤدي إلى أن يجمع بين علامة تع ريف وعلامة تنكير في كلمة واحدة ضدان ، وهما بالإضافة علامة الوصل ، والتثوين علامة الفصل فهما ضدان^(٣).

أساس الترجيح عند البعلي : قياس الشبه :

اعتمد البعلي في ترجيح صرف (اسم التفضيل) للضرورة الشعرية على رد رأي الكوفيين ، وقد اعتمد في هذا الرد على قياس الشبه ؛ لأنه يرى أن (اسم التفضيل) كبقية الأسماء المعرفة فهو معرب زكرة .

(١) ينظر : الإنصاف ٤٩١/٢ ، الهمع ١١٩/١

(٢) ينظر : الإنصاف ٤٩١/٢

(٣) ينظر : الإنصاف ٤٨٨/٢ ، ٤٩٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٩٥/٢ ، والهمع ١١٩/١

الترجيح :

الراجع مذهب البصريين ، لأن الأصل في الأسماء الصرف ، والضرورة في الشعر ترد الاسم إلى أصله واسم التفضيل في الأصل معرب.

حكم النكرة المفردة مع (لا) النافية للجنس

نص المسألة :

يقول البعلبي: ((النكرة المركبة مع (لا) إذا لم تكن مضافة ولا مشبهة بالمضاف، فأكثر النحويين ذهبوا إلى أنها مبنية ، وذهب الزجاج ، والسيرافي ، إلى أنها معربة ووجه قول الزجاج والسير في أربعة أشياء ، أحدها : أن الاسم المعطوف عليه معرب كقولك : لا رجلَ وجاريةً ، وال واو نائبة عن (لا). والثاني: أن خبرها معرب وعمَلها في الاسمين واحد ، والثالث: أن (لا) عاملة ، فلو بني اسمُها لبني بعامل ، وقد تقرر أن حركات البناء بغير عامل. الرابع: أن الاسم لو كان مبنياً لبني على حركةٍ غيرِ الفتحة؛ لأن (لا) تعمل النصب ، فإذا عرض له البناء وجب أن تكون حركته غير حركة الإعراب كما في (قبلُ، وبعد)).

وأجاب عن ذلك بقوله: ((والجواب عن الأول أن الاسم تضمن معنى (من) فبني بخلاف المعطوف ، و(الواو) ليست نائبة عن (لا) بدليل ظهورها معها . وعن الثاني أن عملها ليس هو علة للبناء ، بل علة البناء تضمن معنى الحرف . وهو موجود في الاسم دون الخبر. وعن الثالث أن البناء ليس هو بسبب (لا) بل بسبب التضمن ، فليس هو بعامل . وعن الرابع أن الحركة كانت فتحة لطول الاسم بالتركيب ك ما في (خمسة عشر))^(١).

تحليل المسألة :

(لا) النافية للجنس تعمل عمل (إن) ، ولا تعمل إلا في نكرة ، فإن كان مفرداً وقع الخلاف فيه ، أهو معرب أم مبني ؟
وللنحاة في ذلك مذهبان :

(١) الفاخر ١٥٥ ، ١٥٦

المذهب الأول :

يذهب جمهور البصريين إلى أن الاسم المفرد بعد (لا) النافية للجنس مبني^(١)، وقد اختلفوا في السبب الموجب للبناء ، فمنهم من يرى أن ه بني؛ لأنه ركب مع (لا) فأصبح بمنزلة الاسم الواحد مثل: (خمسة عشر)، يقول سيبويه : ((وترك التتوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: (خمسة عشر) ^(٢)، وقد علل المبرد حذف تتوين اسم (لا) بأن ذلك يعود إلى أنها ج علت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد ، ك (خمسة عشر) ^(٣)، وبهذا القول أخذ الأخفش ^(٤)، والمازني ^(٥)، والفارسي ^(٦)، وابن جني ^(٧)، وغيرهم ^(٨) .

وحجتهم كما تقدم أنها صارت كالاسم المركب ^(٩) .

ومن النحاة القائلين ببنائها من يرى أن السبب في البناء هو تضمن الاسم معنى (من) ، يقول المبرد: "والبناء لا رجل في الدار ولا امرأة، على جواب من قال:

(١) ينظر: الإنصاف ٣٦٦/١ ، واللباب ٢٢٧/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧١/٢ ، والارتشاف ١٢٩٦/٣ ، والتذييل ٢٦٦/٥ ، والتصريح ٢٣٩/١ ، والهمع ١٩٩/٢ .

(٢) الكتاب ٢٧٤/٢ .

(٣) ينظر: المقتضب ٣٦٠/٤ ، ٣٥٧ .

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٤/١ ، ٢٥ .

(٥) ينظر: الارتشاف ١٢٩٦/٣ ، والتذييل ٢٢٦/٥ ، والمساعد ٣٤١/١ .

(٦) ينظر: المسائل المرفوعة ٨٤ ، ٨٥ ، والإيضاح ١٩٣ .

(٧) ينظر: المنصف ١٦٣ .

(٨) ينظر : شرح المفصل ١٠٦/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٥/٢ ، وشرح الرضي ١٥٥/٢ ، والجري ٢٩٠ .

(٩) ينظر: اللباب ٢٢٨/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٨/٢ .

هل من رجل أو امرأة في الدار" ^(١)، ويقول الأنباري : ((إنما بنيت مع (لا)؛ لأن التقدير في قولك: (لا رجل في الدار)، (لا من رجل في الدار)، وذلك لأنه جواب قائل قال : (هل من رجل في الدار)، فلما حذف من اللفظ وركبت مع (لا) تضمنت معنى الحرف ، فوجب أن تبنى)) ^(٢)، كما أن (من) ظهرت في ضرورة الشعر بعد (لا) كقول الشاعر:

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَوْفِهِ وَقَالَ أَلَا لَأَمِنْ سَبِيلٍ إِلَى هَنْدٍ ^(٣)

وقد صحح ابن عصفور هذا القول، لأن ما بني من الأسماء لتضمنه معنى الحرف أكثر مما بني لتركيبه مع الحرف ^(٤).

وقيل: سبب البناء تضمن اللام التي لا ستغراق الجنس ^(٥). وقد ردّ هذا بوصفه ببلنكرة، ولو كان كذلك لوصف بالمعرفة كما قالوا : لقيته أمس الدابر ^(٦)، كما ردّ قولهم: بتضمن معنى (من) بلّنه يصح لو كان الاسم بعد (لا) هو المتضمن معنى الحرف، وليس كذلك، بل (لا) هي المتضمنة معنى (من) لا الاسم، فلا موجب لبناء الاسم ^(٧).

(١) المقتضب ٣٥٧/٤ .

(٢) أسرار العربية ١٣٦

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١ / ٥٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٤، والمساعد ٢ / ٢٥٠، والهمع ٢ / ١٩٩.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٧١ .

(٥) ينظر: التذييل ٥ / ٢٢٨، وشرح التسهيل للمراي ٣٦٢، والمغني ١ / ٢٦٤، ٢٦٥

(٦) ينظر: التذييل ٥ / ٢٢٨، وشرح التسهيل للمراي ٣٦٢، والهمع ٢ / ١٩٩

(٧) ينظر: التذييل ٢ / ٢٢٦، ٢٢٧، والهمع ٢ / ١٩٩

المذهب الثاني :

يذهب الكوفيون^(١) ، والجرمي^(٢) ، والزجاج^(٣) ، والسيرافي^(٤) ،
والرمانى^(٥) إلى أن الاسم المفرد بعد لا النافية للجنس معرب منصوب بها .
والحجة فيما ذهبوا إليه أنه منصوب بها ؛ لأنه اكتفي بها من الفعل ،
فالتقدير في: (لا رجل في الدار) ، (لا أجد رجلاً في الدار) ، فلما اكتفي ب(لا)
من العامل نصبت النكرة به ، وحذف التتوين بناء على الإضافة ، كما أن (لا)
عاملة ، ولو حصل البناء هنا لحصل بعامل ، والبناء لا يحصل بعامل ، لأن العامل
غير المعمول والبناء شبه التركيب ، وجزء المركب شيء واحد^(٦) .

وقيل: لأن (لا) تكون بمعنى (غير) كقولهم: (زيد لا عاقل ولا جاهل)
أي : غير عاقل وغير جاهل ، ولما جاءت هنا بمعنى ليس نصبوا بها ؛ ليخرجوها
من معنى (غير) إلى معنى (ليس)^(٧) .

ومنهم من قال : إن النكرة من شأنها أن يكون خبرها قبلها ، فنصبوا
النكرة بغير تتوين^(٨) .

-
- (١) ينظر : معاني الفراء ١٢٠/١ .
(٢) ينظر : الارتشاف ١٢٩٦/٣ ، وشرح التسهيل للمراي ٣٦٤ ، والمساعد ٣٤٢/١ والتصريح
٢٣٩/١ ، والمهمع ١٩٩/٢ .
(٣) ينظر : معاني القرآن للزجاج ٢٧٠/١ .
(٤) ينظر : اللباب ٢٢٧/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٨/٢ ، وشرح الأبيدي ٦٤/٢ ، وشرح الرضي
١٥٥/٢ ، والفاخر ١٥٦ ، والارتشاف ١٢٩٦/٣ .
(٥) ينظر : الارتشاف ١٢٩٦/٣ ، وشرح التسهيل للمراي ٣٦٤ ، والتصريح ٢٣٩/١ ، والمهمع
١٩٩/٢ .
(٦) ينظر : الإنصاف ٣٦٦/١ ، وشرح الأبيدي ٦٥/٢ .
(٧) ينظر : الإنصاف ٣٦٦/١ .
(٨) ينظر : الإنصاف ٣٦٦/١ ، وشرح الأبيدي ٦٥/٢ .

وقيل : إنه منصوب ؛ لأن (لا) عملت النصب ؛ لأنها نقيضة (إن)، ف (لا) للنفي و (إن) للإثبات، والشئ يحمل على الضد، كما يحمل على النظير ، إلا أنها لما كانت فرعاً على (إن) في العمل ، و(إن) تنصب مع التثنية، نصبت (لا) من غير تثنية، لينحط الفرع عن الأصل^(١).

وهناك من يرى أن الاسم المعطوف على هذا المفرد معرب في نحو : لا رجل و غلاماً عندك^(٢) ، والواو نائبة عن (لا) .

وقيل: إن خبرها معرب، وعملها في الاسمين واحد^(٣).

وقيل : إن (لا) عاملة، ولو حصل البناء لبني الاسم على حركة غير الفتح؛ لأن (لا) لا تعمل النصب، وإذا عرض البناء وجب أن تكون حركته غير حركة الإعراب كما في (قبل وبعد)^(٤) .

وقد أجيب عن هذه الحجج بالآتي :

- ١ - أن ما قيل عن الاسم المفرد : إنه اكتفى باللام عن الفعل ، مجرد دعوى يفتقر إلى دليل، ولو كان كذلك لوجب أن يكون منوناً^(٥) .
- ٢ - إن التثنية هنا لم يحذف للإضافة ، ولو كان ذلك صحيحاً لوجب أن يطرد في كل ما يجوز إضافته من الأسماء المفردة المنونة ، فالقول بأنه يختص بهذا الموضوع دل على فساد هذه الحجة .
- ٣ - في قولهم : (إن (لا) بمعنى (غير) ، ولما جاءت بمعنى (ليس) نصبوا بها ، لتخرج من معنى (غير) . قيل: ولماذا ينبغي النصب بها إذا كانت بمعنى (ليس)؟ وهلا رفع بها على القياس؟ فإنهم يرفعون بها إذا كانت بمعنى (ليس)^(٦) .

(١) ينظر : الإنصاف ١/٣٦٧ .

(٢) ينظر : اللباب ١/٢٢٩ ، والفاخر ١٥٦ .

(٣) ينظر : اللباب ١/٢٢٩ ، والفاخر ١٥٦ .

(٤) ينظر : اللباب ١/٢٢٩ ، والفاخر ١٥٦ .

(٥) ينظر : الإنصاف ١/٣٦٧ ، وشرح الابذي ٢/٦٥ ، ٦٦ .

(٦) ينظر : الإنصاف ١/٣٦٧ ، وشرح الابذي ٢/٦٥ ، ٦٦ .

٤ - أنه لو كان معرباً منصوباً ، لوجب أن يدخله التتوين ؛ لأنه اسم معرب ليس فيه ما يمنعه من الصرف^(١) .

٥ - التتوين ليس من عمل (إن)، وإنما هو شيء يستحقه الاسم في الأصل ، وطالما لم يكن من عمل (إن) التي هي الأصل ، فلا معنى لحذفه مع (لا) التي هي الفرع^(٢) .

٦ - قيل: الاسم تضمن معنى (من) فبني ، بخلاف المعطوف ، و (الواو) ليست نائبة عن (لا) بدليل ظهورها معها^(٣) .

٧ - أن عملها ليس هو علة للبناء ، بل علة البناء تضمن معنى الحرف ، وهو موجود في الاسم دون الخبر^(٤) .

٨ - لو كان حذف التتوين للتخفيف لكان المطول ، أي المضاف أو الشبيه بالمضاف أولى^(٥) .

أساس الترجيح عند البعلي : القياس :

اعتمد البعلي على القياس . فالنكرة المفردة مع (لا) النافية للجنس تكون مبنية قياساً على (من) المؤكدة للنفي ؛ لأنها متضمنة معناها . فقوله: (لا رجل) هو كقولهم: (لا من رجل) .

ويدل على أن معنى النكرة المركبة مع (لا) كمعنى (من) المؤكدة للنفي بالسؤال المتضمن (من)، فإن جوابه يكون بـ (لا) مركبة مع النكرة ،

(١) ينظر : الإنصاف ١/٣٦٩ ، واللباب ١/٢٣٠ ، وشرح التسهيل لابن م الك ٢/٥٨ ، وشرح الابذي ٦٤/٢ ، ٦٧ ، والفاخر ١٥٧ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١/٣٦٧ ، واللباب ١/٢٣٠ .

(٣) (٤) ينظر : الفاخر ١٥٦ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل للمراذي ٣٦٤ ، والمساعد ١/٣٤٢ ، والهمع ٢/١٩٩ .

والجواب حقه أن يطابق السؤال ، وفي حذف (من) من الجواب وبنائه دليل على أن النكرة المفردة مع لا النافية متضمنة معنى (من) ، واستدل على قياس معنى هذه النكرة على معنى (من) المؤكدة بالنفي ، كذلك بالسماع في بيت الشعر السابق ، وذلك في ظهور (من) للضرورة الشعرية .

الترجيح :

الراجح مذهب البصريين ، لما قيل : إنها مع الاسم بمثابة الاسم الواحد المركب .

عامل الرفع في المبتدأ

نص المسألة:

يقول البعلي: " أما المبتدأ ففي رافعه خمسة مذاهب ، أحدها : أنه مرفوع بالابتداء ، وهو مذهب (سيبويه) وأكثر البصريين ، وهو الصحيح؛ والدليل على أن الابتداء هو العامل أنه صفة مختصة بالاسم ، والمختص من الألفاظ عامل ، فكذلك من المعاني؛ ولأن كون الاسم مسنداً إليه أصل في الجملة ، فوجب أن يكون مرفوعاً به كالفاعل؛ ولأن المبتدأ معمول فلا بد له من عامل
والصحيح الأول لما ذكر^(١) .

تحليل المسألة:

تعددت المذاهب حول عامل الرفع في المبتدأ وهي كالآتي:

المذهب الأول:

من النحاة من ذهب إلى أن العامل في المبتدأ هو الابتداء ، ولكنهم اختلفوا في مفهوم الابتداء كما سيأتي ، وقد أخذ بهذا المذهب سيبويه ، وجمهور البصريين^(٢) ، يقول سيبويه : "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام ، والمبتدأ والمبني عليه رفع "فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبد الله منطلق ، ارتفع (عبدالله) لأنه ذكر ليبنى عليه (المنطلق) ، وارتفع (المنطلق) لأن المبني على المبتدأ بمنزلته"^(٣) .

(١) الفاخر ١٦٥ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٤٤/١ ، واللباب ١٢٥/١ ، وشرح المفصل ٢٢٣/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٧ ، وشرح الرضي ٢٧٧/١ ، والفاخر ١٦٥ ، والارتشاف ١٠٨٥/٤ ، والتذيل ٢٥٧/٣ ، وشرح التسهيل للمرادي ص ٢٤٢ ، وتوضيح المقاصد ١٦٣/١ ، والمساعد ٢٠٥/١ ، والهمع ٨/٢ ، وحاشية الخضري ٩١/١ .

(٣) الكتاب ١٢٦/٢ - ١٢٧ .

ومفهوم الابتداء عند هؤلاء التجرد من العوامل اللفظية، لفظاً أو تقديراً ،
والتعرض لدخولها والإسناد^(١)، وعليه جماعة من النحاة^(٢).

والحجة في مذهبهم أن الابتداء صفة مختصة بالاسم، والمختص من
الألفاظ عامل فكذلك المختص من المعاني، كما أن المبتدأ معمول ولا بد له من
عامل ولا يجوز أن يعمل في نفسه^(٣).

ومن النحاة من يذهب هذا المذهب، إلا أن مفهوم الابتداء عنده هو التجرد
وحده، وممن قال بذلك المبرد، وذلك لقوله: "فأما رفع المبتدأ فبالابتداء، ومعنى
الابتداء: التثبيته والتعريف عن العوامل غيره...."^(٤)، وبهذا المفهوم أخذ الزمخشري
بقوله: " والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل"^(٥)، وبه أخذ ابن عصفور^(٦).

وهم يرون أن العوامل في صناعة النحو ليست عوامل في الحقيقة، إنما
هي أدلة على المعاني، وعدم الدليل قد يكون دليلاً كما يكون وجوده^(٧)، وقد
صحح ذلك ابن عصفور فقال: " وهو الصحيح عندي؛ لأن التعري ثبت الرفع
له بشرط أن يكون الاسم المعرى قد ركب من وجه ما... "^(٨).

واعترض على ذلك بالآتي:

١ - الاسم لا يرفعه إلا رافع موجود وغير معدوم^(٩).

-
- (١) ينظر: المغني لابن فلاح ٢/٢٥٢.
 - (٢) ينظر: الأصول لابن السراج ١/٥٨، والتبصرة والتذكرة ١/١٠٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٠، والفاخر ١٦٥، وتوضيح المقاصد ١/١٦٣، وأوضح المسالك ١/١٧٣.
 - (٣) ينظر: اللباب ١/١٢٦، والفاخر ١٦٥.
 - (٤) المقتضب ٤/١٢٦.
 - (٥) المفصل ٧٠.
 - (٦) ينظر: شرح الجمل ١/٣٥٦.
 - (٧) ينظر: إصلاح الخلل ص ١١٤، والإنصاف ١/٤٦، وشرح المفصل ١/٢٢٣.
 - (٨) شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٦.
 - (٩) ينظر: الإنصاف ١/٤٥.

٢ - أبطل ابن كيسان القول بأن المبتدأ مرفوع لتجرده، أي لتعريه عن عامل نصب أو خفض بئذ ذلك يؤدي إلى أن يكون وجود العامل أضعف من عدمه إن قدرت التعرية عن عامل نصب أو خفض؛ لأن التعرية تعمل الرفع ووجود العامل الذي قدرت عنه التعرية يعمل النصب أو الخفض، وعامل الرفع أقوى من عامل النصب والخفض، ومن جهة أخرى إذا قدرت التعرية عن عامل رفع كان وجود العامل وعدمه سواء، ولا بد أن يكون الشيء موجوداً أقوى منه معدوماً^(١).

٣ - ورده بعضهم بأن العدم لا يكون أمانة؛ لأن الأمانة يستدل بها على أن ثم عاملاً غيرها، وقد اتفق على أنه لا عامل يستدل عليه بالعدم^(٢).

٤ - رده ابن مالك؛ بئذ التجرد هنا جُعلَ عاملاً، وإنما هو شرط في صحة عمل الابتداء، والابتداء هو العامل عند سيبويه، كما أن إطلاق التجرد وعدم تقييده يلزم منه ألا يكون مبتدأً ما جُرَّ بحرفٍ زائد^(٣).

٥ - قيل: التجريد أمر عدمي فلا يؤثر^(٤).

وقد أجيب عن هذه الاعتراضات بالآتي:

١ - أجاب ابن عصفور عن قول ابن كيسان بقوله: " وهذا باطل؛ لأننا لا نعني بالتعرية أكثر من أن الاسم المبتدأ لا عامل له، وإنما كان يلزم ما ذكرنا لو قدرنا أنه قد كان له عامل ثم حذف"^(٥).

٢ - يقول أبو حيان: التجرد والتعرية هو العامل، والابتداء شرط في عمل التجرد، وأن المبتدأ والخبر اتحدا من حيث الدلالة والاشتراك في القدر المشترك دون ما يخص كل واحد منهما، فليساً تجردين وإنما هو تجرد واحد بالنسبة

(١) ينظر: إصلاح الخلل ١١٣، ١١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٦/١.

(٢) ينظر: اللباب ١٢٦/١، وشرح المفصل ٢٢٣/١، والفاخر ١٦٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧١/١.

(٤) ينظر: الإنصاف ٤٦/١، وشرح الرضي ٢٢٧/١.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٦/١.

إلى القدر المشترك، كما يرى أن التجرد لا يحتاج إلى تقييد؛ لأنه قد تقرر أن العامل الزائد كأنه غير موجود^(١).

ومن النحاة من قال أيضاً بالابتداء، ولكن مفهومه هنا يعني التجرد والإسناد معاً^(٢)، يقول الفارسي: "الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به، وصفة المبتدأ أن يكون معرى من العوامل الظاهرة ومسنداً إليه شيء"^(٣).
ومن النحاة من يرى أن الابتداء هو عناية المتكلم وإقباله، وأنه جاء بالمبتدأ ليسند إليه ما بعده، وهو اختيار البطليوسي^(٤)، وصححه ابن يعيش بقوله: "والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم، وجعلك إياه أولاً لثان كان خبراً عنه..."^(٥).

وقد أبطله ابن عصفور بقوله: "وذلك باطل؛ لأن الاهتمام معنى والمعاني لا يثبت لها العمل في موضع"^(٦).

ومن النحاة من يرى أن المبتدأ يرتفع بالإسناد فقط، أي إسناد الخبر إليه قياساً على ارتفاع الفاعل بإسناد خبره وهو الفعل وهو الفعل إليه، وذلك لأن الارتفاع والإسناد حصل ودار مع كل واحد منهما وجوداً وعدمًا^(٧).
المذهب الثاني:

قيل إن عامل الرفع في المبتدأ هو ما في النفس من معنى الإخبار، وهو رأي الزجاج؛ لأن الاسم لما كان لا بد له من حَ ديثٍ يُجَدِّثُ به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ^(٨).

(١) ينظر: التذييل ٢٦٢/٣، ٢٦٣.

(٢) ينظر: المغني لابن فلاح ٢٥٣/٢.

(٣) الإيضاح للفارسي ٨٥.

(٤) ينظر: إصلاح الخلل ١١٣.

(٥) شرح المفصل ٢٢٣/١.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٥/١.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٥/١، والمغني لابن فلاح اليميني ٢٥٤/٢.

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٦/١.

وقد رده العكبري بوجهين^(١) :

- ١ - أن تصور معنى الابتداء سابق على تصور معنى الخبر، والسابق أولى أن يكون عاملاً.
- ٢ - أن رتبة الخبر بعد المبتدأ، ورتبة العامل قبل المعمول متنافيان.

المذهب الثالث:

يذهب الك وفيون إلى أن العامل في المبتدأ هو الخبر^(٢)، وهناك من نسبه إلى الكسائي، والفراء^(٣)، وهو اختيار أبي حيان^(٤)، وذكر أنه مذهب ابن جني^(٥)، والحجة أن المبتدأ لا ينفك عن الخبر؛ ولذلك عمل فيه الخبر كما عمل المبتدأ في خبره؛ لأن كلا منهما لا ينفك عن الآخر فعمل كل واحد منهما في صاحبه، ودلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾^(٦) فأينما منصوب بتكونوا، وتكونوا مجزوم بلينما، فكذلك المبتدأ والخبر^(٧).
ويحتج أبو حيان لهذا المذهب بقوله: " وإنما اخترنا مذهب الكوفيين؛ لأنه جار على القواعد، إذ أصل العمل إنما هو للفظ، ولم نجد إلا مبتدأ وخبراً، ووجدناهما مرفوعين، وأمكنا أن ينسب العمل لكل منهما في الآخر؛ إذ قد

(١) ينظر: اللباب ١/١٢٧.

(٢) ينظر: إصلاح الخلل ١١٤، والإنصاف ١/٤٤، واللباب ١/١٢٦، وشرح المفصل ١/٢٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٢، والفاخر ١٦٥، والارتشاف ٤/١٠٨٥، والمساعد ١/٢٠٦، والتصريح ١/١٥٩.

(٣) ينظر: شرح الرضي ١/٢٢٧.

(٤) ينظر: التذييل ٣/٢٦٦، والارتشاف ٤/١٠٨٥.

(٥) اللمع ٣١.

(٦) سورة النساء، آية: ٧٨.

(٧) ينظر: الإنصاف ١/٤٤، ٤٥، وشرح المفصل ١/٢٢٢، والتذييل ٣/٢٦٦.

اختلفت جهتا الاقتضاء، كما وجدنا ذلك فيما هو متفق عليه أو كالمتفق من اسم الشرط وفعله...^(١).

ومذهبهم مردود للأسباب الآتية:

- ١ - أن حق العامل أن يكون قبل المعمول^(٢).
- ٢ - هذا القول يلزمهم ألا ينصبوا المبتدأ إذا دخلت عليه (أن)؛ لأن العامل إذ وجد لا يدخل عليه عامل آخر^(٣).
- ٣ - في نحو (زيد قائم) فإن قائم قد رفع ضميراً مستتراً فيه، فإن كان هو الذي رفع زيداً فقد رفع العامل شيئاً على غير وجه الاشتراك، وهذا لا نظير له^(٤).
- ٤ - استشهادهم بالآية الكريمة أبطله الأنباري بالأوجه الآتية:^(٥)
 - أ - أن الفعل بعد (أيئما) مجزوم بـ (إن)، و(أيئما) نابت عن (إن) لفظاً.
 - ب - إذا سلم أن (أيئما) نابت عن (إن) لفظاً وعملاً فيجوز أن يعمل كل واحد منهما في صاحبه لاختلاف عملهما.
 - ج - المبتدأ والخبر اسمان باقيا على أصلهما في الاسمية، والأصل في الأسماء ألا تعمل.
- ٥ - أن الخبر قد يكون فعلاً، ولو كان عاملاً في المبتدأ لكان فاعلاً^(٦).
- ٦ - أن الخبر قد يكون من الموصول وصلته، ولو عمل لعمت الصلة فيما قبلها^(٧).

(١) التذييل ٢٧٠/٣.

(٢) ينظر: إصلاح الخلل ١١٤، والإنصاف ٤٨/١، وشرح المفصل ٢٢٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٢/١، والفاخر ١٦٦، والتذييل ٢٦٦/٣، وشرح التسهيل للمراي ٢٤٤، والتصريح ١٥٩/١.

(٣) ينظر: الإنصاف ٤٨/١، وإصلاح الخلل ١١٤، وشرح المفصل ٢٢٢/١.

(٤) ينظر: إصلاح الخلل ١١٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٦/١، وشرح ابن الناظم ١٠٨.

(٥) ينظر: الإنصاف ٤٨/١، كما أورده ابن يعيش في شرحه ٢٢٢/١.

(٦) ينظر: اللباب ١٢٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٦/١، والفاخر ١٦٦، والتذييل ٢٦٦/٣، وشرح التسهيل للمراي ٢٤٤.

(٧) ينظر: اللباب ١٢٧/١، والتذييل ٢٦٦/٣.

- ٧ - الخبر كالصفة ، والصفة لا تعمل في الموصوف فكذلك الخبر^(١) .
- ٨ - أن (إن) و (كان) إذا دخلا على المبتدأ أزالا الرفع ، والخبر لفظي ،
والعامل اللفظي لا يبطل العامل اللفظي^(٢) .
- ٩ - أن الخبر قد يكون جامداً والجامد لا يعمل^(٣) .
- ١٠ - قيل : العمل تأثير ، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه ، وقولهم يفضي إلى أن
يكون الشيء قوياً ضعيفاً من وجه واحد ، إذ كان مؤثراً فيما أثر فيه^(٤) .
- ١١ - أن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو : زيد أخوك . فلو رفع الخبر
المبتدأ أو العكس ، لكان رافعاً لنفسه^(٥) .
- وقد أجاب أبو حيان عن هذه الاعتراضات بما يأتي^(٦) :
- ١ - إذا رفع الخبر غير المبتدأ فإن ذلك لا يؤدي إلى إعمال عامل رفعين من غير
تشريك إذا اختلفت جهتا الرفع ، بأن يرفع أحده ما على جهة الفاعلية ، والآخر
على غير جهة الفاعلية .
- ٢ - أن القول بأن الخبر قد يكون جامداً لا يلزم إلا في الأفعال ، أو ما عمل
لشبهه بها ، لنيابته عنها .
- ٣ - ما قيل عن رتبة العامل منتقض بما وقع عليه الاتفاق من قولهم : أياً تضرب
أضرب ، فرتبة فعل الشرط بعد أدواته وهو عامل في اسم الشرط ، ولا يلزم أن
تكون رتبته قبل اسم الشرط .

(١) ينظر : اللباب ١/١٢٧ ، والفاخر ١٦٦ ، والتذييل ٣/٢٦٦ ، وشرح التسهيل للمراي ٢٤٤ .

(٢) ينظر : اللباب ١/١٢٧ ، والفاخر ١٦٦ ، والتذييل ٣/٢٦٦ ، وشرح التسهيل ٢٤٤ .

(٣) ينظر : التذييل ٣/٢٦٦ .

(٤) ينظر : التذييل ٣/٢٦٦ ، والتصريح ١/١٥٩ .

(٥) ينظر : التصريح ١/١٥٩ .

(٦) ينظر : التذييل ٣/٢٦٦ .

- ٤ - إذا وقع الخبر فعلاً فليس هو العامل في المبتدأ ، بل الاسم الذي وقع الفعل موقعه هو العامل في المبتدأ ، ولو سلم أن الفعل الواقع خبراً هو العامل فلا يلزم من ذلك أن يرفع المبتدأ على الفاعلية؛ لأن رفعه على جهة الخبرية بالنيابة.
- ٥ - ليس الخبر كالصفة؛ لأنه لا يمكن أن يشبه شيء هو أحد ركني الإسناد بشيء غير مفتقر إليه في الإسناد.

- ٦ - قد أبطل العامل اللفظي بعامل لفظي آخر نحو: ما قام رجلٌ. فرجل مرفوع بquam، وعندما تدخل (من) على (رجل) يبطل عمل العامل اللفظي.
- المذهب الرابع:**

قيل: العامل في المبتدأ هو الضمير العائد من الخبر، وهو كذلك منسوب للكوفيين^(١)، وبه أخذ الفراء^(٢).

ورد بالأوجه الآتية:

- ١ - أن المضمرة فرع المظهر، فإذا لم يعمل الأصل، فالفرع أولى^(٣).
- ٢ - أن الضمير قد يكون في الصلة، فلو عمل العمل لعمل فيما قبل الموصول^(٤).
- ٣ - أن الضمير اسم جامد، والأسماء الجامدة لا تعمل^(٥).

(١) ينظر: اللباب ١/١٢٦، وشرح الرضي ١/٢٢٧، والفاخر ١٦٥، والتذييل ٣/٢٦٤، وشرح التسهيل للمراي ٢٤٣.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/٤٩.

(٣) (٤) ينظر: اللباب ١/١٢٧، والفاخر ١٦٦.

(٥) ينظر: التذييل ٣/٢٦٥، وشرح التسهيل للمراي ٢٤٤.

أساس الترجيح عند البعلي : قياس الشبه :

اعتمد البعلي في الترجيح هنا على قياس الشبه ، فهو يرى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء؛ لأن الابتداء معنى مختص بالأسماء ولذلك فهو عامل، كما أن الألفاظ المختصة عاملة ، ويؤكد ذلك بقياس شبه آخر يعقده بين المبتدأ والفاعل، فكلاهما مسند إليه، وإذا كان الاسم مسنداً إليه أصل في الجملة كان حقه الرفع، ثم يدلل بدليل ع قلي إذ لا يمكن أن يوجد معمول بدون أن يكون له عامل، والمبتدأ معمول لعامله الابتداء.

الترجيح :

الراجع مذهب جمهور البصريين، أي أن المبتدأ مرفوع بالابتداء؛ لسلامة مذهبهم من النقد الموجه للمذاهب الأخرى.

عامل الرفع في المضارع

نص المسألة :

يقول البعلبي : "وأما الرفع، فاختلف فيه، فمذهب البصريين أنه مرفوع لوقوعه موقع الاسم ومذهب الكوفيون إلى أنه مرفوع بخلوه من الجازم والناصب؛ لأن تعريته من الجازم والناصب، واستقلاله دون عامل لفظي يدل على قوته، فأشبهه بذلك المبتدأ..." إلى أن قال عن ذلك : "والثاني هو الص حيح؛ لما ذكر له من الدليل"^(١).

تحليل المسألة:

اختلف النحاة في عامل الرفع للفعل المضارع على مذاهب:

الأول : مذهب البصريين^(٢) :

وهو القول بأنه مرفوع لوقوعه موقع الاسم، يقول سيبويه: "اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكيونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها"^(٣)، وتبعه المبرد^(٤)، وابن السراج عندما يقول : "الفعل يرتفع بموقعه موقع الأسماء، كانت تلك الأسماء مرفوعة، أو مخفوضة، أو منصوبة، فمتى كان

(١) الفاخر ١٩٨، ١٩٩.

(٢) ينظر : الإنصاف ٥٥١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٥/٤، وشرح ابن الناظم ٦٦٤، وشرح الرضي ٢٧/٤، وتوضيح المقاصد ٢٩٧/٢، وأوضح المسالك ١٢٥/٤، والمساعد ٥٩/٣، والمقاصد الشافية ١/٦، والتصريح ٢٢٩/٢، والهمع ٢٧٣/٢.

(٣) الكتاب ٩/٣، ١٠.

(٤) المقتضب ١/٢.

الفعل لا يجوز أن يقع موقعه اسم لم يجر رفعه ^(١)، وعلى مذهبهم جماعة من النحاة ^(٢).

وقد بين ابن يعيـش مقولة : (وقوعه موقع الاسم) بقوله : " والمعنى بوقوعه موقع الاسم أنه يقع حيث يصح وقوع الاسم ، ألا ترى أنه يجوز أن تقول : (يضرب زي) ، فترفع الفعل إذ يجوز أن نقول : (أخوك زيد) ؛ لأنه موضع ابتداء كلام ، وليس من شرط من أراد كلاماً أن يكون أول ما ينطق به فعلاً أو اسماً...." ^(٣).

و حجتهم في ذلك تتضح من خلال أمرين:

الأول : أن إقامة الفعل المضارع مقام الاسم فيه مشابهة للابتداء ، والابتداء ملزم للرفع.

الثاني : أن الفعل بهذا الموقع اكتسب قوة ، وبذلك استحق أقوى أنواع الإعراب وهو الرفع ^(٤).

إلا أن مذهب البصريين قد تواردت عليه الاعتراضات الآتية:

١ - اعترض على قولهم بأن هناك أسماء تقع منصوبة ، وهناك أسماء مخفوضة ، ولو صح ما ذهبوا إليه لكان محتملاً نصب الفعل المضارع إذا وقع موقع الاسم المنصوب ، أو خفضه إذا وقع موقع المخفوض ، ودلوا على ذلك بالمضارع المجزوم والمنصوب ، فإن ناصبه وجازمه لا يدخلان على الاسم ، فنصبه

(١) الأصول ١٢٦/٢ .

(٢) ينظر : شرح السيرافي ٢٠٢/٣ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٣٩٥/١ ، واللباب ٢٥/٢ ، وشرح المفصل ٢٤٩/٤ ، والمقرب ٢٦٠/١ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٢١٢/٤ .

(٤) ينظر : الكتاب ١٠/٣ ، وشرح السيرافي ٢٠٢/٣ ، التبصرة والتذكرة ٣٩٥/١ ، والإنصاف ٥٥٢/٢ ، واللباب ٢٥/٢ ، وشرح الرضي ٢٧/٤ .

وجزمه مفاير لنصب وجزم الفعل ، وكذا الفعل المرفوع فإنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم^(١) .

وقد أجاب أتباع هذا المذهب عن هذا الاعتراض بما يأتي:

يقول ابن يعيش : " فالجواب أن عامل الرفع في الفعل إنما هو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم ، وذلك شيء واحد لا يختلف ، وأما اختلاف إعراب الاسم ، فبحسب اختلاف عوامله ، وعوامل الاسم لا تأثير لها في الفعل ، فلا يختلف إعراب الفعل باختلافها^(٢)" ، كما أجيب عن هذا الاعتراض بما سبق من حجة البصريين ، ألا وهي : أن وقوعه موقع الاسم جعله يستحق أقوى أنواع الإعراب وهو الرفع^(٣) .

٢ - ولعل من أقوى الاعتراضات على مذهبهم أنه منتقض بنحو : (كاد زيد يقوم) و (هلا يقوم) ، والمراد وقوعه مواقع لا يقع فيها الاسم^(٤) ، يقول ابن مالك : " واستدل على صحته بفساد ما قاله البصريون ، من قبل أن الرفع للمضارع لو كان وقوعه موقع الاسم لما ارتفع بعد (لو) ، وحروف التحضيض؛ لأنها مختصة بالأفعال ، فليس المضارع بعدها في موضع الاسم..."^(٥) .

أما جواب البصريين عن ذلك فقد وضحه السيرافي بقوله : " ورأى سيبويه أفعالاً ترتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم ، فبين أن تلك المواضع في الأصل تقع فيها الأسماء ، وأنه عرض فيها معاني اختاروا من أجلها لزوم الفعل وترك الأصل...."^(٦) وهو ما عليه ابن يعيش ، حيث وضع أن الأفعال المرتفعة في تلك

(١) ينظر : الإنصاف ٥٥١/٢ ، شرح المفصل ٢١٩/٤ ، شرح الرضي ٢٧/٤ .

(٢) شرح المفصل ٢١٩/٤ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٢٧/٤ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٥٥٢/٢ ، واللباب ٢٥/٢ ، وشرح المفصل ٢٢١/٤ ، والمقاصد الشافية ٢/٦ ، والتصريح ٢٢٩/٢ ، والهمع ٢٧٣/٢ ، وحاشية الصبان ٤٠٦/٣ ، وحاشية الخضري ١٠٩/٢ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٦/٤ .

(٦) شرح السيرافي ١٨٧/٩ .

المواضع يستعمل الاسم موضعها لغرض، وهو إرادة الدلالة على قرب زمن وقوع الفعل، وأوضح أن ذلك المعنى لا يتأتى بالاسم^(١)، ودلل على ذلك بقوله: "والذي يدل على صحة ذلك أنك تحكم على موضع هذه الأفعال بالإعراب، فتقول في محل نصب، والمراد أنها واقعة موقع مفرد حقه أن يكون منصوباً..."^(٢) كما بين ذلك الرضي^(٣).

وقد أورد نحاة هذا المذهب الشاهد الآتي، وهو قول الشاعر:

فأبْتُ إلى فهمٍ وما كدْتُ آيياً وكم مثلاً فارقتُها وهي تُصنفرُ^(٤)

فاستعمل الاسم (آيياً) وهو الأصل المرفوض في موضع الفعل، وقد صحح هذه الرواية البغدادي^(٥).

وعليه فإن أصل خبر (كاد) هو الاسم المفرد، واستعمل موضع الفعل الذي هو فرع للضرورة.

ويرى ابن عصفور أن وقوع الفعل بعد أدوات التحضيض هو في موقع الاسم حين يقول: "إنما رفع الفعل بعدها؛ لأن الاسم يليها في اللفظ في فصيح الكلام، فيقال: (هلازید قام) فروعی فیها ذلك القدر"^(٦).

وقد أبطل ابن مالك هذا بقوله: "لا يخلو مرادكم بموقع الاسم إما أن يكون الموضع الذي هو للاسم في الأصل، أو الموضع الذي هو للاسم في الاستعمال، أو الموضع الذي هو للاسم في أحدهما، وأياً ما كان يلزم منه

(١) ينظر: شرح المفصل ٢٢١/٤.

(٢) المصدر السابق ٢٢١/٤.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٢٧/٤.

(٤) البيت من الطويل وهو لتأبط شراً، ينظر: ديوان تأبط شراً ص ٩١، وهو من شواهد شرح المفصل ٢٢١/٤، ووصف المباني ص ٢٦٧، والارشاف ١٢٢٦/٣، وخزانة الأدب ٣٧٤/٨.

(٥) ينظر: خزانة الأدب ٣٧٥/٨.

(٦) المقرب ٢٦٠/١.

بطلان قولكم: رافع المضارع وقوعه موقع الاسم؛ لأنه ينتقض على الأول بالرفع بعد حروف التحضيض قطعاً؛ لأنه موضع ليس للاسم في الأصل ، وعلى الثاني بالرفع بعد كاد ونحوها؛ لأنه موضع ليس للاسم في الاستعمال ، وعلى الثالث بالجزم بعد إن الشرطية ، فإنه موضع هو للاسم في الاستعمال ...^(١) وتابعه في رده ابن الناظم^(٢) ، والبعلي^(٣) .

٣ - وقيل ينتقض بالفعل الماضي ، فهو يقع موقع الاسم ولا يرتفع^(٤) ، وقد أجيب عن هذا الاعتراض بما بينه الأنباري بقوله: " وإنما لم يرتفع ؛ لأنه لم يثبت له استحقاق جملة الإعراب ، فلم يكن هذا العامل موجباً له الرفع؛ لأنه نوع منه بخلاف الفعل المضارع ، فإنه يستحق جملة الإعراب لمشابهته بالاسم"^(٥) .

المذهب الثاني:

أن المضارع رفع لتجرده من الناصب والجازم ، وهو مذهب الفراء^(٦) ، كما ، كما نسب إلى الكوفيين^(٧) والأخفش^(٨) .
والحجة التي أوردت لهذا المذهب هي^(٩) :

١ - أن المضارع عندما تدخل عليه النواصب والجوازم ينصب ويجزم ، وإذا لم يدخله شيء منها رفع ، فدل ذلك على أنه مرفوع لتعريفه منها.

-
- (١) شرح التسهيل لابن مالك ٦/٤ .
 - (٢) ينظر: شرح ابن الناظم ٦٦٤ .
 - (٣) ينظر: الفاخر ١٩٩ .
 - (٤) ينظر: أسرار العربية ٣٦ ، والمساعد ٥٩/٣ .
 - (٥) أسرار العربية ٣٦ .
 - (٦) ينظر: معاني الفراء ٥٣/١ .
 - (٧) ينظر: الإنصاف ٥٥١/٢ ، وشرح المفصل ٢٢٠/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦/٤ ، وشرح ابن الناظم ٦٦٤ ، والفاخر ١٩٩ ، والتصريح ٢٢٩/٢ .
 - (٨) ينظر : التصريح ٢٢٩/٢ .
 - (٩) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٦/٤ .

٢ - أن تعريه من العوامل اللفظية يدل على اكتسابه قوة، فأشبهه بذلك
المبتدأ ، وبالتالي فهم متفقون مع البصريين في أن العامل للرفع في المضارع
معنوي.

٣ - كل ما سلف من اعتراضات لهم على مذهب البصريين هو من حججهم
في إثبات مذهبهم.

وقد تابع ابن مالك هذا المذهب ^(١)، وصححه ابن الناظم ^(٢)، وعليه ابن
هشام حين يقول : " رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفقاً للفراء، لا
حلوله محل الاسم خلافاً للبصريين " ^(٣)، وقد تابعهم جماعة من النحاة ^(٤)،
واختيارهم لهذا المذهب؛ لأنه سالم من النقض. ^(٥)

وقد وجهت لهم الاعتراضات الآتية:

١ - يقول الأنباري مضعفاً مذهبهم : "وأما قول الفراء فلا ينفك من ضعف؛
وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع لأنه قال : لسلامته من
العوامل الناصبة والجازمة، والرفع قبل النصب والجزم... " ^(٦).

٢ - أن ما ذكر في هذا المذهب يؤدي إلى ما قاله البصريون؛ لأن الفعل
يكتسب قوة باستقلاله، وبالتالي يقع موقع الاسم ^(٧).

٣ - أنه تعليل بالعدم المحض ^(٨)، والأمر العدمي لا يكون علة الوجودي، إذ

(١) ينظر : المصدر السابق ٦/٤.

(٢) ينظر : شرح ابن الناظم ٦٦٤.

(٣) شرح شذور الذهب ٢٣٦.

(٤) ينظر : المساعد ٣/٣٣٦، والفاخر ١٩٩، والتصريح ٢/٢٢٩، والهمع ٢/٢٢٩.

(٥) ينظر : الهمع ٢/٢٧٣.

(٦) أسرار العربية ٣٦، والإنصاف ٢/٥٥٣.

(٧) ينظر : اللباب ٢/٢٦.

(٨) ينظر : اللباب ٢/٢٦، وشرح المفصل ٢/٢٢٠، وتوضيح المقاصد ٢/٢٩٧، والتصريح ٢/٢٢٩.

الرفع وجودي، والتجرد عدم محض.

وأجيب عن ذلك بما يأتي:

يقول ابن الناظم متبعاً نهج ابن مالك: "لا نسلم أن التجريد من الناصب والجازم عدمي؛ لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله، مخلصاً عن لفظ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدمي" (١)، وتابعه في هذا البعلي (٢)، والأزهري (٣).

أما الرد القائل بأن ما ذكر يؤول إلى كلام البصريين من أن الفعل يكتسب قوة باستقلاله فيقع موقع الاسم، وقولهم: إن ذلك يؤدي إلى أن يكون الجزم والنصب أولاً والرفع آخرًا، فقد أجاب عنه البعلي بقوله: "إن استعماله أول أحواله أول، والرفع أول، واقترانته بالجازم أو الناصب آخر، فجعل الأول مع الأول، والآخر مع الآخر" (٤).

المذهب الثالث:

قيل: إن المضارع رفع بأحرف المضارعه الزائدة في أوله، وينسب إلى الكسائي (٥)، وحجته بينها العكبري بقوله: "واحتج الكسائي بأن الفعل قبل حرف المضارعة مبني، وبعد وجوده وحده مرفوع، والرفع عمل لا بد له من عامل. ولم يحدث سوى الحرف فوجب أن يضاف العمل إليه، وإنما يصل عمله بعامل آخر؛ لأنه أقوى منه كما (إن) الشرطية يبطل عملها ب (لم)" (٦).

ورد مذهبه بالآتي:

(١) شرح ابن الناظم ٥٦٥.

(٢) ينظر: الفاخر ٢٠٠.

(٣) ينظر: التصريح ٢٢٩/٢.

(٤) الفاخر ٢٠٠.

(٥) ينظر: أسرار العربية ٣٦، والإنصاف ٥٥٣/٢، واللباب ٢٥/٢، وشرح الرضي ٢٨/٤، والفاخر ١٩٩، وتوضيح المقاصد ٢٩٧/٢، والمساعد ٥٩/٣، والمقاصد الشافية ٢/٦، والتصريح ٢٢٩/٢، والهمع ٢٧٣/٢.

(٦) اللباب ٢٥/٢.

١ - لو كانت أحرف الزوائد عاملة لما دخلت على المضارع عوامل النصب والجزم؛ لأنها لا تدخل على العوامل، ولو كانت أحرف الزوائد عاملة لم يكن هناك فعل مضارع منصوب أو مجزوم بعد دخول أدوات النصب والجزم؛ لثبوت هذه الزوائد في أوله^(١).

٢ - هذه الأحرف الزوائد جزء من الفعل لا تتفصل عنه وهي دالة على معناه، وبعض الكلمة لا يعمل فيها^(٢).

وقد ضعف الشاطبي مذهب الكسائي بشدة عندما قال: "وهو أضعفها وأشدها مخالفة للقياس والسمع..."^(٣).

المذهب الرابع:

قيل: إن رافعه نفس المضارعة، وينسب إلى ثعلب^(٤)، وهناك من نسبه إلى إلى الزجاج^(٥)، وقد ذكر ابن يعيش أن ثعلباً قد توهم بأن ذلك مذهب سيبويه، سيبويه، أي خلط بين سبب إعراب الفعل المضارع، وسبب رفعه^(٦). واعترض عليه بأن المضارعة سبب لإعرابه، ويحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يخصه ويقتضيه^(٧).

المذهب الخامس:

أن المضارع رفع لتعريه من العوامل مطلقاً، يقول ابن عقيل: "وقيل رافعه تعريه من العوامل مطلقاً، وهو قول جماعة، ونسبه الخضرأوي للفراء،

(١) ينظر: الإنصاف ٥٥٤/٢، واللباب ٢٦/٢، والفاخر ٢٠٠.

(٢) ينظر: الإنصاف ٥٥٤/٢، واللباب ٢٦/٢، والفاخر ٢٠٠، والتصريح ٢٢٩/٢.

(٣) المقاصد الشافية ٦/٢، ٣.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ٢٩٧/٢، والتصريح ٢٢٩/٢، والمهمع ٢٧٤/٢.

(٥) ينظر: التصريح ٢٢٩/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٢١٩/٤.

(٧) ينظر: التصريح ٢٢٩/٢.

والأخفش^(١)، ونسبه السيوطي لجماعة من البصريين، وعزا إلى أبي حيان قوله أن الرفع للفعل المضارع على سبعة أقوال: مضيئاً لما سبق الإهمال، وأسندته إلى الأعلام.

أساس الترجيح عند البعلي: قياس الشبه :

اعتمد البعلي هنا على قياس الشبه، فهو يرى أن الفعل المضارع يشبه المبتدأ؛ لأن المبتدأ قوي بوضعه مستقل دون عوامل لفظية تدخل عليه وتكسبه قوة، وكذلك الفعل المضارع، فخلوه من الناصب والجازم واستقلاله دون عامل لفظي أكسبه قوة كالمبتدأ، ولذلك رفع.

الترجيح :

يذكر عباس حسن أن هذا الجدل لا طائل من ورائه؛ إذ أن حقيقة الأمر أن العربي رفع المضارع الذي لم يسبقه ناصب ولا جازم، ونصبه وجزمه إذا تقدمت الأداة الخاصة بذلك، وتابعهم المحدثون من غير أن يفكر العرب والمحدثون في عامل الرفع أهو عدمي، أم غير عدمي^(٢).

والراجع عندي مذهب الكوفيين، أي أن المضارع رفع لتجرده من الناصب والجازم؛ لقوة أدلة هذا المذهب في أن المضارع ينصب ويجزم إذا سبق بعوامل النصب والجزم، ويرفع عند التعري منها ، وفي تعريه من هذه العوامل مشابهة للمبتدأ، فاستحق الرفع؛ لاكتسابه قوة كالمبتدأ.

(١) المساعد ٥٩/٣.

(٢) ينظر: النحو الوافي، ٢٧٧/٤.

العامل في الفاعل

نص المسألة :

يقول البعلبي: ((والرافع له هو ما أسند إليه من فعل أو ما ضم ن معناه ، لأنه اقتضاه ، فعمل فيه كما عمل المبتدأ في الخبر لما اقتضاه ؛ ولأن الفعل مختص بالاسم ، والاختصاص مؤثر في المعنى ، فوجب أن يؤثر في اللفظ كسائر المختصات.

وقال خلف الكوفي : هو مرفوع بإسناد الفعل إليه ؛ لأنه معنى محقق للفاعل ، فكان رافعاً له كارتفاع المبتدأ بالابتداء ، والصحيح الأول ، وقول خلف فاسد لوجهين ، أحدهما : (أن الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه ، وليس عملها في أحدهما بأولى من عملها في الآخر . الثاني : أن العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل ، والفعل موجود فلا عدول عنه)^(١).

تحليل العبارة :

اختلف في رافع الفاعل وفي ذلك عدة مذاهب :

المذهب الأول :

يذهب جمهور النحاة إلى أن عامل الرفع للفاعل هو ما أسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه^(٢) ، مثل أسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والصفات المشبهة . وهو مذهب سيبويه ، يقول في الكتاب : ((والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر ، والمفعول في هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ؛ لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له ، كما فعلت ذلك بالفاعل))^(٣) ، ويقول الزجاجي: ((نقول : قام زيد ، قام : فعل ماضي وزيد : رفع بفعله))^(٤).

(١) الفاخر ٢٠٥ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل للمرادي ٤٠١ ، والهمع ٢٠٤/٢ .

(٥) الكتاب ٣٣/١ ، والجمل للزجاجي ١٠ .

وبين السيراء في ذلك بقوله: ((واعلم أن قولنا: فاعل وفعل ليس المقصد فيه إلى أن يكون الفاعل مخترعاً للفعل على حقيقته ، وإنما يقصد في ذلك إلى اللفظ الذي لُق ببناء فعلاً في أول الكتاب الدال بصيغته على الأزمنة المختلفة ، متى ما بنيناها لاسم ورفعناه به ، سواء كان مخترعاً له ، أو غير مخترع ورفعناه به ، وسميناها فاعلاً من طريق النحو ، لا على حقيقة الفعل))^(١) ، وبذلك قال الفارسي^(٢) ، والأنباري^(٣) ، وهو المتبع عند أكثر النحاة^(٤) .

وقالوا بذلك ؛ لأنه اقتضاه وعمل فيه كما عمل المبتدأ في الخبر لما اقتضاه ؛ ولأن الفعل مختص بالاسم ، والاختصاص مؤثر في المعنى ، فوجب أن يؤثر في اللفظ كسائر المختصات^(٥) .

المذهب الثاني :

يذهب خلف الكوفي إلى أن العامل في الفاعل كونه فاعلاً في المعنى^(٦) ، وينسب كذلك إلى الكوفيين^(٧) ، وذكر ابن عصفور هذا الرأي دون أن ينسبه إلى أحد^(٨) .

وقد ضعف هذا الرأي ؛ لأن الموجب لمعنى الفاعلية هو الفعل ، فكان هو الموجب للعمل في اللفظ^(٩) ، وبأن الاسم قد يكون في اللفظ فاعلاً ، وفي المعنى

-
- (١) شرح السيراء في ٢٦١/١ .
(٢) ينظر : الإيضاح العضدي ١٠١ .
(٣) ينظر : أسرار العريبي ٦١ ، ٦٢ .
(٤) ينظر : اللباب ١٥١/١ ، وشرح المفصل ٢٠١/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٧/٢ ، والبسيط ٢٦٢/١ ، والفاخر ٢٠٥ ، والارتشاف ١٣٢١/٣ ، والمساعد ٣٨٦/١ ، والتصريح ٢٦٩/١ .
(٥) ينظر : الفاخر ٢٠٥ ، واللباب ١٥١/١ .
(٦) ينظر : اللباب ١٥١/١ ، والتذييل ١٨٢/٦ ، والارتشاف ١٣٢١/٣ ، وشرح التسهيل للمراي ٤٠١ ، والهمع ٥٤/٢ .
(٧) ينظر : البسيط ٢٦١/١ .
(٨) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٦٥/١ .
(٩) ينظر : اللباب ١٥١/١ .

مفعولاً به نحو: مات زيد^(١)، كما بطل بالنفي نحو: ما قام زيد، فيرتفع زيد وهو لم يفعل شيئاً^(٢).

المذهب الثالث:

يذهب بعض النحاة إلى أن عامل الرفع في الفاعل هو الإسناد، ولم ينسبه ابن عصفور لأحد^(٣)، ونسب عند بعض النحاة لخلف الأحمر^(٤)، ونسبه الشاطبي للكوفيين^(٥)، كما نسبه السيوطي لهشام^(٦). واعترض عليه بأن الإسناد معنى وعامل الفاعل لفظي^(٧)، وبأن الإسناد هو الإضافة في المعنى، والفعل مسند إلى الفاعل والمفعول، ولو كان الإسناد يوجب الرفع لوجب رفع المفعول أيضاً^(٨). كما أن الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه، وليس عملها في أحدهما بأولى من عملها في الآخر^(٩)، والعمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل، والفعل موجود فلا عدول عنه^(١٠)، بالإضافة إلى أن المعمول من شأنه الاتصال بعامله، والفاعل إذا كان ضميراً إنما يتصل بالفعل فدل على أنه عامله^(١١).

-
- (١) ينظر: الباب ١٥٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٥/١، والتذييل ١٨٢/٦، وشرح التسهيل للمراي ٤٠١، والمهمع ٢٥٤/٢.
- (٢) ينظر: البسيط ٢٦٢/١، والتذييل ١٨٢/٦، وشرح التسهيل للمراي ٤٠١، والمهمع ٢٥٤/٢.
- (٣) شرح الجمل لابن عصفور ١٦٥/١.
- (٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٧/٢، والفاخر ٢٠٥، وشرح التسهيل للمراي ٤٠١، والتصريح ٢٦٩/١.
- (٥) ينظر: المقاصد الشافية ٥٤٥/٢.
- (٦) ينظر: المهمع ٢٥٤/٢.
- (٧) ينظر: شرح المفصل ٢٠١/١.
- (٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٦٥/١.
- (٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٧/٢، والفاخر ٢٠٥، والمقاصد الشافية ٥٤٥/٢.
- (١٠) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٧/٢، والفاخر ٢٠٥، وشرح التسهيل للمراي ٤٠١، والمساعد ٣٨٦/١، ٣٨٧، والمقاصد الشافية ٥٤٥/٢، والمهمع ٢٥٤/٢.
- (١١) ينظر: المقاصد الشافية ٥٤٦/٢.

أساس الترجيح عند البعلي : قياس الشبه :

يرجح البعلي رفع الفاعل بما أسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه اعتمداً على قياس الشبه ، فالفعل يعمل في الفاعل ؛ لأنه اقتضاه ، وهو في ذلك يشبه المبتدأ الذي يعمل في الخبر الذي اقتضاه ، كما أن القياس يقتضي أن الفعل له اختصاص بالاسم والاختصاص يؤثر في المعنى .

الترجيح :

الراجع مذهب الجمهور ، أي أن العامل في الفاعل هو ما أسند إليه من الفعل ، أو ما ضمن معناه ؛ لقوة أدلة هذا المذهب من أن الفعل مختص بالاسم ؛ ولأنه اقتضاه وعمل فيه .

علة نصب خبر الأفعال الناقصة

نص المسألة :

يقول البعلي: ((والآخر منصوب بـ(كان) عند البصريين ؛ لأنه اسم وارد بعد الفعل والفاعل ، وليس بتابع فأشبهه المفعول)) إلى أن قال : ((وقال الكوفيون : هو منصوب على الحال ؛ لأنه وارد بعد الفاعل ، وليس مفعولاً ، فكان حالاً كقولك : (جاء زيد راكباً) . والصحيح الأول ، وكونه حالاً ليس بصحيح ؛ لأن الحال لا يكون معرفة ولا مضمراً ، ويصح حذفه ، وليس كذلك خبر (كان) ؛ ولأنه مقصود الجملة))^(١) .

تعليل المسألة :

أورد البعلي خلاف النحاة في سبب نصب خبر الأفعال الناقصة ، وله في ذلك مذهبان :

المذهب الأول :

يذهب جمهور البصريين إلى أن نصبه شبيه بنصب المفعول ، أي منصوب بـ(كان) وأخواتها ؛ لأنها أفعال^(٢) ، وهو مذهب سيبويه^(٣) ، وفي ذلك يقول المبرد: ((وهذه أفعال صحيحة كـ (ضرب) ، ولكننا أفردنا لها باباً ، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد))^(٤) ، وهو اختيار أكثر النحاة^(٥) .

(١) الفاخر ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٢) ينظر: الإنصاف ٨٢١/٢ ، واللباب ١٦٧/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٩/١ ، والفاخر ٢٣٧ ، والمساعد ٢٨٤/١ ، والمقاصد ١٣٧/٢ ، والتصريح ١٨٤/١ .

(٣) ينظر: الكتاب ٤٥/١ .

(٤) المقتضب ٨٦/٤ .

(٥) ينظر: الأصول ٨٢/١ ، والتبصرة والتذكرة ١٨٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٧/١ ، والفاخر ٢٣٨ ، والتذييل ١١٥/٤ ، والتصريح ١٨٤/١ ، وحاشية الصبان ٣٥٨/١ .

وهم يشبهون خبر (كان) بالمفعول ؛ لأن دخول (كان) على الجملة الاسمية يحولها إلى جملة فعلية في المعنى ؛ لأنها تجعل المبتدأ بمنزلة الفاعل ، والخبر بمنزلة المفعول في المعنى ؛ وذلك لأن (كان) ليست فعلاً حقيقياً ، بل يدل على الزمان المجرد عن الحدث ، ولذلك فالمرفوع به مشبه بالفاعل والمنصوب به مشبه بالمفعول ^(١) ، فكان عند أصحاب هذا المذهب بمثابة الفعل المتعدي . وبوقوع الخبر بعد الفاعل وليس بأحد التوابع ، وليس حالاً ، ولا استثناء ، ولا تمييز ، فإنه مشبه بالمفعول به ^(٢) .

والحجة في ذلك أن الخبر يقع ضميراً في نحو (كناهم) ، والضمائر لا تقع أحوالاً ^(٣) ، وهو اسم واقع بعد الفعل والفاعل ، وليس يتابع له فأشبهه المفعول به ^(٤) ، كما أنه يقع معرفة وجامداً ، ولا يمكن أن يستغني عنه ^(٥) .

واعترض عليهم بأن الحال يأتي جملة وظرفاً وجراً ومجروراً ، ولا يقع المفعول كذلك ، وأجيب بأن المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول ، والظرف ، وشبه الجملة ليس الخبر على الأصح ، وإنما الخبر هو متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد ^(٦) .

(١) ينظر : الإنصاف ٨٢٦/٢ ، واللباب ١٦٧/١ ، وشرح المفصل ٨٤/٢ .

(٢) ينظر : التبيين ٢٢٥ .

(٣) ينظر : اللباب ١٦٧/١ ، والفاخر ٢٣٧ ، والتصريح ١٨٤/١ .

(٤) ينظر : اللباب ١٦٧/١ .

(٥) ينظر : التصريح ١٨٤/١ .

(٦) ينظر : التصريح ١٨٤/١ ، والمهمل ٦٤/٢ ، وحاشية الصبان ٣٥٨/١ .

المذهب الثاني:

يذهب الكوفيون إلى أن خبر الأفعال الناقصة ينصب لشبهه بالحال^(١)، وهو مذهب الفراء^(٢) وتشبيهه بالحال؛ لأن (كان) عندهم لازم^(٣).

واحتجوا بحجج فيها اعتراض على المذهب الأول وهي:

- ١ - أن (كان) فعل لازم ولا يمكن أن ينصب الخبر؛ لأنه لا ينصب المفعول^(٤).
- ٢ - أن تشبيهه بالمفعول لا يصح؛ لأن المفعول غير الفاعل وخبر (كان) هو اسمها في المعنى^(٥).
- ٣ - يرى الكوفيون أن خبر (كان) قد يكون جاراً ومجروراً دالاً على الحال في: (كان زيد في حال كذا)^(٦)، فشبه الجملة في محل نصب حال.
- ٤ - أن المفعول يكون منفصلاً ومتصلاً وخبر (كان) الجيد فيه أن يكون منفصلاً^(٧).
- ٥ - أن المفعول يصح أن يقال: فعلت به، وخبر (كان) لا يصح فيه ذلك. وبيانه في نحو: (ضربت زيدا) فإنه يجوز أن يكنى عنه فيقال: ((فعلت بزيد)) ولا يقال: في ((كنت أخاك)) فعلت بأخيك^(٨).
- ٦ - المفعول به يجوز أن يقام مقام الفاعل، وخبر (كان) لا يمكن فيه ذلك^(٩).

وقد أجيب عن ذلك بما يأتي:

-
- (١) ينظر: الإنصاف ٨٢١/٢، واللباب ١٦٧/١، والتبيين ٢١٩، والفاخر ٢٣٨، والتصريح ١٨٤/١، والهمع ٦٤/٢، وحاشية الصبان ٣٥٨/١.
 - (٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٨١/١.
 - (٣) ينظر: الإنصاف ٨٢١/٢.
 - (٤) ينظر: الإنصاف ٨٢١/٢.
 - (٥) ينظر: الإنصاف ٨٢١/٢، والتبيين ٢٢٤.
 - (٦) ينظر: الإنصاف ٨٢١/٢.
 - (٧) ينظر: التبيين ٢٢٤.
 - (٨) ينظر: الإنصاف ٨٢١/٢، والتبيين ٢٢٤، والتذييل ١١٦/٤.
 - (٩) ينظر: التبيين ٢٢٤.

١ - أن المفعول في (كان) هو الفاعل في المعنى؛ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر فيصير المبتدأ بمنزلة الفاعل ، والخبر بمنزلة المفعول ، وهو ليس بمنزلة الفعل المتعدي نحو : (ضرب) ، فإن (ضرب) فعل حقيقي يدل على حد ث وزمان ، والمرفوع به فاعل حقيقي ، والمنصوب به مفعول حقيقي ، وأما (كان) فليس فعلاً حقيقياً ، بل يدل على الزمان المجرد من الحدث ، فلذلك المرفوع به مشبه بالفاعل والمنصوب مشبه بالمفعول (١) .

٢ - في قولهم: ((أنه يحسن أن يقال كان زيد في حالة كذا)) دليل على أنه حال. قيل: هذا يدل على الحال مع وجود شروط الحال بأسرها ، ولم توجد هنا كما سيبين (٢) .

٣ - أن خبر (كان) يأتي منفصلاً ومتصلاً ، وكلاهما جائز (٣) ، وقد سبقت سبقت حجة البصريين في كون الخبر يأتي ضميراً ، والحال لا تكون كذلك .

٤ - في قولهم: إن المفعول به يجوز أن يقام مقام الفاعل ، وليس كذلك خبر (كان) ، قيل: إن ذلك لا يجوز؛ لما يلزم فيه من حذف الخبر؛ لأن (كان) لا بد لها من خبر ، وقيام خبرها مقام الفاعل يؤدي إلى ذلك (٤) .

وقد رد البصريون المذهب الكوفي بأن قالوا: ((أن أحكام الحال منتفية من المنصوب هنا)) ، ومن هذه الأحكام الآتي :

١ - أن الحال يجوز حذفها ويبقى الكلام تاماً ، وليس المنصوب في هذه المسألة كذلك (٥) .

(١) ينظر: الإنصاف ٨٥٢/٢ ، ٨٢٦ ، والتبيين ٢٢٥ .

(٢) ينظر: الإنصاف ٨٢٦/٢ .

(٣) ينظر: التبيين ٢٢٦ .

(٤) ينظر: التبيين ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٥) ينظر: الإنصاف ٨٢٦/٢ ، والتبيين ٢٢٠ ، واللباب ١٦٧/١ ، والفاخر ٢٣٨ ، والتذييل

٢٢٠/٤ ، والمقاصد الشافية ١٣٨/٢ ، والمهمع ٦٤/٢ .

٢ - أن الحال وصف هيئة الفاعل والمفعول وقت وقوع الفعل ، ولا هيئة للمرفوع ب(كان).^(١)

٣ - أن الحال لا يكون معرفة^(٢) .

٤ - أن الحال صفة في الأصل ، وحك م الصفة أن تكون مشتقة ، وليس ذلك في المنصوب ب (كان)^(٣) .

وقد أجاب الكوفيون عن بعض ما اعترض به البصريون قالوا : إن الخبر هنا وقع معرفة؛ لأنه قام مقام الحال ، وشبهوا ذلك بنحو: (ضربت زيدا سوطاً) ، فإن سوطاً ينتصب على المصدر وهو اسم آله لقيامه مقامه^(٤) ، وأن الحال قد جاءت معرفة في قولهم: (أرسلها العراك)^(٥) .

بالإضافة إلى أن جواز حذف الحال غير ثابت؛ لأن هنالك مواضع لا يحذف فيها كقولهم : (مررت بكل قائماً) فلا يجوز الاقتصار على قول : (مررت بكل) ، ثم إن المنصوب ب(كان) يؤول إلى معنى الصفة ، من ذلك : (كان زيد أباك) معناه : كان زيد والدك^(٦) .

(١) ينظر : التبيين ٢٢٠ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٨٢٦/٢ ، والتبيين ٢٢٠ ، واللباب ١٦٧/١ ، والفاخر ٢٣٨ ، والهمع ٦٤/٢ ، والتذييل ١١٧/٤ ، والمقاصد الشافية ١٣٧/٢ ، والتصريح ١٨٤/١ .

(٣) ينظر : التذييل ١١٧/٤ ، والتصريح ١٨٤/١ ، والهمع ٦٤/٢ ، وحاشية الصلبي ٣٥٨/١ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٨٢٢/٢ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٨٢٢/٢ ، والتبيين ٢٢١ .

(٦) ينظر : التبيين ٢٢١ .

وأيضاً اعترض على جواب الكوفيين بالآتي :

١ - أن النكرة إذا أقيمت مكان نكرة أخرى وأفادت فائدتها نصبت مثلها ؛
ولذلك نصب اسم الآلة (سوطا) عندما أقيم مقام المصدر، الذي هو (ضرب) في
نحو : ضربت زيدا ضربياً؛ لأنه نكرة قام مقام نكرة، فلأفاد فائدته، فحسن أن
ينصب بما نصب به، لقيامه مقامه، وأما هاهنا فلا يحسن أن يقوم المعرفة مقام
الحال ؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة، وهو معرفة ، فلا يفيد أحدهما ما
يفيده الآخر^(١).

٢ - في قولهم: إن الحال جاءت معرفة في نحو: (أرسلها العراك)، قيل: إن تلك
ألفاظ مع شذوذها وقلتها ليست أحوالاً ، وإنما هي مصادر دلت على أفعال في
موضع الحال ، والتقدير في ذلك : (أرسلها تعترك العراك) على معنى تعترك
الاعتراك، فأقاموا (العراك) مكان (الاعتراك)، ثم حذفوا جملة نعترك التي
هي في موضوع الحال، وأقاموا المصدر دليلاً عليه^(٢).

في قولهم : إن خبر كان يؤول إلى الصفة اعترض عليه بالآتي :^(٣)

١ - أن المراد بالصفة هنا ما كان تابعا للموصوف ، وليس كذلك خبر
(كان).

(١) ينظر : الإنصاف ٨٢٧/٢.

(٢) ينظر : الإنصاف ٨٢٧/٢ ، ينظر : التبيين ٢٢٣ ، ينظر : المقاصد الشافية ١٣٨/٢ .

(٣) ينظر : التبيين ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

٢ - أن الخبر هنا لم يقع موقع الصفة ، فهو لا يعمل فيما بعده ، والحال تعمل فيما بعدها مثل: (جاء زيد راكباً أبوه فرساً).

٣ - العامل في الخبرغ ير العامل في الحال عند الكوفيين ، فالخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ بالخبر ، وليس كذلك الحال ف إن العامل فيها هو العامل في صاحبها .

أساس الترجيح عند البعلي : قياس الشبه :

رجح البعلي نصب خبر الأفعال الناقصة؛ لأنه شبيه بالمفعول، اعتماداً على قياس الشبه، إذ يرى البعلي أن خبر الأفعال الناقصة شبيه بالمفعول ؛ لأنه اسم وارد بعد الفعل والفاعل، وهو ليس من التوابع ولذلك نصب .

الترجيح :

الراجع مذهب البصريين ، أي أن خبر هذه الأفعال منصوب ؛ لشبهه بالمفعول لوقوعه بعد الفعل والفاعل ، ولوقوعه ضميراً ومعرفةً وجامد .

تقدم معمول خبر كان على اسمها

نص المسألة :

يقول البعلي : "الفصل به بين (كان) واسمها غير الظرف وحرف الجر نحو: (كان الماء زيدٌ يشربُ)، فلا يجوز ذلك عند البصريين سواء كان متصلاً بالخبر أو منفصلاً ، وأجاز ه الكوفيون مطلقاً ... والصحيح الأول؛ لأن هذا التقديم ممنوع في غير باب (كان)، كقولك: (ما عمراً يضربُ زيدٌ) ففي كان أولى" (١).

تحليل المسألة:

اتفق النحاة على أن معمول خبر (كان) وأخواتها إن كان شبه جملة يجوز تقديمه على اسمها نحو : (كان عندك زيدٌ قائماً)، لكن الخلاف وقع فيما عدا ذلك، ولهم في هذه المسألة ثلاثة مذاهب :
المذهب الأول: (مذهب البصريين).

منع جمهور البصريين تقدم معمول خبر الأفعال الناقصة على الاسم مطلقاً (٢) ، فمثال الممنوع لديهم (كان طعامٌ ك زيدٌ يأكل)، ومنعوا كذلك تقدم الخبر مع معموله على الاسم نحو: (كان طعامٌ ك يأكل زيدٌ).

وفي ذلك يقول سيبويه : " لو قلت : كانت زيداً الحمى تأخذُ، وتأخذ الحمى لم يجز، وكان قبيحاً " (٣)، ويوضح ذلك المبرد بقوله : "وتقول : كان غلامه زيدٌ ضارباً، فهو على وجه خطأ، وعلى وجه صواب، فأما الوجه الفاسد

(١) الفاخر ٢٤٥ - ٢٤٦.

(٢) ينظر : إصلاح الخلل ١٣٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٧/١، وشرح ابن الناظم ١٣٨، وشرح الرضي ٢٠٥/٤، والفاخر ٢٤٥، وتوضيح المقاصد ١٨٢/١، وأوضح المسالك ٢٢٠/١، وشرح ابن عقيل ٢٢٠/١، والتصريح ١٨٩/١، والهمع ٩٢/٢، وحاشية الصبان ٣٧٤/١، وحاشية الخضري ١١٥/١.

(٣) ينظر : الكتاب ٧٠/١

فإن تجعل (زيداً) مرتفعاً بـ (كان) وتجعل (الغلام) منتصباً بـ(ضارب)، فتكون قد فصلت بين (كان) وبين اسمها وخبرها بالغلام، وليس هو لها باسم ولا خبر، إنما هو مفعول مفعولها، وكذلك لو قلت : كانت زيداً الحمى تأخذ، والوجه الذي يصح فيه أن تضمير في (كان) الخبر، أو الحديث...^(١)، وهنا المبرد قد بين مذهب البصريين وحجتهم ؛ إذ إن سبب المنع هو كراهية الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه، والعامل يطلب معموله والفصل بينهما يقطع عنه، وما ورد في ظاهره تقدم معمول الخبر على الاسم فإن البصريين يقدرين اسم (كان) وأخواتها مضمراً، ومذهبهم متبع عند أكثر النحاة^(٢).

المذهب الثاني :

يذهب الكوفيون إلى جواز تقدم معمول خبر الأفعال الناسخة على اسمها سواء كان مع الخبر نحو: كان طعامك آكلاً زيداً، أو منفصلاً عنه نحو: كان طعامك زيداً آكلاً^(٣).

وحجتهم في ذلك أن معمول معمولها في معنى معمولها^(٤)، كما استدلوا بأن

(١) المقتضب ٩٨/٤، ٩٩،

(٢) ينظر: اللباب ١٦٩/١، والمقتصد ٤٢٦/١، وإصلاح الخلل ١٣٨، والفاخر ٢٤٦.

(٣) ينظر: إصلاح الخلل ١٣٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٧/١، وشرح ابن الناظم ١٣٨، وشرح الرضي ٢٠٦/٤، والفاخر ٢٤٦، والتذليل ٢٤٠/٤، وتوضيح المقاصد ١٨٢/١، وأوضح المسالك ٢٢٠/١، وشرح ابن عقيل ٢٢٠/١، والتصريح ١٨٩/١، والهمع ٩٢/٢، وحاشية الصبان ٣٧٤/١.

(٤) ينظر: التصريح ١٨٩/١.

تقدم معمول الخبر قد ورد في أشعار العرب^(١)، وذلك في قول الشاعر:

قتافذُ هداجون حول بيوتهم بما كان إياه م عطية عوداً^(٢)

والشاهد في أن (إياهم) معمول الخبر (عودا) قد تقدم على اسم (كان)

(عطية).

ولا يرى البصريون في ذلك حجة، فقد خرجوا البيت السابق على الأوجه الآتية^(٣):

١ - إضمار ضمير الشأن اسماً لـ(كان) وأخواتها فيندفع الإشكال ، وبذلك يصبح ضمير الشأن اسماً لـ(كان)، وهو بذلك يحول بينه وبين معمول و (عطية) مبتدأ و (عود) خبره و (إياهم) معمول (عود) والجملة خبر كان.

٢ - أن تكون (كان) زائدة.

٣ - أنه من الضرورة يحفظ ولا يقاس عليه.

٤ - أن تجعل (ما) موصولة وضمير (ما) اسم (كان) و(عطية) مبتدأ و (عود) خبره، و (إياهم) مفعولاً به مقدماً، والعائد محذوف، والتقدير: بالذي كان عطية عودهموه. فحذف العائد لأنه ضمير متصل منصوب بفعل.

(١) ينظر: إصلاح الخلل ١٣٩، وشرح ابن الناظم ١٣٨، والفاخر ٢٤٦، والتبديل ٢٤٠/٤، ٢٤١، وتوضيح المقاصد ١٨٢/١، وأوضح المسالك ٢٢٠/١، وشرح المكودي ٢٠١/١، والتصريح ١٩٠/١، والهمع ٩٢/٢، وحاشية الصبان ٣٧٤/١.

(٢) البيت من الطويل للفرزدق، ينظر: ديوان الفرزدق، ص ١٦٢، وهو من شواهد الخزانة ٥٧/٤، وشرح التصريح ١٩٠/١، وبلا نسيبه في أوضح المسالك ٢٢٠/١، وشرح ابن عقيل ٢٢١/١.

(٣) ينظر: إصلاح الخلل ١٤٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٨/١، وشرح ابن الناظم ١٣٩، والفاخر ٢٤٦، والتبديل والتكميل ١٢٤٢/٤، وتوضيح المقاصد ١٨٣/١، وأوضح المسالك ٢٢٢/١، وشرح ابن عقيل ٢٢١/١، والمقاصد الشافية ١٩٢/٢، وشرح المكودي ٢٠١/١، والتصريح ١٩٠/١، والهمع ٩٢/٢، وشرح الرضي ٢٠٦/٤، والفاخر ٢٤٦، وحاشية الصبان ٣٧٥/١.

المذهب الثالث:

يقف أصحاب هذا المذهب بين المذهبين السابقين، إذ لا يمنعون مطلقاً ولا يجيزون مطلقاً؛ لأن تقدم معمول خبر كان وأخواتها على اسمها يمتنع لديهم إن كان مفصلاً عن الخبر، ويجوز إن كان مع الخبر، وهذا رأي ابن السراج، والفراسي، وابن عصفور، وابن بابشاذ^(١).

يقول ابن عصفور في ذلك: "وإن قدمته مع الخبر امتنع عند بعض النحويين لإيلائك الفعل ما ليس ب اسم له ولا خبر، وذلك نحو قولك: كان طعامك آكلًا زيدًا. والذي يجيز حجته أن المعمول من كمال الخبر، وكالجزء منه فأنت إذاً إنما أوليتها الخبر وهو الصحيح"^(٢).

ولا يجيز أبو حيان هذا القول وذلك بقوله: "وليس بصحيح؛ لأنه ليس مسموعاً من لسانهم، وإنما أجازها من أجازها بالقياس"^(٣).

وحجتهم في مذهبهم أن المعمول كالجزم من الخبر، وتقدم الخبر على الاسم جائز، فلا مانع من تقدم المعمول تبعاً له.^(٤)
أساس الترجيح عند البعلي: قياس العلة:

اعتمد البعلي في حكمه على قياس العلة، وبالتحديد قياس الأولى، وهو أحد فروع قياس العلة، فالبعلي يرى أن معمول خبر في (ما) لا يتقدم على اسمها، وضرب لذلك مثال: (ما عمراً يضرب زيد)؛ ولأن التقديم ممنوع في غير باب (كان) فلا بد أن يكون في باب (كان) أولى بعدم التقديم.

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٩/٤، وأوضح المسالك ٢٢٠/١، والتصريح ١٨٩/١، وحاشية الصبان ٣٧٤/١، والفاخر ٢٤٦، وحاشية الخضري ١١٥/١.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٣/١.

(٣) التذييل والتكميل ٢٣٩/٤.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٣/١، والفاخر ٢٤٦، والتصريح ١٨٩/١، وحاشية الخضري

وهذا القياس تكون فيه العلة في المقيس أقوى من العلة في المقيس عليه، لذلك تكون الأولوية في الحكم للمقيس.

الترجيح :

الراجع عندي مذهب البصريين، وذلك لقوة أدلتهم، إذ لا يمكن الفصل بين (كان) وبين اسمها بمعمول أجنبي، وهو معمول خبرها ، ويقوي ذلك ما أورده البعلي في كون المنع في غير باب (كان) وارد فهو فيها أولى.

حكم لحاق تاء التأنيث (نعم) و (بئس).

نص المسألة:

يقول البعلي: " وإذا كان فاعل (نعم) مؤنثاً حقيقياً نحو: (نعم المرأة هند) فالجيد في مثل هذا حذف (التاء)؛ لأن المسند إليه مقصود به الجنس على سبيل المبالغة في المدح والذم، فأعطي فعله حكم المسند إلى أسماء الأجناس المقصود بها الشمول، وإثبات (التاء) جائز؛ لأن الفاعل حقيقي التأنيث متصل، فإذا لم يكن إلحاق (التاء) واجباً ولا راجحاً، فلا أقل من أن يكون جائزاً نحو: نعمت المرأة وبئست المرأة هند، وإذا كان الفاعل مذكر اللفظ والمخصوص مؤنثاً جاز إلحاق (التاء)؛ لأنهما في المعنى شيء واحد كقول الراجز:

نعمتُ جزاءُ المتقين الجنة

دار الأمانى والهي والهرة^(١)

إلا أن ترك (التاء) أجود، كقوله تعالى: ﴿نَعَمَ الثَّوَابُ﴾؛ لأن المخصوص المحذوف مؤنث^(٢).

تحليل المسألة:

أورد البعلي في نصه السابق مسألة لحاق (تاء التأنيث) للفعل (نعم) و(بئس) إذا كان فاعلهما مؤنثاً حقيقياً التأنيث، كما تحدث عن لحاق (التاء) لهما في حال كون الفاعل مذكراً والمخصوص بالمدح أو الذم مؤنثاً، ولم يرد في هذه المسألة خلاف بين النحاة، إذ لحاق (التاء) وعدم لحاقها بالفعلين جائز، إلا أن أكثر النحاة صرح بأن الأجود هو ترك (التاء)، يقول سيبويه في ذلك: "واعلم أن (نعم) تؤنث وتذكر، وذلك قولك: نعمت المرأة، وإن شئت قلت: نعم

(١) البيت بلا نسبة في الفاخر ٢٨٩، وشرح شذور الذهب ص ٤٥، وخزانة الأدب ٤٢١/٩.

(٢) الفاخر ٢٨٩.

المرأة، كما قالوا: ذهب المرأة، والحذف في نعمت أكثر^(١). ويقول الزمخشري عن ذلك: "ويؤنث الفعل، ويثنى الأسمان ويجمعان، نحو قولك: نعمت المرأة هند، وإن شئت قلت: نعم المرأة..."^(٢).

وإنما جاز إسق اط (التاء)؛ لأن الفاعل جنس، والجنس مذكر، فغلب المعنى، كقولهم: ما قام إلا هند، أي ما قام أحد إلا هند^(٣)، وأما جواز إلحاق (التاء) بالفعلين هنا فقد أوضحه ابن يعيش بقوله: "أما من ألحق علامة التأنيث، فأمره ظاهر، وهو الإيذان بأنه مسند إلى مؤنث مثل الوصول إليه، ك ما يكون في سائر الأفعال"^(٤).

ومثل جواز تأنيث الفعل فيما سبق أجاز النحاة تأنيثه كذلك مع الفاعل المذكر والمخصوص المؤنث، يقول ابن مالك: "وإن كان الفاعل مذكر اللفظ والمخصوص مؤنث جاز أن يقال: نعمت وبئست مع كون الفاعل عارياً من التأنيث؛ لأنهما في المعنى شيء واحد"^(٥)، وقد دلل النحاة على تأنيث الفعل وعدمه بالسمع^(٦)، فمثال ما تركت فيه (التاء) قوله تعالى: ﴿نَعَمَ الثَّوَابُ﴾^(٧)، ومما ألحقت به التاء قول الشاعر:

نعمتُ جزاءُ المتقين الجنةُ دارُ الأمانى والمنى والمنة^(٨)

(١) الكتاب ١٧٨/٢.

(٢) المفصل ٣٧٠.

(٣) ينظر: اللباب ١٨٦/١، وشرح المفصل ٤/٤٠٢، والمقرب ١/٦٧، والفاخر ٢٨٩.

(٤) شرح المفصل ٤/٤٠٢، وهو ما أورده البعلي ينظر الفاخر ٢٨٩.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠/٣.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٤/٤٠٢، والمقرب ١/٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠/٣، وشرح

الرضي ٤/٢٥٤، والفاخر ٢٨٩، وشرح التسهيل للمرادي ٦٣٤.

(٧) سورة الكهف، آية: ٣١.

(٨) سبق تخريجه.

أساس الترجيح عند البعلي: قياس العلة :

اعتمد البعلي في ترجيح تجويز حذف (التاء) من فاعل (نعم) و (بئس) حقيقي التأنيث على قياس العلة، وتحديدًا قياس المساوي ، ف (التاء) هنا يجوز حذفها؛ لأن المسند إليه مقصود به الجنس على سبيل المبالغة في المدح والذم، وهو في ذلك نظير أسماء الأجناس المقصود بها الشمول ، ويرى البعلي إثبات (التاء) جائزاً اعتماداً أيضاً على القياس؛ لأن الأصل أن تلحق الفعل (التاء) إذا كان فاعله مؤنثاً، ثم يؤكد ذلك بالسمع بقول الراجز السابق:

نعمتُ جزاءُ المتقين الجنةُ دار الأمانى والمنى والمنةُ

فالبعلي يرى جواز إلحاق (التاء) ب (نعم) و (بئس) إذا كان الفاعل مذكر اللفظ والمخصوص مؤنث كذلك ، كما في البيت السابق؛ لأنهما في المعنى شيء واحد ، أي أن المخصوص في هذا الأسلوب يمكن أن يتحول إلى فاعل لـ(نعم) أو (بئس).

الترجيح :

الأفضل ترك (التاء)؛ لتصريح أكثر النحاة بذلك ، وأما تأنيث الفعل مع (نعم) و (بئس) وعدم تأنيثه مع الفاعل المذكر اللفظ والمخصوص المؤنث فلا يمكن تفضيل وجه على آخر لأنهما في المعنى شيء واحد .

فعلية (أفعل) في صيغة (ما أفعله)

نص المسألة :

يقول البعلبي: ((وأما (أفعل) بعد (ما) فهي فعل ، وأما الدليل على فعليته فهو اتصال نون الوقاية به قبل ياء المتكلم لزوم أ. وهي لا تلزم إلا في الأفعال . وذلك نحو : (ما أكرمني) ؛ ولأنه مبني على الفتح ولو كان اسماً ، لم يكن مبنياً ؛ لسلامته من شبه الحرف ، وقال الكوفيون : هو اسم لمجيئه مصغراً في قول الشاعر :

يا ما أميلح غزلاً نأ شدنّ لنا من هؤلئياً كنّ الضالّ والسّمُر^(١)

ولصحة عينه إذا كانت واوا ، نحو : ما أخوف زيدا ، ولو كانت فعلاً لاعتلت ، ولعدم التصرف ، والصحيح الأول والجواب عن التصغير ، بأنه شاذ ، وأن التصغير للمصدر ، كأنه قال : ملاحه قليلة وأما صحة عينه ؛ فلشبهه بالاسم في الجمود ، وعدم التصرف لا يدل على الاسمية ، كما تقدم في (ليس) و(عسى) ونحوهما^(٢) .

تحليل المسألة :

اختلف النحاة في نوع (أفعل) في صيغة التعجب من حيث الاسمية والفعلية ، ولهم في ذلك مذهبان :

المذهب الأول :

(١) البيت من البسيط وهو لمجنون ليلي في ديوانه ١٣٠ ، وهو من شواهد أسرار العربية ٧٨ ، والإنصاف ١٢٧/١ ، وشرح المفصل ١٧٤/١ ، وخزانة الأدب ٢٣٧/١ ، الشاهد : تصغير فعل التعجب (أميلح) . شدن : الشادن أولاد الظباء الذي قوي وطلع قرناه ، الضال : السدر البري ، السمر : شجر الطلح ، ينظر : لسان العرب (شدن) ، (ضيل) ، (سمر) .

(٢) الفاخر ٢٩٥ .

يذهب جمهور البصريين إلى أن (أفعل) في هذه الصيغة فعل ماضٍ غير متصرف^(١)، وهو مذهب سيبويه^(٢)، ونسب إلى الكسائي من الكوفيين^(٣)، ويقول المبرد عن ذلك: ((وإذا قلت: ما أحسن زيداً ، فوددت ذلك في نفسك قلت: ما أحسن زني؛ لأن أحسن فعل فظهر المفعول بعده^(٤)))، وبه أخذ ابن السراج^(٥)، والفارسي^(٦)، وغيرهم^(٧).

واحتج البصريون ومن تابعهم بأنه إذا وصل في هذه الصيغة ب (ياء المتكلم) دخلت عليه نون الوقاية^(٨)، نحو: ((ما أحسنني عندك)) . واحتجوا بأنه ينصب المعارف والنكرات و (أفعل) إذا كان اسماً إلا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز، وذلك نحو: (زيد أكبر منك سنّاً، وأكثر منك علماً)^(٩)، بالإضافة إلى أنه مفتوح الآخر، ولولا أنه فعل ماضٍ لم

(٢) ينظر: أمالي ابن الشرحري ٣٨١/٢، والإنصاف ١٢٦/١، وأسرار العربية ٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١/٣، وشرح الرضي ٢٤٠/٤، والارتشاف ٢٠٦٥/٤، وتوضيح المقاصد ٤٦/٢، والمساعد ١٤٧/٢، والمقاصد الشافية ٤٣٦/٤، والتصريح ٨٧/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٧٣/١.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٨١/٢، والإنصاف ١٤٦/١، وشرح الرضي ٢٣٠/٤، والارتشاف ٢٠٦٥/٤، وتوضيح المقاصد ٤٦/٢، والتصريح ٨٧/٢.

(٤) المقتضب ١٨٥/٤.

(٥) ينظر: الأصول ٩٩/١.

(٦) ينظر: الإيضاح ١١٤.

(٧) ينظر: أسرار العربية ٧٨، والتبيين ٢٠٧، وشرح المفصل ٤١٢/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١/٣، والفاخر ٢٩، وتوضيح المقاصد ٤٦/٢، وشرح ابن عقيل ١٦٠/٢.

(٨) ينظر: الإنصاف ١٢٩/١، وأسرار العربية ٧٧، والتبيين ٢٠٧، واللباب ١٩٧/١، وشرح المفصل ٤١٢/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢/٣، والفاخر ٢٩٥، والتصريح ٨٧/٢، والمهمع ٥٥/٥.

(٩) ينظر: الإنصاف ١٣٢/١، وأسرار العربية ٧٧، والتبيين ٢٠٨، وشرح المفصل ٤١٣/٤.

يكن لبنائه على الفتح وجه؛ لأنه لو كان اسماً لارتفع لكونه خبراً ل (ما) ^(١)،
وأيضاً استدلالاً بنصبه للمفعول ، ولو كان اسماً لم يجر ذلك فيه ^(٢) .

واعترض على ذلك بالآتي :

١. قيل : نون الوقاية قد دخلت على الاسم في نحو: (قدني وقطني) أي حسبي ^(٣) .

٢. قيل: إنّ (أفعل) لم يخ تص بنصب النكرة فقد جاء عن العرب إعماله في
المعرفة ، من ذلك قول الشاعر:

فما قومي بثعلبة بن بكرٍ ولا بفؤارة الشُّعْرِ الرقاباً ^(٤)

فقد نصب الرقاب بـ(الشعر)، وهو جمع ، والجمع في باب العمل أضعف
من واحده ؛ لأنه بالجمع بعد عن مشابهة الفعل ؛ لأن الفعل لا يجمع ، وإذا بعد
عن مشابهة الفعل فإنه يبعد عن العمل ، وإذا عمل جمع (أفعل) مع ضعفه ،
فالواحد أولى أن يعمل ^(٥) .

٣. الاحتجاج بفتح الآخر لا حجة فيه ؛ لأن التعجب أصله الاستفهام ، ففتحوا
آخر أفعل في التعجب ، ونصبوا ما بعده فرقاً بين الاستفهام والتعجب ، بالإضافة
إلى أنه فتح لبنائه ، وذلك لتضمنه معنى حرف التعجب ، فالتعجب كان ينبغي
أن يكون له حرف كغيره مثل الاستفهام ، ولكنه لم ينطق به ولكن ضمن
هذه الصيغة ^(٦) .

(١) ينظر: الإنصاف ١/١٣٦، ١٣٧، وأسرار العربية ٧٧، والتبيين ٢١١، وشرح المفصل ٤/٤١٣،
وشرح الجمل ابن عصفور ١/٥٨٤، والفاخر ٢٩٥، وتوضيح المقاصد ٢/٤٦، والمساعد
١٤٧/٨، والهمع ٥/٥٥ .

(٢) ينظر: شرح الجمل ابن عصفور ١/٥٨٤، وتوضيح المقاصد ٢/٤٦، والمساعد ٢/١٤٧،
والهمع ٥/٥٥ .

(٣) ينظر: الإنصاف ١/١٣٠ .

(٤) البيت من الوافر وهو الحارث بن ظالم في الكتاب ١/٢٠١، الإنصاف ١/١٣٣، وبلا نسبة في
شرح المفصل ٤/١١٦، خزانة الأدب ٧/٤٩٢، و (الشُّعْر) مفردتها (أشعر)، وهو الكثير شعر
القفا، وهو من علامات الغباء عند العرب ينظر: لسان العرب: (شعر) .

(٥) ينظر: الإنصاف ١/١٣٢ .

(٦) ينظر: الإنصاف ١/١٣٧، وينظر: شرح الرضى ٤/٢٣ .

وقد أجيب عن ذلك بأن نحو : (قدني وقطني) من الشاذ الذي لا يعرج عليه^(١).

وأما بيت الشعر فقد روى : ((الشُعري رقابا)) ، وبذلك لا حجة فيه؛ لأنه من باب : (الحسن الوجه) . وقد قيل : (الحسن الوجه) بنصب الوجه تشبيهاً بـ: (الضاربُ الرجل).

كما قالوا : ((الضارب الرجل)) بالجر تشبيهاً بـ((الحسن الوجه))^(٢) .
وفي قولهم: إن التعجب أصله الاستفهام فذلك دعوى لا يقوم عليها دليل؛ ولأن التفريق بين المعاني لا يوجب إزالة الإعراب عن وجهه في موضع ما ، كذلك هنا، بالإضافة إلى أن التعجب إخبار يحتمل الصدق والكذب ، وهذا بخلاف الاستفهام .

وأما تضمينه معنى حرف التعجب فغير صحيح؛ لأن (ما) هي التي ضمنت معنى حرفه فنبت^(٣) .

الفهـب الثاني :

يذهب الكوفيون إلى أن (أفعل) في هذه الصيغة (اسم)^(٤) ، وينسب إلى الفراء^(٥) .

واحتجوا لمذهبهم بالآتي :

١ . أن (أفعل) جامد والفعل بابه التصرف^(٦) .

-
- (١) ينظر : الإنصاف ١٣١/١ ، والتبيين ٢٠٨ .
 - (٢) ينظر : الإنصاف ١٣٥/١ ، والتبيين ٢١٠ .
 - (٣) ينظر : الإنصاف ١٣٧/١ ، والتبيين ٢١١ .
 - (٤) ينظر : أمالي ابن الشجري ٣٨١/٢ ، والإنصاف ١٢٦/١ ، وأسرار العربية ٧٧ ، والتبيين ٢٠٧ ، واللباب ١٩٨/١ ، وشرح المفصل ٤١٢/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١/٣ ، والفاخر ٢٩٥ ، والارتشاف ٤٢٦/٤ ، وتوضيح المقاصد ٤٦ / ٢ ، والمساعد ١٤٧ / ٢ ، والقاصد الشافية ٤٣٦/٤ ، والتصريح ٨٨/٢ .
 - (٥) ينظر : أمالي ابن الشجري ٣٨١/٢ ، والهمع ٥٤/٥ .
 - (٦) ينظر : أمالي ابن الشجري ٣٨١/٢ ، والإنصاف ١٢٦/١ ، وأسرار العربية ٧٧ ، والتبيين ٢١٣ ، والفاخر ٢٩٥ ، والمساعد ١٤٧/٢ ، والهمع ٥٤/٥ .

٢. احتجوا بتصغير (أفعل)، والتصغير من خصائص الأسماء^(١)، ومن ذلك استشهداهم بقول الشاعر :

ياما أميلح غزلاً لنا شدننا من هؤلياً كُن الضال والسمر^(٢)

٣. احتجوا بأنه تصح عينه نحو : (ما أقومه) كما تصح العين في الاسم ، وذلك نحو : (هذا أقوم منك). ولو كان فعلاً لوجب أن تـل عينه بقلبها ألفاً في نحو قام^(٣).

٤. استدلوا بنحو : (ما أعظم الله)، قالوا : لو كان فعلاً لوجب أن يكون التقدير: شيء أعظم الله، والله عز وجل عظيم لا يجـل جاعل^(٤).

٥. استدلوا بـ (عسى) و (ليس)، فإنهم اجامدا ن ومع ذلك لا يجوز تصغيره م^(٥).

واعترض جمهور البصريين على ما تقدم من أدلة بالآتي :

١. أن جموده ليس لاسميته، ولكنه فعل سلب التصرف لأمرين، الأول: لم يصغ للتعجب حرفاً يدل عليه، فجعلوا له صيغة لا تختلف، ليكون ذلك أمانة للمعنى الذي أرادوه، وأنه مضمن معنى ليس في أصله^(٦). والثاني: أن التعجب في الأغلب مما هو موجود ومشاهد، وقد يتعجب مما مـضى ولا يكون التعجب مما

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٨٣/٢، الإنصاف ١٢٧/١، أسرار العربية ٧٧، التبيين ٢١٢ الباب ١/١٩٨، شرح المفصل ٤/٤١٢، شرح الرضي ٤/٢٣٠، الفاخر ٢٩٥، التصريح ٣٨٨/٢، الهمع ٥/٥٤.

(٢) سبق تخريج.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٨٩/٢، والإنصاف ١٢٨/١، وأسرار العربية ١٢٨، والتبيين ٢١٢، واللباب ١/١٩٨، وشرح المفصل ٤/٤١٢، والفاخر ٢٩٥، والهمع ٥/٥٤.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/١٢٨، والمساعد ٢/١٤٧.

(٥) ينظر: الإنصاف ١/١٢٨.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٨٢/٢، والإنصاف ١/١٣٨.

لم يكن، فكرهوا استعمال لفظ للاستقبال ، ولذلك استعملوا لفظ الماضي والمعنى معنى الحال^(١).

٢. أن التصغير يدخل الأسماء للتحقير ، والتقليل ، والتقريب وغير ذلك من أغراضه التي لا تنطبق على فعل التعجب ، وإنما كان تصغيره لفظياً فقط^(٢)، كما أن التصغير يحسن لحاقه بفعل ال تعجب ؛ لأنه بجموده أشبه الأسماء ، فدخله بعض أحكامها^(٣) ، ودخول التصغير في (أفعل) حملاً على باب أفعل الذي للمفاضلة ؛ لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة ، فجاز فيه ما يجوز في أفعل للتفضيل^(٤).

٣. أُجيب عن احتجاجهم بعدم تصغير (ليس) و(عسى) بأربعة أوجه^(٥) ، أحدها : أنهما وإن شابها فعل التعجب في عدم التصرف ، فإنهما فارقاه من وجهين : الأول : أنهما يرفعان الظاهر المضمرة ، كما ترفعهما الأفعال المتصرفة ، وبذلك بعد عن شبه الاسم ، وأما (أفعل) التعجب فإنما يرفع المضمرة دون الظاهر ، فقرب من الاسم الجامد. الوجه الثاني: أن (ليس) و(عسى) وصلتا بالضمائر كما تتصل به الأفعال المتصرفة ، وأفعل التعجب لزم ضمير الغائب ؛ ولذلك جاز أن يدخله التصغير دونهما . الثالث : أن (ليس) و(عسى) لا مصدر لهما من لفظهما ، فتنزل اللفظ به ما منزلة اللفظ به ، والتصغير هنا للمصدر وإذا لم يكن لهما مصدر من لفظهما بطل تصغيرهما ، بخلاف فعل التعجب ، فإن له مصدر من لفظه . الرابع : أن (ليس) و (عسى) لا نظير لهما من الأسماء يحملان عليه كما حمل (ما أفعل) على اسم التفضيل.

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٨٢/٢ ، والإنصاف ١٣٨ ، وشرح المفصل ٤١٤/٤.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٨٣/٢ ، ٣٨٤ ، والإنصاف ١٣٨/١ ، ١٣٩ ، وأسرار العربية ٧٨.

(٣) ينظر : الأصول ١٠٠/١ ، وأمالي الشجري ٣٨٧/٢ ، وأسرار العربية ٧٩ ، والتبيين ٢١٤ ، واللباب ١٩٨/١ ، وشرح المفصل ٤١٤ ، وشرح الرضي ٢٣١/٤ ، والتصريح ٨٨/٢ ، والهمع ٥٥/٥.

(٤) ينظر: الإنصاف ١٤١/١ ، وأسرار العربية ٧٩ ، واللباب ١٩٨/١ ، والتصريح ٨٨/٢.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٨٩/٢ ، ٣٩٠ ، والإنصاف ١٤٢/١ ، ١٤٣ .

٤ . التصحيح الحاصل فيه من حيث حصل له التصغير وذلك بحمله على (أفعل التفضيل) ، فصح كما صحح من حيث أنه غلب عليه شبه الأسماء ، والشبه الغالب على الشيء لا يخرج عنه إن يكون فعلاً^(١) .

٥ . اعترض على قول الكوفيين : ((لو كان التقدير فيه : شيء أحسن زيدا لوجب أن يكون التقدير في قول : (ما أعظم الله) شيء أعظم الله ، والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل)) بأن معنى قول : ((شيء أعظم الله)) أي وصفه بالعظمة ، كما يقول الرجل إذا سمع الأذان كبرت كبيراً ، وعظمت عظيماً ، أي وصفته بالعظمة والكبرياء ، لا صيرته كبيراً عظيماً^(٢) .

وقد رد الكوفيون على ذلك بأنه يلزم منه تصغير (نعم) و(بئس) فإنهما فعلان غير متصرفين ، وهما للمبالغة في المدح والذم ، كما أن التعجب للمبالغة فيهما فكيف لم يدخلهما التصغير ؟^(٣) وكذلك صيغة (أفعل به) وضعت للتعجب ، وهي مثل صيغة (ما أفعله) في المعنى ، والفعل فيها غير متصرف ، فلماذا لم يصغر^(٤) ؟

وقد أجاب عن ذلك البصريون بأنهما على مذهب الكوفيين أسماء ، مثل (أفعل) في التعجب . فلم لا يجوز فيهما التصغير كما جاز فيه ؟ ثم إنهما وإن كانا لا يتصرفان فهما أشبه منه بالأفعال الم تصرف ، وذلك لاتصال الضمير بهما ، وذلك بتاء التانيث ؛ ولأنهما يرفعان الظاهر والمضمر كالفعل ، فلما قربا من الفعل بعدا عن الاسم ؛ ولذلك لم يجز تصغيرهما بخلاف (فعل التعجب) كما تقدم^(٥) ، وأما (أفعل به) فلم يجز تصغيره لأنه لا نظير له^(٦) .

(١) ينظر : الإنصاف ١/١٤٤ ، وأسرار العربية ٧٩ ، والتبيين ٢١٤ ، وشرح الرضي ٤/٢٣١ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١/١٤٦ .

(٣) ينظر : أمالي ابن الشجري ٢/٣٨٨ ، والإنصاف ١/١٤٣ .

(٤) ينظر : أمالي ابن الشجري ٢/٣٨٨ ، والإنصاف ١/١٢٨ .

(٥) ينظر : الإنصاف ١/١٤٣ .

(٦) ينظر : الإنصاف ١/١٤٣ .

□ أساس الترجيح عند البعلي: قياس الشبه :

رجح البعلي فعلية (أفعال) في صيغة (ما أفعله) بالاعتماد على قياس الشبه ، ف (أفعال) في هذه الصيغة تشبه الأفعال؛ لأنها تقبل نون الوقاية لزوماً قبل ياء المتكلم في نحو : (ما أكرمني) ، بالإضافة إلى أنه مبني على الفتح كما تبني الأفعال .

الترجيح :

الراجع فعلية (أفعال) في هذه الصيغة ؛ لقوة الأدلة التي قيلت في ذلك ، ومن أقواها أنه مفتوح الآخر ، ولو لا أنه فعل ماضٍ لم يكن لبنائه على الفتح وجه .

الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف

نص المسألة:

يقول البعلي: "فأما الفصل بالجار والمجرور، والظرف المتعلق كل واحد منهما بفعل التعجب فجائز عند الفراء والجرمي... وأما القياس فهو أن الفصل بالظرف وعديله جائز بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد، فالفصل بهما بين فعل التعجب ومعموله - وليسا كالشيء الواحد - أولى؛ ولأن (بئس) أضعف من فعل التعجب، وقد فصل بينه وبين معموله في قوله تعالى: ﴿يَسَّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾^(١)، ففي التعجب أولى"^(٢).

تحليل المسألة:

اختلفت آراء النحاة حول الفصل بالجار والمجرور بين فعل التعجب ومعموله، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

ذهب جماعة من النحاة إلى جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور والظرف، وهذا ينسب إلى الفراء^(٣)، والجرمي^(٤)، والأخفش في أحد قوليهِ^(٥)، والفارسي^(٦)، لقوله: "ولا أرى القياس إلا مجيزاً له؛ لأن الفصل قد جاء في باب (نعم) و(بئس) كقوله تعالى: ﴿يَسَّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾^(٧)، فإذا جاز

(١) الكهف، آية: ٥٠.

(٢) الفاخر ٣٠٦ - ٣٠٨.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٢٣٢/٤، والفاخر ٣٠٦، والارتشاف ٢٠٧١/٤، وتوضيح المقاصد ٥٣/٢، والتصريح ٩٠/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٣٢٢/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢/٣، وشرح الرضي ٢٣٢/٤، والفاخر ٣٠٦، والارتشاف ٢٠٧١/٤، وتوضيح المقاصد ٥٣/٢، والتصريح ٩٠/٢.

(٥) ينظر: الارتشاف ٢٠٧١/٤.

(٦) البغداديات، ص ٢٥٦.

(٧) سورة الكهف، آية ٥٠.

الفصل في هذا كان في التعجب أجوز ...^(١) . كما ينسب للمازني^(٢) ،
والزجاج^(٣) ، وابن خروف^(٤) ، والشلوبين^(٥) ، وقد جوزه كثير من النحاة^(٦) .
ويعتمد القول بهذا المذهب على السماع ، فقد فصل بالظرف والجار
والمجرور المتعلق بفعل التعجب بينه وبين معموله في النثر من كلام العرب ،
فحكى من كلامهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق^(٧) ، وروي أن علياً رضي الله
عنه مر بعمار ، فمسح التراب عن وجهه وقال : " أعزز علياً أبا اليقظان أن أراك
صريعاً مجدلاً"^(٨) .

كما استدلووا بوروده في النظم من ذلك قول الشاعر:

وقال نبي المسلمين تقدموا واحبب إلينا أن تكون المقدماً^(٩)

والشاهد فيه الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور (إلينا) ، ولهم

(١) البغداديات ٢٥٦ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٢٣٢/٤ ، وتوضيح المقاصد ٥٣/٢ ، وشرح التسهيل للمراي ٦٤٧ ،
والمساعد ١٥٧/٢ ، والتصريح ٩٠/٢ .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد ٥٣/٢ ، وشرح التسهيل للمراي ٦٤٧ ، والمساعد ١٥٧/٢ ، والتصريح
٩٠/٢ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤٢/٣ ، والفاخر ٣٠٦ ، وتوضيح المقاصد ٥٣/٢ ، والتصريح
٩٠/٢ .

(٥) ينظر : شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٨٩٢/٢ .

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٧/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠/٣ ، وشرح ابن الناظم
ص ٤٦٤ ، والفاخر ٣٠٨ ، والارتشاف ٢٠٧٢/٤ ، وتوضيح المقاصد ٥٣/٢ ، وشرح التسهيل
للمراي ٦٤٧ ، والمساعد ١٥٧/٢ ، والتصريح ٩٠/٢ ، والهمع ٦٠/٥ .

(٧) ينظر : شرح المفصل ٤٢٢/٤ ، وشرح ابن عصفور ٥٨٧ ، وشرح الرضي ٢٣٢/٤ ، والتصريح
٩٠/٢ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤١/٣ ، والفاخر ٣٠٦ ، والمساعد ١٥٧/٢ .

(٩) البيت من الطويل ينظر : العباس بن مرداس السلمي ، ديوان العباس بن مرداس السلمي ، ت : د .
يحيى الجبوري ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٢ هـ ، ١٩٩١ م ، ص ١٤٢ . والبيت من
شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٤١/٣ ، توضيح المقاصد ٥٢/٢ ، شرح ابن عقيل ١٦٨/٢ ،
المساعد ١٥٠/٢ .

أيضاً حجة قياسية، فقد فصل بالجار والمجرور والظرف في باب (نعم) و(بئس)، كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ فإذا جاز الفصل هنا فهو في التعجب أولى؛ لأنه أشد تصرفاً في معموله من (نعم)^(١)، بالإضافة إلى أنه فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه وهما كالشيء الواحد، والفصل بهما بين التعجب والمتعجب منه أولى؛ لأنهما ليسا كالشيء الواحد^(٢).

المذهب الثاني :

يذهب جماعة من النحاة إلى منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور والظرف، ومن هؤلاء الأخفش^(٣)، والمبرد بقوله: "ولو قلت: ما أحسن عندك عندك زيدا، وما أجمل اليوم عبدالله لم يجز، وكذلك لو قلت: ما أحسن اليوم وجه زيد. وما أحسن أمس ثوب زيد، لأن هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة، وصار حكمه كحكم الأسماء"^(٤)، ونسب الصيمري ذلك لسيبويه^(٥)، ولم يثبت في الكتاب نص به^(٦)، كما أخذ بهذا المذهب الزمخشري^(٧)، وأكثر البصريين^(٨). وحجتهم في ذلك عدم تصرف فعل التعجب^(٩).

-
- (١) ينظر: البغداديات ٢٥٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١/٣، والفاخر ٣٠٨.
- (٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤١/٣، والفاخر ٣٠٨، وتوضيح المقاصد ٥٣/٢.
- (٣) ينظر: شرح المفصل ٤٢٢/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢/٣، وشرح الرضي ٢٣٢/٤، والارتشاف ٢٠٧٢/٤، وتوضيح المقاصد ٥٣/٢، والمساعد ١٥٧/٢، والتصريح ٩٠/٢.
- (٤) المقتضب ١٧٨/٤.
- (٥) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢٦٨/١.
- (٦) ينظر: البغداديات ٢٥٦، وشرح المفصل ٤٢٢/٤، وشرح ابن الناظم ٤٦٤، وتوضيح المقاصد ٥٣/٢.
- (٧) ينظر: المفصل ٣٧٣، ٣٧٤.
- (٨) ينظر: توضيح المقاصد ٥٣/٢، والمساعد ١٥٧/٢، والتصريح ٩٠/٢، والهمع ٦٠/٥.
- (٩) ينظر: المقتضب ١٧٨/٤، وشرح المفصل ٤٢٢/٤، وشرح ابن عصفور ٥٨٧/١.

المذهب الثالث :

ذكر النحاة مذهباً ثالثاً من دون أن ينسب لأحد ، ولم تبين له حجة ، وهو الجواز على قبح^(١) .

أساس الترجيح عند البعلي : لقياس :

يعتمد البعلي على القياس ، فهو يرى أن الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف جائز قياساً على الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه وهما كالشيء الواحد ، وقياساً كذلك على (بئس) في أنه فصل بينه وبين معموله وهو أضعف من فعل التعجب ، فالأولى أن يجوز الفصل بين فعل التعجب وفعله قياساً على ذلك.

الترجيح :

الراجح مذهب من أجاز الفصل؛ فهو اختيار غالب النحاة ، إضافة إلى قوة أدلة هذا المذهب من خلال القياس على المضاف والمضاف إليه ، و (بئس) في الفصل فيها بالظرف والجار والمجرور.

(١) ينظر : الارتشاف ٢٠٧٢/٤ ، شرح التسهيل للمرادي ٦٤٨ ، توضيح المقاصد ٥٣/٢ ، المساعد ١٥٨/٢ ، الهمع ٦٠/٥ .

تقديم الحال على (أفعل) التفضيل العامل فيها

نص المسألة:

يقول البعلبي في معرض حديثه عن تقديم الحال على العامل فيها : "أن يكون العامل في الحال (أفعل) تفضيل مفضلاً بها كون في حال على كون في حال أخرى، نحو قولك: (هذا بسرّاً أطيبُ منه تمرّاً). فمذهب سيبويه - رحمه الله تعالى - أنهما منصوبان على الحال وغيره يجعلهما منصوبين بـ (كان) مقدرة والصحيح قول سيبويه لوجوه، أحدها: أن (أفعل) هنا كـ (أفعل) في

قوله تعالى : ﴿ هُمْ لِلْكَافِرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾^(١) في أن القصد بهما تفضيل شيء على نفسه باعتبار متعلقين، والحال شبيه بالظرف وكما تقدم عليه م معموله وهو ظرف، كذا يتقدم الحال لشبهها به

الوجه الثاني: أن نصبه على الحال لا يحوج إلى إضمار، ونصبه على ما ذكر يحوج إلى إضمار ستة أشياء : إذ، وإذا، وكان مع اسمها متقدمة ومتأخرة من غير حاجة، والإضمار على خلاف الأصل.

الوجه الثالث: أن (أفعل التفضيل) هنا قائم مقام فعلين، فإن قولك : (هذا بسرّاً أطيب منه تمرّاً) في معنى قولك : يزيد طيبه حال كونه بسرّاً على طيبه حال كونه تمرّاً^(٢).

تحليل المسألة :

لابد للحال من عامل، والعامل في الحال إما أن يكون فعلاً متصرفاً نحو: (جاء زيد ضاحكاً)، أو ما أجري مجرى الفعل من الأسماء ال تي تتضمن معنى الفعل وحروفه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة ، وذلك نحو :

(١) سورة آل عمران، آية: ١٦٧.

(٢) الفاخر ٤٠١، ٤٠٢.

(زيد ضارب عمراً قائماً)، و(زيد مضروب قائماً)، و(زيد حسن قائماً)، كما يعمل في الحال عوامل لفظية تحمل معنى الفعل دون حروفه، كاسم الإشارة مثل: (هذا أخي قادماً)، والجار والمجرور نحو: (زيد في الدار قائماً)^(١).

والحال عندها يجوز تقديمه على هذه العوامل، فإن كان عامله فعلاً غير متصرف مثل فعل التعجب نحو: (ما أحسن زيدا ضاحكاً) أو صفة لا تشبه الفعل المتصرف ك(أفعل التفضيل)، لم يجز تقديم الحال على عامله، ولا يعمل فيها في حالة تقدمها عليه. لكن استثنى من (أفعل التفضيل) ما كان متوسطاً بين حالين، نحو: (زيد قائماً أحسن منه قاعداً)^(٢).

وقد اختلف النحاة في هذين الحالين والعامل فيهما. ولهم في ذلك عدة مذاهب:

المذهب الأول:

يذهب جمهور النحاة إلى أنهما حالان، والعامل فيهما اسم التفضيل،^(٣) وهو مذهب سيبويه عندما قال في باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال: "وذلك قولك: (هذا بسرّاً أطيب منه رطباً) فإن شئت جعلته حيناً قد مضى، وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار (إذا كان) فيما يستقبل و (إذ كان) فيما مضى؛ لأن هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب على (إذا كان)، ولو كان على إضمار (كان) لقلت: هذا التمر أطيب منه البسر؛ لأن (كان) قد يهضربُ المعرفة كما يهضربُ النكرة، فليس هو على (كان) ولكنه حال"^(٤).

(١) ينظر: شرح المفصل ٧/٢ بتصرف.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٤٩٩/١.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٥٠٠/١، وشرح الأشموني ٤٧٢/١.

(٤) الكتاب ٤٠٠/١.

وقد وضع ابن مالك أن المقصود من كلام سيبويه : وإنما قال الناس : ه ذا منصوب على إضمار إذا (كان) فيما يستقبل ... أنه لتوضيح المعنى وتقريبه ، وليس لتوضيح العمل^(١) ، وعلى ذلك فإن قولهم : (بسرّاً) حال من الضمير المستتر في (أطيب) على أنه فاعل ، وقولهم : (رطباً) حال من الضمير المجرور في (منه) والجار والمجرور هنا متعلق بـ (أطيب) ، فيكون صاحباً الحالين من معمولات أفعال التفضيل ، ويكون التقدير : (هذا في حال كونه بسرّاً أطيّب من نفسه في حال كونه رطباً)^(٢) .

وقد أخذ بهذا المذهب المازني^(٣) ، وابن كيسان^(٤) ، والفراسي^(٥) ، وابن جني^(٦) ، وابن خروف^(٧) ، وتابعهم ابن مالك^(٨) ، وابن الناظم^(٩) ، وغيرهم^(١٠) .
والحجة فيما ذهبوا إليه أن (أفعل) في مذهبهم كـ (أفعل) في قوله تعالى :

﴿ هُمُ لِلْكَفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾^(١١) في أن القصد بها تفضيل شيء على نفسه باعتبار متعلقين ، فأفعل التفضيل في الآية متعلق به من متعلقين متحدين ، وهما الظرفان (يومئذٍ) و(منهم) ، والحال شبيه بالظرف فلا مانع من

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٤٥ .

(٢) ينظر : المقاصد الشافية ٣/٤٧٩ ، والتصريح ١/٣٨٣ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٣/١٥٨٨ ، وشرح التسهيل للمرادي ٥٧١ ، والمساعد ٢/٣٠ ، والتصريح ١/٣٨٤ .

(٤) ينظر : المقاصد الشافية ٣/٤٧٩ ، والتصريح ١/٣٨٣ .

(٥) ينظر : الإيضاح ١٧٣ .

(٦) ينظر : الارتشاف ٣/١٥٨٨ ، وشرح التسهيل للمرادي ٥٧١ ، والمساعد ٢/٣٠ .

(٧) ينظر : الارتشاف ٣/١٥٨٨ ، وشرح التسهيل للمرادي ٧٥١ ، والمساعد ٢/٣٠ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٤٥ .

(٩) ينظر : شرح ابن الناظم ٣٣١ .

(١٠) ينظر : الفاخر ٤٠١ ، الارتشاف ٣/١٥٨٨ ، شرح التسهيل للمرادي ٥٧١ ، المساعد ٢/٢٩ ، الهمع

٣١/٤ .

(١١) سورة آل عمران آية : ١٦٧ .

أن يتعلق حالان بمتعلق واحد ، وهو اسم التفضيل ^(١) ، كما احتجوا بأن قالوا :
إن (أفعل التفضيل) هنا قائم مقام فعلين فقوله : (هذا بسرّاً أطيب منه تمرّاً) في
معنى: يزيد طيبه حال كونه بسرّاً على طيبه حال كونه تمرّاً ^(٢).

المذهب الثاني :

يذهب أصحابه إلى أن (بسرّاً) و (تمرّاً) في نحو (هذا بسرّاً) أطيب منه
تمرّاً) حالان والعامل فيهما (كان) مضمرة تامة ، مس بوقفة ب (إذ) أو (إذا) ،
وصاحب الحالين الضميران المستتران في (كان) ^(٣) ، وتقدير الكلام على
مذهبهم: (هذا إذا كان بسرّاً أطيب منه إذا كان تمرّاً) ، وممن أخذ بهذا المبرد
لقوله: " ومثل هذا قولك: (هذا بسرّاً أطيب منه تمرّاً) ، فإن أومأت إليه وهو بسر
تريد : (هذا إذا صار بسرّاً أطيب منه إذا صار تمرّاً) ، وإن أومأت إليه وهو تمر
قلت: (هذا بسرّاً أطيب منه تمرّاً) ، أي : هذا إذ كان بسرّاً أطيب منه إذ صار
تمرّاً" ^(٤).

وبهذا المذهب أخذ الزجاج ^(٥) ، ونسب إلى ابن السراج ^(٦) ، وهو مذهب
السيرا في لقوله: " فإذا قلت: (هذا بسرّاً أطيب منه تمرّاً) ، وكانت الإشارة إليه
في حال ما هو تمر ورطب ، فالتفضيل لما مضى والتقدير لهذا : إن كان بسرّاً
أطيب منه إذا كان تمرّاً ، فهذا مبتدأ وخبره أطيب منه ، وبسرّاً وتمرّاً جميعاً
حالان من المشار إليه في زمانين ، والعامل في الحال (كان) وفي (كان) ضمير

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٤٤ ، وشرح ابن الناظم ٣٣١ ، و الفاخر ٤٠١ ، ٤٠٢ ، والمقاصد
الشافعية ٣/٤٨٠ .

(٢) ينظر: الفاخر ٤٠٢ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ١/٥٧ .

(٤) المقتضب ٣/٢٥١ .

(٥) (٦) ينظر: الارتشاف ٣/١٥٨٧ ، وشرح التسهيل للمرادي ٥٧١ ، والمساعد ٢/٣٠ ، والتصريح
٣٨٤/١ .

من المبتدأ"^(١)، كما أخذ بمذهبهم الفارسي بقوله: "تقول: أخطب ما يكون زيد قائماً، ينتصب على الحال من فعل مضمر تقديره: إذا كان قائماً..."^(٢)، وتابعهم ابن يعيش^(٣).

وقد اعترض على مذهبهم بأن ذلك فيه تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة، فقولهم: هذا بسراً أطيّب منه تمراً، التقدير فيه: هذا إذ كان بسراً أطيّب منه إذا كان تمراً. فالمضمر ستة أشياء: إذ، وإذا، وكان مع اسمها متقدمة ومتأخرة، وهي تامة هنا فليس لها خبر^(٤). ثم إنه لو سلم بهذا الإضمار للزم إعمال (أفعل) في الظرف (إذا)، أو (إذ) وهذا يوقع فيما يشبه ما فر منه^(٥) منه^(٥).

المذهب الثالث:

ذهب جماعة من المغاربة إلى أن العامل (كان) الناقصة، وعليه يكون (بسراً) و (رطباً) في المثال السابق خبرين لـ (كان) لا حالين^(٦)، واستدلوا على

(١) شرح السيرافي ٢/٢٨٩.

(٢) المسائل المنثورة، ص ٢٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢/١٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٤٤، وشرح ابن الناظم ٣٣١، والفاخر ٤٠٢، وشرح التسهيل للمراي ٥٧١، والمقاصد الشافية ٣/٤٨٠، وشرح الأشموني ١/٤٧٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٤٤، وشرح ابن الناظم ٣٣١، وشرح التسهيل للمراي ٥٧١، والمقاصد الشافية ٣/٤٨٠، وشرح الأشموني ١/٤٧٢.

(٦) ينظر: الارتشاف ٣/١٥٨٨، وشرح التسهيل للمراي ٥٧٢، والمساعد ٢/٣٠، والتصريح ٣١/٤.

ذلك بمجيء الاسم المنصوب معرفة نحو : (زيد المحسن أ فضل منه المسيء) ^(١) ،
وقد نسب هذا القول للسيرافي ^(٢) .

المذهب الرابع :

هناك من قال : إن العامل في الحال الأولى هو اسم الإشارة أو ما فيه من
معنى التثبية ^(٣) ، وقد نسب هذا الرأي للفراسي ^(٤) ، وهذا الرأي رده الرضي
بقوله : " ولا يصلح اسم الإشارة في (هذا بسراً) للعمل ؛ وذلك لأن العامل في الحال
متقيد به ، فلو كان (هذا) عاملاً في (بسراً) لتقيدت الإشارة بالبصرية ، فوجب
ألا يقال هذا الكلام إلا في حال البصرية ، كما أن الإشارة في : ﴿وَهَذَا بَعْلِي
شَيْخًا﴾ ^(٥) تقيدت ولم تقع إلا في حال شيوخته ، والمجيء في : (جاءني زيد
راكباً) ، لم يكن إلا في حال الركوب ، ونحن نعلم ضرورة أنه يصح أن يقال :
هذا بسراً أطيب منه رطباً ، في غير حال البصرية " ^(٦) ، كما أن ذلك لا يطرد في
كل موضع ؛ لأن نحو : (زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً) وهذا ليس فيه اسم
إشارة ^(٧) ، ف(مفرداً) حال من الضمير المستتر في (أنفع) الراجع إلى زيد و (معاناً)
حال من عمرو ، والعامل في الحالين أنفع ^(٨) .

(١) ينظر : المساعد ٣٠/٢ ، والتصريح ٣٨٤/١ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ٥٠٠/١ ، شرح الأشموني ٤٧٢/١ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣٤/٢ ، وشرح التسهيل للمرادي ٥٧٢ ،

(٤) ينظر : الحلييات ١٧٨ .

(٥) سورة هود ، آية : ٧٢ .

(٦) شرح الرضي ٣٤/٢ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل للمرادي ٥٧٢ .

(٨) ينظر : التصريح ٣٨٤/١ .

أساس الترجيح عند البعلي: قياس الشبهن والدليل العقلي :

اعتمد البعلي في ترجيحه في هذه المسألة على مجموعة من الأدلة وهي:

- ١ - قياس الشبه، فالبعلي يرى أن الحال شبيه بالظرف فكلاهما يتقدم على العامل فيهما (أفعل التفضيل).
- ٢ - استدلال البعلي كذلك بالدليل العقلي؛ إذ أن اختياره لا يحوج إلى إضمار، والإضمار خلاف الأصل.
- ٣ - وله دليل عقلي آخر فهو يرى أن (أفعل التفضيل) هنا قائم مقام فعلين، فقولهم: (هذا يسراً أطيب منه تمرأً). في معنى: يزيد طيبه حال كونه بسراً على طيبه حال كونه تمرأً.

الترجيح :

الراجح لدي اختيار البعلي، فقد اعتمد فيه على جملة من الأدلة : منها القياسية، والعقلية. وهي أدلة قوية لم يعترض عليها أحد، بالإضافة إلى أن هذا هو رأي الجمهور.

عامل الرفع في خبر الأحرف المشبهة بالفعل

نص المسألة :

يقول البعلبي : ((والاسم منصوب بهذه الأحرف بلا خلاف ، فأما الخبر فمرفوع بها أيضاً عند البصريين ؛ لأنها اقتضتھا فعملت فيهما . وقال الكوفيون : هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها عليهما ، وليس بصحيح؛ لأن عمل هذا الخبر في الاسم قد بطل عندهم بدخول عامل النصب ، فكذا يجب أن يبطل عمل الاسم في الخبر ، فقد تقدم أن مذهب الكوفيين أن المبتدأ والخبر يترافعان))^(١) .

تعليل المسألة :

اتفق النحاة على أن الأحرف المشبهة بالفعل وهي (إن ، وأن ، لكن ، وكان ، ليت ، لعل) إذا دخلت على الجملة الاسمية فإنها تنصب المبتدأ اسماً لها ، أما الخبر فقد اختلف في عامل الرفع فيه ، ولهم في ذلك مذهبان :

المذهب الأول :

ذهب البصريون إلى أن هذه الأحرف هي الرافعة للخبر كما هي الناصبة للاسم ، فهي قد عملت عملين^(٢) ، وهو ما حكاه سيبويه عن الخليل بقوله : ((وزعم الخليل أنها عملت عملين ، الرفع والنصب كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيد ...))^(٣) .

(١) الفاخر ٤١٤ ، ٤١٥ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ١٧٦ ، وشرح الرضي ١ / ٢٨٨ ، والفاخر ٤١٤ ، والنخيل والتكميل ٦ / ٥ ، والارتشاف ٣ / ١٢٣٧ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٧٦ ، والمساعد ١ / ٣٠٧ ، والتصريح ١ / ٢١٠ ، والهمع ٢ / ١٥٥ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ١٣١ .

واحتجوا لذلك بأن هذه الأحرف قد قويت بمشابهتها للفعل لفظاً ومعنى ،
وذلك من خمسة أوجه^(١) :

أولاً : أنها على وزن الفعل .

الثاني : أنها مبنية على الفتح ، كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح .

الثالث : أنها تقتضي الاسم ، كما أن الفعل يقتضي الاسم .

الرابع : أنها تدخلها نون الوقاية في نحو : (إنني) و (كأنني) .

الخامس : أن فيها معنى الفعل ، فمعنى : (إن ، أن) حقت ، و (كأن)
شبهت ، و (لكن) استدركت ، و (ليت) تمنيت ، و (لعل) ترجيت ؛ ولأجل
هذا وجب أن تعمل عمل الفعل ، وعمل الفعل يقتضي أن يكون له مرفوع
ومنصوب ، فكذلك هي ، فمرفوعها مشبّهٌ بالفاعل ، ومنصوبها مشبّهٌ بالمفعول .
إلا أن منصوبها قدم على مرفوعها ؛ لأن عملها فرع ، وكذلك تقديم المنصوب
على المرفوع فرع ، فألزم الفرع الفرع ، ومن جهة أخرى قدم منصوبها على
مرفوعها تنبيهاً على أنها أشبهت الفعل ، وليست فعلاً ، وعدم التصرف فيها لا
يدل على الحرفية ؛ لأن هناك أفعالاً لا تتصرف مثل : (نعم) و (بئس) .

كما احتجوا بأنها تعمل النصب في الاسم الأول ؛ لاقتضائها إياه ،
فكذلك تعمل في الخبر ؛ لأن كل ما عمل في المبتدأ عمل في الخبر مثل : (ظن)
وأخواتها ، و (كان) وأخواتها ، وكون الخبر مرفوعاً يدل على أنه لا بد له من
رافع ، ولا يجوز أن يرتفع بغير إن وأخواتها^(٢) .

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ١٧٨ .

(٢) ينظر : اللباب ١ / ٢٧ ، وشرح المفصل ١ / ٢٥٥ ، وشرح الرضي ١ / ٢٨٨ ، والفاخر ٤١٤ ،
والمقاصد الشرافية ٢ / ٣٠٨ ، والتصريح ١ / ٢١١ .

المذهب الثاني :

ذهب الكوفيون إلى أن (إن) وأخواتها لا ترفع الخبر ^(١) ، وتابعهم في مذهبهم السهيلي بقوله : ((وبقي الاسم الآخر مرفوعاً لم يعمل فيه ، حيث لم تقل أفعالاً كـ (علمت) ، و (ظننت) ، فتعمل في الجملة كلها ، وإنما أرادوا إظهار تشبثها بالجملة فاكتفوا بتأثيرها في الاسم الأول ، يدل ذلك على أنها لم تعمل في الاسم الثاني أنه لا يليها ؛ لأنه لا يلي العامل ما عمل فيه غيره ، فلو عملت فيه لوليتها)) ^(٢) .

وحجتهم في مذهبهم ما يلي :

١ - أن هذه الأحرف قد اتفق على أنها إنما نصبت الاسم ؛ لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه ، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه ؛ ولذلك لا تعمل في الخبر ؛ لأن القياس ألا تتساوى الفروع مع الأصول ، ولو رفعت الخبر لتساوت مع الفعل ، وهذا لا يجوز ، وعليه فإن رفعه هو على حاله قبل دخولها ^(٣) .

٢ - ذهبوا إلى القول بضعف عمل هذه الأحرف ، إذ هي أضعف من (كان) ، و (ظن) ؛ لأنها أفعال ، و (إن) وأخواتها حروف ، والحروف لا تعمل إلا في اسم واحد ، ودلوا على ضعفها بأمرين :

الأول : أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به كقول

الشاعر :

(١) ينظر : معاني الفراء ٣١١ / ١ .

(٢) نتائج الفكر ، ٢٦٤ .

(٣) ينظر : الإنصاف ١ / ١٧٦ ، واللباب ١ / ٢١١ .

لا تتركني فيهم شطراً إني إذن أهلك أو أطيراً^(١)

فنصب (أهلك) بـ (إذن)، ولم يجعله خبر (إن).

الثاني: أن هذه الأحرف يبطل عملها إذا اعترض عليها أدنى شيء نحو

قولهم: (إن بك زيداً مأخوذاً)، قالوا: اكتفت هنا بالصفة لضعفها^(٢).

٣ - احتجوا بجواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر، وهو ما أورده سيبويه عن

العرب بقوله: ((واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون

ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان.....))^(٣)، وه ذا غلط عند سيبويه؛ لأن خبر هذه

الأحرف مرتفع بها، ورفع (زيد) يؤدي إلى إعمال الابتداء في الخبر، ولا يعمل

في اسم عاملان^(٤).

٤ - لو كان الخبر معمولاً لهذه الأحرف لجاز أن يليها كما تقدم في نص

السهيلي^(٥).

واعترض جمهور البصريين على هذه الحجج بأن ما قيل: في أن رفع هذه

الأحرف يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع، يبطل باسم الفاعل. فإنه يعمل

لشبهه بالفعل، ومع ذلك عمل عمله، وله مرفوع ومنصوب كالفعل في نحو:

(زيد ضارب أبوه عمراً)، كما يقال (يضرب أبوه عمراً)^(٦).

وهذه الأحرف ليست ضعيفة العمل عند البصريين؛ لأنها تعمل إذا فصل

بينهما وبين اسمها بظرف، أو حرف جرنح وقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾^(٧)،

(١) لم ينسب هذا البيت لأحد، وهو من شواهد الإنصاف ١ / ١٧٧، والرضي في شرح الكافية

٤٧ / ٤، وابن هشام في أوضح المسالك ٤ / ١٤٦، والمغني ٣ / ٢٩، والبغدادي في الخزانة

٤٦٠، ٤٥٦ / ٨.

(٢) ينظر: الإنصاف ١ / ١٧٦، ١٧٧، واللباب ١ / ٢١١، والتذليل والتكميل ٥ / ٧.

(٣) الكتاب ٢ / ١٥٥.

(٤) ينظر: التذليل والتكميل ٥ / ٦، ٧، والتصريح ١ / ٢١١.

(٥) ينظر: نتائج الفكر ٢٦٤، والتصريح ١ / ٢١١.

(٦) ينظر: الإنصاف ١ / ١٧٨.

(٧) سورة المزمل آية: ١٢.

وفي تقديم منصوبها على مرفوعها ومنع العكس عند البصريين دليل على أنه لم يكن هناك مساواة بين الأصل والفرع ؛ لأن الفعل يجوز مع الوجهين^(١) .

وقولهم : إن الخبر قد يدخل عليه ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به ، واستشهادهم على ذلك بييت الشعر مرفوض عند البصريين ؛ لأن ذلك شاذ . وأمر آخر : أن الخبر محذوف ، والتقدير : لا تتركني فيهم غريباً بعيداً ، إني أذل ، إذن أهلك أو أطيرا ، وحذف الفعل الذي هو الخبر ؛ لدلالة الثاني على الأول المحذوف ؛ ولذلك (إذن) لم تدخل على الخبر ، أو أن تكون جملة (إذن أهلك أو أطيرا) في موضع الخبر ، واحتجاجهم بنحو : (إن بك زيد مأخوذ) ، فاسم (إن) ضمير الشأن محذوف^(٢) .

ولعل أقوى ما رد به البصريون كلام الكوفيين أن الخبر والمبتدأ عند الكوفيين مترافعان ، ولا خلاف أن الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونصبها إياه ، وقول الكوفيين : بأنه مرفوع بما كان قبل دخولها مع زواله ، يؤدي إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل ، وهذا لا يجوز^(٣) .

أساس الترجيح عند البعلي : القياس :

رد البعلي هنا رأي الكوفيين ؛ لأن عمل هذا الخبر في الاسم قد بطل عندهم بدخول عام ل النصب . فكذا يجب أن يبطل عمل الاسم في الخبر . ويعتمد البعلي في رد الرأي الآخر ، وترجيح أن خبره ذه الأحرف منصوب بها على القياس ، فهو يرى أن هذه الأحرف اقتضت الاسم والخبر ، كما تقتضي الأفعال المرفوع ، والمنصوب ، وتعمل فيهما .

الترجيح :

- (١) ينظر : الإنصاف / ١ / ١٧٨ ، ١٧٩ ، وشرح المفصل / ١ / ٢٥٥ ، والمقاصد الشافية ٢ / ٣٠٩ .
- (٢) ينظر : الإنصاف / ١ / ١٧٩ ، واللباب / ١ / ٢١١ .
- (٣) ينظر : الإنصاف / ١ / ١٧٩ ، وشرح المفصل / ١ / ٢٥٥ ، والفاخر ٤١٤ ، ٤١٥ ، والمقاصد الشافية ٢ / ٣٠٩ .

الراجح مذهب البصريين ، قياساً على (ظن) وأخواتها ، و(كان)
وأخواتها ؛ ولقوة دليلهم في الرد على الكوفيين ؛ لأن دخول هذه الأحرف قد
نصب المبتدأ فلم يعد رافعاً للخبر كما قالوا ، وعليه لم يعد الخبر رافعاً
للمبتدأ في مذهبهم .

العامل في المفعول معه

نص المسألة :

ذكر البعلي خمسة مذاهب في ناصب المفعول معه، وصحح منها المذهب الثاني ونصه : "المذهب الثاني : أن النصب بما قبل الواو من الفعل، أو ما في معناه، بواسطة الواو؛ لأن الواو صححت وصول الفعل إلى ما بعدها- فكان ذلك الفعل هو العامل - كهمزة النقل والتضعيف وا لباء المعدية ونحو ذلك ... والصحيح من هذه المذاهب الثاني لما ذكر له من دليل"^(١).

تحليل المسألة:

اختلف النحاة في عامل النصب في المفعول معه على مذاهب متعددة:

المذهب الأول:

ذهب الجمهور إلى أن المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم عليه، مثل (استوى الماء والخشب ة)، أو ما في معناه مثل قولهم : (الناقة متروكةً وفصيلها)، وهذا العمل كان بواسطة الواو، يقول سيبويه في باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم: "لأنه مفعول معه ومفعول به، كما انتصب نفسه في قولك: امرأً ونفسه، وذلك قولك: ما صنعت وأبيك، ولو توكت الناقةً وفصيلها لرضعها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقةً مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها"^(٢)، وإلى هذا أشار ابن السراج بقوله: "اعلم أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو، الواو هي التي دلت على معنى (مع)؛ لأنها لا تكون في العطف بمعنى (مع)، وهي هاهنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى (مع)"^(٣)، وهذا مذهب أكثر النحاة^(٤).

(١) الفاخر ٤٧٩.

(٢) الكتاب ٢٩٧/١.

(٣) الأصول ٢٠٩/١.

(٤) ينظر : التبصرة والتذكرة ٢٥٦/١، وسر صناعة الإعراب ٢٨٥/٢، والمقدمة الحزولية ٢٦٠، وشرح المفصل ٤٤٠/١، والمقرب ١٥٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٨/٢، وشرح ابن الناظم ٢٧٨، ورسف المياني ٤٨٣، ٤٨٤، والفاخر ٤٧٩، والارتشاف ١٤٨٣/٣، والجري ١٥٥، وأوضح المسالك ٢٠٣/٢، وشرح ابن عقيل ٤٥٦/١، والمقاصد للشاطبي ٣٢١/٣، والهمع ٢٣٧/٣.

وقد صحح مذهبهم ابن مالك بقوله : "فالواو التي يليها المفعول معه معدية لا عاملة، هذا هو المذهب الصحيح".^(١)

المذهب الثاني:

أن ما بعد الواو انتصب على الظرفية، وقد نسب هذا إلى الأخفش^(٢)، يقول الرماني: "وكان أبو الحسن الأخفش يذهب إلى أن ما بعد الواو ينتصب انتصاب (مع) في قولك: جئت معه"^(٣). ونسب كذلك لأكثر الكوفيين^(٤). لكن مذهبهم ضعيف عند النحاة^(٥)، يقول الأنباري: "وأما ما ذهب إليه الأخفش من أنه ينتصب انتصاب (مع) فضعيف أيضاً؛ لأن (مع) ظرف، والمفعول معه في نحو: (استوى الهم والخشبة)، و(جاء البرد والطيالسة) ليس بظرف، ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف"^(٦)، كما ضعفه الشاطبي بشدة^(٧).

المذهب الثالث:

أن المفعول معه منصوبٌ بفعل محذوف، فيكون المفعول معه في (استوى الماء والخشبة) منصوباً بفعل محذوف تقديره (لابس)، وهو مذهب الزجاج^(٨).

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤٨.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/٢٤٨، واللباب ١/٢٨٠، وشرح المفصل ١/٤٤٠، والفاخر ٤٧٨، والجنى ١٥٦، والمقاصد الشافية ٣/٣٢٢، والتصريح ١/٣٤٤، والهمع ٣/٢٩٣.

(٣) معاني الحروف، ٦٠.

(٤) ينظر: الهمع ٣/٢٣٩.

(٥) ينظر: معاني الحروف للرماني ٦٠، وشرح المفصل ١/٤٤١، والجنى ١٥٦، واللباب ١/٢٨٠.

(٦) الإنصاف ١/٢٤٩.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٣/٣٢٢.

(٨) ينظر: تهذيب معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٠.

والحجة أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، يقول الأنباري : "وأما ما ذهب إليه الزجاج من أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير ولا بس الخشبة؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو..."^(١).

وقد ضعف مذهبه من قبل الجمهور فأبطل بالآتي^(٢):

١ - أن الواو لا تمنع العامل من العمل، فبواسطتها ارتبط الفعل بالاسم فأثر فيه، وقد أشار إلى ذلك السيرافي بقوله : "وهذا قول فاسد؛ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول، فإن كان لا يحتاج في عمله فيه إلى وسيط، فلا معنى لدخول حرف بينهما، وإن كان يحتاج إلى وسيط في عمله فيه عمل مع توسط الوسيط ووجوده، ألا ترى أننا نقول : (ضربت زيداً وعمراً)، فتنصب عمراً بضربت، كما تنصب زيداً بضربت؛ لأن الم عنى الذي يوجب الشركة بين عمر وزيد في (ضربت) هو (الواو)، فجئت بها ولم تمنع من وقوع ضربت على ما بعدها"^(٣)، وتبعه الأنباري^(٤)، كما ضعفه ابن يعيش بقوله : "وأما بقوله: "وأما ما ذهب إليه الزجاج من أنه منصوب بإضمار فعل، فهو ضعيف لا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة"^(٥).

٢ - قيل : لو كان ما ذهب إليه الزجاج مقبولاً، لكان الأولى مذهب الجمهور؛ لأنه لا يفتقر إلى تقدير بخلاف مذهبه^(٦).

(١) الإنصاف ٢٤٩/١.

(٢) ينظر : شرح السيرافي ١٩٦/٢، والإنصاف ٢٤٩/١، واللباب ٢٨٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٩/١، والجنى ١٥٥، والمقاصد الشافية ٣٢٢/٣.

(٣) شرح السيرافي ١٩٦/٢.

(٤) ينظر : الإنصاف ٢٤٩/١.

(٥) شرح المفصل ٤٤١/١.

(٦) ينظر : الإنصاف ٢٤٩/١.

٣ - أن نصب المفعول معه بفعل مقدر يحيله إلى مفعول به^(١).

٤ - أن الواو في العطف غير مانعة، فكيف تمنع في المفعول معه؟ كقولنا :
(ضربت زيدا وعمراً) فعمراً منصوب بالفعل ضرب^(٢).

المذهب الرابع:

قيل : المفعول معه منصوب على الخلاف وهو مذهب بعض الكوفيين^(٣).
واحتجوا لذلك بأن الفعل لا يحسن تكريره، وقد ذكر الأنباري حجتهم
قائلاً: " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أنه منصوب على الخلاف
وذلك لأنه إذا قال: (استوى الماء والخشبة) لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى
الماء واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلما لم يحسن
تكرير الفعل كما حسن في (جاء زيد وعمرو) فقد خالف الثاني الأول،
فانتصب على الخلاف..."^(٤) وأما حجتهم الثانية فهي القول بأن الفعل اللازم لا
يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء^(٥).

إلا أن هذا المذهب كذلك قوبل بالرفض، وقد رد عليه الجمهور بالآتي:
١ - أبطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين مثل : (ما قام زيد لكن عمرو)؛ لأن
ما بعد (لكن) يخالف ما قبلها، فكيف لم ينصب ما بعدها ليخالف ما قبلها؟

(١) ينظر: الجنى ١٥٥، الهمع ٢٣٨/٣.

(٢) ينظر: اللباب ٢٨٠/١، وشرح المفصل ٤٤٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٩/٢، والهمع
٢٣٨/٣.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢٤٨/١، واللباب ٢٨٠/١، وشرح المفصل ٤٤٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك
٢٥٠/٢، والارتشاف ١٤٨٤/٣، والجنى ١٥٥، والمساعد ٥٤٠/١، والمقاصد الشافية ٣٢١/٣،
والهمع ٢٣٩/٣، والتصريح ٣٤٤.

(٤) الإنصاف ٢٤٨/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٢٤٨/١.

وعندما لم يلزم النصب على الخلاف في حرف يلزم مخالفة ما بعده لما قبله، كان الأولى أن لا يلزم الخلاف في حرف لا يخالف ما بعده ما قبله مثل الواو^(١).

٢ - رده ابن يعيش بقوله: "وأما ما ذهب إليه الكوفيون فضعيف جداً؛ لأنه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول لجاز نصب الأول أيضاً لأنه مخالف..."^(٢).

٣ - ما أورده الكوفيون في الفعل اللازم، رد بأن الفعل اللازم قد عدي بالواو، كما عدي بالهمزة في نحو: (أخرجت زيدا)، ومثلها التضعيف في: (خرّجت المتاع)، وبحرف الجر نحو: (خرجت به)^(٣).

٤ - رد هذا المذهب بأن الخلاف معنى، والمعاني المجردة لم يثبت أنها تعمل النصب^(٤).

المذهب الخامس:

وهو القول بأن الواو هي العاملة في المفعول معه، وهو مذهب الجرجاني^(٥)، إلا أنه صرح بعكس ذلك في المقتصد^(٦).

وقد بين البعلي حجة الجرجاني في مذهبه، فهو يرى أن صحة الكلام تدور مع الواو وجوداً وعدماً، وهذا يدل على أنها هي العاملة^(٧). وقد ضعف مذهبه بشدة للأسباب الآتية:

١ - أجاب ابن مالك في شرح التسهيل عن أسباب رفض هذا المذهب عندما قال: "وما ذهب إليه باطل من ثلاثة أوجه:

(١) ينظر: الإنصاف ٢٥٠/١، وشرح المفصل ٤٤١/١، والمساعد ٥٤٠/١، والمقاصد الشافية

٣٢٣/٣، والهمع ٢٣٩/٣، والتصريح ٣٤٤/١.

(٢) شرح المفصل ٤٤١/١.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢٤٩/١، ٢٥٠.

(٤) ينظر: الجنى، ١٥٥، والهمع ٢٣٩/٣، وحاشية الصبان ٢٠٠/٢.

(٥) ينظر: الجمل ٢٠.

(٦) ينظر: المقتصد ٦٥٩/١ - ٦٦١.

(٧) ينظر: الفاخر ٤٧٨.

أحدها: أنها لو كان النصب بها نفسها لم يشترط في وجوده وجود فعل قبلها، أو معنى فعل، كما لا يشترط في غيرها من النواصب ولجاز أن يقال: كل رجل وضيعته. بالنصب كما يقال: (عندي كل رجل وضيعته).

الثاني: أن الحكم بكون الواو ناصبة حكم بما لا نظير له، إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل ك (إن وأخواتها)، أو يشبه ما يشبه الفعل ك (لا) المشبهة ب (إن)، والواو المرادفة (مع) لا تشبه الفعل، ولا ما أشبه الفعل. فلا يصح جعلها ناصبة للاسم...^(١).

٢ - أضاف البعلي أن التضعيف، وهمزة النقل، والتعدية ب (الباء) قد صح الكلام مع وجودها ومع عدمه وليست عاملة^(٢).

أساس الترجيح عند البعلي: قياس العلة:

اعتقد البعلي هنا على القياس، وتحديدًا قياس العلة، وبالأخص قياس (المساوي)، إذ العلة في الفرع والأصل سواء، فالواو عدت الفعل إلى المفعول، كما هو الحال في همزة النقل، والتضعيف، والباء المعدية.

الترجيح:

الراجح عندي هو مذهب الجمهور، فهو رأي يستند إلى حجج سلمت من الاعتراض، كما أن في مذهبهم لا يلجأ المعرب إلى التقدير والتأويل.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٠/٢.

(٢) ينظر: الفاخر ٤٧٩.

العامل في المستثنى بـ (إلا) من موجب

نص المسألة:

يقول البعلي: "فأما المستثنى (بإلا) من موجب فيجب نصبه عند الجمهور . واختلف في الناصب له على أربعة مذاهب ، الأول: أن الناصب (إلا)؛ لأنها حرف مختص بالأسماء غير منزلٍ منها منزلة الجزء، وما كان كذلك فهو عامل كـ (كان) وأخواتها وحروف النداء)، وغير ذلك... ، والصحيح الأول؛ لما ذكر^(١).

تحليل المسألة :

اختلف النحاة في الناصب للمستثنى بعد (إلا) في الاستثناء التام المثبت، ولهم في ذلك عدة مذاهب:

المذهب الأول:

ذهب جماعة من النحاة إلى أن الناصب للمستثنى هنا هو (إلا) نفسها ، وقد نسب الأنباري هذا للكوفيين^(٢) ، كما نسب هذا الرأي لسيبويه^(٣) ، والمبرد^(٤) ، وفي نسبة ذلك لسيبويه والمبرد نظر، فقد ذكر سيبويه في كتابه ما ظاهره أن الناصب هو الفعل^(٥) ، والمبرد يذ كر في المقتضب ما مفاده أن الناصب للمستثنى هو الفعل المحذوف و (إلا) بدل من هذا الفعل وذلك بقوله :

(١) الفاخر ٤٨٨ ، ٤٨٩ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١/٢٦٠ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧١ ، والارتشاف ١٥٠٥ ، والمساعد ١/٥٥٧ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١/٢٦١ ، وشرح المفصل ٢/٤٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧١ ، وشرح

الرضي ٢/٨٠ ، ووصف المباني ١٧٦ ، والمساعد ٥٥٧ .

(٥) ينظر : الكتاب ٢/٣١٠ .

"فلما قلت : إلا زيداً كانت (إلا) بدلاً من قولك : أعني زيداً و أستثني فيمن

جاءني زيداً، فكانت بدلاً من الفعل ^(١)، وهو مذهب الزجاج ^(٢)،
والجرجاني ^(٣)، كما اختاره ابن مالك عندما قال: "واخترت نصبه بها نفسها" ^(٤)،
وتابعه ابن الناظم ^(٥).

وقد بين الأنباري حجتهم بقوله : "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :
الدليل على أن (إلا) هي العامل وذلك لأن (إلا) قامت مقام (أستثني)، ألا ترى
أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيداً ، كان المعنى فيه : (أستثنى زيداً). ولو قلت :
(أستثنى زيداً) لوجب أن تنصب، فكذلك مع ما قام مقامه" ^(٦)، واحتج ابن مالك
مالك لهذا المذهب بقوله: "العامل في الاسم على ضربين : قياسي واستحساني،
فالقياسي ما اختص به ولم يكن كجزء منه، و (إلا) كذلك فيجب لها
العم ل..." ^(٧)، وقد أيد مذهبهم الب علي ^(٨)، والمرادي ^(٩)، وقوى مذهبهم
السيوطي ^(١٠).

(١) المقتضب ٤/٣٩٠.

(٢) ينظر : الإنصاف ١/٢٦١، واللباب ١/٣٠٣، وشرح المفصل ٢/٤٧، وشرح الرضي ٢/٨٠،
والمساعد ١/٥٥٧.

(٣) ينظر : الجمل ٧٧ .

(٤) شرح التسهيل لان مالك ٢/٢٧١.

(٥) ينظر : شرح ابن الناظم ٢٩٢.

(٦) الإنصاف ١/٢٦١.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٤. كما ذكر ذلك ابن الناظم ٢٩٢.

(٨) ينظر : الفاخر ٤٨٩.

(٩) ينظر : الجنى ٥١٧.

(١٠) ينظر : الهمع ٣/٢٥٣.

واعترض على مذهبهم بالآتي:

١ - أن ذلك يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وهذا لا يجوز، لأنه لا يصح في نحو: ما زيد قائماً، أن يقال: أ ما زيداً قائماً على معنى نفيت زيدا قائماً؛ وسبب المنع أن الحروف إنما وُضعت نائبةً عن الأفعال طلباً للإيجاز، فإذا أُعملت معانيها فقد أُرْجعت إلى الأفعال وانتقض الغرض من قصد الإيجاز والاختصار^(١). والاختصار^(١).

٢ - لو كان العامل (إلا) بمعنى (أستثني) لوجب في (المستثنى) النصب فقط، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي نحو: (ما جاءني أحد إلا زيداً، وما مررت بأحدٍ إلا زيد) فدل على أنها ليست هي العاملة بمعنى (استثني)^(٢).

٣ - أن قولهم يُطَّل بنحو: (قام القوم غير زيد)؛ لأن (غير) منصوب، وهو إما أن يكون منصوباً بتقدير (إلا)، وإما أن يكون منصوباً بنفسه، وإما بالفعل الذي قبله، وقد بطل أن يكون منصوباً ب (إلا)؛ لأن التقدير عند ذلك: (قام القوم إلا غير زيد)، وهذا فاسد؛ لأن المستثنى يصبح داخلاً في حكم الأول و (غير) مخرجاً منه. كما بطل أن يقال أن ه يعمل في نفسه؛ لأن (غير) موضوع على الإبهام فأشبهه الظروف المبهمة، فتعين أن يكون الناصب هو الفعل الذي قبله^(٣).

٤ - اعترض على تقدير الفعل (أستثني) بتقدير (امتنع)، فيرفع المستثنى بدلاً من النصب^(٤).

(١) ينظر: الإنصاف ٢٦٢/١، واللباب ٣٠٤/١، وشرح المفصل ٧٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢٦٣/١.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢٦٣/١، واللباب ٣٠٣/١، وشرح المفصل ٤٧/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢٦٣/١، واللباب ٣٠٤/١.

- ٥ - إذا عملت (إلا) بمعنى (أسثنى) كان الكلام جملتين، وإذا عمل الفعل كان الكلام جملة واحدة، وكون الكلام جملة واحدة أولى من جملتين^(١).
- ٦ - أن الحرف إذا كان مختصاً باسم واحد لا يعمل إلا الجر^(٢).
- ٧ - هذا المذهب يلزم ألا يكون ما بعدها إلا منصوباً بـ (إلا)؛ لأنها طالبة له على كل حال^(٣).

المذهب الثاني:

يذهب أصحابه إلى أن الناصب للمستثنى بـ (إلا) هو الفعل قبل (إلا) بواسطة، وقد نسب هذا القول إلى سيبويه^(٤)؛ لأنه ظاهراً كلامه عندما قال عن أوجه المستثنى بعد (إلا) : "والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام" ^(٥)، وهو اختيار ابن السراج حين يقول: " فلما توسطت (إلا) حدث معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد (إلا)..."^(٦)، وهو اختيار السيرافي^(٧)، وأبي علي الفارسي^(٨)، ونسب للبصريين^(٩)، للبصريين^(٩)، وبه أخذ ابن خروف^(١٠)، وهو اختبار ابن الباذش^(١١)، وابن باب شاذ^(١٢)،

(١) ينظر: الإنصاف ١/٢٦٤، واللباب ١/٣٠٤.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٢.

(٣) ينظر: رصف المباني ١٧٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٢/٤٦، و رصف المباني ١٧٦، والارتشاف ١٥٠٥، والمساعد ١/٥٥٦.

(٥) الكتاب ٢/٣١٠.

(٦) الأصول ١/٢٨١.

(٧) ينظر: شرح السيرافي ٣/٦٠.

(٨) ينظر: الإيضاح ١٧٥.

(٩) ينظر: الإنصاف ١/٢٦١، وشرح الرضي ٢/٨٠، والمساعد ١/٥٥٦.

(١٠) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٩٥٨.

(١١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٣، والتصريح ١/٣٤٩، والهمع ٣/٢٥٢.

(١٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة، ٢/٣٢٢.

والرندي^(١)، وابن الضائع^(٢)، وغيرهم^(٣).

وقد استدلوا على مذهبهم بالقياس على المفعول معه نحو : (استوى الماء والخشبة) فإن الاسم نصب بالفعل المتقدم بتقوية الواو ، و(إلا) ك (الواو) هنا مثل حروف الجر في تعديتها الفعل إلى ما بعدها^(٤).

وقد ضعف مذهبهم بالفعل اللازم، فإنه لا يكون عاملاً^(٥). كما رد بنحو: (القوم إخوانك إلا زيداً) فينصب (زيد) وليس هنا ثمة فعل^(٦)، كما أبطله أبطله ابن مالك بقوله: " ويبطل هذا المذهب صحة تكرير الاستثناء نحو قبضت عشرة إلا أربعة إلا درهماً إلا أربعاً؛ إذ لا فعل في المثال المذكور إلا قبضت"^(٧). وقد أوجب عن الفعل اللازم بأنه تعدى بتقوية (إلا) وفي نحو: (القوم إخوانك إلا زيداً) بأن الناصب له ما في إخوانك من معنى الفعل؛ لأن التقدير : القوم يصادقونك إلا زيداً، ف (إلا) قوت الفعل المقدر فأوصلته إلى زيد فنصبه^(٨).

المذهب الثالث :

من النحاة من ذهب إلى أن (إلا) مركبة من (إن) و (لا) التي للعطف، ثم خفت (إن) وأدغمت في (لا) ونصبت (إن) المستثنى في الإيجاب، وعطفوا في النفي اعتباراً ب (لا) وينسب هذا المذهب إلى الفراء،^(٩) إلا أن الفراء صرح بأن

(١) (٣) ينظر: الهمع ٢/٢٥٢.

(٢) ينظر: رصف المباني ١٧٦، وشرح ابن عقيل ١/٤٦١، والنحو الوافي ٢/٣١٥.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/٢٦٢، واللباب ١/٢٠٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٣، الهمع ٣/٢٥٣.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/٢٦١.

(٥) ينظر: الإنصاف ١/٢٦١، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٣، الهمع ٣/٢٥٢.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٧، وذكره كذلك ابن الناظم ٢٩٣، وابن عقيل في المساعد

١/٥٥٦.

(٧) ينظر: الإنصاف ١/٢٦٤.

(٨) ينظر: الإنصاف ١/٢٦١، وشرح المفصل ٢/٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٤، وشرح

التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٩، وشرح الرضي ٢/٨٠، وشرح التسهيل للمراذي ٥٢٨، والجنى

٥١٧، والمساعد ٥٥٧، والتصريح ١/٣٤٩، والهمع ٣/٢٥٣.

(إن) هنا هي النافية وليست المخففة من الثقيلة ^(١) . وقيل هذا المذهب هو المشهور لدى الكوفيين ^(٢) .

والحجة في ذلك أن (إلا) ركبت كما ركبت (لو) مع (لا) وجعلا حرفاً واحداً ^(٣) .

وقد رد هذا المذهب بما يأتي:

- ١ - أنه مبني على ادعاء التركيب ، ولا دليل عليه فلا يلتفت إليه ^(٤) .
- ٢ - لو كان الكلام كما زُعم في هذا المذهب لوجب أن لا تعمل (إن)؛ لأن (إن) الثقيلة إذا خففت بطل عملها ^(٥) .
- ٣ - أنه لو صح التركيب لم يصح العمل الذي كان قبله؛ لأن المعنى قد تغير وحدث لهما بالتركيب حكم آخر ^(٦) .
- ٤ - أن النصب بـ (إن) يبطل؛ لأنها إذا نصبت افتقرت إلى خبر وليس هنا خبر ^(٧) .
- ٥ - أن (لا) لا تعمل الرفع، ولو عملت لافتقرت إلى خبر ^(٨) .

(١) ينظر: معاني الفراء ٣٧٧/٢ .

(٢) ينظر: الإنصاف ٢٦١/١، وشرح اللباب ٣٠٣/١، وشرح المفصل ٤٧/٢، والفاخر ٤٨٩ .

(٣) ينظر: الإنصاف ٢٦١/١ .

(٤) ينظر: الإنصاف ٢٦٤/١، واللباب ٣٠٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٢، وشرح التسهيل للمراي ٥٢٨ .

(٥) ينظر: الإنصاف ٢٦٤/١، وشرح التسهيل للمراي ٥٢٨ .

(٦) ينظر: الإنصاف ٢٦٤/١، واللباب ٣٠٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٢ .

(٧) ينظر: اللباب ٣٠٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٢، وشرح التسهيل للمراي ٥٢٨، والفاخر ٤٨٩ .

(٨) ينظر: اللباب ٣٠٥/١ .

٦ - كما رد مذهبهم بنحو : (ما قام إلا زيد) بالرفع؛ لأنه لا يصح هنا عمل ل (إن) أو (لا) ^(١).

المذهب الرابع:

أن المستثنى منصوب بـ (أنّ) مقدره بعد (إلا)، وهذا مذهب الكسائي ^(٢).
وقد رد كلامه بأنه مبني على ادعاء تقدير مالا دليل عليه ولا حاجة إليه، وبأنهما في تأويل مصدر فلا بد لهما من عامل، فينبغي أن يجعل عاملاً في الاسم بنفسه، ولا حاجة إلى التكلف، وأيضاً فإن العرب لا تضمّر (إن) وأخواتها وتبقى عملها لضعفها ^(٣).

المذهب الخامس:

ينسب كذلك للكسائي وهو أن الناصب هنا المخالفة ^(٤).
وأبطل كذلك؛ لأن المخالفة لو كانت توجب النصب لوجب في قولك: قام زيدٌ لا عمرٌ؛ لأن ما بعد (لا) مخالف لما قبلها، ولوجب النصب في نحو : (ما قام زيد لك ن عمرو). ^(٥)

-
- (١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٤.
(٢) ينظر: الإنصاف ١/٢٦١، وشرح المفصل ٢/٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٩، وشرح الرضي ٢/٨٠، والارتشاف ١٥٠٦، وشرح التسهيل للمراي ٥٢٧، والجنى ٥١٦، والمساعد ١/٥٥٦، والتصريح ١/٣٤٩، والهمع ٣/٢٥٣.
(٣) ينظر: الإنصاف ١/٢٦٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٩، وشرح الرضي ٢/٨٠، وشرح التسهيل للمراي ٥٢٧، والمساعد ١/٥٥٦.
(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٣، وشرح التسهيل للمراي ٥٢٧، والجنى ٥١٧، والتصريح ١/٣٤٩، والهمع ٣/٢٥٣.
(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٣.

المذهب السادس:

أن الناصب بعد (إلا) مضمرة وتقديره (أستثنى)^(١)، وينسب إلى لزجاج^(٢)،
والمبرد^(٣).

وهو مردود؛ لأنه مخالف للنظائر، إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل على
معناه لا بإضمار ولا بإظهار، ولو جاز ذلك لُنصب ما بعد (ليت)، و (كأن)،
و(لا) ب(أتمنى وأشبه وأنفي)^(٤).

المذهب السابع:

أن الناصب ما قبل (إلا) على سبيل الاستقلال، أي من غير أن تكون
(إلا) معدية له، ونسب لابن خروف^(٥).

واعترض عليه بأنه حكم بما لا نظير له؛ وذلك لأن المنصوب على
الاستثناء بعد (إلا) لا مقتضى له غيرها؛ لأنها لو حذفتم لم يكن لذكره معنى،
فلو لم تكن عاملة فيه ولا موصلة عمل ما قبلها إليه مع اقتضائها إياه لزم عدم
النظير، فوجب عدم الأخذ به^(٦).

-
- (١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٧٨، وشرح الرضي ٢/٨١.
 - (٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٨، وشرح ابن الناظم ٢٩٣، والجنى ٥١٦، والمساعد ٥٥٦/١، والتصريح ١/٣٤٩، والمهمع ٣/٢٥٣.
 - (٣) ينظر: شرح التسهيل للمراي ٥٢٧، والجنى ٥١٦، والمساعد ٥٥٦/١، والمهمع ٣/٢٥٣.
 - (٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٨، وشرح ابن الناظم ٢٩٣، و٢٩٤، والمساعد ٥٥٦/١.
 - (٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٨، و٢٧٩، وشرح ابن الناظم ٢٩٣، والارتشاف ١٥٠٦، وشرح التسهيل للمراي ٥٢٧، والجنى ٥١٦.
 - (٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٧، وشرح ابن الناظم ٢٩٣.

المذهب الثامن:

هناك من ذهب إلى أنه انتصب على تمام الكلام^(١)، كما انتصب (درهماً) بعد عشرين في نحو: (عشرين درهماً)^(٢)، وهو اختيار ابن عصفور^(٣)، والمرادي^(٤).

المذهب التاسع:

يرى بعضهم أنه انتصب بالمستثنى منه بواسطة (إلا)؛ لأنه ربما لا يكون هناك فعل، ولا معناه، وهذا رأي ابن الحاجب^(٥).

أساس الترجيح عند البعلي: الدليل العقلي:

اعتمد البعلي هنا على الدليل العقلي، ف (إلا) عنده ناصبة؛ لأنها حرف مختص بالأسماء، وما كان كذلك فهو عامل. ويؤكد البعلي دليله العقلي هنا بقياس العلة، وتحديدًا قياس المساوي؛ لأنه حمل (إلا) على النظيرك (كان) وأخواتها، وحروف النداء في اختصاصها وعملها.

الترجيح:

الراجع المذهب الثاني، أي أن الناصب للمستثنى هنا هو الفعل بواسطة (إلا)؛ قياساً على المفعول معه.

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٤، والجنى ٥١٧، والتصريح ١/٣٤٩.

(٢) ينظر: التصريح ١/٣٤٩.

(٣) ينظر: شرح ابن عصفور ٢/٢٥٤.

(٤) ينظر: الجنى ٥١٧.

(٥) ينظر: شرح الإيضاح لابن الحاجب ١/٣٦٣.

بناء (غير)

نص المسألة :

يقول البعلبي: "إذا أضيفت (غير) إلى متمكن لم يجز بناؤها ، وإن أضيفت

إلى غير متمكن جاز بناؤها كقول الشاعر :

لم يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ

حمامةً في غُصُونِ ذاتِ أوقال^(١)

بفتح راء (غير)، ولا معنى لذلك سوى إضافتها إلى غير متمكن ، وقال

الكوفيون: يجوز بناؤها مطلقاً، حكاه عنهم أبو البقاء في (خلافه)^(٢)، وعلتهم

وعلتهم في ذلك وقوعها موقع الحرف، وهو مبني، فكذلك الواقع موقعه،

والصحيح الأول؛ لأن مقتضى الدليل إن كان معرباً قبل الإضافة يبقى بعدها

معرباً كسائر الأسماء المعربة ، ولأن من الأسماء ما يكون مبنياً ا مقطوعاً عن

الإضافة، وتعرب إذا أضيفت ك (قبل وبعد)، فكيف تبني هذه مضافة وتعرب

مفردة؟ وإنما بِيُهِتْ مضافةً إلى غير متمكن؛ لأن المضاف يكتسي بعض

أحكام المضاف إليه، ووقوع الاسم موقع الحرف لاي وجب بناءه بدليل أنّ

قولك: (أخذتُ بعضَ الدراهم) بمعنى: أخذت من الدراهم ، (زيد مثل عمرو)

(١) البيت من البسيط وهو لأبي قيس الأسلت في خزانة الأدب ٤/٤٠٨، وهو من شواهد الإنصاف

١/٢٨٧، والفاخر ٥٠٥، والمغني ١/١٨١، والمساعد ١/٥٩١. أو قاله أي ثماره .

ينظر: لسان العرب (وقل)، ٥٤/٤٩٠٠.

(٢) يقصد كتاب (التبيين) ؛ لأنه كتاب في الخلاف النحوي .

بمعنى: (زيد كعمرو)، فوقعت (بعض) موقع (من) أو (مثل) موقع (الكاف) وهما معريان^(١).

تحليل المسألة:

اختلف النحاة في بناء (غير) ولهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول:

يذهب البصريون إلى أنه يجوز بناء (غير) إذا أضيفت إلى غير المتمكن، بخلاف إضافتها إلى المتمكن فإنهم لا يجيزون بناءها^(٢)، وبقولهم أخذ أكثر النحاة^(٣).

واحتجوا لمذهبهم بالآتي:

١ - قالوا: إن الإضافة إلى غير المتمكن تُجْ وَزُّ في المضاف البناء، فكذلك هنا^(٤)؛ لأن المضاف يكتسي كثيراً من أحكام المضاف إليه، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فجاز أن يتعدى البناء إلى المضاف من المضاف إليه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِّنْ فِرْعَ يَوْمٍ ذِيَّ آمْنُونَ﴾^(٥) وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مَثَلِ مَا أَتَاكُمْ نَطِقُونَ﴾^(٦) ف (يوم) و (مثل) في الآيتين يجوز فيهما البناء والإعراب^(٧).

(١) الفاخر ٥٠٥ - ٥٠٦.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢٨٧/١، وشرح الرضي ١٢٧/٢، والمقاصد الشافية ٣٩٢/٣.

(٣) ينظر: المنصف ١٢٥، والفاخر: ٥٠٦، وشرح التسهيل للمراي ٥٤٩، والمغني ١٨٠/١، والمساعد ٥٩٠/١.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢٨٧/١.

(٥) سورة النمل، آية: ٨٩.

(٦) سورة الذاريات، آية رقم: ٢٣.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٢٨٧/٢.

٢ - وهذا على الخلاف من الإضافة إلى المتمكن، فإنها لا تجوز في المضاف البناء، فهو باقٍ على أصله في الإعراب ، وكذلك (غير) فإنها اسم معرب قبل الإضافة فبقيت على إعرابها بعد الإضافة كسائر الأسماء المعربة^(١).

وتفسير ذلك في نحو : (جاءني غير زيد) و (مررت بغير زيد)، فغير هنا معربة بلا خلاف، ولو جاز البناء لكان لعله الإضافة، والإضافة هنا موجودة، ولم يجز البناء وهذا دليل على إبطال التعليل بالإضافة ، والدليل على ذلك أن (غير) لا تتعرف بالإضافة، بل هي نكرة والنكرات معربات ، كما أنها لا معنى لها إلا بالإضافة ، ولو كانت الإضافة علة البناء لوجب ألا تعرب في أي موضع إضافة ، كما أن بعض المبنيات تعرب إذا أضيفت، وهذا دليل على أن الإضافة لا تلزم البناء^(٢).

كما احتجوا بالسمع^(٣)، وذلك بقول الشاعر:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت

حمامة في غصون ذات أو قال

والشاهد فيه بناء (غير) على الفتح؛ لأنها أضيفت إلى مبني، وهو الحرف المصدرى (أن)، ولولا البناء لكان حقها الرفع.

المذهب الثاني:

يذهب الكوفيون إلى أن (غير) يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه وقوع (إلا)، سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وذلك نحو :

(١) ينظر: الإنصاف ٢٩٠/١، والفاخر ٥٠٦.

(٢) ينظر: التبيين ص ٣٦١، ٣٦٢.

(٣) ينظر: المنصف ١٢٥، وشرح المفصل ٢٨٧/٢، وشرح الرضي ١٢٧/٢، والفاخر ٥٠٥، وشرح التسهيل للمراي ٥٤٩، والمغني ١٨٠/١، ١٨١، والمساعد ٥٩١، والهمع ٢٣٣/٣، وحاشية الخصري ٢٠٨/١.

(ما نفعني غير قيام زيد)، و (ما نفعني غير أن قام زيد) ^(١)، وينسب تحديداً إلى الفراء ^(٢).

والحجة في قولهم تتمثل في أن (غير) قامت مقام (إلا)، و(إلا) حرف استثناء، والأسماء إذا وقعت في موضع الحرف وجب أن تبنى، وهذا لا يتأثر بإضافة (غير) إلى متمكن أو غير متمكن ^(٣).

وقد رد قولهم بأنه لو جاز لأمكن أن يقال: (زيد مثل عمرو)، فيبني (مثل) على الفتح لقيامه مقام الكاف لأن قول ك: (زيد مثل عمرو) في معنى: (زيد كعمرو)، لكن ذلك لا يقع فدل على فساد مذهبهم ^(٤)، كما أن المضاف إلى غير المتمكن يجوز بناؤه وليس معناه (إلا) كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ فِرْعَوْنَ يَوْمِئِذٍ ءَامِنُونَ﴾ ^(٥)، فيبطل التعليل بوقوعه موقع (إلا) ^(٦).

أساس الترجيح عند البعلي: قياس الشبه:

يعتمد البعلي على القياس في إثبات ترجيحه، وتحديداً على قياس الشبه؛ لأن (غير) هنا أشبهت الأسماء المعربة، فهي معربة قبل الإضافة وبعدها

-
- (١) ينظر: الإنصاف ٣٨٧/١، والتبيين ٣٦٠، والفاخر ٥٠٥.
(٢) ينظر: شرح الرضي ١٢٧/٢، والارتشاف ١٥٤٢/٣، وشرح التسهيل للمراي ٥٤٩ والمساعد ٥٩٠/١، والمقاصد الشافية ٣٩٢/٣، وحاشية الصبان ٢٢٨/٢، وحاشية الخضري ٢٠٨/١.
(٣) ينظر: الإنصاف ٢٨٧/١، والتبيين ٣٦٢، والفاخر ٥٠٦.
(٤) ينظر: الإنصاف ٢٩٠/١، والتبيين ٣٦٤.
(٥) سورة النمل، آية: ٨٩.
(٦) ينظر: الإنصاف ٢٩٠/١، والتبيين ٣٦٤.

كالأسماء المعربة، ويجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير المتمكن؛ لأنها في ذلك مثل المضاف عندما يكتسي بعض أحكام المضاف إليه.

الترجيح:

الراجح مذهب البصريين؛ لقوة أدلتهم من أن المضاف يكتسي كثيراً من أحكام المضاف إليه في حالة بناء (غير)، وفي بقائها معربة عند إضافتها للمعرب، كما كانت معربة قبل الإضافة، ومذهبهم يعضده السماع والقياس.

نصب الفعل المضارع بعد (لام كي)

نص المسألة:

يقول البعلبي: ((وهي حرف جر معناه التعليل، وينتصب الفعل الداخلة عليه بإضمار (أن)؛ لأن اللام حرف جر، وقال الكوفيون: هي العاملة بنفسها؛ لأنها بمعنى (كي) و (كي) عاملة بنفسها، فكذا ما هـ وفي معناها ولأن جعلها جارة بنفسها يفسد من جهة دخولها على الفعل، وتقدير (أن) لا يصح ذلك، ألا ترى أنك لا تقول: أمرتك بتفعل الخير، زيد: بأن تفعل، فتعين أن تكون هي الناصبة، والصحيح الأول، والجواب عن الأول بأن (كي) حرف جر، و (أن) ناصبة بعدها، وبتقدير تسليم أنها هي الناصبة بنفسها فاتحادهما في المعنى لا يوجب اتحادهما في العمل، بدليل أن (أن) الثقيلة و (أن) الخفيفة متحدتان في كونهما مصدريتين، وعملهما مختلف، والثقيلة مختصة بالأسماء، والخفيفة مختصة بالأفعال، والفرق بين اللام و الباء: أن اللام تدل على غرض الفاعل، وما من فاعل إلا وله غرض في الفعل، وليس كل فعل يكون له سبب تستعمل الباء معه" (١).

تحليل المسألة:

اختلف في نصب الفعل المضارع بعد (لام كي)، وهي المسماة لام التعليل، وهي من الحروف الجارة، وللنحاة في ذلك أربعة مذاهب:

المذهب الأول:

يذهب جمهور البصريين إلى أن الناصب للفعل المضارع بعد (لام كي) هو (أن) مضمرة^(٢)، يقول المبرد عن هذه اللام: ((ف (أن) بعد هذه اللام مضمرة؛ وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، ف (أن)

(١) الفاخر ٥٥٦، ٥٥٧.

(٢) ينظر: الإنصاف ٥٧٥/٢، والارتشاف ١٦٥٩/٤، وتوضيح المقاصد ٣١٢/٢، والجنى ١١٤، والتصريح ٢٤٣/٢.

بعدها مضمرة ، فإذا أضمرت (أن) نصبت بها الفعل، ودخلت عليها اللام لأن (أن) والفعل اسم واحد ، كما أنها والفعل مصدر فالمعنى : جئت لأن أكرمك ، أي: جئت لإكرامك^(١) .

وهذا ما بينه ابن السراج^(٢) ، وعلى مذهبه أكثر النحاة^(٣) .

وحجتهم في ذلك أن (اللام) من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل في الأفعال، ووجب تقدير (أن) دون غيرها؛ لأن (أن) مع الفعل مصدر، فيحسن دخول اللام عليه؛ لأنها حرف جر مختص بالأسماء^(٤) .

المذهب الثاني:

يذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع بعد (لام كي) منصوب بها^(٥) ، ولم يقدرها (أن).

وحجتهم في كونها ناصبة أنها قامت مقام (كي)؛ ولهذا تشتمل على معنى (كي)، وكما أن (كي) تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه^(٦) .

ومنهم من قال : إنها تفيد معنى الشرط فأشبهت (إن) الشرطية ، إلا أن (إن) لما كانت أم الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما ، فجزموا بـ (إن) ونصبوا باللام^(٧) ، أو أضافوا أن جعلها جارة يفسد من جهة دخولها على الفعل، وتقدير

(١) المقتضب ٦ / ٢ ، ٧ .

(٢) ينظر: الأصول ٢ / ١٥٠ .

(٣) ينظر : الفصل ٣٣٠ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٤٩ ، وشرح المفصل ٤ / ٢٣٠ ، والمقرب ١ / ٢٦٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٤٩ ، ووصف المباني ٢٩٩ ، والفاخر ٥٥٦ ، والجنى ١١٥ ، والمغني ١ / ٢٠٧ ، والمساعد ٣ / ١٠٨ ، والمهمل ٤ / ١٤٠ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٤٩ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥٧٦ ، واللباب ٢ / ٢٩ ، وشرح المفصل ٤ / ٢٣٠ ، ووصف المباني ٣٠٠ ، والفاخر ٥٥٦ ، والجنى ١١٥ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥٧٥ ، واللباب ٢ / ٣٨ ، وشرح المفصل ٤ / ٢٣٠ ، والفاخر ٥٥٦ ، والارتشاف ٤ / ١٦٦٠ ، ١٦٥٩ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٣١٢ ، والجنى ١١٤ ، والمساعد ٣ / ١٠٨ ، والتصريح ٢ / ٢٤٣ ، والمهمل ٤ / ١٤٠ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥٧٥ ، واللباب ٢ / ٣٩ ، والفاخر ٥٥٦ ، والمهمل ٤ / ١٤٠ .

(٧) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥٧٥ ، وشرح المفصل ٤ / ٢٣٠ .

(أن) لا يصح ذلك ، قالوا : فلا يجوز أن تقول : أمرتك بتكريم زيداً ، أي : بأن تكريم زيداً ، فيتعين أن تكون هي الناصبة^(١) .
وقد اعترض على ذلك بالآتي :

١ - قيل : لا يمكن التسليم بأن (كي) تنصب بنفسها على الإطلاق ، وإنما تنصب تارة بتقد ير (أن) ؛ لأنها حرف جر ، وتارة تنصب بنفسها ، وحمل (لام كي) عليها في حالة نصبها الفعل بتقدير (أن) أولى ؛ لأنها في هذه الحالة حرف جر كما أن (اللام) حرف جر . أما في الحالة الأخرى فهي حرف نصب ، وحمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمله على حرف النصب^(٢) .

٢ - (لام كي) تشتمل معنى (كي) إذا كانت ناصبة ، وكذلك إذا كانت جارة ، فإنه لا فرق بين (كي) الناصبة ، و (كي) الجارة في المعنى^(٣) .
٣ - (لام كي) لا تفيد معنى الشرط ، بل معنى التعليل ، ولو سلم بما قاله الكوفيون لكان ينبغي أن نحمل عليها في الجزم^(٤) ، فيجزم باللام كما يجزم يجزم بـ (إن) .

٤ - رد قولهم : إنها لو كانت لام الجر لجاز أن يقال : (أمرت بتكريم) على معنى : (أمرت بأن تكريم) وهذا فاسد ؛ لأن حروف الجر لا تتساوى ، فإن اللام لها مزية على غيرها ؛ لأنها تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين ، وهي شاملة يحسن أن يسأل بها عن كل فعل^(٥) .

٥ - اتحادهما في المعنى لا يلزم منه اتحادهما في العمل ، والدليل على ذلك اتحاد (أن) الناصبة للفعل مع (أن) الناصبة للاسم في المعنى ، ولم يتحدا في العمل^(٦) .

(١) ينظر : الإنصاف ٥٧٦/٢ ، واللباب ٣٩ / ٢ ، والفاخر ٥٥٦ ، وشرح المفصل ٢٣١ / ٤ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٥٧٧/٢ ، واللباب ٣٩ / ٢ .

(٣) (٤) ينظر : الإنصاف ٥٧٧/٢ ، ٥٧٨ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٥٧٨/٢ ، وشرح المفصل ٢٣١ / ٤ .

(٦) ينظر : اللباب ٣٩ / ٢ ، والفاخر ٥٥٦ .

المذهب الثالث:

يذهب ثعلب إلى أن الفعل بعد (لام كي) منصوب بها؛ لقيامها مقام

(أن)^(١).

المذهب الرابع:

يذهب ابن كيسان^(٢)، والسيرافي^(٣) إلى جواز أن يكون بعد اللام (أن)

أو (كي).

واستدل على ذلك بظهورهما نحو: جئت لأن أقرأ، ولكي أقرأ^(٤).

أساس الترجيح عند البعلي: القياس

اعتمد البعلي في ترجيحه هنا على القياس؛ لأنه يرى أن القياس في حرف

الجر ألا يعمل في الفعل، بل هو مختص بالاسم، ولذلك تضرر (أن)؛ لأنها مع

الفعل اسم في التقدير. وبالتالي يسوغ فيها عمل الجر.

الترجيح:

الراجح عندي المذهب الأول من أن الناصب للفعل بعد (لام التعليل) هو

(أن) المقدر، وهذا يؤكد أن اللام من عوامل الأسماء، فلا تدخل على

الأفعال؛ ولذا قدرت (أن) بعدها؛ لأنها وما دخلت عليه في تقدير اسم.

(١) ينظر: شرح المفصل ٤ / ٢٣١، والارتشاف ٤ / ١٦٦٠، وتوضيح المقاصد ٢ / ٣١٢، والجنى ١١٥، والتصريح ٢ / ٢٤٣، ٢٤٤، والهمع ٤ / ١٤٠.

(٢) ينظر: الارتشاف ٤ / ١٦٥٩، والجنى ١١٥، والمساعد ٣ / ١٠٨، والتصريح ٢ / ٢٤٤، والهمع ٤ / ١٤٠.

(٣) ينظر: الجنى ١١٥، والمغني ١ / ٢٠٧، والمساعد ٣ / ١٠٨، والتصريح ٢ / ٢٤٤، والهمع ٤ / ١٤٠.

(٤) ينظر: المساعد ٣ / ١٠٨، والهمع ٤ / ١٤٠.

عمل اسم الفاعل ماضياً

نص المسألة :

يقول البعلي في شروط عمل اسم الفاعل : ((أن يكون مراداً به الحال أو الاستقبال ، فإن أريد به الماضي لم يعمل ؛ لأنه لم يشبه لفظه لفظ الفعل الذي هو بمعناه ، بخلاف المقصود به الحال والاستقبال ، فإن لفظه شبيهه بلفظ الفعل المدلول به على الحال أو الاستقبال ، وهو المضارع ، وذهب الكسائي إلى جواز إعماله بمعنى الماضي ، مكتفياً في إلحاقه بالفعل الماضي بكونه موافقاً له في المعنى ، ومن حججه قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّبُوهُمْ بِسِطْرِ ذُرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ ، والصحيح الأول ، والآية محمولة على حكاية الحال)) .^(١)

تحليل المسألة :

اختلف في إعمال اسم الفاعل إذا أريد به الماضي ، وللنحاة في ذلك

مذهبان :

المذهب الأول :

يذهب البصريون إلى أن اسم الفاعل إذا كان ماضياً لم يعمل في

المفعول^(٢) ، وهو مذهب سيبويه^(٣) .

ويقول المبرد : ((تقول : هذا ضاربُ زيدٍ أ مس ، وه ما ضاربا زيد ، وهم

ضاربوُ عبدالله ، وهن ضاربات أخيك ، كل ذلك إذا أردت به معنى الماضي ، لم

يجز فيه إلا هذا ؛ لأنه اسم بمنزلة قولك : (غلام زيد) ، و(أخو عبدالله)^(٤) .

(١) الفاخر ٦٩٨ ، ٦٩٩ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٤ / ٢٢٧١ ، والمساعد ٢ / ١٩٦ .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ١٧١ .

(٤) المقتضب ٤ / ١٤٨ ، ١٤٩ .

أي : إن اسم الفاعل إذا دل على الماضي لم ينصب المفعول وإنما يضاف إليه ، وبه أخذ ابن السراج^(١) ، والفارسي^(٢) ، وعليه أكثر النحاة^(٣) .

والحجة لديهم بينها الفارسي بقوله : ((إنما أعمل عمل الفعل لمشابهته الفعل ، فكما أعرب المضارع إذ كان للحال والاستقبال كذلك أعمل اسم الفاعل ، وكما لم يعرب الفعل الماضي ، كذلك لم يعمل اسم الفاعل إذا كان للماضي))^(٤) .

فحجتهم تمثلت في حمل اسم الفاعل على الفعل المضارع في الحال والاستقبال؛ ولأنه جار عليه في حركاته وسكناته في الغالب^(٥) ، أما إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي فإنه لا يعمل إذ لا مضارعة بينه وبين المضارع إلا من قبل المعنى ، فلا يعطي ما أعطى المشابهة لفظاً ومعنى^(٦) .

(١) ينظر : الأصول ١ / ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٢) ينظر : الإيضاح العضدي ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٣) ينظر : المقتصد ١ / ٥١٥ ، والمفصل ٢٩٥ ، واللباب ١ / ٤٣٧ ، وشرح المفصل ٤ / ٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٥ ، وشرح الكافية ٢ / ١٠٤٣ ، والفاخر ٦٩٩ ، وأوضح الصالك ٣ / ١٨٦ ، والمهمع ٥ / ٨١ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٣٤ .

(٤) الإيضاح العضدي ١٣٤ .

(٥) ينظر : اللباب ١ / ٤٣٧ ، وشرح المفصل ٤ / ٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٥ ، والمساعد ٢ / ١٩٦ ، والتصريح ٢ / ٦٦ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٩٩ ، ١٠٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٥ ، وشرح الرضي ٣ / ٤١٦ ، والفاخر ٦٩٨ ، والتصريح ٢ / ٦٦ .

المذهب الثاني :

يذهب الكسائي إلى جواز إعمال اسم الفاعل إذا دل على الماضي ^(١) ،

وقد نسب إلى الكوفيين ^(٢) ، وإلى هشام ^(٣) ، وابن مضاء ^(٤) .

واستدل الكسائي بالسمع ^(٥) وذلك بقوله تعالى : ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ

ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ ^(٦) ، فأعمل باسط وهو ماضٍ .

وقد اعترض على استدلاله بأنه لا حجة فيه فهو حكاية حال ^(٧) ، يقول

الجرجاني في ذلك : ((واحتج بهذه الآية ؛ لأن باسطاً في الظاهر ماضٍ إلا أنه في

الحقيقة مختل جداً؛ لأجل أن المعنى على الحال ، ألا ترى أنك لو أوقعت المضارع

موقعه نحو : وكلبهم يبسط ذراعيه وجدته مستقيماً ، وإذا وقع اسم الفاعل

(١) ينظر : المقتصد ١ / ٥١٣ ، وشرح المفصل ٤ / ١٠٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٥٠ ،

وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٥ ، وشرح الكافية ٢ / ١٠٤٣ ، وشرح الرضي ٣ / ٤١٧ ،

والفاخر ٦٩٨ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٧٢ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٨٦ ، والمساعد ٢ / ١٩٧ ،

والتصريح ٦٦/٢ ، والمهمع ٥ / ٨١ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٣٤ .

(٢) ينظر : اللباب ١ / ٤٣٧ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٥ / ٢٢٧٢ ، والمساعد ٢ / ١٩٧ ، والتصريح ٢ / ٦٦ ، والمهمع ٥ / ٨١ .

(٤) أبو جعفر ابن مضاء هو أحمد بن عبدالرحمن القرطبي اللخمي ولد بقرطبة ، أخذ عن ابن

مالك الكتاب متفهماً له آراء ومذاهب مخالفة لأهل العربية ، ومن كتبه (تنزيه القرآن عما

لا يليق من البيان) ، و(المشرف في إصلاح المنطق) ينظر البغية ١ / ٣٢٣ ، الأعلام ١ / ١٤٦ ،

١٤٧ ، وينسب له هذا المذهب في الارتشاف ٥ / ٢٢٧٢ ، والمساعد ٢ / ١٩٧ ، والتصريح

٦٦/٢ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ٤ / ١٠٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٤٣ ، والفاخر ٦٩٩ ،

والمساعد ١٩٧/٢ ، والتصريح ٢ / ٦٦ ، والمهمع ٥ / ٨١ .

(٦) سورة الكهف آية : ١٨ .

(٧) ينظر : الإيضاح ١٣٤ ، والمقتصد ١ / ٥١٣ ، واللباب ١ / ٤٣٨ ، وشرح المفصل ٤ / ١٠٠ ،

وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٥١ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٤٣ ، وشرح الرضي

٤١٨/٣ ، والفاخر ٦٩٩ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٨٦ ، والمساعد ٢ / ١٩٧ ، والتصريح ٢ / ٦٦ ،

والمهمع ٥ / ٨٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٣٤ .

في موضع يقتضي المضارع فليس هو بماضٍ وإن كان المعنى على الماضي ؛ لأجل أن الحال الماضية تحكى على صورة الحاضرة^(١).

وبذلك يصح وقوع المضارع موقعه ، والدليل أن الواو في ﴿وَكَلَّبَهُمْ﴾ واو

الحال ، ولذا قال سبحانه : ﴿وَقَلَّبَهُمْ﴾ بالمضارع الدال على الحال ولم يقل : (وقلبناهم) بالماضي^(٢) .

أساس الترجيح عند البعلي : قياس الشبه :

رجح البعلي عدم إعمال اسم الفاعل المراد به الماضي معتمداً على السماع؛ لأنه يرى أنه لم يرد في السماع اسم فاعل مراداً به الماضي وأعمل ، وما استدل به الكسائي لا يرتقي إلى مستوى السماع ، ولم يرد كثيراً حتى يحمل عليه ، ولكنه حكاية حال ، كما يعتمد البعلي على قياس الشبه ؛ لأنه يرى أن اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال ، أعمل لشبهه بالفعل في اللفظ ، أي المضارع ولذلك أعمل .

الترجيح :

يترجح عدم إعماله ؛ لأن اسم الفاعل أعمل لمشابهته للفعل المضارع ، وإذا قصد منه الماضي انتقضت هذه المشابهة .

(١) المقتصد ١ / ٥١٣ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ٣ / ١٨٦ ، والتصريح ٢ / ٦٦ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٣٤ .

منع صرف الصفة من (فعلان) التي لا مؤنث لها

نص المسألة:

يقول البعلي : "وفعلان ليس له (فعلى) ولا (فعلانة) ك (بئى ان) - للمكان الندي - و(رَحْمن)، فمنهم من يصرفه لانتفاء (فَعْلَى)، فلم يكمل فيه شبه الزيادة بألفي التأنيث؛ لأنه لم يصدق عليه أن بناء مذكره على غير بناء مؤنثه، ومنهم من يمنع الصرف؛ لانتفاء (فَعْلَانة)، وهو المختار لأنه وإن لم يكن له مؤنث موجود فله مؤنث مقدر، و(فَعْلَى) أولى به من (فَعْلَانة)؛ لأنه أكثر، والتقدير في حكم الموجود، بدليل الإجماع على منع (أَكْمَر، وآدر)، مع أنه لا مؤنث له" (١).

تحليل المسألة:

من الممنوع من الصرف الوصف على وزن (فعلان)، وهو إما أن يكون له مؤنث على وزن (فعلى)، فهذا ممنوع من الصرف بلا خلاف، ومنه ما كان مؤنثه على وزن (فعلانة)، فهذا مصروف بلا خلاف، وإنما وقع الخلاف بين النحويين فيما كان على وزن (فعلان)، ولا مؤنث له، وفي ذلك مذهبان:

المذهب الأول:

يذهب أصحابه إلى أن ما كان على وزن (فعلان) ولا مؤنث له ممنوع من الصرف، نحو: (لحيان) و (رحمن)، وسبيلهم للقول بذلك أن ما كان على (فعلان) ومؤنثه (فعلى) ممنوع من الصرف، وكذلك هنا له مؤنث بالتقدير، يقول ابن مالك في ذلك: "ومن حكم بمنع صرفه قال: (لحيان) وإن لم يكن له (فعلى) وجوداً فله (فعلى) تقديراً، وذلك أن معناه غير لائق بمؤنث، فلو فرض خرق العادة بوجود معناه للمرأة لكان إلحاقه بباب (سكران) أولى من إلحاقه

(١) الفاخر ١١١.

بباب (سيفان)؛ لأن باب (سيفان) ضيق بقله النظير، وباب (سكران) واسع، فالإلحاق به أولى^(١)، فهم يمنعون صرفه لانتفاء (فعلانة)، وتقدير المؤنث عندهم على وزن (فعلى)؛ لأن باب (فعلانة) أوسع من باب (فعلانة)^(٢).

وفي ذلك يقول الرضي : "منع الصرف في (رحمن) أولى؛ لأن الممنوع من الصرف مما ه و على هذا الوزن وصفاً في كلام العرب أكثر من المصروف"^(٣)، وهذا المذهب اختيار أكثر النحاة^(٤)، وقد صححه الأزهري بقوله : "والصحيح منعه من الصرف؛ لأنه وإن لم يكن له (فعلى) وجوداً فله (فعلى) تقديراً..."^(٥).

المذهب الثاني:

ذهب جماعة من النحاة إلى صرف (فعلان) م لا مؤنث له، وهؤلاء يصرفونه لانتفاء (فعلى)، وحجتهم في ذلك أن شبه الزيادة بألفي التأنيث لم يكمل في هذا النوع، ولم يصدق عليه أن بناء مذكره على غير بناء مؤنثه^(٦)، وفي ذلك يقول الرضي : "ومن قال : الشرط وجود (فعلى) صرفه، إذ لم يجئ (رحمى)"^(٧)، كما أن هؤلاء نظروا إلى الأصل والصرف هو الأصل، ففي حالة الشك في الكلمة هل صرفتها العرب أم لا فإنها ترجع للأصل وهو الصرف^(٨).

(١) شرح الكافية ١٤٤٠/٣.

(٢) ينظر : شرح ابن الناظم ٦٣٧؛ والفاخر ١١١، وشرح التسهيل للمراي ٣٨٨، والمساعد ٩/٣، والمقاصد الشافية ٥٨٧/٥، والمهمع ٩٦/١، وشرح الأشموني ٤٠٢/٢، وحاشية الخضري ٩٨/٢.

(٣) شرح الرضي ١٥٩/١.

(٤) ينظر : شرح ابن الناظم ٦٣٧، وشرح الرضي ١٥٩/١، والفاخر ١١١، والمقاصد الشافية ٥٨٧/٥، والتصريح ٢١٣/٢، وشرح الأشموني ٤٠٢/٢، وحاشية الخضري ٢٨/٢.

(٥) التصريح ٢١٣/٢.

(٦) ينظر : شرح الكافية ١٤٣٩، وشرح ابن الناظم ٦٣٧، والفاخر ١١١، وشرح التسهيل للمراي ٣٨٩/٢، والمساعد ٩/٣، والمقاصد الشافية ٥٨٧/٥، والمهمع ٩٦/١.

(٧) شرح الرضي ١٦٠/١.

(٨) المصدر السابق.

وممن أخذ بهذا الرأي أبو حيان ^(١)، يقول السيوطي : "قال أبو حيان :
والصحيح فيه الصرف، لأننا جهلنا النقل فيه عن العرب، والأصل في الاسم
الصرف، فوجب العمل به، ووجه مقابله أن الغالب فيما وجد من فعلان للصفة
المنع، فكان الحمل عليه أولى" ^(٢).

أساس الترجيح عند البعلي: السماع :

اعتمد البعلي هنا على السماع، لأنه يرى أن (فعلى) أكثر من (فعالنة)
في استعمال العرب، ولذلك منع صرف (رحمن).

الترجيح :

الراجع اختيار البعلي؛ وذلك لاعتماده على كثرة السماع عند العرب. وهو
مذهب غالب النحاة.

(١) ينظر: الارتشاف ٨٥٦/٢.

(٢) الهمع ٩٦/١.

دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس

نص المسألة :

يقول البعلي: ((فإن قصد ب (ألا) العرض اختصت بالفعل ، وقد يضمـر
لقريـنة معنوية ، كقول الشاعر^(١) :

ألا رجلاً جزاهُ اللهُ خيراً يدلُّ على مُحصَّلة تبيتُ

على تقدير : ألا تروني رجلاً ، وهذه الرواية المشهورة . ويروى : ألا رجلٍ
بالجر ، على تقدير : ألا من رجلٍ ، ويجوز أن يكون الشاعر لم يقصد العرض ،
ولكنه نون مضطراً ، وهو قول يونس ، والأول أجود ، وهو قول الخليل^(٢) .

تحليل المسألة :

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس ، وقصد العرض
فإنها تختص عند ذلك بالفعل ، وإذا ورد خلاف ذلك يضمـر الفعل ، إلا أن بعض
النحاة في مثل ذلك لا يضمـر الفعل.

المذهب الأول:

يذهب غالب النحاة إلى أن (ألا) التي تفيد العرض تختص بالفعل ، يقول
سيبويه: ((وسألت الخليل - رحمه الله - عن قوله :

ألا رجلاً جزاهُ اللهُ خيراً يدلُّ على مُحصَّلة تبيتُ

فزعـم أنه ليس على التمني ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلا خيراً من
ذلك ، كأنه قال : ألا تروني رجلاً جزاهُ اللهُ خيراً^(٣) ، ف (ألا) التي تختص
بالعرض تختص بالدخول على الفعل ، وعندما يأتي بعدها الاسم فإن الفعل

(١) البيت من الوافر وهو لعمر بن قعاس في خزانة الأدب ٥١/٣ ، ٥٢ . وهو من شواهد الكتاب

٣٠٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٠/٢ ، وشرح الرضي ١٧٢/٢ ، والجنى ٣٨٢ .

(٢) الفاخر ٤٧٥ ، ٤٧٦ .

(٣) الكتاب ٣٠٨/٢ .

يضمّر كما حكى سيبويه عن الخليل ، وهذا هو مذهب غالب النحاة ^(١) ،
وعلى مذهبهم فإن (رجلاً) في البيت السابق معمول فعل مقدر ، وتقديره هنا :
(تروني) .

وقد بين الأزهري سبب اختصاصها بالفعل ؛ وذلك لأنها للطلب ، ومضمون
الفعل أمر حادث متجدد فيتعلق بالطلب به بخلاف الاسمية ، فإنها للثبوت وعدم
الحدوث ^(٢) .

المذهب الثاني:

ذهب يونس إلى أن الاسم (رجلاً) هنا نصب للضرورة ^(٣) ، ونسب
أبوحيان هذا القول للأخفش ^(٤) .

ويقول ابن يعيش عن مذهب يونس: ((والذي دعاه إلى ذلك أن ألف الاستفهام
إذا دخلت على (لا) فلها معنيان : أحدهما الاستفهام ، والآخر التمني ، وإذا كانت
استفهاماً فحالها كحالها قبل أن تلحقها ألف الاستفهام ، فتقول: ألا رجل في الدار ،
وألا غلام أفضل منك . كما تقول: لا رجل في الدار ، ولا غلام أفضل منك ، تفتح
الاسم المذكور بعدها وترفع الخبر ، لا فرق بينهما في ذلك)) ^(٥) .

(١) ينظر : اللباب ٢٤٤/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٩/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك
٧٠/٢ ، والفاخر ٤٧٦ ، والارتشاف ١٣١٨/٣ ، والتذليل ٣٠٥/٥ ، وشرح التسهيل للمرادي
٣٧١ ، والجنى ٣٨٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٢١ ، والمغني ٨٢/١ ، والتصريح ٢٤٦/١ .

(٢) ينظر : التصريح ٢٤٦/١ .

(٣) ينظر : الك تاب ٣٠٨//٢ ، وشرح المفصل ٩٥/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٧١/٢ ، وشرح
الرضي ١٧٢/٢ ، والفاخر ٤٧٦ ، والارتشاف ١٣١٩/٣ ، والتذليل ٣٠٦/٥ ، والجنى ٣٨٢ ،
المغني ٨٣/١ .

(٤) ينظر : التذليل ٣٠٦/٥ .

(٥) شرح المفصل ٩٥/٢ .

وقد أبطل مذهب النحاة يقول ابن يعيش : ((وهو مذهب ضعيف ؛ لأنه لا ضرورة هنا))^(١).

أساس الترجيح عند البعلي: السماع :

يعتمد البعلي هنا على السماع؛ لأنه يوافق قول الخليل ، والذي يذهب إلى أن (ألا) إذا كانت للعرض اختصت بالدخول على الفعل ، ويرى البعلي أنه قد يضم بعدها ويستدل بالسماع وهو بيت الشعر السابق .

الترجيح:

الراجع ما قاله البعلي ؛ لأن (ألا) التي تفيد العرض تختص بالدخول على الفعل ، فهي للطلب ، ومضمون الفعل أمر حاصل متجرد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية كما تقدم.

(١) شرح المفصل ٩٦/٢ ، وكذا في المغنى ٨٣/١.

ترخيم الثلاثي

نص المسألة :

يقول البعلي : ((أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، فلا يرخم الثلاثي ؛ لأنه أقل الأصول ، فحذفه إجحاف ، ولم يرد به سماع يسوغ الأ خ ذ به ، وقال الكوفيون : يجوز إذا كان الأوسط متحركاً نحو : (ياعمر) ؛ لأن في الأسماء المعربة ما هو على حرفين نحو : (يد ودم وغد) ، والصحيح الأول . والجواب أن تلك الأسماء محذوفة اللامات اعتباراً ، فلا يقاس عليها)).^(١)

تحليل المسألة :

الترخيم هو حذف آخر الاسم المنادى الزائد على ثلاثة أحرف غير المؤنث ^(٢) ، وقد وقع الخلاف بين النحاة في ترخيم الثلاثي ، ولهم في ذلك مذاهب :

المذهب الأول :

يذهب جمهور البصريين إلى أن ترخيم الثلاثي لا يجوز ^(٣) ، وهو مذهب الكسائي ^(٤) من الكوفيين ، يقول سيبويه : ((واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم تكن آخره (الهاء) ، فزعم الخليل - رحمه الله - أنهم خففوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها (الهاء)؛ ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة ، وما كان على أربعة على ثلاثة ، فإنما أرادوا أن يقربوا الاسم من الثلاثة ، أو يصيروه إليها ، وكان غاية التخفيف عندهم ؛ لأنه أخف شيء عندهم في كلامهم...)) ^(٥) ، وهو مذهب أكثر النحاة ^(٦) .

(١) الفاخر ٥٤٢ .

(٢) ينظر : اللباب ١ / ٣٤٥ .

(٣) ينظر : الإنصاف ١ / ٣٥٧ ، وأسرار العربية ١٣٢ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٢٢٠ ، والتصريح ١٨٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٤٤ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ٣٥٧ ، والتسهيل ١٨٨ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٣٢ ، والهمع ٣ / ٨١ .

(٥) الكتاب ٢ / ٢٥٥ .

(٦) ينظر : الأصول ١ / ٣٦٥ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٣٦٦ ، وأسرار العربية ١٣٢ ، واللباب ١ / ٣٤٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١١٣ ، والتسهيل ١٨٨ ، والفاخر ٥٤٢ ، والتصريح ١٨٥/٢ .

وحجتهم في ذلك أن الترقيم في عرف النحاة حذف دخل الاسم المنادى إذا كثرت حروفه؛ طلباً للتخفيف، والاسم الثلاثي في غاية الخفة، فلا حاجة إلى ترخيمه، ولا يحتمل الحذف؛ لأن ذلك يؤدي إلى الإجحاف به^(١).

المذهب الثاني:

يذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً، وذلك نحو: (عمر) و (كتف)^(٢)، وهناك من نسب هذا المذهب إلى الفراء^(٣)، والأخفش^(٤). والحجة في ذلك أن هناك أسماءً ثلاثيةً حذف منها للتخفيف نحو: (يد، دم)، والأصل فيها (يَدِي) و (دَمَوٌ)، واستثقلت الحركة على حرف العلة؛ فحذف طلباً للخفة، وكذلك الترقيم يجوز في الثلاثي المتحرك الوسط مثل ذلك^(٥). وأجيب عن هذه الحجة أن هذه الكلمات التي نحو: (يد) و (دم) قليلة في الاستعمال وبعيدة عن القياس، فهي محذوفة اللامات اعتباطاً؛ لأن القياس يقتضي أن لا تحذف؛ لأن حرف العلة إذا كان متحركاً فلا يخلو إما أن يكون ما قبله ساكناً، أو متحركاً. فإن كان ساكناً فينبغي أن لا يحذف في مثل: (ظبي)، و (غزو)؛ لأن الحركات تستثقل على حرف العلة إذا كان ما قبله متحركاً لا ساكناً، وإن كان متحركاً فينبغي أن يقلب ألفاً ولا يحذف، نحو: (رمى) و (عمى)^(٦).

-
- (١) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٥٧، وأسرار العربية ١٣٢، واللباب ١/ ٣٤٧، والتبيين ٤٠٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٣/٢، والفاخر ٥٤٢.
- (٢) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٥٦، وأسرار العربية ١٣٢، واللباب ١/ ٣٤٧، والتسهيل ١٨٨، والارتشاف ٢٢٣٢/٥، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٢٠، وشرح التسهيل للمرادي ٨٥٠.
- (٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١١٤ / ٢، وشرح الرضي ١ / ٣٩٥، وتوضيح المقاصد ٢٢٠/٢، وشرح التسهيل للمرادي ٨٥٠، والتصريح ٢ / ١٨٥، وشرح الأشموني ٢ / ٣٤٤.
- (٤) ينظر: شرح الرضي ١ / ٣٩٥، والارتشاف ٥ / ٢٢٣٢، وتوضيح المقاصد ٢ / ٢٢٠، وشرح الأشموني ٢ / ٣٤٤.
- (٥) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٥٧، ٣٥٩، وأسرار العربية ١٣٢، واللباب ١/ ٣٤٧، والفاخر ٥٤٢، والتصريح ٢/ ١٨٥.
- (٦) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٥٩، ٣٦٠، وأسرار العربية ١٣٢، واللباب ١/ ٣٤٨، والفاخر ٥٤٢، وشرح التسهيل للمرادي ٨٥٠.

ثم إن القياس على (يد) و (دم) ونحوهما في هذه المسألة لا يمكن الأخذ به؛ لأن الحذف في هذه الكلمات إنما وجد لاستثقال الحركات على حروف العلة ، أما الترخيم فإن الحذف فيه على خلاف القياس؛ وذلك لأنه لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه ، والكلمات التي احتج بها الكوفيون قليلة الحروف^(١) .

المذهب الثالث:

ينسب إلى الكوفيين أيضاً وحاصله جواز الترخيم في الثلاثي، سواء كان متحركاً أو ساكناً^(٢) .

وقد ذكر الأنباري والعكبري كلا الرأيين للكوفيين، ثم أتبع ذلك الحجة السابقة في رأيهم الأول، دون أن يخص هذا المذهب بحجة^(٣) .

أساس الترجيح: السماع :

اعتمد البعلي على السماع والأصول؛ لأنه يرى أن ترخيم الثلاثي لم يرد به السماع عن العرب حتى يعتد به، كما أن القول بترخيمه خلاف الأصل ، فالأصل في اللغة أن الثلاثي أقل الأصول، ولا يمكن حذف أيٍّ من أحرفه؛ لأن ذلك إجحافاً به.

الترجيح:

الراجع عدم ترخيم الثلاثي؛ لأنه أقل الأصول كما ذكر، فهو خفيف بوضعه، والترخيم لا يكون إلا بغرض التخفيف.

(١) ينظر : الإنصاف ١/٣٦٠، وأسرار العربية ١٣٢، واللباب ١/٤٠٤.

(٢) ينظر : الإنصاف ١/٣٥٧، والتبيين ٤٠٣، والارتشاف ٥/٢٢٣٢.

(٣) ينظر : الإنصاف ١/٣٥٧، ٣٥٩، والتبيين ٤٠٤.

معنى (رب)

نص المسألة :

يقول البعلي : ((ومعناها التقليل لما تدخل عليه عند جم اهير النحويين كالخليل ويونس وذكر صاحب العين أنها للتكثير ... ، والصحيح ما عليه الجهور من أنها للتقليل بدليل أن أكثر استعمالها التقليل في كلام العرب ، وكلام العلماء في استعمالهم))^(١) .

تحليل المسألة :

اختلف في المعنى الذي تفيد (رب) ، وللعلماء في ذلك عدة مذاهب:

المذهب الأول:

يذهب أكثر النحاة إلى أنها تفيد التقليل دائماً فيما تدخل عليه ، وينسب لجهور البصريين^(٢) ، وقيل : إنه مذهب الخليل^(٣) ، وسيبويه^(٤) ، ويونس ، وعيسى بن عمر ، والأخفش ، والجرمي ، والمازني^(٥) ، وبه أخذ المبرد^(٦) ، والزجاج^(٧) ، وغيرهم^(٨) .

(١) الفاخر ٦١٤ ، ٦١٥ .

(٢) ينظر : البسيط ٨٥٩ ، والارتشاف ٤/١٧٣٧ .

(٣) ينظر : الفاخر ٦١٥ ، والمساعد ٢/٢٨٥ ، والهمع ٤/١٧٤ .

(٤) ينظر : الفاخر ٦١٥ ، والمساعد ٢/٢٨٥ ، والهمع ٤/١٧٤ .

(٥) ينظر : الفاخر ٦١٥ ، والارتشاف ٤/١٧٣٨ ، والهمع ٤/١٧٤ .

(٦) ينظر : المقتضب ٤/١٣٩ ، ٢٨٩ .

(٧) ينظر : الفاخر ٦١٥ .

(٨) ينظر : الأصول ١/٤١٦ ، وحروف المعاني للزجاجي ١٤ ، وشرح السيرافي ٢/٤٩٢ ، والبغداديات ٢٩٣ ، والإيضاح ٢٠٠ ، واللمع ٦٠ ، والتبصرة والتذكرة ١/٢٨٦ ، والمقتصد ٢/٨٢٩ ، والمفصل ٣٨٩ ، واللباب ١/٣٦٧ ، وشرح المفصل ٤/٤٨١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٠ ، وشرح ابن الناظم ٣٥٧ ، وشرح الرضي ٤/٢٨٧ ، وورصف الميباني ٢٦٦ ، والفاخر ٦١٤ ، والجنى ٤٤٠ .

وينسب للكسائي، والفراء، وهشام^(١)، واحتجوا لذلك
بالسمع^(٢)، فقد وردت في استعمال العرب. ومن ذلك قول الشاعر:

ألا ربُّ مولودٍ وليسَ له أبٌ وذي ولدٍ لم يلدْهُ أبوان^(٣)
وذي شامةٍ غراءٍ في حُرُوجِ هِه مجلَّلٌ لا تتقضي لأوان

فالمولود الذي ليس له أب هو عيسى عليه السلام، وذي ال ولد الذي لم
يولد (آدم عليه السلام)، وصاحب الشامة هو القمر، فكل ما دخلت عليه
(رب) هنا واحد لا ثاني له، فأفادت بذلك التقليل، ويقول المرادي: ((ومما
تأتي (رب) فيه للتقليل إثباتاً مطرداً الأشعار التي في الأغاز، والأشعار التي
يصف بها الشعراء أشياء مخصوصة بأعيانها ...))^(٤)، ويقول: ((ومما جاءت
فيه للتقليل قولهم: ربّه رجلاً، إذا مدحوه، وهذا تقليل محض لا يتوهم فيه؛ لأن
الرجل لا يمدح بكثرة النظير، وإنما يمدح بقلة النظير أو عدمه بالجملة))^(٥).

المذهب الثاني:

من النحاة من يرى أنها للتكثير دائماً، وينسب لصاحب (العين)^(٦)،
وابن درستويه^(٧)، وهناك من ينسبه إلى سيبويه^(٨)، ونسبه ابن أبي الربيع

(١) ينظر: الفاخر ٦١٥، والارتشاف ١٧٣٨/٤.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٠/١، ووصف المباني ٢٦٦، والفاخر ٦١٥، والجنى
٤٤٠، ٤٤١، والمساعد ٢٨٥/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لرجل من أزد السراة ينظر: الكتاب ٢٦٦/٢ وهو من شواهد المقرب
١٩٩/١، ووصف المباني ٢٦٦، وخزانة الأدب ٣٨١/٢.

(٤) (٥) الجنى ٤٤٢، ٤٤٣.

(٦) ينظر: الفاخر ٦١٥، والارتشاف ١٧٣٧/٤، وشرح التسهيل للمراي ٧١٨، والهمع ١٧٥/٤.

(٧) ينظر: الهمع ١٧٥/٤، والمغنى ١٥٤/١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٧/٣.

للكوفيين^(١)، ومن قال بهذا المذهب يرى في قول سيبويه في باب (كم) :
 "واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رب) ؛ لأن المعنى واحد. إلا
 أن (كم) اسم و (رب) غير اسم بمنزلة (من)"^(٢)، دليلاً على أنها تفيد
 التكثير؛ لأن (كم) الخيرية تفيد التكثير ، وقد أخذ بهذا المذهب ابن
 مالك^(٣).

واستدلوا على مذهبهم أيضاً بالسمع^(٤)، يقول ابن مالك : ((والذي دل
 عليه كلام سيبويه من أن معنى (رب) التثنية هو الواقع في غير النادر من
 كلام العرب نثره ونظمه))^(٥)، ومن ذلك قول الشاعر :

رَبُّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرَ أَقْتَالِ^(٦)

واستدلوا من النثر بنحو قول الرسول عليه الصلاة والسلام : ((يا رب
 كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة))^(٧).

(١) ينظر : البسيط ٨٥٩/٢.

(٢) الكتب ١٦١/٢ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٧٦/٣ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٧٦/٣ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، والجنى ٤٤٣ ، والمساعد ٢٨٥/٢ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٧٨/٣ .

(٦) البيت من الخفيف ، وهو للأعشى في ديوانه ١٣ ، وهو من شواهد الإيضاح العضدي ٤٤ ،

شرح المفصل ٤٨٣/٤ ، عبدالله بن برّي ، شرح شواهد الإيضاح لأبي على الفارسي ، ص ٢١٥ .

والرّفْد : القدر العظيم ، أو الضخم ، وقيل : اللبن والعطية والمعونة وهرقته ، أي أرقته ، فأبدل

الهمزة هاء ، والأسرى : جمع أسير ، والمعشر : الجماعة من الناس ، وأقتال : جمع قتل ، بكسر

القاف ، وله معنيان : أحدهما : العدو المقاتل ، والثاني : الشبه والنظير والعدل في المقاتلة ،

والمعنى : رب رجل كانت له إبلٌ يحلبها فاستقتها ، فذهب ما كان يحلبه في الرّفْد ، وأسرى

ملكته ممن قاتلهم من النظراء . والشاهد فيه إفادة (رب) معنى التكثير ، وهو ما يدل عليه

معنى البيت .

(٧) البخاري ، كتاب التهجد ، باب التحريض على قيام الليل ٤٩/١ ، ٥٠ .

وقد رد مذهبهم ورد الاستدلال بما أوردوه ، فكل ما جاء من كلام العرب
وظاهره للتكثير مؤول عند أصحاب المذهب الأول ، ومن ذلك قول الشاعر:

فياربُّ مكروبٍ كررت وراءهُ وعانٍ فككتُ الغلُّ عنه ففداني^(١)

فهي هنا للمباهاة والافتخار، والمعنى في هذا البيت عند أصحاب المذهب
الأول : أن الشاعر يرى أن المكروبين الذين كر وراءهم ، والأسرى الذين فك
أسرهم من الكثرة بحيث يقل فك غيره لهم^(٢).

ومنهم من يرى أن (رب) في بعض المواضع التي ظاهرها أنها للتكثير تكون
للتهكم^(٣) ، فهي للتقليل وإذا جاءت للتكثير فهو من قبيل المجاز ، يق ول الرضي :
((هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها ، ثم تستعمل في معنى التكثير ، حتى صارت
في معنى التكثير كالحقيقة ، وفي التقليل كالمجاز))^(٤).

المذهب الثالث :

يرى بعض النحاة أن (رب) للتقليل غالباً ، وللتكثير نادراً ، وعليه
الفارابي^(٥) ، واختاره السيوطي^(٦).

(١) البيت من الطويل لإمرئ القيس ينظر : امرئ القيس ، ديوان امرئ القيس ، ت : مصطفى
عبدالشافي ، ط : ٥ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م ، ص ١٦٤ ، وهو من
شواهد شرح الجمل لابن عصفور ٥١/١ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥١/١ ، والجنى ٤٤٤ .

(٣) ينظر : شرح ابن الناظم ٣٥٧ .

(٤) شرح الرضي ٢٨٧/٤ .

(٥) الفارابي هو إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي ، أديب ، صنف كتاب (ديوان الأدب)
(و شرح أدب الكاتب) مات سنة ٣٥٠ هـ . ينظر البغية ٤٣٧/١ ، ٤٣٨ ، والأعلام ٢٩٣/١ .
وينسب له الرأي في الارتشاف ١٧٣٨/٤ ، والمهمع ١٧٥/٤ .

(٦) ينظر : المهمع ١٧٥/٤ .

المذهب الرابع :

ذكره السيوطي وهو خلاف السابق ، ونسبه لابن مالك ^(١) ، واختاره ابن هشام ، يقول : ((وليس معناها التقليل دائماً ، خلافاً للأكثرين ، ولا التكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة ، بل ترد للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلاً)) ^(٢) .

المذهب الخامس :

من النحاة من يرى أنها موضوعة لهما من غير غلبة في أحدهما ، وقد نسبه أبو حيان لك وفيين والفرسي ^(٣) .

المذهب السادس :

هناك من يرى أنها لم توضع لواحد منهما ، بل هي حرف إثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل ، بل ذلك يستفاد من سياق الكلام ، وهو اختيار أبي حيان ^(٤) .

المذهب السابع :

قيل : هي للتكثير فقط في موضع المباهاة والافتخار ، وللتقليل فيما عدا ذلك ، ذكره أبو حيان ولم ينسبه لأحد ^(٥) ، وهو قول الأعمش ، وابن السيد ^(٦) .

المذهب الثامن :

قيل هي لمبهم العدد ، تكون قليلاً وتكثيراً ^(٧) ، ونسبه أبو حيان لابن الباذش ، وابن طاهر ^(٨) .

(١) ينظر : الهمع / ٤ / ١٧٥ .

(٢) المغني : ١ / ١٥٤ .

(٣) ينظر : الارتشاف / ٤ / ١٧٣٧ ، وكذا في الجنى ٤٤٠ .

(٤) ينظر : الارتشاف / ٤ / ١٧٣٧ .

(٥) ينظر : الارتشاف / ٤ / ١٧٣٧ .

(٦) ينظر : الهمع / ٤ / ١٧٥ .

(٧) ينظر : الارتشاف / ٤ / ١٧٣٨ ، والهمع / ٤ / ١٧٥ .

(٨) ينظر : الارتشاف / ٤ / ١٧٣٨ .

أساس الترجيح عند البعلي:

اعتمد البعلي في ترجيحه على السماع ، فهو يعتمد على ما ورد في استعمال العرب في كلامهم ، كما اعتمد على السماع.

الترجيح:

الراجع أن (رب) تفيد التقليل في الغالب ، وقد تفيد التكثير ، وكل ذلك يتضح من سياق الك لام.

زيادة (الفاء)

نص المسألة :

يقول البعلي : ((ولا تجوز زيادتها لما ذكر في (الواو) ، وذهب أبو الحسن الأخصش إلى جواز زيادتها ؛ لأنها قد زيدت في مواضع منها قوله تعالى : ﴿إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾ ، فإنه خبر عن الموت وليس فيه معنى الشرط والصحيح الأول ، وما ذكره مسموع لا يقاس عليه مع قبوله التأويل))^(١) .

تحليل المسألة :

اختلف في زيادة حرف (الفاء) ، وللنحاة في ذلك مذهبان :

المذهب الأول :

يذهب الأخصش إلى جواز زيادة (الفاء)^(٢) ، وهو يقول في ذلك : ((وزعموا أنهم يقولون : (أخوك فوجد بل أخوك فجهد) ، يريدون : (أخوك وجد) ، و (بل أخوك جهد) ، فيزيدون (الفاء)))^(٣) .

واستدل على ذلك بالسمع^(٤) ، من ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي

تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾^(٥) ؛ لأن ما دخلت عليه (الفاء) هنا خبر عن الموت ، وليس فيه معنى الشرط^(٦) .

(١) الفاخر ٨١٩ .

(٢) (٣) معاني القرآن للأخصش ١ / ١٣١ / ١٣٢ .

(٤) ينظر : أمالي ابن الشجري ١ / ١٣٦ ، واللباب ١ / ٤٢١ ، وشرح المفصل ١ / ٢٥٣ ، وشرح

الرضي ٤ / ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ورفص المباني ٤٤٩ ، والفاخر ٨١٩ ، والجنى ٧١ .

(٥) سورة الجمعة ، آية : ٨ .

(٦) ينظر : اللباب ١ / ٤٢٢ .

ومما استدل به كذلك قوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾ :
أَيَّدِيَهُمَا^(١) ، فهو يرى أن قوله : ﴿فَاقْطَعُوا﴾ خبر مقترن بالفاء الزائدة^(٢) ،
وقد تابعه الفارسي^(٣) .

ويذهب ابن جني إلى أن (الفاء) تكون زائدة إذا اقترنت بالخبر في نحو :
(أما الوالد فرحيم)^(٤) .

وقد أشار الهروي لزيادة (الفاء) بقوله: ((تكون (الفاء) زائدة للتوكيد في
خبر كل شيء يحتاج إلى صلة ، كقولك: الذي يقوم فله درهم ...))^(٥) ، وذكر
بأن ذلك مذهب الجرمي ، وكثير من النحويين^(٦) .

ويرى ابن مالك أنه لا مانع من زيادة (الفاء) ، وقد ضرب لذلك مجموعة
من الشواهد ، منها قول زهير:

أراني إذا بتُّ بتُّ على هوى

فثمَّ إذا أصبحتُ أصبحتُ غاديا^(٧)

المذهب الثاني :

منع جماعة من النحاة زيادة (الفاء) وهو مذهب سيبويه ؛ لأنه لا يجيز
دخول (الفاء) على الخبر كما أجاز ذلك الأخفش ، وفي ذلك يقول : ((ومثل
ذلك : أما زيد فاقتله ، فإذا قلت : زيد فاضربه ، لم يستقم أن تحمله على
الابتداء ، ألا ترى أنك لو قلت : زيد فمنطلق لم يستقم ، فهو دليل على أنه لا

(١) سورة المائدة آية ٣٨

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/١٣٦ .

(٣) ينظر: كتاب الشعر، ص ٢٨٠ .

(٤) ينظر: المنصف ١٢٩ .

(٥) الأزهية في علم الحروف، ص ٢٤٦ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه ٢٤٦ .

(٧) البيت من الطويل ، ينظر: ديوان زهير ١٤٠ ، وهو شواهد رصف المباني ٣٤٦ ، وشرح المفصل

١٤/٥ ، والمغني ١/١٣٥ ، وخزانة الأدب ٨/٤٩٢ .

يجوز أن يكون مبتدأ ...))^(١)، وبه قال العكبري^(٢)، وابن يعيش^(٣)، وهو ما رجحه البعلي^(٤).

والحجة في ذلك ما تقدم في مسألة زيادة (الواو) من أن الحروف وضعت للاختصار، وما وضع للاختصار لا يزداد؛ لمنافاة الزيادة للاختصار وهي خلاف الأصل.^(٥)

وقد تأول المانعون الشواهد التي استدلت بها أصحاب المذهب الأول، ففي قوله

تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ يقدرون الخبر بـ: (ففيها فرض عليكم)، أو (فيما يتلى عليكم السارق والسارقة): أي حد السارق والسارقة^(٦)

أساس الترجيح عند البعلي: السماع والقياس:

رجح البعلي عدم زيادة (الفاء)، اعتماداً على السماع والقياس، فما ورد

من زيادة (الفاء) مخالف للقياس وإن سمع؛ لأن القياس أن الحروف وضعت للاختصار، ولها معانٍ ينبغي أن تدل عليها، وإذا زيدت بلا معنى أدى هذا إلى اللبس.

الترجيح:

الراجع المذهب الثاني أي القول بعدم الزيادة، فالزيادة خلاف الأصل؛

لأن ما لا فائدة منه في الكلام ينبغي تركه.

(١) الكتاب ١/١٣٨.

(٢) ينظر: اللباب ١/٤٢١.

(٣) ينظر: شرح المفصل ١/٢٥٣.

(٤) ينظر: الفاخر ٨١٩.

(٥) ينظر: اللباب ١/٤٢١، وشرح المفصل ١/٢٥٣، والفاخر ٨١٦.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/١٣٦.

صرف المسمى بفعل على وزن مشترك

نص المسألة:

يقول البعلي: " لو سميت بنحو: (ضرب ودحرج) صرفته؛ لأنه على وزن غير مختص بالفعل، ولا غالب عليه، ويؤيد ذلك إجماعهم على صرف (كعَسَب) اسم رجل مع أنه منقول من (كعَسَب) بمعنى أسرع، وكان عيسى بن عمر^(١) لا يصرف المنقول من الفعل تمسكاً بنحو قول الشاعر:

أنا ابنُ جلا وطلاعُ الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني^(٢)

ولا حجة في ذلك لاحتمال كونه صفة لموصوف محذوف تقديره : أنا ابن رجل جلا الأمور وجربها، فهو فعلٌ وفاعلٌ مضمراً محكيٌّ، لا ممنوع الصرف^(٣).

تحليل المسألة:

من العلل التي تمنع الاسم من الصرف وزن الفعل ، وله ثلاثة أقسام: وزن غالب وهو الموج ود في الأسماء والأفعال ، لكن أكثر وجوده في الأفعال ، مثل يفعل، وأفعل . والثاني وزن مختص، وهو الموجود في الأفعال ، ولا يوجد في الأسماء إلا منقولاً من الفعل وهو (فعل) و (فعل)، والثالث مشترك وهـ ـو الموج ود في الأسماء والأفعال على التساوي ، والممنوع من هذه الأقسام الغالب، والمختص، وأما المشترك فلا يمنع من الصرف إلا ما كان منقولاً من الفعل،

(١) عيسى بن عمر هو أبو عمر الثقي، أخذ القراءات والنحو عن عبدالله بن أبي إسحاق روى عنه الأصمعي والخليل ، وأبو الأسود ال دؤلي له كتابان الجامع وا لإكمال، ينظر : البلغة، ص٢٢٧، والبلغية ٢/٢٣٧، والأعلام ٥/١٠٦.

(٢) البيت من الوافر لسحيم بن وثيل في الكتاب ٣/٢٠٧، وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٠٦، وشرح الكافية ٣/١٤٦٧، وتوضيح المقاصد ٢/٢٨٤.

(٣) الفاخر ١٢٦.

كأن يسمى رجلاً ب (ضرب)^(١)، وفي ذلك وقع الخلاف الآتي:

المذهب الأول:

يذهب عيسى بن عمر إلى أن ما كان على وزن مشترك بين الاسم والفعل ونقل للاسم ممنوع من الصرف^(٢)، واستشهد بقول الشاعر:

أنا ابنُ جلا وطلاعُ الثنايا متى أضعُ العمامة تعرفوني

والشاهد فيه كما يرى أن (جلا) اسم نقل من الفعل (جلا) ولذلك منع من الصرف، ونسب هذا المذهب إلى الفراء^(٣).

المذهب الثاني:

يذهب سيبويه^(٤)، وجمهور النحاة^(٥) إلى صرف المسمى بفعل على وزن مشترك بين الاسم والفعل، وعلى مذهبهم كثير من النحاة^(٦).

وقد أبطل هؤلاء مذهب عيسى بن عمر، بأنه خلاف قول العرب، يقول سيبويه: "وهو خلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى: كعسباً وإنما هو فعَلٌ من الكعسبة، وهو العدو الشديد مع تداني الخطأ .." إلى أن قال

(١) ينظر: شرح ابن عصفور ٢/٢٠٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٢٠٦، وإصلاح الخلل ص ٢٤٣، وشرح ابن عصفور ٢/٢٠٦، وشرح الكافية ١٤٦٧/٣، وشرح الرضي ١/١٦٧، والفاخر ١٢٦، والارتشاف ٢/٨٥٧، وشرح التسهيل للمراي ١/٣٩٦، وتوضيح المقاصد ٢/٢٨٤، والمساعد ٣/١٤، والتصريح ٢/٢٢١، والهمع ٩٨/١.

(٣) ينظر: الارتشاف ٢/٨٥٧، وشرح التسهيل للمراي ١/٣٩٧، وتوضيح المقاصد ٢/٢٨٤.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٢٠٦، ٢٠٧.

(٥) ينظر: شرح التسهيل للمراي ١/٣٩٧.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٠٦، وشرح الكافية ١٤٦٧، وشرح الرضي ١/١٦٦، والفاخر ١٢٦، وتوضيح المقاصد ٢/٢٨٤.

عن بيت الشعر السابق: " ولا زواه على قول عيسى، ولكنه على الحكاية " (١)،
أي أن في (جلا) ضمير وحكيته الجملة، والتقدير : أنا ابن الذي يقال له
(جلا) (٢)، كما أول بأن يكون صفة لمحذوف، ويصبح التقدير : أنا ابن رجلٍ
جلا (٣).

أساس الترجيح عند البعلي: السماع :

اعتمد البعلي في ترجيحه هنا على السماع، وهو إجماع العرب فالمسمى
بفعل على وزن مشترك مصروف عند البعلي ، والنحاة أجمعوا على صرف
(كعسب)، وهو اسم لرجل، من الفعل (كعسب) .

الترجيح :

الراجع مذهب الجمهور، وهو اختيار البعلي، وذلك لاعتماده على السماع
وإجماع العرب، ثم إنه مذهب أكثر النحاة، وقد سلم من الاعتراض.

(١) الكتاب ٢٠٦/٣، ٢٠٧.

(٢) ينظر : إصلاح الخلل ٢٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٦/٢، ٢٠٧، وشرح الكافية ١٤٦٧،
١٤٦٨، وشرح الرضي ١٦٧/١، وشرح التسهيل للمراذي ٣٩٧/١، وتوضيح المقاصد ٢٨٤/٢،
والتصريح ٢٢١/٢، والهمع ٩٨/١.

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٦/٢، وشرح الرضي ١٦٧/١، والفاخر ١٢٦، وتوضيح
والمقاصد ٢٨٤/٢، والتصريح ٢٢١/٢.

صرف الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط

نص المسألة :

يقول البعلبي : "وزعم المصنف - رحمه الله - أنه ذو وجهين، وتبعه على ذلك (أبو القاسم الزمخشري) وغيره من المتأخرين إلحاقاً للأعجمي بالمؤنث، نحو: هند، ودعد، وليس ذلك بصحيح؛ لأنه خلاف السماع والقياس..."^(١).

تحليل المسألة:

اختلف في صرف الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط نحو (لوط، هود)، أيسرف أم يمنع من الصرف؟ وللنحاة في ذلك مذهبان:

المذهب الأول:

يذهب سيبويه إلى صرفه ويقول في ذلك : "وأما (نوح)، و (هود)، و (لوط) فتتصرف على كل حال، لخفتها"^(٢)، وبه أخذ المبرد^(٣)، وابن السراج^(٤)، وأكثر النحاة^(٥).

ويصرف الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط هنا بخلاف المؤنث الثلاثي الساكن الوسط؛ لأن الأعجمي هنا قد خرج من ثقل إلى خفة^(٦)، وفي ذلك دليل على أن حكم التأنيث أقوى في منع الصرف من العجمة^(٧)، وقد بين ذلك الرضي بقوله: "ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط ونوح، وجواز منع

(١) الفاخر ١٣٦.

(٢) الكتاب ٢٣٥/٣.

(٣) ينظر: المقتضب ٣٥٣/٣.

(٤) ينظر: الأصول ٩٢/٢.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٨/٢، وشرح الكافية ١٤٦٩/٣، وشرح الرضي ١٤٣/١، والفاخر ١٣٦، وتوضيح المقاصد ٢٨٢/٢، وأوضح المسالك ١١١/٤، والمساعد ١٩/٣، والهمع ١٠٥/١.

(٦) ينظر: شرح الكافية ١٤٦٩/٣.

(٧) ينظر: شرح المفصل ١٩٤/١.

نحو هند مع أن كل واحد منهما ثلاثي الساكن الأوسط، وذلك أن خفة الأول ألحقته بالعربي، وأيضاً فالتأنيث له معنى ثبوتي في الأصل، وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير، بخلاف العجمة، فإنه لا معنى لها ثبوتي، بل معناها أمر عدمي، وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب، ولا علامة لها مقدرة، فالتأنيث أقوى منها^(١).

المذهب الثاني:

يذهب جماعة من النحاة إلى أن الأجمي الثلاثي الساكن الوسط يعامل معاملة المؤنث الساكن الوسط، نحو: (هند)، أي له وجهان المنع، أو ال صرف، وهذا ينسب إلى عيسى بن عمر^(٢)، وهو اختيار ابن قتيبة^(٣) حيث قال: " والأسماء والأسماء الأجمية لا تتصرف في المعرفة، وتتصرف في النكرة، وما كان منها على ثلاثة أحرف وأوسطه ساكن، نحو : (نوح ولوط) فإنه ينصرف في كل حال، وترك بعضهم صرفه كما فعل بما كان في وزنه من أسماء الم ؤنث^(٤)، وبه أخذ الجرجاني^(٥)، والزمخشري^(٦).

وقد أبطله النحاة؛ لأنه لم يسمع في ذلك إلا الصرف^(٧).

(١) شرح الرضي ١٤٤/١.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٨/٢، وأوضح المسالك ١١١/٤، والمساعد ١٩/٣.

(٣) ابن قتيبة هو: عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الكاتب، الدينوري، النحوي، اللغوي. له تصانيف كثيرة منها (غريب القرآن)، (غريب الحديث)، (مشكل القرآن)، (أدب الكاتب)، (إعراب القرآن). ينظر إنباء الرواة ١٤٣/٢، ١٤٦، ١٤٣/٢، ٦٣/٢، ٦٤.

وينظر: أدب الكاتب، ص ١٩٤.

(٤) أدب الكاتب ١٩٤.

(٥) ينظر: المقتصد ٩٩٥/٢.

(٦) ينظر: المفصل ٦٤.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٨/٢، وشرح الكافية ١٤٦٩/٣، وشرح الرضي ١٤٣/١، والفاخر ١٣٦، والمساعد ١٩/٣، والمهمع ١٠٥/١.

أساس الترجيح عند البعلي: السماع ، والقياس :

يعتمد البعلي في ترجيح صرف الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط على السماع والقياس؛ فهو لم يرد ممنوعاً في العربية، ولا يجوز منع الأعجمي وصرفه قياساً على الثلاثي المؤنث؛ لأن الأعجمي توجد فيه خفة مكنته من الصرف، وليس بمؤنث يمنعه التأنيث الصرف، بمعنى أنه لا يجوز فيه إلا وجه وليس كما قال أصحاب المذهب الثاني.

الترجيح :

الراجع أن الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط يصرف فقط، ولا يجوز منه قياساً على الثلاثي المؤنث الساكن الوسط؛ لخفة الأعجمي، ولوجود علة التأنيث في المؤنث الساكن الوسط.

الخلافا في فعلية (ليس)

نص المسألة:

يقول البعلبي : " وأما (ليس) ، ففعل عند الجمهور ، والدليل على فعليتها اتصال الضمائر البارزة بها ، واتصال تاء التانيث الساكنة بها ، وذلك من خصائص الأفعال ، قال الله تعالى : ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ﴾^(١) ، و﴿ وَلَسْتُمْ بِعَازِحِينَ ﴾^(٢) ، و﴿ لَيْسُوا سَوَاءً ﴾^(٣) ... وقال بعضهم : هي حرف للسمع والقياس.... والقياس.... والصحيح أنها فعل لما ذكر "^(٤).

تحليل المسألة:

اختلف النحاة حول (ليس) أهي فعل أم حرف؟ ولهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول:

يرى سيبويه^(٥) وجمهور النحاة أنها (فعل)^(٦) ، وممن أخذ بهذا الرأي المبرد^(٧) ، وابن السراج^(٨) ، والزمخشري^(٩) ، وعلى مذهبهم كثير من النحاة^(١٠).

(١) سورة الفاشية ، الآية : ٢٢ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٦٧ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية : ١١٣ .

(٤) الفاخر ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٥) ينظر : الكتاب ٣٧/٢ .

(٦) ينظر : الفاخر ٢٣٥ ، والتذييل ١١٧/٤ ، وشرح التسهيل للمرادي ٢٨٤ ، والجنى ٤٩٣ ، والهمع ٧٩/٢ .

(٧) ينظر : المقتضب ٨٧/٤ ، ١٩٠ .

(٨) ينظر : الأصول لابن سراج ، ٨٢/١ .

(٩) ينظر : المفصل ٣٦١ .

(١٠) ينظر : شرح المفصل ٣٦٦/٤ ، وشرح الرضي ١٩٩/٤ ، والفاخر ٢٣٦ ، وشرح التسهيل للمرادي ٢٨٤ ، والمغني ٣٢٣/١ .

والحجة في ذلك اتصالها بضمائر الرفع التي يتصل بها الفعل، وكذلك لحاق تاء التأنيث الساكنة بها^(١).

وقد أورد العكبري أن ذلك قد ينتقض باسم الفعل نحو: (هاؤم)، وبالضمائر المنفصلة في نحو: (أنت، وأنتما)، فالأصل فيها (أن) ثم لحقتها الضمائر، وهي ليست أفعال^(٢).

ويجاب عن ذلك أن هذه العلامات لا تتصل بالحروف والأسماء على حسب اتصالها بـ (ليس)، فالحروف في الضمائر نحو (أنت) تدل على الخطاب، ولي س كذلك في اتصال الضمائر بـ (ليس)؛ لأن (ليس) قائمة بنفسها، وهي ليست اسماً باتفاق، وكذلك بالنسبة لاسم الفعل (هاء) فهو اسم باتفاق، ولحاق هذه العلامات به لتشبيهه بالفعل في بعض اللغات^(٣).

المذهب الثاني:

يرى أصحابه أن (ليس) حرف، وهو مذهب أبي علي الفارسي حين يقول: "ومما يدل على أنها ليست بفعل أنها تدل على النفي، ولا تدل على حدث ولا زمان، والأفعال منها ما يدل على حدث وزمان، ومنها ما يدل على زمان فقط، فإذا كان هذا هكذا وتعرت (ليس) من المعنيين جميعاً دل هذا على أنها ليست بفعل"^(٤)، وينسب هذا الرأي لأبي بكر بن شقير^(٥)، وهناك من نسبه إلى ابن

(١) ينظر: المقتضب ٨٧/٤، ١٩٠، والتبيين ٢٣٦، ٢٣٧، وشرح المفصل ٣٦٦/٤، وشرح

الرضي ١٩٩/٤، والفاخر ٢٣٥، وشرح التسهيل للمرازي ١٢٤٨، والجنى ٤٩٣.

(٢) ينظر: التبيين ٢٣٧، ٢٣٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المسائل المنثورة، ٢٠٨.

(٥) ابن شقير هو: أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير أبو بكر النحوي البغدادي، له

كتب في (المقصود والممدود) و(المذكر والمؤنث) و(مختصر في النحو) توفي سنة ٣١٠هـ،

ينظر: ٦٩/١، والأعلام ١١٠/١، وينسب له هذا الرأي في التذييل ١١٧/٤، والجنى ٤٩٤،

والمغني ٣٢٣/١.

السراج^(١)، لكنه صرح في كتابه الأصول بخلاف ذلك عندما قال : "فأما (ليس) فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لست، كما تقول : ضربت..."^(٢) .

واستدلوا على مذهبهم بحجة سماعية، والأخرى قياسية فأما السماعية فقول العرب: (ليس الطيب إلا المسك) برفع الطيب والمسك معاً، قالوا بأن (إلا) كفت (ليس) عن العمل، ولا يكف بها إلا الحروف^(٣) .

وأما حجتهم القياسية فتمثلت في:

- ١ - أن الأفعال موضوعة للدلالة على الحدث والزمان، و (ليس) لا تدل على واحد منها، وإنما تنفيهما فهي في ذلك ك(ما) النافية^(٤) .
- ٢ - لو كانت فعلاً ثلاثياً لكانت على أحد أوزان الفعل، وذلك لا يجوز فيها؛ لأنه ليس في الأفعال ما عينه (ياء) مضمومة، وأما الفتح والكسر فكان يجب أن تقلب الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها مثل: (خاف) و (هاب)^(٥) .
- ٣ - أن (ليس) لا يصح أن تكون صلة ل (ما) المصدرية نحو: (ما أحسن ما ليس زيد قائماً)، ولو كانت فعلاً لصح أن تكون صلة ل (ما)^(٦) .
- ٤ - قيل : (ليس) غير متصرفة ولا تدخل عليها قد، وذلك من علامات الأفعال^(٧) .

وقد أجيب عن هذه الحجج بما يأتي:

-
- (١) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ٢٨٤، والجنى ٤٩٤، والمغنى ٣٢٣/١.
 - (٢) ينظر: الأصول ٨٢/١.
 - (٣) ينظر: التبيين ٢٣٨، واللباب ١٦٥/١، والفاخر ٢٣٥.
 - (٤) ينظر: التبيين ٢٣٩، والفاخر ٢٣٥، ٢٣٦.
 - (٥) ينظر: التبيين ٢٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٣/١، والفاخر ٢٣٦.
 - (٦) ينظر: التبيين ٢٣٩.
 - (٧) ينظر: التبيين ٢٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٣/١، والفاخر ٢٣٦.

١ - ما ورد من الحكاية عن العرب في قولهم : (ليس الطيب إلا المسك) شاذ ولا يثبت بمثله أصل ^(١) ، وهناك من خرّج هذا القول على أن في (ليس) ضمير الشأن، والتقدير: ليس الشأن والقصة الطيب إلا المسك ^(٢) ، وهناك من قال إنها فعل في اللفظ، وقد زال حكمها في الإعراب دون دلالتها على النفي مثل : (كان) في زيادتها ^(٣). أي أنه لا ضمير فيها .

٢ - قيل: (ليس) في الأصل على وزن (فعل) بالكسر وكان قياسه أن تقلب الياء منه ألفاً لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، لكنه فعل لا يتصرف ، والتغيير والإعلال ضرب من التصرف، ولذلك خفف بالإسكان ، ولا يجوز أن يكون فَعَلَ بفتح العين؛ لصيرورته إلى (لاس)، ولا (فَعُل) بضم العين؛ لصيرورته مع ضمير المتكلم، أو المخاطب إلى (لُسْتُ) بضم اللام ^(٤).

٣ - أن امتناع كونها صلة لـ (ما) المصدرية؛ فلأنها وضعت على النفي، كالحرف فلا يكون منها مصدر وهي فعل لفظي حقيقي ^(٥).

٤ - عدم تصرفها لا ينفي كونها فعلاً، فإن فعل التعجب لا يتصرف، وكذلك (عسى) ^(٦).

٥ - عدم قبولها علامة الفعل (قد) أيضاً لا ينفي فعليتها؛ لأن (عسى)،

(١) ينظر: التبيين ٢٣٩، والفاخر ٢٣٦.

(٢) ينظر: التبيين ٢٤٠، ٢٤١.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: التبيين ٢٤١، وشرح المفصل ٣٦٧/٤، ٣٦٦، وشرح الرضي ١٩٩/٤، والفاخر ٢٣٦، والهمع ٧٩/٢.

(٥) ينظر: التبيين ٢٤٢.

(٦) ينظر: التبيين ٢٤٢، وشرح المفصل ٣٦٦/٤، والفاخر ٢٣٦.

و(حبذا)، وفعل التعجب لا تدخل عليها (قد) وهي أفعال^(١).

المذهب الثالث:

يرى المالقي أن (ليس) ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية، ولذلك وقع فيها الخلاف، وله فيها مذهب غير ما تقدم بينه بقوله: "فالذي ينبغي أن يقال منها إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية: أنها حرف لا غير.. "ويقول: "وإذا وجدت بشيء من خواص الأفعال التي ذكرناها قبل قيل: إنها فعل؛ لوجود خواص الأفعال فيها..."^(٢).

أساس الترجيح عند البعلي:

يعتمد البعلي هنا على السماع، فـ(ليس) فعل لاتصال تاء التانيث بها، والضمائر، وهذا من خصائص الأفعال. واستدل على ذلك بالسماع مع مثل قوله تعالى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَسْتُ بِعَاخِذٍ﴾.

الترجيح:

الراجح مذهب سيبويه ومن تبعه في أن (ليس) فعل؛ لاتصالها بالضمائر، وبقاء التانيث الساكنة، وهذا مقترن بالسماع الكثير عن العرب، ويضاف إلى ذلك أن هذا مذهب الجمهور.

(١) ينظر: التبيين ٢٤٢.

(٢) رصف المباني ٣٦٨، ٣٦٩.

فعلية (نعم) و (بئس)

نص المسألة:

يقول البعلبي : "نعم وبئس، فعلان ماضيان غير متصرفين ، وقال الكوفيون: هما اسمان وهما في الأصل صفة لموصوف مح ذوف..... والصحيح أنهما فعلان لاتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب في قولهم : (نعمت وبئست)، ولاتصال الضمائر البارزة بهما فيما حكى الكسائي من قول بعضهم: (نعماً رجلين ونعموا رجلاً)، ولعدم جواز كونهما حرفين للإجماع على ذلك، وعدم كونهما اسمين لبنائهما على الفتح مع عدم شبههما بالحرف"^(١).

تعليل المسألة:

اختلف النحاة في أصل (نعم وبئس) أهما اسمان أم فعلان؟ وقد أورد الخلاف في هذه المسألة بطريقتين في كتب النحاة. إحداهما: أن مذهب البصريين والكسائي أنهما فعلان، ومذهب الفراء وكثير من الكوفيين أنهما اسمان والطريقة الثانية: أن الخلاف إنما هو بين الفريقين بعد إسناد (نعم)، و(بئس) إلى الفاعل^(٢)، وبالطريقة الأولى ذكر أكثر النحاة الخلاف في فعلية واسمية (نعم) و (بئس)، كما ذكرها البعلبي هنا، وبهذه الطريقة كان خلاف النحاة في (نعم) و (بئس)، على مذهبين:

(١) الفاخر ٢٨٠، ٢٨١.

(٢) ينظر: الارتشاف ٢٠٤١/٤، وشرح التسهيل للمرادي ٦١٩، وتوضيح المقاصد ٥٤/٢، والتصريح

٩٤/٢.

المذهب الأول:

يذهب البصريون إلى أن (نعم) و (بئس) فعلان ماضيان لا يتصرفان ^(١)، وهو مذهب الكسائي من الكوفيين ^(٢)، ومذهبهم هو المتبع عند أكثر النحاة ^(٣).

والحجة عندهم تمثلت في اتصال ضمائر الرفع بها، ك ما اتصل بالفعل المتصرف، وذلك في قول العرب: نعماً رجلين ونعموا رجالاً ^(٤)، كما أنهما يرفعان المظهر في نحو: (نعم الرجل، وبئس الغلام)، والمضمر في نحو: (نعم رجلاً زيد، وبئس غلاماً عمرو) ^(٥).

وقيل: لاتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا تقلب (هاء) في حالة الوقف، وذلك نحو: (نعمت المرأة) ^(٦)، كما أنهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية ^(٧)، ثم إنهما ليسا حرفين بالإجماع، وليس اسمين؛ لبنائهما على الفتح كما تقدم، والاسم يبني إذا شابه الحرف ولا مشابهة بين (نعم) و (بئس)، والحرف، كما أنها لو كانت اسماً لأعربت ^(٨)، ولو كانت اسماً لكانت إما

-
- (١) ينظر: الكتاب ٢٦٦/٣، والمقتضب ١٤٠/٢، والأصول ١١٩/١.
 - (٢) ينظر: الإنصاف ٩٧/١، وشرح المفصل ٣٨٩/٤.
 - (٣) ينظر الأصول ١١١/١، والإيضاح للفارسي ١١٠، والمفصل ٣٦٧.
 - (٤) ينظر: الإنصاف ١٠٤/١، أسرار العربية ٦٩، التبيين ١٩١.
 - (٥) ينظر: الإنصاف ١٠٤/١، أسرار العربية ٦٩، شرح المفصل ٣٨٩/٤.
 - (٦) ينظر: الإنصاف ١٠٤/١، أسرار العربية ٦٩، التبيين ١٩٢.
 - (٧) ينظر: الإنصاف ١١١/١، وأسرار العربية ٦٩، وشرح المفصل ٣٨٩/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١، والفاخر ٢٨١، وتوضيح المقاصد ٥٤/٢.
 - (٨) ينظر: التبيين ١٩٣، ١٩٤، واللباب ١٨٠/١، وشرح المفصل ٣٨٩/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١، والفاخر ٢٨١.

جامدة أو وصف ، وهي ليست جامدة؛ لأنها مشتقة من النعمة وليست وصفاً؛ لأن الوصف ليس على هذا البناء^(١).

وقد اعترض على حجة اتصالها بتاء التأنيث الساكنة بأنها قد اتصلت بالحرف في قول: (رَبَّتْ وَتُمَّتْ)، وبذلك يبطل اختصاصها بالفعل، وأيضاً في أن (نعم) و (بئس) لا تلزمهما التاء بوقوع المؤنث بعدهما ، كما تلزم الأفعال فيجوز لحاقها بها ويجوز تركها^(٢).

وقد أجيب عن ذلك بأن التاء التي اتصلت بـ (رَبَّتْ) و (ثَمَّتْ) وإن ك انت للتأنيث إلا أنها ليست التاء التي في (نعمت وبئست) ، والدليل على ذلك من وجهين:

أحدهما : أن التاء في (نعمت) لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعل، والتاء في (ربت) و(ثمت) لحقت لتأنيث الحرف، ويتضح ذلك في قول: (ربت رجلٍ أهنت)، كما يقال: (ربت امرأة أكرمت).

والوجه الآخر: أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة، وهذه التاء التي تلحق هذين الحرفين تكون متحركة^(٣).

وأما قولهم: إن التاء لا تلزم مع (بئس) و (نعم) بوقوع المؤنث بعدهما ، رُدَّ بأن ذلك يلزم في لغة بعض العرب ، وأما من أجاز لحاقها وعدمها بـ (نعم) و(بئس) ففي أسماء الأجناس، والجموع، وذلك يجوز كما أن التاء حذفت من

(١) ينظر: التبيين ١٩٤.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/١٠٤، ١٠٧، والتبيين ١٩٢، ١٩٣.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/١٠٧، والتبيين ١٩٢.

فعل المؤنث الحقيقي في نحو : (حضر القاضي اليوم امرأة^(٢)) ، فيجوز أن تحذف من فعل المؤنث الواقع على الجنس^(١).

المذهب الثاني:

يذهب أكثر الكوفيين إلى أن (نعم) و (بئس) اسمان^(٢) ، وهو مذهب الفراء^(٣) ، وقد ذكر الفراء أيضاً ما يفهم منه فعليتهما^(٤) . و(نعم) و (بئس) هنا صفة لموصوف محذوف ، فإذا قلت : (نعم الرجل) كأنك قلت : (الرجل نعم الرجل) ، ثم حذفت الصفة و أقيم الموصوف مكانها ، فوجب أن تكون اسماً كما كان الموصوف اسماً^(٥).

واستدلوا على مذهبهم بما يلي:

- ١ - دخول حرف الجر عليهما فقد جاء عن العرب : (ما زيد بنعم الرجل) ، وحكي عن بعضهم قوله : (نعم السير على بئس العَ يِرْ) ، وحروف الجر من خصائص الأسماء^(٦).
- ٢ - دخول حرف النداء عليها ، فمن العرب من قال : (يا نعم المولى ويا نعم النصير) ، وأيضاً النداء من خصائص الأسماء^(٧).

(١) ينظر: الإنصاف ١/١١١ ، والتبيين ١٩٣.

(٢) ينظر : الإنصاف ١/٩٧ ، وأسرار العربية ٦٩ ، والتبيين ١٩١ ، وشرح المفصل ٤/٣٨٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن، ١/٢٦٨.

(٤) ينظر : معاني الفراء ١/٢٦٧ .

(٥) ينظر: الفاخر ٢٨٠.

(٦) ينظر : الإنصاف ١/٩٧ ، وأسرار العربية ٦٩ ، والتبيين ١٩٤ ، وشرح المفصل ٤/٣٨٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٨ .

(٧) ينظر : الإنصاف ١/٩٩ ، وأسرار العربية ٧٠ ، والتبيين، ١٩٤ ، وشرح المفصل ٤/٣٩٠ ، والفاخر ٢٨٠ .

- ٣ - قيل : لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال^(١).
- ٤ - أن (نعم) و (بئس) لا يتصرفان ، والتصرف من خصائص الأفعال^(٢).
- ٥ - ورد عن العرب قول: (نَعِيْمَ الرجل زيد) وليس في أمثلة الأفعال فَعِيْلِي^(٣).
- ٦ - أن اللام تدخل عليه إذا وقع خ برأ نحو : (إن زيدا لنعم الرجل) ، وهذه اللام لا تدخل إلا على الاسم أو على الفعل المضارع^(٤).
- ٧ - وقيل : للإخبار عنها كما في رواية الرؤاسي^(٥): (فيك نعم الخصلة)^(٦).
- ٨ - عطفها على الاسم نحو : (الصالح وبئس الرجل في الحق سواء)^(٧).
- وقد رد مذهبهم بالآتي:

- ١ - ما قيل في دخول حرف الجر على (نعم) و (بئس) لا حجة فيه؛ لأن الحكاية فيه مقدرة، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على مالا شبهة في فعليته، وعلى ذلك يكون التقدير في كلام العرب المتقدم: "نعم الهير على غير مقول فيه بئس العير"، أي حذف الصفة التي هي (مقول)، وأقيم المحكي بها مقامها^(٨)، أي أن (نعم) و(بئس) مفعولان لقول محذوف، واقع صفة لموصوف محذوف وهو المجرور بالحرف.

- (١) ينظر: الإنصاف ١/١٠٣، وأسرار العربية ٧٠، والتبيين ١٩٥، والفاخر ٢٨٠.
- (٢) ينظر: الإنصاف ١/١٠٤، وأسرار العربية ٧٠، والتبيين ١٩٥، وشرح المفصل ٤/٣٨٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٨، والفاخر ٢٨٠، والمهمع ٥/٢٧.
- (٣) ينظر: الإنصاف ١/١٠٤، وأسرار العربية ٧٠، والتبيين ١٩٥.
- (٤) ينظر: التبيين ١٩٥، والفاخر ٢٨٠، والمهمع ٥/٢٧.
- (٥) الرؤاسي: هو محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي النيلي ويكنى بأبي جعفر وهو أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو وهو أستاذ الكسائي والفراء ينظر : طبقات النحويين واللغويين ١٢٥، والبغية ١٥/٨٢.
- (٦) ينظر : المساعد ٢/١٢٠، والمهمع ٥/٢٧.
- (٧) ينظر: المهمع ٥/٢٧.
- (٨) ينظر: الإنصاف ١/١١٢، وأسرار العربية ٧٠، والتبيين ١٩٩، ١٠٠، واللباب ١/١٨١، وشرح المفصل ٤/٣٩٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٩، وشرح الكافية ١/١١٠٣، وتوضيح المقاصد ٢/٥٤، وشرح ابن عقيل ٢/١٧١، والتصريح ٢/٩٤، والمهمع ٥/٢٧.

- ٢ - ما قيل في دخول حرف النداء على (نعم) و (بئس) رد بأن المنادى محذوف للعلم به، والتقدير فيه: يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت ، ثم إنه لا فرق بين فعل الأمر وغيره في أن يأتي بعد حرف النداء، ولكن على أن يقدر بينهما اسم يتوجه النداء إليه^(١)، وحرف النداء لا يدخل على الجمل، وقد يكون دخول (يا) النداء للتبويه ولا يحتاج عندها لمنادى^(٢).
- ٣ - إن (نعم) و (بئس) لم يقترنا بزمن؛ لأن (نعم) موضوع لغاية المدح، و(بئس) لغاية الذم، فجعلت دلالتهما مقصورة للحاضر^(٣).
- ٤ - ما جاء من (نعم) على وزن (نعيم) فهو شاذ، ولو صح ذلك فلا حجة فيه؛ لأن نعيم أصله (نعم) على وزن فعل بكسر العين ، فأشبعت الكسرة فنشأت الياء^(٤).
- ٥ - إن (عسى) فعل عند جميع النحاة، ولا يقترن بزمان ولا يتصرف^(٥).
- ٦ - ما حكاه الرؤاسي : (فيك نعمت الخصلة) هو من حذف الموصوف ، وكذا فيما قيل في العطف^(٦)، والتقدير: (فيك خصلة نعمت الخصلة)، و (رجل بئس الرجل).

أساس الترجيح عند البعلي: السماع والإجماع :

اعتمد البعلي في ترجيحه هنا على السماع والإجماع، فهو يرجح فعلية (نعم) و (بئس)؛ لورود ذلك عن العرب في قولهم : (بئست) و (نعمت)، ولاتصال الضمائر بها كما في قولهم : نَعْمُ وا رجلين ونِعْمُ وا رجلاً ، أما اعتماده على

(١) ينظر: الإنصاف ١/١١٧، وأسرار العربية ٧١، واللباب ١/١٢٨، وشرح المفصل ٤/٣٩٠.

(٢) ينظر: التبيين ١٩٧.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/١٢١، وأسرار العربية ٧١، والتبيين ٢٠١.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/١٢١، وأسرار العربية ٧١، ٧٢، والتبيين ٢٠٢، واللباب ١/١٨١.

(٥) ينظر: التبيين ٢٠١، والهمع ٥/٢٧.

(٦) ينظر: المساعد ٢/١٢٠، والهمع ٥/٢٧.

الإجماع ففي كون النحويين أجمعوا على أن (نعم) و(بئس) ليسا حرفين ، وعدم
كونهما اسمين لبنائهما على الفتح.

الترجيح:

الراجح مذهب البصريين؛ لأنه المتبع عند كثير من النحاة، وهو مذهب
يعضده السماع ، وقد استدل على ذلك باتصال تاء التأنيث الساكنة بهما ،
واتصال الضمائر، والإجماع على أنهما ليسا حرفين ، وهي أدلة قوية يسندها
السماع كما ذكر.

حقيقة (ما) في (ما أفعله)

نص المسألة:

يقول البعلي: "فأما (ما) في (ما أفعله) فهي اسم، والدليل على اسميتها جواز الإخبار عنها بالجملة التي بعدها، وهي اسم تام غير موصول ولا موصوف؛ لأن معنى التعجب على الإبهام، و (ما) المذكورة أشد إبهاماً من غيرها، وإذا كانت موصولة اتضحت بالصلة فيتناقض وقال أبو الحسن: هي بمعنى الذي، والخبر محذوف، تقديره: الذي أحسن زيد شيء... والصحيح الأول؛ لأن (ما) قد جاءت تامة في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾^(١) أي فنعم شيئاً هي"^(٢).

تعليل المسألة:

تعددت الآراء ح ول (ما) في صيغة التعجب (ما أفعله)، وللنحاة في ذلك عدة مذاهب:

المذهب الأول:

يذهب الخليل^(٣)، وسيبويه^(٤)، وجمهور البصريين^(٥) إلى أن (ما) في (ما أفعله) اسم تام نكرة غير موصوفة، ولا موصولة، وهي مقدره ب (شيء) والجملة بعدها خبر، وبه أخذ الأخفش في أحد قوليته^(٦)، وكذلك ابن السراج حين قال: "فإذا قلت: ما أحسن زيداً ف (ما) اسم مبتدأ وأحسن خبره، وفيه

(١) سورة البقرة: آية: ٢٧١.

(٢) الفاخر ٢٩٤، ٢٩٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٧٢/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٧٣/١، ٧٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١، والارتشاف ٤/٢٠٦٥، وشرح التسهيل للمرادي ٦٤١ والجنى ٣٣٧، والمغنى ١/٣٢٧، والمساعد ٢/١٤٨، والتصريح ٢/٨٧.

(٦) ينظر: شرح الرضي ٤/٢٣٣، والارتشاف ٤/٢٠٦٥، وشرح التسهيل للمرادي ٦٤٢، والجنى ٣٣٧، والمساعد ٢/١٤٨، والتصريح ٢/٨٧.

ضمير الفاعل، وزيد مفعول به، و (ما) هنا اسم تام غير موصول، فكأنك قلت: شيءٌ حسنٌ زيداً ، ولم تصف أن الذي حسنه شيء بعينه ، فلذلك لزمها أن تكون مبهمة غير مخصوصة كما قالوا شيء ج اءك...^(١) وعليه الزجاجي^(٢)، والفارسي^(٣)، وهو مذهب ابن عصفور^(٤)، وابن مالك^(٥)، وبه أخذ أكثر النحاة^(٦).

ومعنى التمام في (ما) عندهم أنها لا تحتاج إلى صفة، والحجة في مذهبهم أن الموضوع للإبهام؛ لمناسبة التفخيم في التعجب، فناسب ذلك النكرة المبهمة (ما) التي لا شيء أشد إبهاماً منها؛ ولذلك لم يضعوا موضعها (شيئاً)؛ لأن (شيئاً) لا يعطي إبهام (ما)؛ لأنها لا تتش ولا تجمع، ولا تقع للتحقير^(٧).

ولهذا جاز الابتداء بهذه النكرة لأن الغرض التعجب، لا الإخبار المحض^(٨)، وفي ذلك يقول ابن مالك: "لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي، وسبب الاختصاص بها خفي، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتح بنكرة غير مختصة"^(٩).

-
- (١) الأصول ٩٩/١.
 - (٢) ينظر: الجمل، ص ٩٩.
 - (٣) ينظر: الإيضاح العضدي ١١٤.
 - (٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٣/١.
 - (٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١/٣.
 - (٦) ينظر: الفاخر ٢٩٤، وشرح التسهيل للمرادي ٦٤١، والتصريح ٨٧/٢، والهمع ٥٦/٥.
 - (٧) ينظر: الأصول ٩٩/١، واللباب ١٩٦/١، وشرح الرضي ٢٣٣/٤، والفاخر ٢٩٤، والمساعد ١٤٨/٢، والتصريح ٨٧/٢، والهمع ٥٦/٥.
 - (٨) ينظر: اللباب ١٩٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٣/١، والمساعد ١٤٨/٢.
 - (٩) شرح التسهيل لابن مالك ٣١/٣.

المذهب الثاني:

يذهب الأخفش في قوله الآخر إلى أن (ما) موصولة، والجمله صلتها والخبر محذوف، والتقدير: (الذي أحسن زيدا شيئاً)^(١)، كما نسب هذا القول لجماعة من الكوفيين^(٢).

وقد بين ابن السراج الحجة في هذا بقوله: "واحتج من يقول هذا القول بقولك: حسبك، لأن فيه معنى النهي ولم يؤت له بخبر"^(٣).

وقد اعترض النحاة على الأخفش، يقول المبرد: "وليس كما قالوا؛ وذلك أن الأخبار إنما تحذف إذا كان في الكلام ما يدل عليها، وإنما هربوا من أن تكون (ما) وحدها اسماً، فتقديرهم: الذي حسن زيدا شيئاً"^(٤)، وبذلك رد مذهبه عند النحاة^(٥).

بالإضافة إلى أن هذا القول ينفي الإبهام؛ لأنها حينئذ تكون معلومة وواضحة بصلتها، وهذا يتنافى مع معنى التعجب^(٦)، وكذلك فإن تقدير الخبر هنا يصبح (الذي أحسن زيدا شيئاً)، وهذا لا يعود على السامع بالفائدة^(٧)، وفي

(١) ينظر: الأصول ١/١٠٠، والمفصل ٣٧٣، واللباب ١/١٩٦، وشرح المفصل ٤/٤٢١، وشرح الرضي ٤/٢٣٣، والجنى ٣٣٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٤/٤٢١، والارتشاف ٤/٢٠٦٥، وشرح التسهيل للمراي ٤٢٢، والمساعد ٣/١٤٩.

(٣) الأصول ١/١٠٠، وأشار إلى ذلك ابن يعيش ٤/٤٢١.

(٤) المقتضب ٤/١٧٧.

(٥) ينظر: الأصول ١/١٠٠، وشرح المفصل، ٤/٤٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٢.

(٦) ينظر: الأصول ١/٩٩، واللباب ١/١٩٦، وشرح المفصل ٤/٤٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٢، وشرح الرضي ٤/٢٣٤، والفاخر ٤/٢٩٤.

(٧) ينظر: اللباب ١/١٩٦، وشرح المفصل ٤/٤٢١.

قول الأخص مخالفة للنظائر من وجهين ، أحدهما : تقدم الإفهام و تأخير الإبهام، والثاني: حذف الخبر من غير أن يسد مسده شيء^(١).

المذهب الثالث :

قيل : إن (ما) نكرة موصوفة بالجملة بعدها والخ بر محذوف، وهذا القول ينسب كذلك للأخص^(٢)، والتقدير عند ذلك: (شيء أحسنَ زيداً عظيماً). واعترض على هذا القول كما اعترض على سابقه، بأن الخ بر لا يحذف إلا إذا دل عليه دليل ، كما أنه لا بد من شيء يسد مسده^(٣)، بالإضافة إلى أن فيه تقديم الإفهام بالصفة، وتأخير الإبهام، وهو مخالف للنظائر^(٤).

المذهب الرابع:

ذهب جماعة من النحاة إلى أن (ما) في (ما أفعله) استفهامية دخلها معنى التعجب، وهذا القول ينسب إلى الفراء^(٥)، وابن درستويه^(٦)، وهناك من ينسبه إلى الكوفيين^(٧).

-
- (١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١، وشرح الرضي ٤/٢٣٤.
- (٢) ينظر : الارتشاف ٤/٢٠٦٥، وشرح التسهيل للمرادي ٤٦٢، والجنى ٣٣٧، والمغني ١/٣٢٧ والمساعد ٢/١٤٨، والتصريح ٢/٨٧.
- (٣) ينظر : المساعد ٢/١٤٩، والتصريح ٢/٨٧.
- (٤) ينظر : التصريح ٢/٨٧.
- (٥) ينظر : شرح المفصل ٤/٤٢١، وشرح الرضي ٤/٢٣٤، والارتشاف ٤/٢٠٦٥، وشرح التسهيل للمرادي ٤٦٢، والجنى ٣٣٧، والمساعد ٢/١٤٨.
- (٦) ابن درستويه هو عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان أبو محمد النحوي، قرأ على المبرد الكتاب، وكان شديد الانتصار لمذهب البصريين في اللغة والنحو . من تصانيفه (تفسير كتاب الجرمي) و(الإرشاد) و(شرح الفصيح) توفي سنة ٣٤٧، ينظر إنباه الرواة ٢/١١٣، الأعلام ٤/٧٦، وينسب له هذا الرأي في شرح المفصل ٤/٤٢١، وشرح الرضي ٤/٢٣٤، والارتشاف ٤/٢٠٦٥، وشرح التسهيل للمرادي ٤٦٢، والجنى ٣٣٧، والمساعد ٢/١٤٨، والتصريح ٢/٨٧.
- (٧) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢، والجنى ٣٣٧، والمساعد ٢/١٤٨.

وإنما قيل ذلك؛ لأنهم يرون أنها في الإبهام بمنزلة (من) و (أي) في الاستفهام ، وهذا مناسب للإبهام في التعجب^(١) ، وفي هذا المعنى يقول ابن يعيش : "وذلك أن التعجب إنما يكون فيما جاوز الحد المعروف، وخرج عن العادة، وصار كأنه لا يبلغ وصفه، ولا يوقف على كنهه، فقولك : (ما أحسن زيداً)، في المعنى كقولك: (أي رجل زيد) إذا عرّيت أنه رجل عظيم"^(٢) .

واعترض على مذهبهم من قبل النحاة يقول ابن يعيش : "وأما ما ذكره من أن (ما) استفهام فبعيد جداً؛ لأن التعجب خبر محض يحسن في جوابه صدق أو كذب والمتكلم لا يسأل المخاطب عن الشيء الذي جعله حسناً، وإنما يخبره بأنه حسن ، ولو كانت (ما) استفهاماً لم يسغ فيها صدق أو كذب؛ لأن الاستفهام ليس بخبر"^(٣) .

ثم إن القول بذلك إما أن يكون المقصود به تجردها للاستفهام، وإما أن يكون المقصود كونها للاستفهام والتعجب معاً : فالأول باطل بالإجماع؛ لأن اللفظ المجرد للاستفهام لا يتوجه ممن يعلم إلى من لا يعلم ، و(ما أفعله) صالح لذلك فلم يكن مجرد الاستفهام^(٤) . والثاني : كذلك باطل؛ لأن الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾^(٥) ، و (ما) في

(١) ينظر: شرح المفصل ٤/٤٢١، المساعد ٢/١٤٨.

(٢) شرح المفصل ٤/٤٢١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢.

(٥) سورة الحاقة، آية: ١، ٢.

في هذه الصيغة لا يليها إلا الأفعال ، وبالتالي فليست هي المتضمنة استفهاماً ،
وكذلك لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن تخلفها (أي)^(١) ، وفي مذهبهم
نقل من إنشاء إلى إنشاء وذلك مما لم يثبت^(٢) .

أساس الترجيح عند البعلي: السماع والاستعمال :

يعتمد البعلي في هذه المسألة على السماع والاستعمال ، حين أكد
الحكم الذي رجحه وهو كون (ما) هنا اسم تام نكرة غير موصوفة بالآية
الكريمة : ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ فقد جاز الإخبار عنها في الآية بالضمير (هي) ،
والتقدير: (فنعماً شيئاً هي).

الترجيح:

الراجح مذهب الجمهور ، أي أن (ما) في صيغة (ما أفعله) اسم تام نكرة
غير موصوفة ؛ لقوة أدلة هذا المذهب في أن الموضع للإبهام لمناسبة التفضيم في
التعجب ، وهذا مناسب للنكرة المبهمة (ما) ، وبالتالي يجوز الإخبار عنها ، كما
أن هذا المذهب سلم من الاعتراض الموجه لغيره من المذاهب .

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢ ، والمساعد ٢/١٤٨ ، والتصريح ٢/٨٧ ، والهمع ٥/٥٦ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤/٢٣٤ .

حكم المفعول لأجله المجرد من (أل) والإضافة

نص المسألة:

يقول البعلي: " والمرجوح جره أن يكون مجرداً من الألف واللام والإضافة كقولك: (جئتك تبركاً بك)، فهذا أجود من قولك: (جئتك للتبرك بك)، ومن النحويين من لا يجيزه، والصحيح جوازه مع رجحان نصبه كقول الراجز

مَنْ أُمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ ظَفِرٌ وَمَنْ تَكُونُوا نَأْصِرِيهِ يَنْتَصِرُ^(١)

تحليل المسألة:

إذا تجرد المفعول لأجله من (أل) والإضافة فيجوز فيه النصب والجر، إلا أن النصب هو الراجح، ومن النحاة من منع الجر ولا يرى في هذه الحالة إلا النصب كما سيأتي:

المذهب الأول:

يرى الجزولي في المفعول لأجله المجرد من (أل) والإضافة النصب فقط، ولا يجيز الجر^(٢)، فلا يجوز نحو: قمت لإعظام لك.

وهذا القول أنكره النحاة حتى قال الشلوبين: "وهذا غير صحيح، بل هو جائز؛ لأنه لا مانع يمنع منه ولا أعرف له سلفاً في هذا القول"^(٣).

المذهب الثاني:

وهو مذهب بقية النحاة، وحاصله جواز جر المفعول لأجله المجرد من (أل) والإضافة، لكن مع رجحان النصب يقول ابن مالك: "ونصب غير المختص أكثر من انجراره"^(٤)، وهو اختيار البعلي مستشهداً بقول الراجز.

(١) الفاخر ٣٧٥.

(٢) ينظر: المقدمة الجزولية ٢٦٢.

(٣) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ١٠٨٢/٣.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٩٨/٢.

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ ظَفِرٌ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ^(١)

وهذا هو المتعارف عليه عند النحاة بعد الجزولي^(٢).

والسبب في رجحان النصب في هذه الحالة كون المفعول لأجله المجرد من (أل) شبيهاً بالحال والتمييز؛ لما فيه من البيان وكونه نكرة^(٣).

أساس الترجيح عند البعلي : السماع :

اعتمد البعلي في ترجيحه هنا على السماع، فهو يرى أن المفعول لأجله المجرد من (أل) والإضافة جائز النصب والجر إلا أن النصب ه و الراجع، ويقرر ذلك بالاستشهاد بقول الراجز:

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ ظَفِرٌ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ

الترجيح:

الراجع جواز النصب والجر مع رجحان النصب؛ لأنه اختار غالب النحاة.

(١) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٢/٢، والتصريح ٣٣٦/١، وشرح الأشموني ٤١٣/١.

(٢) ينظر : أوضح المسالك ١٩١/٢، وشرح ابن عقيل ٤٤٦/١، والمساعد ٨٨/١، والتصريح ٣٣٦/١، والهمع ١٣٤/٣، وشرح الأشموني ٤١٢/١.

(٣) ينظر: التصريح ٣٣٦/١.

حكم تقديم الحال على عامله الظرف أو الجار والمجرور

نص المسألة:

يقول البعلي فيما اختلف في جواز تقديم الحال عليه: "أن يكون العامل في الحال ظرفاً، نحو: (زيد عندك مقيماً)، أو حرف جر نحو: (زيد في الدار ساهراً)، فأكثر النحويين يلحقون هذا بما تقدم مما ضمن معنى الفعل دون حروفه؛ لأن الظروف المتضمنة معنى الاستقرار بمنزلة الحروف في عدم التصرف، فكما لا يتقدم الحال على العامل الحر في لا يتقدم على العامل الظرفي، وأجازه أبو الحسن الأخفش والصحيح أن ما ورد من ذلك مسموع لا يقاس عليه، فإن قدمت الحال على العامل الظرفي وعلى صاحبها لم يجز بإجماع"^(١).

تعليل المسألة:

لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي، وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه، كأسماء الإشارة وحروف التمني، والتشبيه، أما الظرف والجار المجرور ففي تقديم الحال عليه آراء للنحاة وهي كما يأتي:

المذهب الأول:

يذهب جمهور النحاة إلى المنع المطلق، فلا يجيزون تقدم الحال على عام له الظرفي أو الجار والمجرور^(٢).

والحجة في المنع هنا ضعف العامل^(٣). يقول العكبري في ذلك: "والجواب أن الظرف على كل حال غير عامل بلفظه، فصار كأسماء الإشارة، وتقدم

(١) الفاخر ٤٠٠، ٤٠١.

(٢) ينظر: الارتشاف ١٥٩٠/٣، وشرح التسهيل للمراي ٥٧٣، وتوضيح المقاصد ٣٢٩/١، والمساعداً ٣٢/٢، والتصريح ٣٨٥/١، والهمع ٣٣/٤.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٢٤/٢، والهمع ٣٣/٤.

أحد الجزئين لا يخرج من أن يكون منصوباً ، وأن التقديم تصرف ، والظروف لا تصرف لها" (١).

المذهب الثاني:

يذهب الأخفش إلى الجواز المطلق (٢) ، وينسب هذا الرأي أيضاً للفراء (٣) ، وحجة هؤلاء السماع (٤) ، فقد احتجوا بقراءة الحسن البصري لقوله تعالى :

﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ

مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ۗ سُبْحٰنَهُ وَتَعَالٰى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾ (٥) بالكسر في (مطويات) ،

على أنه حال تقدم على عامله الجار والمجرور (بيمينه) (٦) ، كما احتجوا بقول

الشاعر:

رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مُّخِيبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بِنِ حِذَارٍ (٧)

(١) اللباب ٢٩١/١ .

(٢) ينظر : شرح ابن عصفور ٣٣٥/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ٣٢٩ ، وشرح الرضي ٢٤/٢ ، والفاخر ٤٠١ ، الارتشاف ١٥٩٠/٣ ، وشرح التسهيل للمراي ٥٧٣ ، وتوضيح المقاصد ٣٢٩/١ ، وأوضح المسالك ٢٧٩/٢ ، والمساعد ٣٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٠/١ ، والتصريح ٣٨٥/١ .

(٣) ينظر : الارتشاف ١٥٩٠/٣ ، وشرح التسهيل للمراي ٥٧٣ ، وتوضيح المقاصد ٣٢٩/١ ، والمساعد ٣٢/٢ ، والتصريح ٣٨٥/١ .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٥/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ٣٢٩ ، والفاخر ٤٠١ ، وشرح التسهيل للمراي ٥٧٣ ، وتوضيح المقاصد ٣٢٩/١ ، ٣٣٠ ، والتصريح ٣٨٥/١ .

(٥) الزمر ، آية : ٦٧ .

(٦) قرأ الحسن البصري بالنصب ، ينظر : إعراب القراءات الشواذ ، ٤١٤/٢ .

(٧) البيت من الكامل ، وهو للناطقة الذبياني ، ينظر : الناطقة الذبياني ، ديوان الناطقة الذبياني ، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط : ٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٥٥ ، وهو من شواهد المقاصد الشافية ٤٧٨/٣ . الفاخر ٤٠١ . والمراد (بمحقبي) أي جعلوها خلفهم كالحقائب ، والأدراع : جمع درع .

حيث قدم الحال : (محقبي أدراعهم) على عاملها الجار والمجرور : (فيهم) :
وقد رد هذا المذهب من قبل النحاة، يقول ابن عصفور: "وهذا الذي ذهب
إليه غير صحيح؛ لأنه لا يحفظ منه إلا هذا، وما لا بال له لقلته فلا ينبغي أن
يجاوز ذلك قياساً على هذا القليل" ^(١)، والشواهد التي أوردت قيل عنها : إنها
مسموعة لا يقاس عليها ^(٢).

وقد تأول المانعون لتقدم الحال على الظرف والجار والمجرور تلك
الشواهد، فأضمر وال (محقبي) و (مطويات) عامل تقديره : (أعني) وتكون
الجملة اعتراضاً بين المبتدأ والخبر ^(٣)، فالبيت عندهم ضرورة لا يحتج به ^(٤).
المذهب الثالث :

يذهب ابن مالك إلى أن تقدم الحال على عامله الظرف والجار والمجرور
جائز بقوة؛ إن ك انت الحال ظرفاً أو مجروراً، وإن كانت الحال اسماً صريحاً،
فإن تقدمها ضعيف، يقول في ذلك : "ويضعف القياس على الصريحة؛ لضعف
العامل وظهور العمل" ^(٥)، ويقول في الظرف والجار والمجرور: "ولا يضعف القياس
القياس على تقدم غير الصريحة، كشبه الحال فيه بخبر (إن) إذا كان ظرفاً،
فكما استحسن القياس على (إن عندك زيداً)؛ لكون الخبر فيه بلفظ الظرف
الملغى، ولتوسعهم في الظروف بما لا يتوسع في غيرها بمثله" ^(٦).
المذهب الرابع:

أجاز الكوفيون تقدم الحال في هذه المسألة إذا كانت من مضمرة
مرفوعة، وذلك نحو: (أنت في الدار قائماً) يجوز فيها (وأنت قائماً في الدار) ^(٧).

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٦/١.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ٣٢٩، والفاخر ٤٠١.

(٣) ينظر: شرح ابن عصفور ٣٣٦/١، وشرح التسهيل للمراي ٥٧٣.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٢٧٩/٢، والتصريح ٣٨٥/١.

(٥) (٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٦/٢.

(٧) ينظر: الارتشاف ١٥٩١/٣، وشرح التسهيل للمراي ٥٧٣، وتوضيح المقاصد ٣٢٩/١،

والمساعد ٣٣/٢، والمع ٣٣/٤.

أساس الترجيح عند البعلي : السماع :

يعتمد البعلي في ترجيحه لمنع تقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور على السماع؛ لأن البعلي لم يرد ذلك وارداً عن العرب ، وعلى هذا الأساس منع تقديم الحال على عاملها شبه الجملة ، ويرى أن الشواهد السابقة التي احتج بها الأخفش مما هو مسموع لا يقاس عليه.

الترجيح :

الراجع مذهب الجمهور في منع تقدم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور؛ لما قيل من ضعفه وعدم تصرفه.

ظرفية (سوى)

نص المسألة:

يقول البعلي: " وهي عند سيبويه ظرف لا يتصرف أي لا يكون إلا ظرفاً، وبه قال أكثر البصريين ... " إلى أن قال: " وقال الكوفيون: تجيء ظرفاً وغير ظرف، وذلك لمجيئها غير ظرف نثراً ونظماً"^(١)، وهو اختياره لقوله: " والصواب في هذه المسألة مع الكوفيين لوجهين، أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن قول القائل: (قاموا سواك، وقاموا غيرك) واحد؛ ولأنه لا أحد منهم يقول: إن (سوى) عبارة عن زمان ولا مكان، وما لا يدل على مكان ولا زمان فبمعزل عن الظرفية. والثاني: كثرة الشواهد نثراً ونظماً، وما كان كذلك لا يكون ظرفاً غير متصرف"^(٢).

تحليل المسألة:

اختلف في (سوى) أهي ظرف أم اسم؟ وللنحاة في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

يذهب أصحابه إلى أن (سوى) ظرف لا يتصرف أي لا يكون إلا ظرفاً، وهو مذهب سيبويه حين قال: "ومن ذلك أي ضاً: (هذا سواءك)، و(هذا رجل سواءك)، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بذلك، ولا يكون اسماً إلا في الشعر..."^(٣)، وينسب إلى الفراء^(٤)، وبه أخذ المبرد لقوله: "ومما لا يكون إلا ظرفاً، ويقبح أن يكون اسماً (سوى)، و (سواء) ممدودة بمعنى سوى، وذلك أنك إذا قلت: (عندي رجل سوى زيد)، فمعناه: عندي رجل مكان زيد، أي يسد

(١) الفاخر ٥٠٦.

(٢) المصدر السابق ٥٠٩.

(٣) الكتاب ٤٠٧/١.

(٤) ينظر: الارتشاف ١٥٤٧/٣، وشرح التسهيل للمرادي ٥٥٢، والمساعد ٥٩٤/١.

مسده ويغني غناه^(١). وهو مذهب ابن السراج^(٢)، والفارسي^(٣)، وابن جني^(٤)،
وابن عصفور^(٥)، وهو مذهب البصريين^(٦)، وعليه جماعة من النحاة^(٧).

وقد احتجوا لمذهبهم بالآتي:

- ١ - الاستقراء؛ لأن كل موضع استعملت فيه (سوى) كانت ظرفاً، والموضع الذي وقعت فيه غير ظرف فهي فيه متأولة^(٨).
- ٢ - أنها وقعت ظرفاً بلا خلاف، فأما أن يكون ذلك وضعها واستعمالها في غيره مجاز، أو بالعكس، أو هي في كل ذلك حقيقة، ولا وجه إلى الثاني؛ إذ لا قائل به، ولا وجه إلى الثالث؛ لأنه يؤدي إلى الاشتراك، والأصل عدمه، فتعين الأول^(٩).
- ٣ - أن (سوى) معناها وسط الشيء، وهو ظرف فكانت هي كذلك^(١٠).
- ٤ - احتجوا بوقوع (سوى) صلة للموصول نحو: (جاء الذي سواك)^(١١).

(١) ينظر: المقتضب ٤/٣٤٩.

(٢) ينظر: الأصول ١/٢٨٧.

(٣) ينظر: التعليقة ٢/٧٦.

(٤) ينظر: اللمع ص ٥٧٠.

(٥) ينظر: شرح الجمل ٢/٢٥٩.

(٦) ينظر: الإنصاف ١/٢٩٤، وشرح الكافية الشافية ٢/٧١٦، وشرح الرضي ٢/١٣٢، والفاخر ٥٠٦، وتوضيح المقاصد ١/٣٠٧.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٢/٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٩، والبسيط ٢/٨٨٣.

(٨) ينظر: التبيين ٣٦٥.

(٩) ينظر: التبيين ٣٦٥، والفاخر ٥٠٦.

(١٠) ينظر: التبيين ٣٦٦.

(١١) ينظر: الكتاب ١/٤٠٩، والإنصاف ١/٢٩٦، وشرح المفصل ٢/٦١، والبسيط ٢/٨٨٣، والفاخر ٥٠٦، وتوضيح المقاصد ١/٣٠٧، وأوضح المسالك ٢/٢٣٦، والتصريح ١/٣٦٢.

يقول الفارسي في ذلك : "سواك) ظرف فيه معنى الاستثناء، فالدليل على أنه ظرف بم نزلة (مكانك) أنك تصل به (الذي) كما تصل بالظروف فتقول: (جاءني الذي سواك، ومن سواك) كما تقول : الذي عندك ..."^(١).

٥ - أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها، ولا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلا ما كان ظرفاً^(٢).

٦ - في عدم تصرفها دليل على ظرفيتها^(٣).

٧ - قيل: إن (سوى) في الأصل صفة ظرف مكان وهو (مكاناً)، ثم حذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف، أي معنى الاستواء الذي كان في (سوى)، فصار (سوى) بمعنى (مكاناً) فقط، ثم استعمل (سوى) استعمال لفظ (مكان) لما قام مقامه في إفادة معنى البديل^(٤).

وقد اعترض ابن مالك على القول بأنها لا تتصرف بأن الواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك، فإنها قد أضيف إليها، وابتدئ بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية^(٥)، ومن ذلك قول الرسول عليه السلام : "ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود"^(٦). كما اعترض على وصول الموصول بـ (سوى)، بأنه لا يلزم من معاملته معاملة الظرف كونه ظرفاً، فإن حرف الجر يعامل م عاملة الظرف،

(١) التعليقة ٧٦/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٦١/٢.

(٣) ينظر: البسيط ٨٨٣/٢.

(٤) ينظر: شرح الرضي ١٣٢/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٧١٦/٢، ٧١٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٤/٢.

(٦) صحيح البخاري ١١٠/٤، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان ١٢١.

ولم يكن بذلك ظرفاً ، وإن سمي ظرفاً فمجاز ، وإن أطلق على (سوى) ظرف مجاز لم يمتنع وإنما المنع إذا أريد الحقيقة^(١).

ويرد هذا الكلام أن (غير) و (سوى) في المعنى سواء، ومع ذلك يجوز الوصل ب (سوى) ولم يجز ب (غير).

وقد أجيب عن ذلك بجوابين، الأول: أن هذا من النوادر كنصب (غدوة) بعد (لن). الثاني: أن (سوى) لازمة للإضافة لفظاً ومعنى، فشبه ب (عند) و (لدى) في ذلك مع كثرة الاستعمال، فعومل بالوصل به معاملةً، ولم تعامل (غير) هذه المعاملة؛ لأنها قد تنفك عن الإضافة لفظاً^(٢).

وموضع (سوى) في الإعراب بعد الموصول عنده يحتمل أن يكون في موضع الرفع على أنه خبر مبتدأ مضمرة، ويحتمل أن يكون في موضع نصب على أنه حال وقبله ثبت مضمراً، كما أضمر قبل (أن) في قولهم: (لا أفعل ذلك ما أن حراء مكانه)، ويقوي ذلك قولهم: (رأيت الذي سواك) بالنصب، أو يجعل (سواك) بعد الموصول خبر مبتدأ محذوف، على أن يكون مبنياً لإبهامه وإضافته إلى مبني^(٣)، وقد ضعف المرادي ما قال به ابن مالك؛ لأن فيه حذف صدر الصلة من غير طول، ولو كان كذلك لجاز في (غير) فصيحاً، كما جاز في (سوى)، وقولهم: (رأيت الذي سَ واءك) بالنصب يضعفه، أما إدعاء بنائه لإبهامه فيرى المرادي أنه بعيد وكذلك تقدير ثبت^(٤).

(١) (٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٦/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٦/٢، ٣١٧.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ٣٠٩/١.

المذهب الثاني:

ذهب بعض النحاة إلى أن (سوى) ك (غير) في المعنى والتصرف وليست ظرفاً، ونسب هذا المذهب إلى الزجاجي^(١)، وهو مذهب ابن مالك^(٢)، واحتج لمذهبه بأمرين:

الأول: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: (قاموا سواك)، و (قاموا غيرك) واحد، وأنه لا أحد منهم يقول: إن (سوى) عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على ذلك فهو بمعزل عن الظرفية.

الثاني: أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك، فإنها قد أضيف إليها، وابتدئ بها، وعملت فيها النواسخ^(٣)، واحتج لذلك بكثير من الشواهد^(٤)، منها قول الشاعر:

وكلُّ مَنْ ظنَّ أَنَّ الموتَ مُخطئُهُ مُعلِّلاً بسِوَاءِ الحقِّ مكذوبٌ^(٥)

حيث جرَّ (سواء) بالباء، فهي متأثرة بالعمل، وليست ملازمة للنصف على الظرفية .

وبه أخذ ابن هشام في المغني^(٦)، وقد اعترض المرادي على شواهد ابن مالك، فهو يرى أن ما كان منها نظماً لا حجة فيه؛ لأن مذهب سيبويه ومن تبعه

(١) ينظر: الارتشاف ١٥٤٦/٣، وتوضيح المقاصد ٣٠٨/١، وأوضح المسالك ٢٣٥/٢، والمغني ١٦٢/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٧١٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٤/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٧١٦/٢، ٧١٧.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٧١٧/٢، ٧١٨، ٧١٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٤/٢، ٣١٥.

(٥) البيت من البسيط لأبي داؤد الإيادي في الإنصاف ٢٩٥/١، وخزانة الأدب ٤٣٨/٣، وشرح المفصل ٦٢/٢، وبلا نسبة في الهمع ١٦٢/٣.

(٦) ينظر: المغني ١٦٢/١.

معترف بتصرف (سوى) في الشعر، وفي النثر لم يستشهد إلا بما جرب (من)، وذلك لا يعتد به في إخراج الظروف عن عدم التصرف^(١).

المذهب الثالث:

ذهب جماعة من النحاة إلى أن (سوى) تستعمل ظرفاً، وهو الأصل فيها، وقد تكون مثل (غير) فتعاملُ معاملتها، وهو مذهب الكوفيين^(٢)، وبه أخذ الرماني^(٣)، والعكبري^(٤)، وهو اختيار البعلي^(٥)، ويراه المرادي أقرب إلى الصواب^(٦)، وبه أخذ ابن هشام في أوضح المسالك^(٧).
والحجة في هذا المذهب تمثلت بالآتي:

- ١ - دخول حرف الجر عليها كما يدخل على (غير)^(٨)، كقول الشاعر:
تجانفُ عن جَوِّ اليمامةِ ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائكا^(٩)
- ٢ - احتجوا بكثرة الشواهد نثراً وشعراً، من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَكَذَّبَ ضَلُّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾^(١٠)، وقوله تعالى: ﴿ فَاطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾^(١١)، وكذلك

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٣٠٨/١، ٣٠٩.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢٩٤/١، والتبيين ٣٦٥، وشرح المفصل ٦٢/٢، وشرح الرضي ١٣٢/٢، والفاخر ٥٠٦، والارتشاف ١٥٤٦/٣، والمغني ١٦٢/١، والتصريح ٣٦٢/١.

(٣) ينظر: الارتشاف ١٥٤٧/٣، وشرح التسهيل للمرادي ٥٥٢، وتوضيح المسالك ٣٠٩/١، وأوضح المسالك ٢٣٧/٢، والمساعد ٥٩٤/١، والتصريح ٣٦٢/١.

(٤) ينظر: الباب ٣٠٩/١.

(٥) ينظر: الفاخر ٥٠٩.

(٦) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ٥٥٣.

(٧) ينظر: أوضح المسالك ٢٣٧/٢،

(٨) ينظر: الإنصاف ٢٩٤/١، ٢٩٦، وشرح المفصل ٦٢/٢، وشرح الرضي ١٣٢/٢، ١٣٣.

(٩) البيت من الطويل وهو للأعشى، ينظر: ديوان الأعشى الكبير، ص ٨٩، وهو من شواهد الكتاب ٣٢/١، والإنصاف ٢٩٥/١، وشرح المفصل ٤٢٩/١، والهمع ١٦٢/٣.

(١٠) سورة البقرة، آية: ١٠٨.

(١١) سورة الصافات، آية ٥٥.

ما تقدم من شواهد ، وهؤلاء يرون في كثرة استعمالها غير ظرف دليلاً على أنها تأتي ظرف وغير ظرف^(١) .

٣ - أن (سواء) بمعنى (مكان)، و(مكان) يكون ظرفاً وغير ظرف، وكذلك (سواء)^(٢) .

وقد اعترض من قال بالظرفية على أدلة هؤلاء بأن الشعر ما هو إلا من قبيل الضرورة^(٣) ، وأن المواضع التي جاءت فيها غير ظرفية لا دليل على أن أصلها أصلها هو ذلك ، مثل: (عند) فهي ظرف وقد خرجت عن الظرفية بـ (من) في مثل قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ ﴾^(٤) ، وقد تستعمل (سوى) بمعنى (غير) وليس ذلك أصلها ، فلا ينبغي أن يقال إنها تجيء ظرف وغير ظرف^(٥) .

أساس الترجيح عند البعلي : الإجماع والسمع :

اعتمد البعلي على الإجماع والسمع ، فقد اختار أن (سوى) تأتي ظرفاً وغير ظرف ، وقد أجمع علماء اللغة على أن قوله م : (قاموا سواك ، وقاموا غيرك) واحد ، وأما السماع فيرى البعلي أن كثرة الشواهد نثراً ونظماً تؤيد مجيء (سوى) ظرف وغير ظرف.

الترجيح :

الراجح مذهب الكوفيين؛ لأنه يعضده السماع ، وهذا يتضح من خلال الشواهد الكثيرة التي أوردوها ، ومن أمثلتها الشواهد السابقة في مذهبهم.

(١) ينظر : التبيين ٣٦٦ ، ٣٦٨ .

(٢) ينظر : الفاخر ٥٠٩ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢٩٧/١ ، وشرح المفصل ٦٢/٢ .

(٤) سورة محمد ، آية ١٦ .

(٥) ينظر : التبيين ٣٦٨ .

الخلافا في (كي) الجارة

نص المسألة :

ذكر البعلبي أن (كي) تستعمل على أضرب منها قوله : "والثاني أن يكون حرف جر، قال السيرافي من العرب من يقول : (كيمة) فيدخل (كي) على (ما) وتحذف الألف كما تحذف في : (لم) و(عم) وهو مذهب البصريين وزعم الكوفيون أن لا عمل لـ (كي) في (ما)، وأن النصب فيها بفعل صحيح، كأنك قلت : كي تفعل ماذا، والصحيح الأول؛ لسقوط (ما) الاستفهامية معها، وهي لا تسقط إلا مع حرف جر، ولدخولها على (ما) المصدرية في قول الشاعر:

إذا أنت لم تنفع فضررٌ فإنما يُرادُ الفتى كيما يضرُّ وينفع^(١) ((^(٢)

تعليل المسألة :

تأتي (كي) على أربعة أضرب : هي (كي) المصدرية المختصة بالمضارع ونصبه وجوباً، و(كي) التعليلية وهي حرف جر يفيد التعليل، و(كي) الصالحة للمصدرية والتعليل، و(كي) الاستفهامية فتكون اسماً مختصراً من (كيف). وما حكاها البعلبي من خلاف هو ما وقع في (كي) الجارة، وللنحاة في ذلك مذهبان:

الأول : مذهب جمهور البصريين

يذهب البصريون إلى أن (كي) تأتي حرف جر وهي تفيد التعليل^(٣)،

(١) البيت من الطولي للناطقة الجعدي ينظر، ديوان الناطقة الجعدي، ص ١٠٦، وهو من شواه د

الفاخر ٥٤٩، وأوضح المسالك ٩/٣، والخزانة ٤٩٨/٨، والجنى ٢٦٢.

(٢) الفاخر ٥٤٩.

(٣) الكتاب ٦/٣، والمقتضب ٩/٢، والأصول ١٤٧/٢.

يقول سيبويه: "وبعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتى)، وذلك أنهم يقولون :
(كيمة) في الاستفهام في عمُّ لُونها في الأسماء كما قالوا: (حتى مه)، و (حتى
متى)، (له)" (١)

ويفسر المبرد ذلك بقوله: "وأما من لم يدخل عليها اللام فقال : (كيمة)
كما تقول : (له)، ف(أن) عنده مضمرة؛ لأنها من عوامل الأسماء كاللام" (٢)
ومعناها كمعنى اللام الجارة كما بين ابن السراج بقوله: "وأما (كي) فجواب
لقولك: (له)، إذا قال القائل : (لم فعلت كذا)، فتقول: (كي يكون كذا)،
و(لمَ جئتني)، فتقول: (كي تَمَطِّي). فهو مقارب لمعنى اللام إذا قلت : فعلت
ذلك لكذا..." (٣)

وعلى مذهبهم تدخل (كي) على الاسم مثل (كيمة)، فإن دخلت على
الفعل وهي للتعليل فتضم (أن) بعد (كي)؛ لتكون مع الفعل مصدراً، والمصدر
اسم فتكون داخله على اسم في موضع جر (٤).

واحتجوا لمجيء (كي) جارة بدخولها على الاسم وهو (ما) الاستفهامية،
مثل دخول اللام وغيرها من حروف الجر ، وبحذف الألف منها ، فيقال:
(كيمة)، كما يقال (له)، وهي لا تحذف إلا مع حروف الجر، وحذفت الألف
منها؛ لأنها صارت مع حرف الجر بمنزلة كلمة واحدة ، والحذف فيها
للتخفيف (٥).

(١) الكتاب ٦/٣.

(٢) المقتضب ٩/٢.

(٣) الأصول ١٤٧/٢.

(٤) ينظر: معاني الحروف للرماني ١٠٠، واللباب ٣٤/٢، وشرح المفصل ٢٢٨/٤.

(٥) ينظر: إصلاح الخلل ٥٧، والإنصاف ٥٧٢/٢، واللباب ٣٤/٢، وشرح المفصل ٢٢٩/٤،
والفاخر ٥٤٩، والجنى الداني ٢٦١، والمغني ٢٠٦/١، والمقاصد الشافية ٧/٦، والتصريح
٢٣٠/٢، والهمع ٩٨/٤.

كما احتجوا بدخولها على (ما) المصدرية^(١) في قول الشاعر:

إذا أنت لم تنفع فضرُّ فإنما

يرجى الفتى ك يما يضرُّ وينفع^(٢)

المذهب الثاني: (مذهب الكوفيين):

يذهب الكوفيون إلى أن (كي) لا تكون إلا حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف جر^(٣).

واحتجوا لمذهبهم بالآتي:

- ١ - يرون أن (كي) لا يجوز أن تكون حرف جر؛ لأنها من عوامل الأفعال ، وبالتالي لا يصح أن تكون حرف جر؛ لأن حروف الجر مختصة بالأسماء^(٤).
- ٢ - أن في دخول حرف الجر (اللام) عليها دليلاً على أنها ليست من حروف الجر إذ يمتنع دخو ل حروف الجر على بعضها وذلك نحو : (جئتك لكي تكرمني)^(٥).

وقد رد الكوفيون ما قال به البصريون في إثبات (كي) الجارة، وذلك في دخولها على (ما) الاستفهامية، بأن ذلك لا يلزم لأن قول : مه في (كيمه) ليس لكي فيه عمل، كما أنه ليس في محل جر؛ لأن موضعه النصب ، وتفسير ذلك أن الفعل

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٦/٤ ، وشرح ابن الناظم ٦٦٦ ، والفاخر ٥٤٩ ، والجنى ٢٦٢ ، والمغني ٢٠٦/١ ، والنحو الوافي ٣٠٤/٤.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ينظر : الإنصاف ٥٧٠/٢ ، وشرح الرضي ٥٠/٤ ، والفاخر ٥٤٩ ، والارتشاف ١٦٤٦/٤ ، والجنى الداني ٢٦٢ ، والمساعد ٧٠/٣ ، والتصريح ٢٣٠/٢ ، والمهمع ٩٨/٤ ، وحاشية الصبان ٤١١/٣.

(٤) ينظر : الإنصاف ٥٧٠/٢ ، والمهمع ٩٨/٤.

(٥) ينظر : الإنصاف ٥٧١/٢.

المنصوب (بكي) مقدر، (وما) منصوب بذلك الفعل ، كأن يقال : جئتكَ، فتقول : كيمه. أي (كي أفعل ماذا)^(١)، وقد أبطلت حجج الكوفيين بما يلي:

١ - أن (كي) من عوامل الأفعال في بعض الأحوال؛ وذلك لأنها تأتي على ضربين ، الأول: أن تكون حرف نصب، وهي من عوامل الأفعال كما ذكر الكوفيون، ويتحتم ذلك إذا دخلت عليها (اللام) نحو: جئتكَ لكي تكرمني ، فهي هنا ناصبة من غير تقدير (أن) بعدها، ولا يمكن القول إنها حرف جر؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف جر آخر . والضرب الثاني : أن تكون (كي) حرف جر على نحو: (جئتكَ كي تكرمني)؛ لأنها هنا بمنزلة (اللام) أي تفيد التعليل . والفعل بعدها منصوب (بأن) مضمرة وأن والفعل مصدر في محل جر^(٢).

٢ - أن هناك من الحروف ما ينزل منزلتين مثل (حتى)، فهي تأتي ناصبة للفعل، وتأتي (خافضة) للاسم، فكذلك (كي)^(٣).

٣ - في اعتراض الكوفيين على دخول (كي) على (ما) الاستفهامية مخالفة للأصول، وذلك في حذف الفعل وإبقاء معموله، وهو اسم الاستفهام ، وكذلك نصب (ما) الاستفهامية متأخرة عن الفعل المقدر، ولا تنصب إلا مقدمة عليه^(٤).

(١) ينظر: الإنصاف ٥٧١/٢، ٥٧٢، وشرح الرضي ٥٠/٤، والجنى الداني ٢٦٢.

(٢) ينظر: الإنصاف ٥٧٣/٢، وشرح ابن الناظم ٦٦٧، وشرح الرضي ٥٠/٤، والمقاصد الشافية ٧/٦، والهمع ٩٨/٤.

(٣) ينظر: الإنصاف ٥٧٣/٢، وشرح ابن الناظم ٦٦٧، وشرح الرضي ٥٠/٤، والمقاصد الشافية ٧/٦، والهمع ٩٨/٤.

(٤) ينظر: شرح الرضي ٥٠/٤، والجنى الداني ٢٦٢/٢٦٣، والتصريح ٢٣٠/٢، وحاشية الصبان ٤١١/٣.

٤ - أن (مه) في دخول (كي) على (ما) الاستفهامية ليست في موضع نصب؛ لأنها لو كانت في موضع النصب لكان ينبغي ألا تحذف الألف، وهي لا تحذف إلا في موضع جر^(١).

٥ - في قول الكوفيين إخراج لـ (ما) الاستفهامية عن صدر الكلام^(٢).

أساس البعلي في الترجيح: السماع والدليل العقلي :

اعتمد البعلي على السماع والدليل العقلي، فهو يرى أن (كي) في دخولها على (ما) الاستفهامية تكون جارة، وهذا مؤكد من سقوط الألف معها؛ لأنها لا تسقط إلا مع حروف الجر، ويؤكد ما ذهب إليه بدليل آخر، وهو دخولها على (ما) المصدرية، ويستشهد على ذلك بالسماع وهو قول الشاعر:

إذا أنت لم تتفع فضرّ فإنم

يُرادُ الفتى كيما يضر وينفع

الترجيح :

الراجح مذهب الجمهور، أي القول بأن (كي) تأتي جارة، أما ما ذهب إليه الكوفيون من أنها لا تكون إلا ناصبه فيصعب تقبله؛ لما قالوا به من تقدير للفعل المحذوف، وإخراج (ما) المصدرية عن صدر الكلام، وحذف ألفها في غير الجر، وحذف الفعل النهوب، وبقاء عامل النصب.

(١) ينظر: شرح السيرافي ١٧٨/٩، والإنصاف ٥٧٤/٢، وشرح الرضي ٥٠/٤، والفاخر ٥٤٩.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ١٧٨/٩، والتصريح ٢٣٠/٢، وحاشية الصبان ٤١١/٣.

الأصل في (أَيْمُن)

نص المسألة :

يقول البعلي عن (أَيْمُن): " أنه اسم مفرد مشتق من اليمن، البركة عند البصريين، وهمزته عند سيبويه همزة وصل، وهو الصحيح؛ والدليل على ذلك من وجوه، أحدها: حذف ه مزته في الوصل، قال الشاعر:

فقال فريقُ القوم، لم تُشردْتهم نَعَمْ وفريقُ ليمنُ الله ما ندري^(١)

الثاني: أنهم جوزوا فتح ميمه، ولو كان جمعاً لما جاز فتح ميمه.

الثالث: جواز كسره مزته، ولو كان جمعاً لما كسروا همزته. وإذا انتفى كونه جمعاً تعين كونه مفرداً^(٢).

تحليل المسألة:

من الألفاظ المستعملة في القسم (أَيْمُن)، وقد اختلف فيه هل هو جمع، أم مفرد؟ وللنحاة في ذلك مذهبان:

المذهب الأول:

يذهب سيبويه^(٣)، والبصريون إلى أن (أَيْمُن) اسم مفرد مشتق من اليُّمُن والبركة، وهمزته همزة وصل^(٤)، يقول سيبويه في حديثه عن ألف الوصل: "ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في (أيم) و(أَيْمُن)، لما كانت في اسم لا يتمكن تمكّن الأسماء التي فيها ألف الوصل ..."^(٥)، ويقول الفارسي: "وألف

(١) البيت من الطويل وهو لنص ييب بن رباح ينظر: الأزهية في علم الحروف، ص ٢٠، وه ومن شواهد اللباب ١/٣٨٠، وشرح المفصل ٥/٢٤٦، وشرح التسهيل ٣/٢٠٤.

(٢) الفاخر ٦٣٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٥٠٣.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/٤٠٤، واللباب ١/٣٨٠، والفاخر ٦٣٥، والجنى ٥٢٨.

(٥) الكتاب ٤/١٤٨.

(أيمن) ألف وصل كالتالي تلحق لام المعرفة ...^(١)، وهو اختيار ابن يعيش^(٢)، وغيره من النحاة^(٣).

واستدل البصريون على أن (أيمن) اسم مفرد مشتق من اليمين بأن همزته همزة وصل، ولو كانت قطع لكان جمع (يمين)^(٤).

كما استدلوا بنحو (مُ اللهُ)، قالوا لو كان جمعاً لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفاً واحداً؛ إذ لا نظير له في كلامهم^(٥)، ثم إن هذه الهمزة تسقط بعد متحرك، أي في الوصل^(٦)، نحو قول الشاعر:

فقال فريقُ القومِ لما نُشدتهم

نعمُ، وفريقُ ليمنُ اللهُ لا ندري

واحتجوا بكسر هذه الهمزة، وهمزة الجمع لا تكسر^(٧)، بالإضافة إلى أنه يجوز فتح ميمه ولو كان جمعاً لما جاز فتحها^(٨).

-
- (١) الإيضاح العضدي ٢١٠.
 - (٢) ينظر: شرح الفصل ٢٤٦/٥.
 - (٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٩٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٤/٣، والفاخر ٦٣٥، والجري الداني ٥٣٨، والمهمع ٢٣٩/٤.
 - (٤) ينظر: الإنصاف ٤٠٧/١، واللباب ٣٨٠/١، والجنى الداني ٥٣٨، ٥٣٩.
 - (٥) ينظر: الإنصاف ٤٠٨/١.
 - (٦) ينظر: شرح التسهيل ٢٠٤/٣، والفاخر ٦٣٥، والارتشاف ١٧٧٠/٤، والمهمع ٢٣٩.
 - (٧) ينظر: اللباب ٣٨٠/١، وشرح الرضي ٣٠٦/٤، والفاخر ٦٣٥.
 - (٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٤/٣، والفاخر ٦٣٥، والجنى ٥٣٩.

المذهب الثاني:

يذهب الكوفيون إلى أن (أَيُّمُن) جمع (يمين)، وأن همزته همزة قطع^(١)، ونسب للفراء^(٢).

وقد احتجوا لمذهبهم بأن قالوا: إن (أَيُّمُن) على وزن (أَفْعُل)، وهو وزن يختص بالجمع^(٣)، وإن تقدير (أَيْمَنُ اللهُ): علي أيمن الله، أي أيمن الله علي^(٤)، علي^(٤)، واستدلوا بقول الشاعر:

فَتُجْمَعُ أَيُّمُنُ مَنَا وَمِنْكُمْ بِمُقْسَمَةٍ تَمُورُ بِهَا الدِّمَاءُ^(٥)

كما احتجوا بلن همزة (أَيْمَن) مفتوحة، وهمزة الوصل لا تفتح مع غير لام التعريف^(٦). ويرون في قول العرب (أم الله) دليلاً على مذهبهم، إذ أن الهمزة هنا تثبت وهي داخلة على الميم وهي متحركة، ولو كانت همزة وصل لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها^(٧).

وقد اعترض البصريون على أدلة الكوفيين كما بين ذلك الأنباري في الإنصاف، فقولهم: أنه جمع (يمين)؛ لأنه على وزن (أَفْعُل) وهو وزن مختص بالجمع، لم يسلم به البصريون؛ لأنه قد جاء في المفرد، ومن ذلك قولهم:

-
- (١) ينظر: الإنصاف ٤٠٤/١، واللباب ٣٨٠/١، وشرح المفصل ٢٤٦/٥، وشرح التسهيل ٢٠٤/٣، والجنى ٥٣٨، والمساعد ٣١٢/٢، والهمع ٢٣٩/٤.
 - (٢) ينظر: الجمل للزجاجي ٧٤، والارتشاف ١٧٧٠/٤.
 - (٣) ينظر: الإنصاف ٤٠٤/١، ٤٠٥.
 - (٤) ينظر: الإنصاف ٤٠٥/١، والجنى ٥٣٩.
 - (٥) البيت من الوافر، ينظر: ديوان زهير، ص ١٩، وهو من شواهد الإنصاف ٤٠٥/١، وشرح المفصل ٤٩٥/٤، والبسيط ٩٣٩، والجنى ٥٣٩.
 - (٦) ينظر: الإنصاف ٤٠٧/١، واللباب ٣٨١/١، والجنى ٥٣٩، والهمع ٢٢٩/٤.
 - (٧) ينظر: الإنصاف ٤١٧/١.

(رصاص أنك) أي خالص، وكذلك (أسرهم) اسم مكان^(١)، وأما قولهم: إن همزتها مفتوحة وهمزة الوصل لا تفتح، رده البصريون بأن القياس يقتضي أن تكون مكسورة، إلا أنها فتحت لكثرة الاستعمال في الكلام، وهي أخف من الكسر. وكما فتحوا همزة التي تدخل على اللام المعرفة، لكثرة الاستعمال. وإن كان الأصل فيها لاكسر - فكذلك هاهنا^(٢).

ويرى البصريون أنه لو كان جمعاً وهمزته همزة قطع فإنه لا يجوز أن تكسر؛ لأن ما جاء على وزن (أفعل) لا يجوز فيه كسر همزة، ولما جاز بالإجماع كسر همزة دل على أنها ليست همزة قطع^(٣).

وفي ثبوت همزة في قولهم: (أم الله) مع تحرك ما بعدها قيل: إنما ثبتت من وجهين الأول: أن الأصل في الكلمة (أيمن)، فالهمزة داخله على الياء وهي ساكنة، فلما حذفت بقي حكمها. والثاني: أن حركة الميم حركة إعراب، وليست لازمة وتسقط في الوقف فلذلك ثبتت همزة الوصل. ويدل على ذلك قول العرب في (الأحمر) (أحمر)، فلا يحذفون همزة الوصل؛ لأن حركة اللام ليست لازمة. وبعض العرب يحذفون همزة لتتحرك ما بعدها^(٤).

ويرى العكبري أن قول الكوفيين في (أيمن) جمع (يمين) لا حجة فيه؛ لأن (اليمين) يجمع على (أيمن) في غير القسم، وما ذكره ليس من القسم^(٥).

وقد ضعف مذهبهم أيضاً بما أورد من حجج تقدم ذكرها لمذهب

البصريين.

(١) ينظر: الإنصاف ٤٠٨/١.

(٢) ينظر: الإنصاف ٤٠٩/١، وشرح الرضي ٣٦٠/٤.

(٣) ينظر: الإنصاف ٤٠٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٤/٣، وشرح الرضي ٣٠٦/٤.

(٤) ينظر: الإنصاف ٤٠٩/١.

(٥) ينظر: اللباب ٣٨١/١.

إلا أن الكوفيين أجابوا عن اعتراض البصريين، بأن همزة (أيمن) وصل
وهي عندهم جمع، وهمزة الجمع تكو ن همزة قطع ، بأنها خفضت لكثرة
الاستعمال^(١).

أساس الترجيح عند البعلي : السماع :

أكد البعلي حكمه بالاستدلال بالسماع، وذلك بالشعر الوارد عن
العرب، وكذلك بكلام العرب ، ثم أكد ذلك بالدليل ال عقلي، فهمزة (أيمن)
عنده همزة وصل؛ لأنها تحذف في الوصل؛ ولأن م يمه تفتح، ولو كان جمعاً لم
يجز ذلك، بالإضافة إلى جواز كسر همزته.

الترجيح:

الراجع أن (أيمن) اسم مفرد مشتق من اليمن والبركة، وهمزته همزة
وصل؛ لسلامة هذا المذهب من الاعتراض.

(١) ينظر: الجنى ٥٣٨، والهمع ٢٣٩/٤.

حكم عمل اسم الفاعل المصغر

نص المسألة:

ذكر البعلي من شروط إعمال اسم الفاعل بعد أل: "أن يكون مكبراً فإن صغر لم يعمل؛ لأنه عم ل لجريانه على المضارع في حركاته وسكناته، وبتصغيره زال ذلك؛ ولأن التصغير من خصائص الاسم فضعف شبه ه بالفعل، وأجاز الكسائي - رحمه الله تعالى - إعماله مصغراً مستدلاً بقول بعض العرب: (أظنني مرتحلاً وسُويئاً فرسخاً)، والصحيح الأول، وهذا مسموع لا يقاس عليه"^(١).

تحليل المسألة:

يعمل اسم الفاعل المجرد من (أل) عمل الفعل بشروط منها : أن يكون مكبراً، وقد وقع الخلاف في ذلك، وللنحاة في هذه المسألة المذاهب الآتية:

المذهب الأول:

يذهب نحاة البصرة، والفراء إلى أن اسم الفاعل لا بد أن يكون مكبراً حتى يعمل عمله، فإن صغر فلا عمل له^(٢).

يقول ابن عصفور: "واعلم أن اسم الفاعل إذا صغر لا يعمل؛ لأن التصغير من خواص الأسماء..."^(٣)، وهو ما بينه ابن مالك بقوله: "فلو صغر أو نعت اسم الفاعل جائئاً على أصله، أو معدولاً به بطل عمله"^(٤)، وعلى ذلك لا يجوز: (هذا ضويرب زيداً) بالنصب، بل تجب الإضافة، والسبب في قولهم ذلك أن التصغير من خواص الأسماء، فلو دخل اسم الفاعل أبعدَه عن شَبَهِ الفِعل، وذلك يضعفه

(١) الفاخر: ٦٩٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٨٠/٣.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٤/١.

(٤) شرح الكافية الشافية ١٠٤٢/٢.

عن العمل، بالإضافة إلى أنه عمل لجريانه على المضارع في حركاته وسكناته،
والتصغير يزيل ذلك عنه^(١).

المذهب الثاني:

يذهب الكسائي إلى أنه يجوز إعمال اسم الفاعل إذا صغر^(٢)، وقد نسب
أيضاً للكوفيين^(٣)، وتابعهم أبو جعفر النحاس^(٤).

وقد احتج الكسائي بالسمع فيما حكى عن بعض العرب : (أظنُّني
مرتحلاً وسُوبياً فرسخاً)^(٥)، ويرى النحاس أن تصغيره ليس بأعظم من
تكسيره، فيجوز أن يعمل مصغراً؛ لأن التصغير قد يوجد في (ضرب) من
الأفعال والتكسير لا يوجد فيها^(٦).

-
- (١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣، وشرح التسهيل
للمرادي ٦٦٧، والهمع ٨١/٥، وشرح الأشموني ١٣٤/٢ .
- (٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٤٢/٢، والفاخر ٦٩٨
والارتشاف ٢٢٦٧/٥، وشرح التسهيل للمرادي ٦٦٧، والمساعد ١٩١/٢، والتصريح ٦٥/٢،
وشرح الأشموني ١٣٤/٢.
- (٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٤/١، والارتشاف ٢٢٦٧/٥، وشرح التسهيل للمرادي
٦٦٧، والمساعد ١٩١/٢، والهمع ٨١/٥.
- (٤) أبو جعفر هو : أحمد بن إسماعيل المرادي أبو جعفر النحاس مفسر أديب ولد وتوفي في مصر
صنف (تفسير القرآن) و (إعراب القرآن) وينسب له هذا المذهب في الارتشاف ٢٢٦٨/٥، وشرح
التسهيل للمرادي ٦٦٧، والمساعد ١٩١/٢، والهمع ٨١/٥.
- (٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٤٢/٢، والفاخر ٦٩٨،
وشرح التسهيل للمرادي ٦٦٧.
- (٦) ينظر : شرح التسهيل للمرادي ٦٦٧.

وأجيب عن ذلك بأنه لا حجة فيه؛ لأن فرسخاً ظرف، والظرف يعمل فيه رائحة الفعل^(١)، كما أن ما استدلوا به مسموع لا يقاس عليه.^(٢)، وأجيب عن قول النحاس بأن التكسير إنما وقع بعد استقرار العمل، فلم يؤثر^(٣).

المذهب الثالث:

نسب إلى ابن عصفور^(٤)، وحاصله أنه إذا كان الوصف لا يستعمل إلا مصغراً، ولم يلفظ به مكبراً جاز إعماله. وشاهد ذلك :

فما طَعْمُ راحٍ في الزجاج مدام تَرَقُّقُ في الأيدي كُمية عصيرها^(٥)

أساس الترجيح عند البعلي :

اعتمد البعلي في ترجيحه هنا على السماع والقياس؛ لأنه يرى أن ما ورد من تصغير اسم الفاعل وإعماله نادر في السماع، كما أنه مخالف للقياس؛ لأن القياس يقتضي عند تصغير اسم الفاعل عدم إعماله؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء، وبذلك يتعد عن مشابهة الفعل وبالتالي يتعد عن العمل.

الترجيح :

-
- (١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣، وشرح التسهيل للم رادي ٦٦٧، والمساعد ١٩٢/٢، وشرح الأشموني ١٣٤/٢.
- (٢) ينظر : شرح التسهيل للم رادي ٦٦٧.
- (٣) ينظر : شرح التسهيل للم رادي ٦٦٧.
- (٤) ينظر : الارتشاف ٢٢٦٨/٥.
- (٥) البيت لمُضَرِّس بن رَبِيعي . ينظر الدرر ٣٦٧ .

الراجع المذهب الأول، أي إعمال اسم الفاعل إذا كان مكبراً، وخلاف ذلك إذا كان مصغراً؛ لقوة الحجة الواردة في هذا المذهب من أن التصغير من خصائص الأسماء وهو يضعف شبهه بالفعل.

الضمير الواقع خبراً لكان وأخواتها من حيث

الاتصال والانفصال

نص المسألة:

يقول البعلبي: "واختار أكثر النحويين انفصال خبر كان عن اسمها، نحو: كنت إياه؛ لأنه خبر (كان)، والخبر لاحظ له في الاتصال . والصحيح رجحان الاتصال للسمع والقياس.." (١).

تحليل المسألة:

إذا وقع ضميران ثانيهما خبر لفعل ن اسخ فإنه يجوز عند النجاة اتصاله وانفصاله عما قبله ، إلا أنهم اختلفوا في الترجيح ، فمنهم من رجح الاتصال، ومنهم من رجح الانفصال.

المذهب الأول:

يذهب أكثر النحاة إلى رجحان الانفصال في هذه الحالة ، وأول من رجح الانفصال سيبويه^(٢)، والمبرد^(٣)، وهو مذهب ابن السراج حين قال : " واعلم أن خبر (كان) إذا كنيت عنه جاز أن يكون منفصلاً ومتصلاً ، والأصل أن يكون مفصلاً"^(٤)، وبه أخذ الزمخشري^(٥)، وابن يعيش^(٦)، وغيرهم^(٧). والسبب في رجحان الانفصال هو أن هذا الضمير في أصله خبر للمبتدأ

(١) الفاخر ٨٧٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٥٨/٢.

(٣) ينظر: المقتضب ٩٨/٣.

(٤) الأصول ٩١/١.

(٥) ينظر: المفصل ١٧٥.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٣٢٦/٢.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٦/١، وشرح الرضي ٤٤٢/٢، والبسيط ٧٧٠/٢، والارتشاف ٩٣٩/٢، والمساعد ١٠٨/١.

وحقه أن يكون منفصلاً^(١) .

ويرى ابن يعيش أن في وصل ضمير الخ بر بضمير الاسم نحو : (كنتك) و(كانه) و (ك اني) يكون الفاعل في هذا الباب والمفعول لشيء واحد، وفعل الفاعل لا يتعدى إلى نفسه متصلاً، ويتعدى إلى نفسه منفصلاً، فلا يجوز (ضربتني) ويجوز (إياي ضربت)^(٢) .

المذهب الثاني:

يرى أصحابه رجحان الاتصال، وهو مذهب الرماني^(٣)، وابن الطراوة^(٤)، وتبعهما ابن مالك^(٥)، واستدل ابن مالك على رجحان الاتصال بدليلين، أحدهما: يختص بالقياس وهو أن الضمير الواقع خبراً لكان أو إحدى أخواتها شبيه بهاء (ضربته)، في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، فكأن الفعل مباشر له، وكان مقتضى ذلك ألا ينفصل كما لم ينفصل هاء (ضربته)، وهو بذلك أشبه مفعولاً لم يحجزه عن الفعل إلا الفاعل، والدليل الثاني يعتمد على السماع فالإتصال ثابت في النظم والرثر^(٦). ومما استشهدوا به قول الرسول عليه السلام: "إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لا يكنه لا خير لك في قتله"^(٧)، وهو اختيار البعلي^(٨).

-
- (١) ينظر: الأصول ٩١/١، وشرح المفصل ٣٢٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٦/١، والفاخر ٨٧٦، وتوضيح المقاصد ٩٦/١، والهمع ٢٢١/١.
 - (٢) ينظر: شرح المفصل ٣٢٦/٢ - ١٠٧/٣ .
 - (٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٩/٢، وتوضيح المقاصد ٩٦/١، وشرح التسهيل للمراي ١٦٥، وأوضح المسالك ٩١/١، ٩٣، والمساعد ١٠٨/١، والتصريح ١٠٨/١.
 - (٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٧/١، والتذييل ٢٣٩/٢، والارتشاف ٩٣٩/٢، وتوضيح المقاصد ٩٦/١، وشرح التسهيل للمراي ١٦٥، وأوضح المسالك ٩١/١، والمساعد ١٠٨/١.
 - (٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٥٤/١.
 - (٦) المصدر السابق .
 - (٧) صحيح البخاري كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلح عليه ٩٤/١.
 - (٨) ينظر: الفاخر ٨٨٦.

وقد اعترض أبو حيان على أدلة ابن مالك بقوله : " وترجيحه للاتصال وما ادعاه من الاتصال في (كان) هو المختار، مخالف لما نقل سيبويه عن العرب ، والعجب له أن يأخذ من كلام سيبويه ما يدل على الاتصال ، ويجعله دليلاً على اختيار الاتصال ، ويترك النصوص التي أخبر فيها سيبويه عن العرب بأن الانفصال هو المختار، وأن الاتصال لا يكادون يقولون ه... " (١) ، ويقول: "وأعجب لهذا المصنف كيف ادعى أن الاتصال ثابت في النثر والنظم، وأن الانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في نظم ، وهذه مكابرة عظيمة ، سيبويه يقول : كلام العرب الانفصال وأما الاتصال فقليل... " (٢) .

أساس الترجيح عند البعلي: السماع والقياس :

اعتمد البعلي في ترجيح اتصال الضمير الواقع خبراً لكان وأخواتها على السماع والقياس ، فقد استدل بقول الرسول عليه السلام: "إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله" ، ويقول العرب: (عليه رجل ليسني) ، ومن الشعر بقول أبي الأسود الدؤلي:

دع الخمر يشربها الغواة فإنني رأيت أخاها مغنياً بمكانها^(٣)
فإن لا يَكُنْها أو تَكُنْه فإنَّه أخوها غَدَتْه أمُّه بلبانها

وأما القياس فإن البعلي يرى أن (كنته) مثل (فعلته) ، فكلاهما فعلان اتصل بهما ضميران مرفوع ومنصوب ، والضمير في (فعلته) واجب الاتصال ، ولذلك ينبغي أن يكون في (كنته) قياساً على (فعلته) واجب الاتصال ، فإن لم يكن ذلك فرجحانه.

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢/٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق .

(٢) البيتان من الطويل. ينظر: ديوان أبي الأسود الدؤلي ص ١٦٢، ٣٠٦، وهو من شواهد الكتاب ٤٦/١ ، وأدب الكاتب ٢٦٦ ، وشرح المفصل ٢/٣٢٥ ، والمقرب ١/٩٦.

الترجيح :

الراجح المذهب الثاني ، أي رجحان الاتصال ؛ لأنه أشبه مفعولاً لم يحجزه عن الفعل إلا الفاعل .

□ حقيقة السين المختصة بالمضارع

نص المسألة :

يقول البعلبي : "ولا خلاف أن (سوف) موضوعة على هذه الصيغة، وأما (السين) فكذلك عند البصريين؛ لأن الحذف خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا بدليل؛ ولأن (سوف) أشد تنفيساً، ويدخل عليها لام التوكيد، وليس كذلك (السين). وإذا اختلفا حكماً لم يكن أحدهما أصلاً للآخر . وذهب الكوفيون إلى أن أصلها (سوف) فحذفت منها الواو والفاء..... والصحيح الأول لما ذكر"^(١).

تعليل المسألة:

اختلف نحاة البصرة والكوفة حول صيغة (سين) التنفيس المختصة بالفعل المضارع، وفي ذلك مذهبان:

المذهب الأول:

مذهب البصريين، وحاصله أن حرف (السين) أصل في نفسه غير مأخوذ من غيره^(٢)، يقول ابن جنبي: " (ليس) حرف السين هذا مقتطعاً من (سوف)"^(٣).
وصحح مذهبهم المالقي بقوله: "والصحيح أن (السين) حرف استقبال قائم بنفسه، مختص بالفعل المضارع كجزء منه، ولذلك لم يكن عاملاً، فلا يصح أن يفصل بينه وبين فعله، ولا يقال فيه: إنه مقتطع من (سوف)"^(٤).
وعلى مذهبهم جماعة من النحاة^(٥).

(١) الفاخر ٣٠، ٣١.

(٢) ينظر: الإنصاف ٦٤٦/٢، والفاخر ٣٠، والتذييل والتكميل ٩٨/١، وشرح التسهيل للمرادي ٧٧، والجنبي ٥٩.

(٣) المنصف ١٠٧.

(٤) رصف المباني ٤٦٠.

(٥) ينظر: الإنصاف ٦٤٧/٢، و رصف المباني ٤٦٠، والفاخر ٣٠، والمغني ١٥٨/١.

وحجتهم في ذلك كالآتي:

١ - ما بينه الأنباري بقوله: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف، وأن يكون أصلاً في نفسه، والسين حرف يدل على معنى، فينبغي أن يكون أصلاً في نفسه لا مأخوذاً من غيره"^(١).

٢ - أورد ابن مالك حجتين لأصحاب هذا المذهب وهو أن السين أصل وليست مقتطعة من (سوف) في معرض رده على مذهبيهم، الأولى: أن السين حملت على نون التوكيد الخفيفة، إذ هي و نون التوكيد الخفيفة كل واحدة أصل برأسها؛ لمعاملة الخفيفة معاملة تنفرد بها عن الثقيلة. والحجة الأخرى: أنه لو كانت (السين) فرع (سوف) لكانت مدة التسوييف بهما سواء، وليس كذلك، بل هي ب (سوف) أطول. ولو كانت (السين) فرع (سوف) ك (سف) و (سو)، لكانت أقل استعمالاً منه؛ لأنها أبعد من الأصل، وهما أقرب إليه إذ الحذف فيهما أقل، والأصل أحق بكثرة الاستعمال من الفرع، والفرع الأقرب أحق بهما من الأبعد^(٢).

وقد اعترض ابن مالك على هذا المذهب، فهو يرى أن حمل السين على نون التوكيد الخفيفة لا ينبغي؛ وذلك لأنها لو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحافاً؛ وذلك لأنها تحذف إذا لقيها ساكن في نحو (قومن) إذا وصلتها ب (اليوم) فتقول: (قوم اليوم)، ولذلك فهي أصل بذاتها؛ ولأن القول بأن الخفيفة فرع من الثقيلة يفضي إلى هذا المحذور فهي أصل بنفسها.

(١) الإنصاف ٦٤٦/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٥/١، ٢٦.

أما القول بأن (السين) فرع (سوف) لا يفضي عند ابن مالك إلى مثل ذلك فهي عنده فرع من (سوف)^(١). كما رد القول بأن لو كانت (السين) فرع (سوف) لكانت أقل استعمالاً بقوله: "هذا تعليل ضعيف؛ لأن من الفرع ما يفوق الأصل بكثرة الاستعمال ك (نعم) و (بئس) فإنهما فرعا نعم وبئس، وهما أكثر استعمالاً...^(٢).

كما رد القول بأن لو كانت السين بعض سوف لكانت مدة التسوية بهما سواء وذلك بالقياس والسماع، فأما القياس فلأن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد به إلا مطلق المضي دون التعرض لقرب الزمان وبعده، وعليه ينبغي ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال ليجري المتقابلان على سنن واحد، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك. وأما السماع، فلأن العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن المعنى الواحد^(٣)، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَأَعْتَصَمُوا بِهِ فَنَسُدِّ لَهُمْ فِي رَحْمَةِ مِنِّهِ وَفَضْلٍ ﴾^(٥).

وقد علق أبو حيان على كلام ابن مالك في شرحه بقوله: "ومحصله أنه لم يستدل على الفرعية بشيء، واستطرد من ذلك إلى ادعاء أن النون الخفيفة ليست فرعاً عن الثقيلة، واستدل على ذلك بما ذكر من أنه ثبتت لها أحكام

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٥/١، ٢٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٢٦/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٦/١، ٢٧.

(٤) سورة النساء، آية ١٤٦.

(٥) سورة النساء، آية ١٧٥.

ليست للمثقلة . وهذا لا دليل منه، ألا ترى أن (إن) المخففة من الثقيلة هي فرع عنها بلا خلاف نعلمه في ذلك...^(١).

المذهب الثاني:

مذهب الكوفيين وهو على الخلاف من مذهب البصريين ، إذ يرون أن حرف التنفيس (السين) أصله (سوف)، أي بعد حذف الواو و (الفاء)^(٢)، يقول الفراء: "وقوله عز وجل ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٣)، وهي في قراءة عبد الله: (ولسيعطيك ربك فترضى) والمعنى واحد، إلا أن (سوف) كثرت في الكلام، وعرف موضعها فترك منها (الفاء) و (الواو)، والحرف إذا كثر فربما فعل به ذلك، كما قيل: أيش تقول...^(٤).

وتابعهم في مذهبهم ابن مالك حين يقول: "وزعموا أن (السين) أصل برأسها غير مفرعة عن سوف، ولكنها منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة، وهذا عندي تكلف ودعوى مجردة عن الدليل..."^(٥).

وحجة الكوفيين فيما ذهبوا إليه تتمثل بالآتي:

١ - أن (سوف) كثر استعمالها في ال كلام ولذلك حذفوا منها (الواو) و(الفاء)، ومن الأمثلة على ذلك قولهم: (لا أدري) والأصل (لا أدري)، وقولهم في أيمن الله: (أيمن الله)، و(أم الله)^(٦).

(١) التذيل والتكميل ٩٩/١.

(٢) ينظر: الإنصاف ٦٤٦/٢، ورفض المباني ٤٦٠، والفاخر ٣٠.

(٣) سورة الضحى، آية: ٥

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٧٤/٣.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢٥/١.

(٦) ينظر: الإنصاف ٦٤٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦/١، ورفض المباني ٤٦٠.

٢ - ما ورد عن العرب من أنهم قالوا : في (سوف) (سرو) فحذفوا الفاء، ومنهم من قال : (سف) فحذفوا الواو ، وطالما جاز الحذف في الحرفين لكثرة الاستعمال جاز أن يجمع بينهما في الحرف^(١) ، وفي ذلك يقول ابن مالك : "وأيضاً فقد أجمعنا على أن (سف) و (سو) و (سي) عند من أثبتها فروع سوف، فلتكن السين أيضاً فرعها؛ لأن التخصيص دون مخصص مردود"^(٢).

٣ - قالوا: دلالة (السين) هي نفسها دلالة (سوف)، فكلاهما تدل على الاستقبال، ولهذه المشابهة في اللفظ والمعنى دليل على أن (السين) مأخوذة من (سوف)^(٣).

وقد أورد الأنباري اعتراضات على مذهب الكوفيين وهي كالآتي:

- ١- قيل : إن كثرة الاستعمال لا يمكن أن تكون أصلاً يقاس عليه^(٤).
- ٢- إن ما ورد عن العرب من قول (سو أفعل)، و (سف أفعل) ليست حجة؛ لتفرد بعض الكوفيين بروايتها، وإن صحت فهي من الشاذ الذي لا يقاس عليه، كما أن حذف (الفاء) و (الواو) على خلاف القياس، فلا يجمع بينهما في الحذف؛ لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم ، فليس في كلام العرب حرف حذف جميع حروفه طلباً للخفة حتى لم يبق منه إلا حرف واحد^(٥).
- ٣- ليست (السين) في دلالتها على الاستقبال مثل (سوف)؛ لأن (سوف) أشد تراخياً في الاستعمال من (السين)، فلما اختلفا في الدلالة دل على أن كل واحد

(١) ينظر: الإنصاف ٦٤٦/٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٦/١، كما ورد ذلك في الجنى ٦٠.

(٣) ينظر: الإنصاف ٦٤٦/٢.

(٤) (٥) ينظر: الإنصاف ٦٤٧/٢.

منهما حرف مستقل بنفسه^(١). ويرى المالقي أن القول بأن (السين) مقتطعة من سوف غير صحيح؛ لأن الاقتطاع دعوى لا برهان عليها.

ولو كان الحذف باباً لصح في الضرورة وغيرها . كما أن الحرف ليس أصلاً في نفسه فلا يتصرف فيه تصرف الأسماء^(٢).

أساس الترجيح عند البعلي: الاستدلال بالأصول :

دلل البعلي على رأيه بقاعدة من قواعد الاستدلال ل، وهي أن ما ناب عن أصل فإنه لا يثبت له غير ما ثبت لأصله، والاستدلال بالأصول من الأدلة التي يحتج بها في النحو.

فالبعلي هنا يرى أن (السين) موضوعة على هذه الصيغة؛ لأنه لا يرى دليلاً يدل على أنها مقتطعة من (سوف)، وطالما لم يوجد الدليل فلا يقال بالحقذف؛ لأنه خلاف الأصل.

الترجيح:

الراجح مذهب البصريين؛ لأن مذهبهم يراعي الأصل؛ ولأن (السين) لها معنى تؤديه مغاير لـ (سوف) فمع كونها للاستقبال إلا أن (سوف) أشد تراخياً من (السين)، فثمة خلاف بينهما دل على كون كل واحدة منهما أصل.

(١) ينظر: الإنصاف ٢ / ٦٤٧.

(٢) ينظر: رصف المباني ٤٦٠، ٤٦١.

حكم استعمال (إلا) بمعنى الواو

نص المسألة:

يقول البعلبي: ((ولا تكون (إلا) بمعنى (الواو)؛ لأن الاشتراك على خلاف الأصل..... قال الكوفيون: تكون بمعنى (الواو) لوقوعها موقع (الواو) في قوله تعالى: ﴿لَيْتَ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾^(٢)، وقول الشاعر:

وكلُّ أخ مفارقه أخوه لعمرُ أبيك إلا الفرقدان^(٣)

والصحيح الأول، والاستثناء في الآيتين منقطع، فأما البيت فيحتمل أن يكون (الفرقدان) منصوباً على لغة من أجرى المثني مجرى المقصور)^(٤).

تعليل المسألة:

اختلف في معنى (إلا) هل تكون بمعنى (الواو أم لا)؟ وللنحاة في ذلك

مذهبان:

-
- (١) سورة البقرة، آية: ١٥٠.
 - (٢) سورة النساء، آية: ١٤٨.
 - (٣) البيت من الوافر وهو لعمر بن معديكرب، ينظر: شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي ص ١٧٨، الفرقدان: نجمان في السماء لا يغربان، ينظر: لسان العرب، ٣٨ / ٣٤٠٢. وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٣٣٤، وشرح المفصل ٢ / ٧٢، ٧٣، ووصف المباني ١٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك / ٢٥٥.
 - (٤) الفاخر ٤٨٧، ٤٨٨.

المذهب الأول:

يذهب جمهور البصريين إلى أن (إلا) لا تكون بمعنى الواو^(١).

وحجتهم في ذلك أن (إلا) للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم م الأول؛ ولذلك لا يمكن أن يكون أحدهما بمعنى الآخر، فالأصل أن ينفرد كل حرف بمعنى^(٢).

المذهب الثاني:

يذهب الكوفيون^(٣)، والأخفش^(٤) إلى أن (إلا) تأتي بمعنى (الواو)، وينسب إلى أبي عبيدة^(٥)، وإلى الفراء^(٦)، إلا أن الفراء قد فصل في ذلك، فجعل (إلا) بمعنى (الواو) إذا عطف على استثناء قبلها^(٧).

واستدلوا على ذلك بالسمع^(٨)، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿لَيْلًا يَكُونُ

لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾^(٩)، فالمعنى عندهم: (والذين ظلموا لا

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٦٦، وشرح الجزولية، ص٣٤، والارتشاف ٤/ ١٩٧٧، والجنى ٥١٨.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٦٩، والتبيين ٣٤٦، والفاخر ٤٨٨.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٦٦، والتبيين ٣٤٦، وشرح الأبيدي ٢/ ٣٣، والفاخر ٤٨٨، والمغني ٨٣/١، والتصريح ١/ ٣٤٩، والمهم ٣/ ٢٧٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٦٢.

(٥) مجاز القرآن ١/ ٦٠.

(٦) ينظر: الجنى ٥١٨، وشرح التسهيل للمراي ٨٠٧.

(٧) ينظر: معاني الفراء ١/ ٨٩.

(٨) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٦٨، والتبيين ٣٤٧، وشرح الأبيدي ٢/ ٣٣، ورفض المباني ١٧٧، والفاخر ٤٨٨، والارتشاف ٤/ ١٤٩٧، ١٤٩٨، والجنى ٥١٨، ٥١٩، والمهم ٣/ ٢٧٤.

(٩) سورة البقرة، آية: ١٥٠.

يكون لهم أيضاً حجة)، ومما استدلووا به قوله تعالى : ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾^(١) ، أي من ظلم لا يحب أيضاً الجهر بالسوء، ومن الشعر البيت السابق.

لكن جمهور النحاة لم يسلموا بذلك؛ إذ الاستثناء في الآيتين عندهم منقطع^(٢) ، والمعنى لديهم : لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة ، وللاستثناء المنقطع أمثلة عديدة منها قوله تعالى : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءَ الظَّنِّ ﴾^(٣) ، معناه: لكن يتبعون الظن^(٤) ، وكذا بيت الشعر معناه : لكن الفرقدان فإنهما لا يفترقان^(٥).

وقيل: يحتمل أن تكون (إلا) في البيت في معنى (غير)، ولذلك ارتفع ما بعدها^(٦) ، ويرى المالقي أن (إلا) هنا استثناء؛ لأن هذا الشاعر إنما أخبر بما شاهد لأنه شاهد كل أخ يفارق أخاه ، ولم يشاهد ا لنجمين (الفرقدين) متفارقين في حياته^(٧).

أساس الترجيح عند البعلبي: الأخذ بالأصل

رجح البعلبي أن معنى (إلا) مستقل ولا تكون بمعنى (الواو) بالاعتماد على قاعدة الأخذ بالأصل؛ لأن الأصل عدم الاشتراك ولا ينبغي مخالفة الأصول في النحو.

(١) سورة النساء، آية: ١٤٨.

(٢) ينظر: الإنصاف ١ / ٢٦٩ ، والتبيين ٣٤٨ ، وشرح الأبيدي ٢ / ٣٤.

(٣) سورة النساء، آية: ١٥٧.

(٤) (٥) ينظر: الإنصاف ١ / ٢٧١.

(٦) ينظر: شرح الأبيدي ٢ / ٣٤.

(٧) ينظر: رصف المباني ١٧٨.

الترجيح:

الراجع مذهب البصريين في أن (إلا) لا تكون بمعنى (الواو)؛ لقوة أدلة مذهبهم في أن (إلا) للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، بخلاف (الواو) التي تقتضي اشتراك الثاني في حكم الأول.

حكم الضمير المتصل باسم الفاعل

نص المسألة:

يقول البعلبي: ((الضمير المتصل باسم الفاعل نحو: (مكرمك والمكرمك) حكمه حكم الظاهر عند سيبويه، فهو مع المجرد من الألف و اللام في موضع جر بالإضافة؛ لتجرده من مانعَيْها الألف واللام والتتوين، ومع المقرون بالألف واللام في موضع نصب؛ لأن فيه أحد مانعي الإضافة . وعند الأخفش هو في موضع نصب مطلقاً . وعند الرماني والزمخشري، هو موضع جر مطلقاً، والصحيح مذهب سيبويه؛ لأن المضمرة فرع الظاهر، فلا ينسب إلى الفرع ما لا ينسب إلى أصله))^(١).

تحليل المسألة:

اختلف النحويون في محل الضمير المتصل باسم الفاعل ، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

مذهب سيبويه، ومن تبعه وحاصل مذهبهم أن الضمير يعامل معاملة الاسم الظاهر، فإذا كان الوصف مجرداً من (أل) كان الضمير في محل جر بالإضافة، وإذا كان الوصف محلي (بأل) كان الضمير في محل نصب مفعول به، كما هو الحال في الاسم الظاهر، يقول سيبويه: ((ولا يكون في قولهم: هم ضاربوك، أن تكون الكاف في موضع النصب؛ لأنك لو حذف النون في الإظهار لم يكن إلا جراً، ولا يجوز في الإظهار: هم ضاربو زيداً؛ لأنها ليست في معنى (الذي)؛ لأنها ليست فيها الألف واللام كما كانت في (الذي))^(٢).

(١) الفاخر ٧٠٣.

(٢) الكتاب ١ / ١٨٧.

وقد أشار ابن عصفور إلى هذا المذهب بقوله : ((وهذا أسدُ المذاهب؛ لإجراء الضمير مجرى الظاهر))^(١)، وهو اختيار ابن مالك حين قال: ((ومثال ذي الوجه الواحد لكون المعمول ضميراً متصلاً قولك : هذا مكرمك ، وهذان مكرماك ، وهؤلاء مكرموك . فالكاف في الأمثلة الثلاثة وشبهها في موضع جر على مذهب سيبويه، وأكثر المحققين. وهو الصحيح؛ لأن الظاهر هو الأصل والمضمرات نائبة عنه))^(٢).

وقد أيد النحاة أن يعامل الضمير معاملة الاسم الظاهر؛ لأن الضمير فرع للاسم الظاهر. وعند إضافة اسم الفاعل المجرد من (أل) للاسم الظاهر يكون مجروراً بالإضافة، والدليل على ذلك حذف التنوين من الوصف المضاف . وفي الوصف المحلى بـ (أل) والمضاف للاسم الظاهر يتعين النصب على المفعولية؛ لأنه لا يجوز إضافة المحلى بـ (أل) إلى المجرد منها.

المذهب الثاني:

مذهب الأخفش^(٣)، وهشام^(٤)، يقول الأخفش: ((وقال: ﴿إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ

إِلَّا أُمَّرَاتَكَ﴾^(٥) فالنصب وجه الكلام، لأنك لا تجري الظاهر على المضمر، والكاف في موضع جر لذهاب (النون)؛ وذلك لأن هذا إذا سقط على اسم مضمر ذهب منه التنوين والنون إن كان في الحال، وإن لم يفعل، تقول : ((هو

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٥٧.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١ / ٩٠.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨٣، والارتشاف ٥ / ٢٢٧٥، وتوضيح المقاصد ٢ / ٢٠،

وشرح التسهيل للمراي ٦٧٢، والمساعد ٢ / ٢٠١، وحاشية الصبان ٢ / ٣٧٠.

(٥) سورة العنكبوت، آية: ٣٣ .

ضاربك الساعة أو غداً، وهم ضاربوك ((^(١))، فهو يرى أن النصب هو وجه الكلام، والحجة^(٢) في مذهبهم بينها ابن مالك بقوله : ((لأن موجب النصب المفعولية وهي محققة، وموجب الجر الإضافة وهي غير محققة؛ إذ لا دليل عليها إلا حذف التتوين، ونون التشية والجمع، ولحذفها سبب غير الإضافة وهو صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلاً))^(٣). أي: إن زوال التتوين والنون لإضافة الضمير لا للإضافة كما بين أبو حيان^(٤).

وهذه الحجة ضعيفة عند النحاة، يقول ابن عصفور : ((وذلك باطل؛ لأن حذف النون للإضافة والطول قد ثبت، ولم يثبت حذفها لإضافة الضمير))^(٥). وهو ما أشار إليه ابن مالك، فهو يرى أن النصب الذي تقتضيه المفعولية لا يلزم أن يكون لفظياً بل يكتفى فيه بالتقدير، والدليل على ذلك أنه يُمنع إضافة اسم الفاعل للمفعول به الظاهر، كما أن عمل الأسماء النصب أقل من عملها الجر^(٦)، وقد أورد ابن مالك أبياتاً لجواز ذلك، منها قول الشاعر:

هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُحَدَّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا^(٧)

وأظهر أبو حيان الفرق بين المذهبين في العطف وذلك في نحو : (هذا

ضاربك وزيداً) إذ (زيداً) منصوب بالعطف على الكاف في مذهب الأخفش

-
- (١) معاني القرآن للأخفش ١ / ٩٠.
(٢) ينظر: شرح التسهيل للمراذبي ٦٧٢، والمساعد ٢ / ٢٠١.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨٣.
(٤) ينظر: الارتشاف ٥ / ٢٢٧٥.
(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٥٨.
(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨٤.
(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ١ / ١٨٨، وشرح المفصل ٢ / ١٣٤، والارتشاف ٥ / ٢٢٧٧، وخزانة الأدب ٤ / ٢٦٦، ٢٧٩.

وهشام، ومنصوب بإضمار ناصب على مذهب سيبويه، والتقدير : (يضرب زيدا^(١)).

المذهب الثالث:

هو مذهب المبرد^(٢)، والرماني^(٣)، والزمخشري^(٤)، وحاصله أن الضمير المتصل باسم الفاعل في موضع جر بإضافة الوصف إليه مطلقاً ، سواء كان الوصف محلي بـ (أل) أو مجرداً منها.

وحجتهم في ذلك أن الضمير ينوب عن الاسم الظاهر، وهذا المذهب مختلف عن مذهب سيبويه في نحو : (زيد الضاربك)، فالوصف المحلي بـ (أل) يضاف للضمير المتصل به فيكون في محل جر لا نصب؛ لأن اسم الفاعل المقرون بـ (أل) عندهم مضاف للاسم الظاهر بعده، فكذلك الضمير^(٥).

وقد ضعف ابن يعيش هذا المذهب بقوله : ((فحاصل كلامه أنه لا يتصل باسم الفاعل ضمير إلا مجرور، ولا أعرف هذا المذهب ...))^(٦) ، كما ضعفه ابن مالك؛ لأن فيه مخالفة النائب عن المنوب عنه^(٧).

(١) ينظر : الارتشاف ٥ / ٢٢٧٧.

(٢) ينظر : المقتضب ٤ / ١٤٥.

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨٦، الفاخر ٧٣، الارتشاف ٥ / ٢٢٧٦.

(٤) ينظر : المفصل ١٣٧.

(٥) ينظر : أوضح المسالك ٣ / ٨٤.

(٦) شرح المفصل ٢ / ١٣٥.

(٧) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨٦.

أساس الترجيح عند البعلي: الاستدلال بالأصول :

دلل البعلي هنا بقاعدة من قواعد الاستدلال بالأصول، وهو أن ما ناب عن أصل فإنه لا يثبت له غير ما ثبت لأصله . وهو يرى أن المضمر فرع للاسم الظاهر، وبهذا لا بد أن يثبت له ما ثبت لأصله . فالضمير المتصل باسم الفاعل يكون مع المجرد من الألف في محل جر بالإضافة، ومع المقرون بالألف واللام في موضع نصب.

الترجيح:

الراجع عندي ما ذهب إليه الجمهور؛ وذلك لقوة أدلتهم، فالضمير المتصل باسم الفاعل المعرف بـ (أل) في محل نصب؛ لأن الألف واللام مانعة للإضافة، وما كان مجرداً منها في محل جر. ويدل على ذلك حذف النون من المثى والجمع المضاف.

هل المثني وجمع المذكر السالم معربان أم مبنيان؟

نص المسألة:

يقول البعلبي: ((الاسم المثني والمجموع جمع السلامة معربان؛ لأن المعرب من الأسماء السالم من شبه الحرف، وهما كذلك. فيكونان معربين بحكم الأصل. وحكى عن الزجاج أنهما مبنيان لتضمّن كل واحد منهما معنى واو العطف؛ لأن ما تضمن معنى الحرف مبني كخمسة عشر، الصحيح الأول، وليس واحد منهما متضمناً معنى واو العطف؛ لأن ما تضمن معنى الحرف يبقى لفظه ك (أين) و (خمسة عشر)، ولفظ المفرد غير لفظ المثني، والمركب يمكن ظهور الواو معه، ولا يمكن ظهورها مع المثني والمجموع))^(١).

تحليل المسألة:

يذهب النحاة إلى أن المثني والجمع معربان، وخالفهم الزجاج في ذلك، فهو منفرد برأيه الذي يذهب فيه إلى أنهما مبنيان. وتوضيح ذلك فيما يأتي:

المذهب الأول:

يذهب جمهور النحاة إلى أن المثني والجمع معربان، يقول سيبويه: ((واعلم أنك إذا تثبت الواحد لحقته زيادتان، الأولى: منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون (...))^(٢)، وكذا رأيه في جمع المذكر السالم^(٣)، وهو مذهب المبرد^(٤)، والسيراي^(٥)، وهو المتعارف عليه عند النحاة^(٦).

(١) الفاخر ٧٨.

(٢) الكتاب ١ / ١٧، ١٨.

(٣) ينظر: الكتاب ١ / ١٧، ١٨.

(٤) ينظر: المقتضب ٢ / ١٥٢.

(٥) ينظر: شرح السيرافي ١ / ١٣٢.

(٦) ينظر: أسرار العربية ٤٧، واللباب ١ / ١٠٣، والتبيين ٩٩، وشرح المفصل ٣ / ١٨٧، وشرح

الجمال لابن عصفور ١ / ٣٢٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٧٥، والفاخر ٧٨.

والدليل على أن المثني والجمع معربان عدة أمور:

١ . وجود حد المعرب فيها ، وهو اختلاف آخرها لاختلاف العامل ، فهما في الرفع بحرف ، وفي الجر والنصب بحرف آخر^(١).

وقد يعترض على ذلك بأن يقال : قد حصل هنا اختلافان حركة ما قبل حروف المد ، وحروف المد ، واختلاف الحركة فيما قبل حرف المد ليس بإعراب ، فكذلك حرف المد لا يكون اختلافه إعراباً^(٢).

ويمكن الجواب عن ذلك بأن الذي اختلف بحكم الأصل هو حرف المد وهو الألف في حالة الرفع ، والياء في النصب والجر ، وكذلك في الجمع ، وحركة ما قبل الحروف تابعة لها ، أو ثبتت للفرق بينهما ، ولم يحدث لتأثير العامل^(٣).

المذهب الثاني:

يذهب الزجاج إلى أن المثني وجمع المذكر السالم مبنيان^(٤) ، وقد فصل المالقي في مذهب الزجاج فقال : " وذهب الزجاج إلى أنهما مبنيان في حال الرفع ، ومعربان في حال النصب والخفض"^(٥) ، وقد نسب إليه السيوطي القول بما ذهب إليه الجمهور ، أي أن المثني والجمع معربان^(٦).

وحجته في البناء كما بينها من نسب إليه ذلك تمثلت في الآتي:

١ - أن المثني والجمع يتضمنان معنى (واو العطف) ، أي أن التقدير في نحو : قام الزيدان ، (قام زيد وزيد). وبالتالي أصبح الاسم مبنيًا مثل: (خمسة عشر)^(٧).

واعترض على ذلك بأن المثني والجمع وضعا على هذه الصيغة لكي يدل على

معنيهما من التثنية والجمع ، وإنما يفرد المفرد في الحكم لوجود لفظة ، ولذلك لا

(١) (٢) ينظر التبيين ٩٩.

(٣) ينظر : التبيين ١٠٠.

(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ٣٣ ، والتبيين ٩٩ ، واللباب ١ / ١٠٣ ، وشرح الرضي ٣ / ٣٥١ ، والفاخر ٧٨ ، والارتشاف ٢ / ٥٦٨ ، والتذييل ١ / ٢٨٧.

(٥) رصف المباني ١١٤.

(٦) ينظر : الهمع ١ / ١٦١.

(٧) ينظر : التبيين ١٠٠ ، وشرح الرضي ٣ / ٣٥١ ، والفاخر ٧٨ ، والتذييل ١ / ٢٨٧..

يجوز تشبيههما بما ركب ، ولو كانا مبنيين لكان يجب ألا يختلف آخرهما باختلاف العوامل فيهما^(١).

والمتى والجمع غير مركبين؛ لأن التركيب يبقى معه لفظ كل واحد من الاسمين مثل: خمسة عشر.

والمتى والجمع غير صيغتي الاسمين المفردين^(٢)، فصيغتهما تعني عن العطف، ثم إنه لو سلم بأنه مكرر بحرف العطف فإن نحو : (خمس عشرة) لم يحذف منها المعطوف، بل حذف حرف العطف، ولذلك تضمن المعطوف وبني، أما متى والجمع فقد حذف المعطوف فيهما مع حرف العطف، ولم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف^(٣)، ولذلك يمكن ظهور الواو معه بعكس متى والجمع^(٤).

وقد يجاب بأن المفرد الذي لحقته علامتا التنثية والجمع تضمن معنى حرف العطف؛ لوقوعه على الشئيين أو الأشياء، وعلامتا التنثية والجمع دليل تضمن المضاف واوا في متى، وأكثر من (واو) في الجمع. ويرده أن معنى العطف أهدر وجعل المفرد في متى واقعاً على شئيين بلفظ واحد، لا على وجه العطف وكذا في الجمع^(٥).

أساس الترجيح عند البعلي: استصحاب الأصل :

رجح البعلي كون متى والجمع معربين، وذلك بالاعتماد على استصحاب الأصل، إذ يرى البعلي أن الأصل في الأسماء التي تسلم من شبه الحرف أن تكون معربة، وبما أن ذلك هو الأصل فلا بد أن يكون متى والجمع معربين؛ لأنهما قد سلما من شبه الحرف، وهذا الأصل فيهما يستلزم إعرابهما.

(١) ينظر: الإنصاف ٣٦/١.

(٢) ينظر: التبيين ١٠٠، ١٠١، واللباب ١٠٣/١.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٣٥١/٣.

(٤) ينظر: الفاخر ٧٨.

(٥) ينظر: شرح الرضي ٣٥١/٣، ٣٥٢.

الترجيح:

الراجع مذهب الجمهور، أي القول بأنهما معريان؛ لقوة دليل هذا المذهب في وجود حد المعرب في المشى والجمع، وذلك لاختلاف آخرها باختلاف العامل.

حكم المضاف إلى ياء المتكلم

نص المسألة:

يقول البعلبي: ((المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: (كتابي وغلامي وداري) فكتاب وغلाम ودار أسماء متمكنة قبل الإضافة إلى ياء المتكلم، فلما أضيف إلى ياء المتكلم اختلف في بنائها، فذهب قوم إلى أنها معربة وصححه (أبو البقاء)..... وجه الأول: أن الأصل في الأسماء الإعراب فلا يزال عن أصله بغير سبب يقتضي بناءه، فيكون إخراجاً له عن أصله بالتحكم والتشهي. فوجب الحكم بإعرابه استصحاباً للأصل، السالم عن المعارض))^(١).

ويذكر في موضع آخر من كتابه: ((ليس في الكلمات كلمة لا معربة ولا مبنية، لقضاء القسمة العقلية في انحصار الكلمات في قسمي المعرب والمبني...))^(٢).

تعليل المسألة:

إذا أضيف الاسم الصحيح الآخر إلى ياء المتكلم فإن حكم هذه الياء أن يكسر ما قبلها، مثل (غلامي) و (داري). لكن النحاة اختلفوا في هذه الكسرة هل هي علامة بناء أم إعراب؟ وللنحاة في ذلك مذاهب:

المذهب الأول: (مذهب الجمهور):

يذهب جمهور النحاة إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب بحركات مقدرة في أحوال الإعراب الثلاثة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الكسرة المناسبة لياء المتكلم^(٣)، والكسرة هنا عارضة يقول ابن يعيش: ((وإذا

(١) الفاخر ١٥٣، ١٥٤.

(٢) المصدر نفسه ٤٧.

(٣) ينظر: الارتشاف ٢ / ٨٤٧، وتوضيح المقاصد ١ / ٤١٢، والمساعد ٢ / ٣٧٣، وحاشية الصبان

٢ / ٤٢٧.

كانت عارضة لم تصر الكلمة بها مبنية ((^(١))، ولأن الأصل في الأسماء الإعراب، فلا يزال عن أصله بغير سبب يقتضي بناءه^(٢)، وهنا لا يوجد سبب للبناء؛ فلذلك بقي على إعرابه وقدرت عليه الحركات.

المذهب الثاني:

ذهب جماعة من النحاة إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني^(٣)، ومن أوائل من قال بذلك الجرجاني حين يقول عن (ضربي زيداً قائماً): ((ضربي مبتدأ بمنزلة أن تقول: ضرب زيدٍ إلا أن الإعراب لا يظهر في لفظه لكونه مبنيّاً على الكسر لأجل ياء المتكلم))^(٤). وتابعه ابن الخشاب^(٥)، والمطرزي^(٦)، وذكر أنه ظاهر كلام الزمخشري^(٧).

وحجتهم في ذلك يبينها ابن يعيش بقوله: ((فذهب قوم إلى أنها حركة بناء، وليس إعراباً؛ لأنها لم تحدث بعامل، وإنما حدوثها عن علة، وهو وقوع ياء النفس بعدها، ولذلك لا تختلف باخ تلاف العوامل، ألا تراك، تقول: (جاء غلامي)، و (رأيت غلامي)، و (مررت بغلامي) فتختلف العوامل في أوله، ولا تختلف حركة حرف الإعراب، بل يلزم الكسر ألبتة مع إمكان تحركه"^(٨).

(١) شرح المفصل ٢ / ٢٠٧.

(٢) ينظر: الفاخر ١٥٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢ / ٢٠٦، واللباب ١ / ٦٧، وتوضيح المقاصد ١ / ٤١٢.

(٤) المقتصد ١ / ٢٤٠.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٩، وشرح ابن الناظم ٤١٣، والارتشاف ٢ / ١٨٤٧، والمساعدا ٢ / ٣٧٣.

(٦) (٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٩، والارتشاف ٢ / ١٨٤٧.

(٨) شرح المفصل ٢ / ٢٠٦.

فالعلة في البناء عندهم كونه مضافاً إلى غير متمكن، وقيل : الياء اسم مضمّر مبني مجرور فلا يكون إلا متصلاً، وهو على حرف واحد كسر ما قبله فتزلت منزلة الجزء من المضاف، فبني الاسم معها لامتزاجه بها^(١).
وقد رد مذهبهم من قبل النحاة، يقول ابن مالك : "ولم أوافق الجرجاني في بناء المضاف إلى ياء المتكلم، وإن كان في تقدير إعرابه تكلف يخالف الظاهر؛ لأن لبناء الأسماء أسباباً كلها منتفية منه، فيلزم من الحكم بينائه مخالفة النظائر"^(٢)، ولا ينبغي القول بأنه بني لإضافته إلى غير المتمكن وذلك للأسباب الآتية^(٣):

- ١ - هذا القول يستلزم بناء المضاف إلى سائر المضمّرات، بل إلى كل الأسماء التي لا تمكن لها، وذلك باطل، وما استلزم باطلاً، فهو باطل.
- ٢ - ويلزم منه أيضاً بناء المثني المضاف إلى ياء المتكلم، وبنائه باطل.
- ٣ - أن المضاف إلى غير المتمكن لا يبني لمجرد إضافته، بل لابد أن يكون قبلها مناسباً للحرف في الإبهام والجمود مثل (غير). والمضاف إلى ياء المتكلم لا يشترط فيه ذلك.

وقد ينتصر لأصحاب هذا المذهب بأن يقال : لا نسلم انحصار ما يوجب بناء الأسماء في مناسبة الحرف، كما أن آخر الكلمة لا يتأتى فيه تأثير بعامل في تصغير، وتكبير، وتكسير، وتأنيث، وتذكير، فيلزم بناء المضاف من ذلك وثبوت الفرق بينه وبين المقصور، فالإعراب يظهر في آخره في حالة التصغير، نحو : فُتِيَّ، والتكسير نحو فُتِيَّة، والتأنيث نحو فتاة أما المضاف إلى ياء

(١) ينظر : الفاخر ١٥٤.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٣، ٢٨٠.

(٣) ينظر : المصدر السابق ٢٨٠/٣.

المتكلم فإن إعرابه لا يظهر في الأحوال الخمسة ، وقد ينتصر لهم أيضاً بأن
المضاف إلى ياء المتكلم شبيه بـ (الذي)، فالياء هنا بعد كسرة لازمة ويمكن
حذفها، وليس ما قبل الياء حرف إعراب، ويتغير في التثنية والجمع، و (الذي)
كذلك مناسب للحرف ، وبذلك يستحق المضاف لياء المتكلم البناء؛ لأنه أشبه
(الذي) كما بني (رقاش) لأنه مناسب (لنزال)^(١).

المذهب الثالث:

وهو مذهب ابن مالك حيث يقول : " والصحيح أن المكسور الآخر
للإضافة إلى الياء معرب تقديراً في الرفع والنصب؛ لأن حرف الإعراب منه في
الحالين قد شغل بالكسرة المجلوبة ترعية للياء، فتعذر اللفظ بغيرها، فحكم
بالتقدير كما فعل في المقصور ، وأما حال الجر فالإعراب ظاهر للاستغناء عن
التقدير، هذا عندي هو الصحيح، ومن قدر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفاً
لا مزيد عليه، ولا حاجة إليه"^(٢).

وقد علق أبو حيان على ما ذهب إليه ابن مالك بقوله : " ولا أعرف له سرفاً
في هذا المذهب"^(٣).

المذهب الرابع:

يذهب ابن جني إلى أن هذه الكسرة لا إعراب ولا بناء، وقد أشار إلى
ذلك في كتابه الخصائص في باب : (باب في الحكم يقف بين حكمين) يقول
في ذلك : " وهذا فصل موجود في العربية لفظاً وقد أعطته مقادراً عليه وقياساً،

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٠/٣.

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٣.

(٣) الارتشاف ١٨٤٧/٢.

وذلك نحو : كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو : (غلامي) و (صاحبي)، فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء...^(١)، ونسبه البعلي لابن بابشاذ^(٢).

وعن مذهبهم يقول ابن يعيش : "وقد ذهب قوم إلى أن هذه الحركة لها حكم بين حكمين، وليست إعراباً، ولا بناء"^(٣).

والحجة في ذلك أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم لا توجد فيه علة توجب البناء، مثل مشابهة الحرف أو تضمن معناه . كما أنه لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحة حرف الإعراب في حالة الرفع والنصب، بل تبقى الكسرة موجودة^(٤).

وقد ضُعب هذا المذهب ، يقول العكبري : "والذي ذهبوا إليه فاسد"^(٥)، ويقول الأشموني عن هذا المذهب ، ومذهب الجرجاني أن كليهما بين الضعب^(٦)، وذلك لأن المتعارف عليه عند النحاة أن الكلمات تنحصر في قسمين مبني ومعرب^(٧) .

أساس الترجيح عند البعلي: استصحاب الأصل :

اعتمد البعلي هنا على الأصول وتحديدًا استصحاب الأصل ، وهذا الدليل أشار إليه ابن جني في الخصائص في باب إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُول،

(١) الخصائص ٣٤١/٢ .

(٢) ينظر : الفاخر ١٥٤ .

(٣) شرح المفصل ٢٠٧/٢ .

(٤) ينظر : اللباب ٦٧/١ ، وشرح المفصل ٢٠٧/٢ ، والفاخر ١٥٤ .

(٥) اللباب ٦٧/١ .

(٦) ينظر : شرح الأشموني ١١٩/٢ .

(٧) ينظر : شرح ابن الناظم ٣٢ ، والفاخر ٤٧ .

مالم يدعُ داع إلى الترك والتحّ ول، وفي ذلك يقول : "واعلم أنه ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلا لأمر قد كان، وهو على بابه ملاحظاً له.." (١) .

والبعلي هنا يرى أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم معرب اعتماداً واستصحاباً للأصل؛ فالأصل في الأسماء هو الإعراب، فإن عرض لها ما يزيل إعرابها ألحقت بالمبني، وهنا لا يرى البعلي في المضاف إلى ياء المتكلم سبباً يجعله مبنيّاً؛ لذلك أخذ بالأصل وهو كونه معرباً.

الترجيح:

الراجع المذهب الذي أخذ به البعلي؛ لأنه مذهب جمهور النحاة؛ ولأن الأسباب التي تبني من أجلها الأسماء مثل مشابهة الحرف سواء من حيث الشبه الوضعي، أو الافتقاري، وغيرها غير متواجدة في المضاف إلى ياء المتكلم . فإن لم يكن مبنيّاً فهو معرب والكسرة لمناسبة الياء

(١) الخصائص ٤٣٧/٢.

معنى (كأن)

نص المسألة:

يقول البعلي: "وأما "كأن" فحرف تشبيه، والأصل في "كأن زيدا أسد": إن زيدا كالأسد، فقدموا الكاف وأدخلوها على (أن) ليبتدئوا بالتشبيه اهتماماً؛ لأنه أهم وأبلغ من أن يبتدئوا بحرف تحقيق ثم يعودوا إلى ال تشبيهه..... وزعم بعضهم أنها لا تكون تشبيهاً إلا إذا كان الخبر جامداً، فإن كان مشتقاً كان معناها الشك، قالوا: وتكون واجبة في نحو قولك: كأنك تريد فرجاً، والصحيح الأول، وهذه آراء ضعيفة لا دليل عليها"^(١).

تحليل المسألة:

اختلف النحاة في المعنى الذي تؤديه (كأن) في الكلام، ولهم في ذلك عدة مذاهب:

المذهب الأول:

يذهب جمهور البصريين إلى أن معنى (كأن) للتشبيه مطلقاً^(٢)، وهو مذهب الخليل، وسيبويه، يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن (كأن) فزعم أنها (إن) لحقتها (الكاف) للتشبيه"^(٣)، وهو المتبع عند غالب النحاة^(٤).

وتفسير ذلك في نحو: (كأن زيدا أسد) أي إن زيدا كالأسد، فقدموا الكاف وأدخلوها على (أن) ليبتدئوا بالتشبيه اهتماماً؛ لأنه أهم من حرف

(١) الفاخر ٤١٠، ٤١١.

(٢) ينظر: الارتشاف ١٢٣٨/٣، والمغني ٢١٦/١، والهمع ١٥٠/٢.

(٣) الكتاب ١٥١/٣.

(٤) ينظر: أسرار العربية ٩٥، وشرح ابن عصفور ٤٤٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٦/٢، وشرح المقدمة للأبذي ص ١٠٤٩، وشرح الرضي ٣٣١/٤، والبسيط ٧٦٦/٢، والفاخر ٤١١، والتذيل ١٦/٥، وتوضيح المقاصد ٢٠٠/١، وشرح التسهيل للمرادي ٣٣٨، والمقاصد الشافية ٣١٣/٢، والتصريح ٢١٢/١.

التحقيق (إن)، وفتحت همزة (إن) لحرف الجر الكاف^(١).

المذهب الثاني:

يذهب الكوفيون إلى أن (كأن) معناه التشبيه، إذا كان الخبر جامداً، فإن كان مشتقاً كان معناها الشك أي الظن^(٢)، وتبعهم في ذلك الزجاج^(٣)، والزجاجي^(٤) بقوله: "وإذا كان خبرها مشتقاً من الفعل كانت شكاً كقولك: كأن زيداً منطلق، وكأني انطلق، فهذا شك؛ وذلك لأنه لا يشبه الفعل..."^(٥)، وهو مذهب ابن الطراوة^(٦)، يقول ابن عصفور: "وزعم أبو الحسين بن الطراوة أن (كأن) تكون بمعنى (ظننت)، واستدل على ذلك بأنك تقول: كأن زيداً قائم، والقائم هو زيد والشيء لا يشبه بنفسه"^(٧)، وعلى مذهبهم ابن السيد^(٨).

-
- (١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٦/٢، والفاخر، ٤١٠، ٤١١، وارتشاف الضرب ١٢٣٨/٣، وشرح التسهيل للمرادي ٣٣٧، والجنى ٥٧٠، ٥٧١، والمغني ٢١٦/١، والمساعد ٣٠٥/١، والتصريح ٢١٢/١.
- (٢) ينظر: الارتشاف ١٢٣٨/٣، ١٢٣٩، والتذييل ١٥/٥، وشرح التسهيل للمرادي ٣٣٨، والجنى ٥٧٢، والمهم ١٥١/٢.
- (٣) ينظر: شرح الرضي ٣٣١/٤.
- (٤) (٥) حروف المعاني، ص ٢٩.
- (٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١، والارتشاف ١٢٣٩/٣، والتذييل ١٥/٥، وشرح التسهيل للمرادي ٣٣٨، والجنى ٥٧٢، والمهم ١٥١/٢.
- (٧) شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١.
- (٨) ابن السيد هو: عبد الله بن محمد بن السيد، أبو محمد، من علماء اللغة، والأدب، ولد ونشأ في بطليوس، في الأندلس، من مصنفاته (المسائل) (الأجوبة) و (المثلث في اللغة). ينظر الأعلام ١٢٣/٤، وينسب له هذا المذهب في الارتشاف ١٢٣٩/٣، والتذييل ١٥/٥، وشرح التسهيل للمرادي ٣٣٨، والجنى ٥٧٢، والمهم ١٥١/٢.

وهذا المذهب لم يعتدَّ به عند النحاة ، وقد أجيّب عنه بأن الشيء يشبه في حالة ما به في حالة أخرى ، وبيانه تشبيهه (زيداً) وهو غير قائم به قائماً^(١) ، وهناك من قال التقدير : كأن هيئة زيد هيئة قائم^(٢) .

ويرى الرضي أن الأولى في هذه الحال أن يقال : إن (كأن) للتشبيه والمعنى: كأنك شخص قائم ، حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة ، فيصح تشبيه أحدهما بالآخر ، إلا أنه لما حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه ، وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه ، صار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر^(٣) .

المذهب الثالث:

يذهب جماعة من النحاة إلى أن (كأن) معناها التحقيق والوجوب ، أي مثل (إن) مطلقاً ، ولا يقرون بمعنى التشبيه ، وينسب هذا المذهب إلى الكوفيين^(٤) ، والزجاجي^(٥) .

واستدلوا على ذلك بالسمع^(٦) ، يقول الشاعر :

-
- (١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١ ، وشرح المقدمة للأبدي ص ١٠٤٩ ، والتذييل ١٦/٥ ، وشرح التسهيل للمراي ٣٣٨ ، والجنى ٥٧٢ ، والهمع ١٥٢/٢ .
- (٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١ ، والتذييل ١٦/٥ ، والهمع ١٥١/٢ .
- (٣) ينظر: شرح الرضي ٣٣١/٤ .
- (٤) ينظر: الارتشاف ١٢٣٨/٣ ، والتذييل ١٣/٥ ، وشرح التسهيل للمراي ٣٣٧ ، والجنى ٥٧١ ، والمغني ٢١٦/١ ، والمساعد ٣٠٥/١ ، والتصريح ٢١٢/١ ، والهمع ١٥٠/٢ .
- (٥) ينظر: الارتشاف ١٢٣٨/٣ ، والتذييل ١٣/٥ ، وشرح التسهيل للمراي ٣٣٧ ، والجنى ٥٧١ ، والمغني ٢١٦/١ ، والمساعد ٣٠٥/١ ، والهمع ١٥٠/٢ .
- (٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٧/١ ، ٤٤٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦/٢ ، وشرح الأبدي ١٠٥١ ، والتذييل ١٣/٥ ، ١٤ ، وشرح التسهيل للمراي ٣٣٧ ، والجنى ٥٧١ ، والمغني ٢١٦/١ ، والتصريح ٢١٢/١ .

فأصبح بطن مكة مُقشعراً كأن الأرض ليس بها هشام^(١)

والمعنى هنا كما يرون أن بطن مكة أصبح مقشعراً؛ لأن الأرض ليس بها هشام. قالوا: لأنه محال أن يقول: كأن الأرض ليس بها هشام على جهة التشبيه^(٢). وأجيب عن استدلالهم بهذا البيت بأنه لا حجة فيه، ف (كأن) هنا للتشبيه، والمعنى أن بطن مكة كان حقه ألا يقشعراً؛ لأن هشاماً في أرضه، وهو قائم مقام الغيث، فلما اقشعرت أرضه كأنها ليس بها هشام، فهي للتشبيه^(٣). وخرج أيضاً على أن هشاماً وإن مات فهو باقٍ ببقاء من يخلفه بسيره، فكأنه لم يمت^(٤)، وقيل: أجود من ذلك أن يقال: إن الكاف في (كأن) كاف التعليل المرادفة للام التعليل^(٥)، وخرجه السيوطي بأنه من باب تجاهل العارف^(٦).

المذهب الرابع:

ينسب كذلك للكوفيين، وحاصله أن (كأن) معناها التقريب^(٧)، والتقريب من معاني التشبيه؛ لذلك أجيب عن مذهبهم بأنه لا يخرج عن مذهب من قال بإفادتها التشبيه.

-
- (١) البيت من الوافر وهو للحارث بن خالد بن العاص، وهو من شواهد ابن عصفور في شرحه ٤٤٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٦/٢، والتذييل والتكميل ١٤/٥، والجنى ٥٧١.
- (٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١، والتذييل ١٤/٥.
- (٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١، والتذييل ١٤/٥، وشرح التسهيل للمرادي ٣٣٧، والجنى ٥٧١، والمغني ٢١٦/١، والتصريح ٢١٢/١.
- (٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧/٢، وشرح التسهيل للمرادي ٣٣٨، والجنى ٥٧٢.
- (٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧/٢، وشرح التسهيل للمرادي ٣٣٨، والجنى ٥٧٢، والمغني ٢١٦/١.
- (٦) ينظر: الهمع ١٥١/٢.
- (٧) ينظر: شرح الأبيدي ١٠٥٠/١، والارتشاف ١٢٣٩/٣، والتذييل ١٦/٥، وشرح التسهيل للمرادي ٣٣٨، والجنى ٥٧٣، والمغني ٢١٦/١، والهمع ١٥١/٢.

وقد استدل الكوفيون بنحو : (كأنك بالشتاء مقبل) ، و(كأنك بالفرج آت) ، قالوا: إن المعنى على تقريب الشتاء ، وتقريب إثبات الفرج ، ولا يمكن أن يقال إنها هنا للتشبيه ، فليس من المعقول تشبيهه المخاطب بالشتاء ولا بالفرج^(١) .
وقد أجيب عن ذلك بأن (كأن) أيضاً هنا للتشبيه ، وللحاجة فيما استدل به الكوفيون تخريجات كالاتي:

١ - قيل: المراد (كأن الفرج آت) ، و(كأن الشتاء مقبل) ، إلا أن المتحدث أراد أن يدخل (كاف) الخطاب ، وألغيت (ك أن) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية لما لحقها كاف الخطاب ، كما ألغيت عندما لحقتها (ما) ، و(الباء) في (بللشتاء مقبل) زائدة^(٢) .

٢ - قيل: إن التقدير (كأن زمانك آت بالفرج) ، لقربه فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وينكسر هذا بقولهم: كأنني بك تفعل كذا ، فإن الياء لا تجعل حرفاً ولا يتصور حذف المضاف هنا^(٣) .

٣ - وقال بعضهم المعنى: كأن الشتاء مقبل ، وجعل المنتظر قريباً ، فشبه الشتاء وإن لم يكن مقبلاً به نفسه مقبلاً ، يعني بالشتاء نفسه^(٤) .

أساس الترجيح عند البعلي : استصحاب الأصل :

اعتمد البعلي في ترجيحه هنا على استصحاب الأصل؛ لأن الأصل في (كأن) يرجع لكاف التشبيه ، فقولهم: (كأن زيداً أسد) الأصل فيه (إن زيداً كالأسد) ، ويؤكد هذا الأساس بالعلة النحوية فتقديم كاف التشبيه للاهتمام به ، ولذلك قدم على حرف التحقيق (إن).

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١ ، وشرح الأبيدي ١٠٥٠/١ ، والارتشاف ١٢٣٩/٣ ، وشرح التسهيل للمراي ٣٣٨ ، والجنى ٥٧٣ ، والمغني ٢١٦/١ ، والهمع ١٥١/٢ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٩/١ ، ٤٤٨ ، والارتشاف ١٢٣٩/٣ ، والتذييل ١٦/٥ ، وشرح التسهيل للمراي ٣٣٨ ، والجنى ٥٧٣ .

(٣) ينظر : شرح ابن عصفور ٤٤٩/١ ، وشرح الأبيدي ١٠٥٠ ، والارتشاف ١٢٣٩/٣ ، والتذييل ١٦/٥ ، وشرح التسهيل للمراي ٣٣٨ .

(٤) ينظر : شرح الأبيدي ١٠٥١/١ .

وبعد التركيب يرى البعلبي أن القياس يقتضي في تركيب (كأن) أن تفتح همزة (إن)؛ لأنها بعد حرف جر ، كما أن القياس يقتضي خروج الكاف بعد التركيب عن أحكام الجارة فلا تتعلق بشيء.

الترجيح:

الراجح مذهب البصريين في كون (كأن) تفيد التشبيه ، وذلك لكثرة من أخذ به من النحاة؛ ولأن ما قدم في مذهبهم من تفسير في نحو : (كأن زيدا أسد) ، ومن أن أصلها: (إن زيدا كالأسد) أدعى للقبول.

حقيقة (لن)

نص المسألة:

يقول البعلي : ((وأما (لن) فهي عند سيبويه حرف برأسه غير مغير ولا مركب من غيره والصحيح مذهب سيبويه ومن وافقه؛ لأن الأصل عدم التركيب، وإنما يصار إليه بدليل ظاهر ، ولا دليل هنا على ذلك، بل الدليل ينفيه...)) (١).

تحليل المسألة:

من نواصب الفعل المضارع الأداة (لن)، وقد اختلف في صيغتها ، هل هي بسيطة؟ أم مركبة؟ وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

يذهب الجمهور إلى أن (لن) بسيطة غير مركبة ، ومن أوائل من قال بذلك سيبويه (٢) ، وعليه أكثر النحاة (٣) ، وقد أشاروا إلى أنها حرف ناصب للفعل المضارع بنفسها في دلالة على أنها بسيطة ، يقول ابن مالك : ((وإنما عملت النصب في الفعل؛ لأنها مثل (أن) في الاختصاص بالفعل المستقبل ، وفي كونها على حرفين أولهما مفتوح وثانيهما نون ساكنة)) (٤).

وقد صحح المالقي هذا المذهب بقوله : ((والصحيح من هذه المذاهب مذهب سيبويه ومن تبعه)) (٥) وهو ما أوضحه الشاطبي بقوله : ((أما (لن) فينتصب الفعل بعدها بها لا غيرها، فنقول: (لن يكرمك زيد)، و(لن يهينك عمرو)، وجعله الناصب نفس (لن) دليل على اعتقاد مذهب سيبويه أنها ليست

(١) الفاخر ٥٤٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٥/٣.

(٣) ينظر: اللباب ٣٢/٢، وشرح المفصل ٣٨/٥، ورفص المبانى ٣٥٥، وأوضح المسالك ١٣٢/٤، ١٣٣، والمغني ٣١٢/١، ٣١٣، والمساعد ٦٧/٣، والهمع ٩٣/٤.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٤/٤.

(٥) رصف المبانى ٣٥٥.

بمركبة من (لا أن)... والمختار ما أشار إليه الناظم أنها غير مركبة (((١). وقد ذكر ابن هشام أنها حرف بالإجماع (٢).

المذهب الثاني:

ينسب للخليل ، والكسائي (٣)، وهو المشهور عن الخليل ، فهو يرى أن (لن) مركبة من (لا أن) ، ومع كثرة الاستعمال في الكلام حذفت الهمزة تخفيفاً، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، يقول سيبويه : ((فأما الخليل فزعم أنها (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرتهم في كلامهم ، كما قالوا : ويلمه (يريدون وي لأمه) ، وكما قالوا : يومئذ ، وجعلت بمنزلة حرف واحد ، كما جعلوا (هلا) بمنزلة حرف واحد ، فإنما هي (هل) و(لا) (((٤).

وقد أورد الرماني رأي الخليل مشيراً إلى أن ما حملة على القول بذلك أن الأفعال لا تنصب لديه إلا بعد (أن) مضمرة أو مظهرة (٥).

وقد أورد الرضي شاهداً على ما ذهب إليه الخليل والكسائي (٦) ، وهو قول الشاعر :

يُجِّي المرء ما لا أن يلاقي وتعرض دون أدناه الخطوب (٧)

(١) المقاصد الشافية ٤/٦.

(٢) ينظر : شرح شذور الذهب ٣٠٦.

(٣) ينظر : الباب ٣٢/٢ ، وشرح المفصل ٣٨/٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥/٤ ، وشرح الرضي ٣٨/٤ ، ووصف المباني ٣٥٥ ، والارتشاف ١٦٤٣/٤ ، والجنى ٢٧١ ، وأوضح المسالك ١٣٣/٤ ، وشرح شذور الذهب ٣٠٦ ، والمغني ٣١٣/١ ، والمساعد ٦٧/٣ ، ٦٨ ، والمقاصد الشافية ٤/٦ ، والتصريح ٢٣٠/٢ ، والهمع ٩٣/٤.

(٤) الكتاب ٥/٣.

(٥) ينظر : حروف المعاني للرماني ١٠٠.

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣٨/٤ ، ٣٩.

(٧) البيت من الوافر وهو لجابر بن رألان الطائي في نوادر أبي زيد ٢٦٤ ، وهو من شواهد شرح الرضي ٣٩/٤ ، وخزانة الأدب ٤٤٠/٨ ، والارتشاف ٢٣٩٣/٥.

وإليه أشار الأزهري (١)، وأنه قد جاءت فيه (لن) على الأصل للضرورة ،
إلا أن صاحب الخزانة أبطل القول في ذلك إذ يقول : ((والمشهور في رواية البيت :
يرجي المرء ما إن لا يلاقي، بتقديم إن المكس ورة الهمزة على (لا) وهي
زائدة)) (٢).

وقد رد الجمهور مذهب الخليل بالاعتراضات الآتية:

١- رده سيبويه بقوله : ((ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيداً فلن
أضرب؛ لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال: أما زيداً فلا الضرب له)) (٣).

والمراد أنها لو كانت مركبة من (لا) و(أن) لما جاز أن يتقدم معمول فعلها
عليها ، وهو في هذا المثال قد تقدم عليها ، فدل ذلك على أنها بسيطة.

وقد تبع جمهور النحاة سيبويه في هذا الاعتراض (٤) ، فاستحسنه ابن
يعيش بقوله : ((وقد أفسد سيبويه قول الخليل بأن (أن) المصدرية لا يتقدم عليها
ما كان في صلتها ، ولو كان أصل (لن) (لا أن) لم يجز: (زيداً لن أضرب)؛ لأن
(أضرب) من صلة (أن) المركبة وما أحسنه من قول)) (٥).

غير أن بعضاً من النحاة يرون أن هذا الاعتراض لا يلزم الخليل (٦) ، يقول
الرماني : ((ولا يلزم الخليل هذا؛ لأن الحروف إذا ركبت انتقل حكمها في
غالب الأمر، نحو: (هل) و (لو) و (لم) إذا ركبت. فقليل: هلا، ولوما، ولما، ألا

(١) ينظر : التصريح ٢/٢٣٠.

(٢) خزانة الأدب ٨/٤٤١.

(٣) الكتاب ٥/٣.

(٤) ينظر : رصف المباني ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، والفاخر ٥٤٨ ، والجنى ٢٧١ ، والمغني ١/٣١٣ ، والمساعد
٦٨/٣ ، والمقاصد ٥/٦.

(٥) شرح المفصل ٣٨/٥.

(٦) ينظر : حروف المعاني للرماني ١٠٠ ، وأسرار العربية ١٧٠.

ترى أن معاني هذه الحروف قد انتقلت عن الحكم الأول ، وكذلك (لن) (((١).
وقد رد عليهم المالقي بقوله : ((والجواب لهم أنه ليس حكم التركيب هنا
كحكم (لولا)؛ لأن (لو) قبل (لا) بقي حكمها من أنها حرف امتناع لامتناع ،
ودخلت (لا) التي للنفي عليها ، فأزالت الامتناع الواحد وصيرته إيجاباً ، فكأن
كل واحد منهم ا باق على معناه ، و(لا) فيها عوض من الفعل ، وليست (لن) من
هذا القبيل؛ لأن (لن) و (لا أن) في المعنى واحد)) (٢)، كما رد ذلك البعلي
بقوله: ((فإن قيل : التركيب غير حكمها كما غير معناها ، فالجواب أن هذه
دعوى لا أصل لها ؛ إذ الأصل بقاء الشيء على ما كان عليه)) (٣)، أما الأزهري
فقد أورد أن التركيب لا يصح إلا إذا كان الحرفان ظاهرين ك (لولا) (٤)،
وهذا من أقوى الردود على مذهب الخليل.

٢ - إن (لا أن) لم تسمع من العرب لا نثراً ولا نظماً ، وإلى ذلك أشار ابن هشام
فقد أشار إلى أن الاستقراء يشهد بذلك (٥).

اعترض على هذا المذهب بمثل: (لن يضرب زيد) ، فإنها جملة تامة ، ولو
كان الأمر كما ذهب الخليل من أن (لن) أصلها (لا أن) لاحتاج الأمر في الجملة
السابقة إلى تقدير محذوف؛ لأنه عند ذلك تصبح الجملة ناقصة ، وذلك لأن (أن)
مع الفعل بعدها مصدر في موضع رفع مبتدأ ، ويحتاج عندها إلى خبر ، وهذا لا
يتناسب مع الجملة؛ لأنها تامة فدل ذلك على أنها بسيطة ، وممن قال بهذا
الاعتراض السيرافي (٦) ، والمرادي (٧) ، وابن هشام (١) في المغني.

(١) حروف المعاني ١٠٠.

(٢) رصف المباني ٣٥٦.

(٣) الفاخر ٥٤٨.

(٤) ينظر : التصريح ٢/٢٣٠.

(٥) ينظر : المغني ١/٣١٣.

(٦) ينظر : شرح السيرافي ٣/١٩٢.

(٧) ينظر : الجنى الداني ٢٧١.

وقد أورد أبو حيان (٢)، والمرادي (٣) رأياً للمبرد في أنه يرى أن (لن) وما دخلت عليه في موضع رفع بالابتداء، والخبر واجب الحذف، وهذا يقوي ما ذهب إليه الخليل، ولكن المبرد في المقتضب لا يؤيد ما ذهب إليه الخليل، ويقول في ذلك: ((وليس القول عندي كما قال؛ وذلك أنك تقول: (زيداً لن أضرب)، كما تقول: (زيداً سأضرب)، فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام؛ لأن (زيداً) كان ينتصب بما في صلة (أن)، ولكن (لن) حرف بمنزلة (أن)) (٤).

وقد ضعف المرادي الرأي الذي نسبه للمبرد لأمرين الأول: أن هذا المحذوف لم يظهر قط ولا دليل عليه، والثاني: أن (لا) تكون في ذلك قد دخلت على الجملة الاسمية ولم تكرر، وتكرارها يلزم عند الخليل (٥).

كذلك اعترض على الخليل بأن الكلمات الأصل فيها البساطة لا التركيب؛ لأنه فرع (٦)، ولا يمكن التخلي عن هذا الأصل إلا بدليل قاطع، يقول العكبري: ((واحتج الأولون بأن الأصل عدم التركيب، وإنما يصار إليه لدليل ظاهر، ولا دليل على ذلك.....)) (٧).

المذهب الثالث:

القول بأن أصل (لن) هو (لا) والنون فيها بدل من الألف، ونسب للفراء (٨)، وقد ذكر الأزهري حجة الفراء فقال: ((وحجته أنهما حرفان نافيان ثنائيان، و(لا) أكثر استعمالاً)) (٩).

(١) ينظر: المغني ٣١٣/١.

(٢) ينظر: الارتشاف ١٦٤٣/٤.

(٣) ينظر: الجنى ٢٧١.

(٤) ينظر: المقتضب ٨/٢.

(٥) ينظر: الجنى ٢٧١.

(٦) ينظر: رصف المباني ٣٥٥، والفاخر ٥٤٨، والجري ٢٧١، والمقاصد الشافية ٤/٦.

(٧) اللباب ٣٣/٢.

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٥/٤، وشرح الرضي ٣٨/٤، و رصف المباني ٣٥٥، والفاخر ٥٤٨، والارتشاف ١٦٤٣/٤، والجنى ٢٧٢، وأوضح المسالك ١٣٢/٤، ١٣٣، وشرح شذور الذهب ٣٠٦، والمغني ٣١٣، والتصريح ٢٣٠/٢، والهمع ٩٤/٤.

ورد مذهبه بالاعتراضات الآتية:

١ - رده السيرافي بقوله : ((وزعم الفراء أن (لن) و (لم) و (لا) أصلها واحد ، وأن الميم والنون مبدلتان من الألف في (لا) ، وهذا ادعاء شيء لا نعلم فيه دليلاً ، فيقال للمحتج عنه : ما الدليل على ما قلت؟ فلا يجد سبيلاً إلى ذلك)) (٢) ، ويقول ابن يعيش : ((وهو خ لاف الظاهر ، ونوع من علم الغيب)) (٣).

٢ - إن إبدال الألف نونا ليست بأصل في العربية؛ لأن المتعارف عليه إبدال النون ألفا. أورد هذا الرد ابن هشام في المغني فقال : ((وليس أصله وأصل لم (لا) فأبدلت الألف نونا في (لن) وميماً في (لم) خلافاً للفراء؛ لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفاً لا العكس نحو ﴿لَسْفَعًا﴾ (٤) ((٥) ، وكذا في التصريح (٦).

٣ - اعترض عليه كذلك بأن إبدال النون ألفاً إنما هو في حال الوقف ، وعند وصل الكلام لا تقلب النون ، و (لن) توصل بما بعدها ، وبه قال المالقي (٧).

٤ - يقول المالقي : ((وأما مذهب الفراء فمردود أيضاً من حيث إبدال الثقيل من الخفيف؛ لأن النون مقطوع والألف صوت ، والصوت أخف من المقطع ، فإذا أبدلت النون في الألف خرج من خفة إلى ثقل ، وإذا أبدلت الألف من النون خرج من الثقل إلى الخفة ، فلا ينبغي أن يقاس أحد الموضعين على الآخر)) (٨).

(١) التصريح: ٢٣٠/٢.

(٢) شرح السيرافي ٣٤/١.

(٣) شرح المفصل ٣٨/٥.

(٤) سورة العلق آية: ١٥.

(٥) ينظر: المغني ٣١٢/١ ، ٣١٣.

(٦) ينظر: التصريح ٢٣٠/٢.

(٧) ينظر: رصف المياني ٣٥٦ ، ٣٥٧.

(٨) المصدر السابق ٣٥٧.

٥ - أن (لا) لم توجد ناصبة ، كما أن (لن) لم توجد غير ناصبة فلا قياس بينهما لتناقض عملهما (١).

٦ - ما أورده الأزهري بقوله : ((ويرده أن الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله معملاً)) (٢).

أساس الترجيح عند البعلي: استصحاب الأصل :

اعتمد البعلي في ترجيحه على (استصحاب الأصل) ، فالحرف (لن) الأصل فيه البساطة وعدم التركيب؛ لأن التركيب فرع عن الإفراد ، وما لم يتم دليل يثبت التركيب فلا بد من الإبقاء على الأصل ، وهو القول بالإفراد.

الترجيح:

الراجح القول ببساطتها؛ لعدم وجود دليل على التركيب وهو الأصل .

(١) ينظر : المصدر السابق ٣٥٧ ، الجنى ٢٧٢ .

(٢) التصريح ٢٣٠/٢ .

حقيقة (منذ)

نص المسألة:

يقول البعلي : ((فمئذ كلمة مفردة وضعت هكذا ، و (مذ) محذوفة النون ، وأصلها (مئذ) وقال الفراء : أصل (مئذ) ، (من ذو) وذو الطائفة بمعنى الذي؛ لأن تركيب (من) معها يتخلص منهما معنى (من ها هنا)..... والصحيح الأول؛ لأن الأصل عدم التركيب)) (١).

تحليل المسألة:

إن الحديث عن الأصل في صيغة (مئذ) يقودنا إلى الحديث عن بعض الآراء في الاسم المرفوع والمجرور بعدها؛ لأن القول ببساطتها أو تركيبها إنما أورد في مجال الاحتجاج في إعراب الاسم المرفوع والمجرور بعدها ، وللنحاة في ذلك مذاهب:

المذهب الأول:

يذهب البصريون إلى أن (مئذ) بسيطة (٢)، وقد صحح ابن يعيش مذهبهم قائلاً: ((والصواب ما ذكرناه من أنها مفردة غير مركبة عملاً بالظاهر)) (٣). واختاره أبو حيان (٤)، والمرادي (٥)، وغيره م (٦). وحجتهم فيما ذهبوا إليه أن الأصل عدم التركيب ، والانتقال عن الأصل يفتقر إلى دليل ظاهر ، وهنا في دعوى التركيب في (مئذ) لا يوجد دليل بين ، كما أن المعنى على تقديرها مفردة هو المعنى السليم (٧).

(١) الفاخر ٦٤٩، ٦٥٠.

(٢) ينظر: الإنصاف ٣٨٢/١، واللباب ٣٦٩/١، والجنى ٥٠١.

(٣) شرح المفصل ٥٠٧/٤.

(٤) ينظر: الارتشاف ١٤١٥/٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ٤٩٢.

(٦) ينظر: المساعد ٥١٢/١، والهمع ٢٢١/٣.

(٧) ينظر: اللباب ٣٧٠/١، والفاخر ٦٥٠.

المذهب الثاني:

ينسب إلى الفراء أنه يرى أن (منذ) مركبة من (من) و (ذو) الطائفة (١)، وهي الحجة التي قدمها للقول بأن الاسم المرفوع بعدها على تقدير مبتدأ محذوف.

وأبطل مذهبه بالآتي:

- ١ - أبطل بنحو: (منذ يومان)، فيومان مرفوع في لغة جميع العرب ، و (ذو) التي بمعنى (الذي) خاصة بلغة طيء (٢).
- ٢ - كما أبطل بتقدير المحذوف في: (منذ يومان) فالتقدير على قول الفراء هو: (من الذي هو يومان)، وحذف المبتدأ من صلة الاسم الموصول ممتنع (٣).
- ٣ - وقد ضعف هذا المذهب ابن يعيش بقوله: ((وذلك ضعيف؛ لأن (منذ) لا ابتداء الغاية في الزمان، فلا يقع بعدها إلا الزمان، فإذا وقع بعدها فعل، فإنما هو على تقدير زمان محذوف مضاف إلى الفعل)) (٤).
- وقد أشار ابن يعيش إلى أن قول الفراء في رفع الاسم بعد (منذ) فاسد؛ لأنه بني على أصل فاسد وهو القول بالتركيب (ه)، ويرى فيه الرضي تكلفاً، لكنه يعتقد أن لغة سليم غرت الفراء فيما ذهب إليه؛ لأنهم يكسرون ميم (منذ) (٦).

(١) ينظر: الإنصاف ٣٩٢/١، واللباب ٣٦٩/١، وشرح المفصل ٥٠٧/٤، وشرح الرضي ٢٠٩/٣، والفاخر ٦٤٩، والارتشاف ١٤١٥/٣، والجنى ٥٠١، وشرح التسهيل للمرادي ٤٩٢، والمساعد ٥١٢/١، والهمع ٢٢١/٣.

(٢) ينظر: الإنصاف ٣٩٢/١، واللباب ٣٧٠/١، وشرح التسهيل للمرادي ٤٩٢، والمساعد ٥١٢/١.

(٣) ينظر: الإنصاف ٣٩٢/١.

(٤) شرح المفصل ٥٠٨/٤.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٥٠٨/٤.

(٦) ينظر: شرح الرضي ٢٠٩/٣.

٤ - كما رد قول الفراء بأن الصلة على قوله ليس بها رابط يربطها بالموصول، وهذا بينه المرادي في شرح التسهيل (١).

المذهب الثالث:

أن (منذ) مركبة من (من) الجارة و (إذ)، وهو منسوب إلى الكوفيين (٢)، يقول الرماني: ((وزعم بعض الكوفيين أنها مركبة من (من) وإذ، وأصلها (من)، (إذ) إلا أن الهمزة حذفت ووصلت (من) بالذال، وضمت الميم للفرق بين (من) مفردة وبينها مركبة، فإذا جررت ما بعدها غلبت حكم (من)، وإذا رفعت ما بعدها غلبت حكم (إذ)) (٣).

وقد احتجوا بالتركيب في (منذ) ليدلوا على مذهبهم في الاسم المرفوع بعدها، والقائل بأنه مرفوع بتقدير فعل محذوف، وأن الدليل على ذلك أن بعض العرب ينطقون (منذ) بالكسر، وأن (إذ) يحسن مجيء الفعل بعدها، وعليه فإن التقدير: (ما رأيت منذ مضى يومان)، وإذا جيء بالاسم المجرور بعدها فيكون الجرب (من)، وقالوا: يثبت ذلك في التصغير والتكبير في حالة التسمية بـ (منذ) فيقال (منذ) و(أمناذ)، فتعود نون (من) إلى أصلها (٤).

وقد أبطل هذا المذهب بما يأتي:

١ - ليس هناك دليل على أن (منذ) مركبة من (من) الجارة و (إذ)، يقول الأنباري: "وأي دليل على ذلك؟ وهل يمكن الوقوف عليه إلا بوحي أو تنزيل؟ وليس إلى ذلك سبيل" (٥).

(١) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ٤٩٢.

(٢) ينظر: الإنصاف ٣٨٢/١، واللباب ٣٦٩/١، وشرح الرضي ٢٠٩/٣، والفاخر ٦٥٠، والجنى ٥٠١، وشرح التسهيل للمرادي ٤٩٢، والمساعد ٥١٢/١.

(٣) معاني الحروف للرماني ١٠٤.

(٤) ينظر: الإنصاف ٣٨٢/١، ٣٨٣، وشرح المفصل ٧/٤.

(٥) الإنصاف ٣٩٢/١.

٢ - إن ما قيل : من أن (منذ) وردت بالكسر عن بعض العرب ، رد بأن هذه لغة نادرة لا يقاس عليها(١).

٣ - وما قيل : من رفع الاسم بعدها يكون بتقدير (فعل) والتقدير فيه : منذ مضى يومان على اعتبار (إذ) في هذا التركيب وخفضه على اعتبار أ ب (من)، أبطل بأن الحرفين إذا ركبا ، بطل عمل كل واحد منهما منفرداً ، وحدث حكم آخر مثل : لولا ، وإلا(٢).

٤ - أورد العكبري أن كثرة التغيير والحذف والشذوذ يفسد القول بالتركيب(٣).
٥ - يرى الرضي أن التكلف في هذا المذهب ومذهب الفراء واضح ، وأبطله ب (منذ) الجارة، إذ يتعذر القول بالتركيب معها؛ لأن ها تكون حرفاً موافق اللفظ، للفظ هذا الاسم المركب(٤). وقد رد أبو حيان هذا المذهب وما قبله بقوله : ((وهذان المذهبان سخيضان)) (٥).

٦ - أورد المرادي أن ذلك مردود بأن (من) الجارة لا تدخل على (إذ) (٦)، وإليه أشار ابن عقيل(٧).

(١) ينظر : الإنصاف ٣٩٢/١ ، وشرح المفصل ٥٠٧/٤.

(٢) ينظر : الإنصاف ٣٩٢/١.

(٣) ينظر : اللباب ٣٩٢/١.

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢٠٩/٣.

(٥) الارتشاف ١٤١٥/٣.

(٦) ينظر : شرح التسهيل للمرادي ٤٩٢.

(٧) ينظر : المساعد ٥١٢/١.

المذهب الرابع:

إن (منذ) مركبة من (من) و(ذا) اسم إشارة ، وهو قول الغزني (١) ، يقول أبوحيان عن ذلك : ((إنها مركبة من (من) و (ذا) اسم الإشارة ، ولذلك كسرت ميمها ، وكثيراً ما يحذف التركيب بعض حروف المركب ، فحذفت الألف منهما ، والنون من (منذ) ، وعوض من حذف الألف ضمة الذال ، والميم تابع للذال من الضمة والتقدير في : (ما رأيت مذ يومان : ما رأيت من ذا الوقت يومان) . وفي : (ما رأيت منذ اليوم: ما رأيت من ذا اليوم.....)) (٢) ، وقد ضعف رأيه أبو حيان (٣) ، والمرادي (٤).

أساس الترجيح عند البعلي: استصحاب الأصل :

أثبت البعلي ترجيحه بأن (منذ) كلمة مفردة بالاعتماد على استصحاب الأصل ، وهو القول بالبساطة وعدم التركيب ، فأصل (منذ) عند البعلي كلمة واحدة مستقلة ، والأصل هو الأفراد ، وإنما التركيب فرع ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل (٥).

الترجيح:

الراجع قول البصريين؛ لأنه لا يوجد دليل على أنها مركبة.

(١) الغزني هو: محمد بن مسعود الغزني ، صاحب كتاب البديع ، أكثر أبو حيان من النقل عنه ، ينظر البغية ٢٤٥/١ ، وينسب له هذا الرأي في الارتشاف ١٤١٥/٣ ، والجنى ٥٠١ ، وشرح التسهيل للمرادي ٤٩٢ .

(٢) الارتشاف ١٤١٥/٣ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ١٤١٥/٣ .

(٤) ينظر : الجنى ٥٠١ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٣٠٠/١ .

الفصل الثاني

العلّة النحوية

علة لحاق التنوين للاسم

نص المسألة:

يقول البعلي : ((وإنما دخل التنوين الاسم؛ لأنه علامة على خفة الاسم وتمكنه ، وهو قول سيبويه ، وقال الفراء : إنما دخل التنوين الاسم؛ ليفرق بين المنصرف، وغيره، وقيل : إنما دخل الاسم؛ ليفرق بين الاسم والفعل، وقيل : دخل ليفرق بين المفرد، والمض اف، والصحيح الأول، والثاني فاسد؛ لأنه تعليل الشيء بنفسه؛ لأن الصرف التنوين . فكأنه قال التنوين يفرق به بين ما ينون وما لا ينون. والثالث فاسد لوجهين ، أحدهما: أن ما لا ينصرف اسم وهو غير منون، والثاني : أن الفوارق بين الاسم والفعل كثيرة، فلا حاجة إلى التنوين . والرابع فاسد لوجهين ، أحدهما: أن غير المنصرف يكون مفرداً ولا ينون، والثاني: أن ما فيه الألف واللام مفرداً لا ينون))^(١).

تحليل المسألة:

التنوين عند النحاة نون ساكنة تلحق الاسم لفظاً وتسقط خطأً ، وهو من خصائص الأسماء، وقد اختلف في علة لحاق تنوين التمكين، أو ما يسمى تنوين الصرف للاسم، إلا أن أكثر النحاة يرى أنه إشعار ببقاء الاسم على أصالته ، أي على خفته، ومذاهب النحاة في ذلك هي:

المذهب الأول:

يرى سيبويه أن هذا التنوين يلحق الاسم للدلالة على خفته وبقائه على أصالته؛ لأن الأسماء التي تشبه الفعل تثقل فلا تحتمل الزي ادة، فتمنع من هذا التنوين، وكذلك ما أشبه الحرف يبنى ولا يقبل هذا التنوين ، يقول سيبويه : ((فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون...))^(٢).

(١) الفاخر ٢٢.

(٢) الكتاب ١/ ٢٢.

وهو مذهب الزجاجي حين يقول : ((اعلم أن التتوين يدخل في الكلام
لثلاثة معانٍ، أحدها: الفرق بين المتمكن الخفيف في الأسماء، وبين الثقيل الذي
ليس بمتمكن))^(١)، وهو اختيار ابن جني^(٢)، وعليه أكثر النحاة^(٣).

فالدلالة على مذهبهم أن في الكلمات ما هو خفيف وما هو ثقيل ،
والخفة والثقل تعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ، فالخفيف ما قلت
مدلولاته ولوازمه ، والثقيل ما كثر ذلك فيه ، ومن خفة الاسم أن يدل على
مسمى واحد ، ولا يلزمه غيره في تحقيق معناه ، ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره .
أما الثقل كما هو الحال في الفعل ، فلأن مدلولاته ولوازمه كثيرة ، فمدلولاته
الحدث والزمان ، ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغيرها . والتتوين هو الفارق
في ذلك^(٤).

المذهب الثاني:

يرى الفراء أن تتوين التمكين يلحق الأسماء ليكون فارقاً بين الأسماء
والأفعال^(٥)، كما نسب إلى الكسائي^(٦).

ويرى الزجاجي القول بذلك غير خارج عن القول الأول حين يقول : ((وقال
الفراء التتوين فارق بين الأسماء والأفعال ، فقليل له: فهلا جعل لازماً للأفعال؟
فقال: الأفعال ثقيلة، والأسماء خفيفة، فجعل لازماً للأخف . وهذا القول مأخوذ
من الأول؛ لأن ما لا ينصرف مضارع الفعل، وقد رجع ذلك إلى معنى واحد))^(٧)،
وقد اعترض على هذا القول بأن الفرق بين الفعل والاسم من طريق المعنى، وذلك أن

(١) الإيضاح للزجاجي ٩٧.

(٢) ينظر: اللمع ١٩.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢ / ١٥٩، والتبيين ٦٩، وشرح الكافية ٣ / ١٤٢٢، والفاخر ٢٢،
والارتشاف ٢ / ٦٦٧، وتوضيح المقاصد ١ / ٢٩، والمغني ٢ / ٣٩٢، والمساعد ٢ / ٦٧٧، والهمع
٤ / ٤٠٥.

(٤) ينظر: التبيين ٦٩، ٧٠.

(٥) ينظر: الإيضاح للزجاجي ٩٧، والارتشاف ٢ / ٦٦٧، والهمع ٤ / ٤٠٥، والفاخر ٢٢.

(٦) ينظر: الارتشاف ٢ / ٦٦٧.

(٧) الإيضاح للزجاجي ٩٧.

الاسم يدل على معنى واحد والفعل على معنيين ، وأن الفوارق اللفظية كثيرة "السين، سوف، قد، التصرف، وأن ما لا ينصرف مباين للفعل أيضاً مع أنه لا تتوين فيه^(١) .

المذهب الثالث:

ذهب بعض النحاة إلى أن التتوين هنا يقصد به الفرق بين المنصرف وغير المنصرف، وينسب إلى سيبويه ومراده هنا أنه للفرق بين خفة الاسم وثقل الفعل^(٢)، وهو ما أخذ به الجرجاني بقوله : ((وكذا حكم التتوين؛ لأن المقصود هو التتوين الدال على التمكّن والفاصل بين ما ينصرف وما لا ينصرف))^(٣) ، وقد نسب العكبري ذلك إلى الفراء^(٤)، وبه أخذ المالقي^(٥) .

واعترض على هذا القول بأنه تعليل الشيء بنفسه؛ لأن الصرف التتوين^(٦) .

المذهب الرابع:

يرى بعض النحاة أن المراد بتتوين التمكين الفصل بين المفرد والمضاف، ونسب هذا القول لبعض الكوفيين^(٧)، وبه أخذ السهيلي بقوله : ((التتوين فائدته التفرقة بين المنفصل والمتصل، فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله مما بعده))^(٨)، وهو مذهب قطرب^(٩) .

وقد أبطل مذهبهم من جهة أن المفرد مطلق يصح السكوت عليه، والمضاف مخصوص محتاج إلى ما بعده ، والاسم الذي لا ينصرف قد يضاف ، وإضافته غير لازمة فيكون مفرداً مع أنه لا ينون ، فلو كان المفرد لا يفصل بينه وبين المضاف إلا

(١) ينظر : التبيين ٧١ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢١/٢١ .

(٣) المقتصد ٧٣ .

(٤) ينظر : التبيين ٦٩، وكذا في الفاخر ٢٢ .

(٥) ينظر : رصف المباني ٤٠٨ .

(٦) ينظر : التبيين ٧٠، والفاخر ٢٢ .

(٧) ينظر : الإيضاح للزجاجي ٩٧، والارتشاف ٢ / ٦٦٧ .

(٨) نتائج الفكر ٦٩ .

(٩) ينظر : الارتشاف ٢ / ٦٦٧، والهمع ٤ / ٤٠٥ .

بالتتوين، لزم ألا يكون المفرد إلا منصرفاً ، وأن ما فيه الألف واللام مفرد لا ينون^(١).

أساس الترجيح عند البعلي: العلة النحوية :

اعتمد البعلي في حكمه على العلة النحوية؛ إذ إن البعلي يرى أن العلة في لحاق التتوين للاسم هي الدلالة على خفته.

الترجيح:

الواجح الفهم الأول؛ لأن الاسم عندما يثقل لا يحتمل الزيادة كأن يشبه الفعل، وبذلك لا يحتمل التتوين بخلاف الباقي على خفته ، فقبوله التتوين دليل على هذه الخفة.

(١) ينظر: التبيين ٧١.

حكم صرف المؤنث الثلاثي الساكن الوسط

نص المسألة:

يقول البعلي: ((يجوز صرفه نظراً إلى أن يكون وسطه أفا د خفة قابلت أحد السببين ، ويجوز ترك صرفه وهو الأجود؛ نظراً لوجود السببين فيه بالجملة ، وحكى السيرافي عن الزجاج وجوب صرفه ، قال (سيبويه): فأنت بالخيار، إن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود)) (١).

تحليل المسألة:

اختلف في المؤنث الثلاثي ساكن الوسط إذا لم يكن أعجمياً ولا منقولاً عن مذكر، وللنحاة في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

يذهب جمهور النحاة إلى أنه يجوز فيه الصرف، ويجوز المنع ، إلا أن أكثرهم يرى أن المنع أجود (٢).

يقول سيبويه عن ذلك : ((فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً، وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث ك (سعاد) فأنت بالخيار: إن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود ، وتلك الأسماء نحو: قدر، عنز، دعد.....)) (٣)، وإلى ذلك ذهب المبرد (٤)، والجرجاني (٥)، وغيرهم (٦). واعتمد الجمهور فيما ذهبوا إليه على السماع، والقياس.

(١) الفاخر ١٣٥.

(٢) ينظر: الارتشاف ٨٧٨/٢، وتوضيح المقاصد ٢٨٠/٢، والمساعد ٢٣/٣، والمهم ١٠٨/١، وشرح الأشموني ٤٢١/٢.

(٣) الكتاب ٢٤٠/٣، ٢٤١.

(٤) ينظر: المقتضب ٣٥٠/٣.

(٥) ينظر: المقتصد ٩٩٤/٢.

(٦) ينظر: اللباب ٥٠٨/١، وشرح المفصل ١٩٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٧/٢، وشرح الكافية ١٤٩١/٣، والفاخر ١٣٥، والارتشاف ٨٧٨/٢، وأوضح المسالك ١١١/٤، والتصريح ٢١٨/٢، والمهم ١٠٨/١.

فأما السماع(١)، فقد ورد عن العرب الصرف وعدمه في هذا النوع من الثلاثي،
من ذلك قول الشاعر:

لم تتلَقَّ بفضل مئزرها دَعْدُ ولم يُعْدُ دَعْدُ في العُلبِ(٢)

فكلمة (دعد) صرفت مرة ومنعت من الصرف مرة.

ومن صرفه يرى أنه أخف الأسماء؛ لأنه أقل الأصول عددًا وحركة،
وعادلت خفة لفظه بسكون وسطه أحد السببين، فنزل منزلة ما ليس فيه إلا
سبب واحد(٣)، ولذلك صرف، أما من منع الصرف؛ فلأنه نظر إلى القياس،
وهو وجود العلتين فيه وبذلك راعى القياس(٤).
المذهب الثاني:

يذهب الزجاج(٥)، والأخفش(٦) إلى أن منع الصرف يتحتم في هذه

المسألة، وقد نسبه الرضي إلى سيبويه، والمبرد(٧).

والحجة وج ود السببين، أي العلمية والتأنيث، وأن السكون لا يغير
حكمًا أوجبه اجتماع العلتين(٨).

(١) ينظر: المقتصد ٩٩٤/٢، واللباب ٥٠٨/١، وشرح المفصل ١٩٣/١، وشرح الأشموني ٤٢١/٢.

(٢) البيت من المنسرح، ينظر: ديوان جرير ص ١٠٢١، وينسب لعبد الله بن قيس الرقيات. ينظر: ديوانه
١٧٨، وهو من شواهد الكتاب ٢٤١/٣، والمقتصد ١١١/٤، وشرح المفصل ١٩٣/١، وشرح
الأشموني ٤٢١/٢.

(٣) ينظر: المقتضب ٣٥٠/٣، والأصول ٨٥/٢، والمقتصد ٩٩٤/٢، واللباب ٥٠٨/١، وشرح المفصل
١٩٣/١، والفاخر ١٣٥، وتوضيح المقاصد ٢٨٠/٢، والمساعد ٢٣/٣، والتصريح ٢١٨/٢، والهمع
١٠٨/١، وشرح الأشموني ٤٢١/٢.

(٤) ينظر: الأصول ٨٥/٢، والمقتصد ٩٩٤/٢، واللباب ٥٠٨/١، وشرح المفصل ١٩٣/١، والفاخر
١٣٥، وتوضيح المقاصد ٢٨٠/٢، والمساعد ٢٣/٣، والتصريح ٢١٨/٢.

(٥) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٩.

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٠/١.

(٧) ينظر: شرح الرضي ١٣٥/١.

(٨) ينظر: التصريح ٢١٨/٢.

المذهب الثالث:

يذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه ، نحو: (فيد)؛ لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها فلم يكثر في الكلام بخلاف (هند) (١).

أساس الترجيح عند البعلي: العلة النحوية :

اعتمد البعلي في ترجيح ترك صرف المؤنث الثلاثي ساكن الوسط على العلة النحوية ، فهو يرى أن المؤنث الثلاثي ساكن الوسط الأجود فيه ترك الصرف؛ لوجود علتي المنع من الصرف، وهما العلمية والتأنيث.
الترجيح:

الراجع مذهب الجمهور، أي جواز صرفه ومنعه؛ لأن مذهبهم يعضده السماع والقياس.

(١) ينظر: معاني الفراء ٤٢/١ - ٤٣ ، ١١٠/٣ .

حكم زيادة (كان) آخرًا

نص المسألة:

يقول البعلي: ((وأجاز بعض النحويين زيادة (كان) آخرًا، قياسًا على إلغاء (ظن) آخرًا. والصحيح منع ذلك، لعدم استعما له؛ ولأن الزيادة على خلاف الأصل. فلا تستباح في غير مواضعها المعتادة)) (١).

تعليل المسألة:

تأتي (كان) زائدة ومعنى الزيادة فيها كما بين ابن يعيش أن يكون دخولها كخروجها، لا عمل لها في اسم ولا في خبر (٢)، والإتيان بها زائدة في آخر الكلام فيه مذهبان:

المذهب الأول:

يذهب جمهور النحاة إلى منع زيادتها آخرًا.

والحجة في ذلك عدم الاستعمال؛ ولأن الزيادة على خلاف الأصل (٣)، وهذا القول هو المتعارف عليه عند النحاة (٤).

المذهب الثاني:

يرى القائلون به أنه لا مانع من زيادة (كان) آخرًا، وهذا مذهب الفراء (٥)، يقول أبو حيان في ذلك: ((وقوله وأخرا على رأي، هذا مذهب الفراء، أجاز زيادة (ك ان) آخرًا، فتقول: زيد قائم كان، وقاس ذلك على إلغاء (ظن) آخرًا..)) (٦)، وقد ذكر أنه مذهب الشلوبين (٧).

(١) الفاخر ٢٣٠.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٣٤٧/٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦١/١، والفاخر ٢٣٠، وشرح الرضي ١٩٣/٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل للمراي ٣٠٤، والمساعد ٢٦٨/١، والمقاصد الشافية ٢٠٠/٢، والهمع ٩٩/٢.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ١٨٤/١، وشرح التسهيل للمراي ٣٠٤، والمساعد ٢٦٨/١، والهمع ٩٩/٢.

(٦) التذييل ٢١٥/٤.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٢٠٠/٢.

ورد مذهبهم بما تقدم من حجج

أساس الترجيح عند البعلي: العلة النحوية :

اعتمد البعلي في ترجيح حكمه على العلة النحوية؛ وتحديداً علة عدم السماع. فمنع الزيادة لـ (كان) آخر بناء على أن العرب لم يستعملوا ذلك في كلامهم. ويؤكد البعلي ذلك بأن الأصل أيضاً يلزم عدم الزيادة.

الترجيح :

الراجع مذهب الجمهور، أي منع زيادة (كان) آخر؛ لما قيل من عدم الاستعمال، ولأن الزيادة خلاف الأصل.

حكم تقديم خبر ليس عليها

نص المهالبة :

يقول البعلي : ((وأما المختلف فيه فخبر (ليس) ، فأجازه قوم قياساً على أخواته ، ولأن معمول خبرها قد تقدم في قوله تعالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ ف(يوم يأتيهم) معمول (مصروفاً) ، ومنعه قوم ، وهو الصحيح ، لشبهه (ليس) ب(ما) في النفي وعدم التصرف ، وأن (عسى) لا يتقدم خبرها إجماعاً ؛ لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها . ف(ليس) أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف ، مع الاختلاف في فعليتها)) (١).

تحليل المسألة :

اختلف النحاة في تقديم خبر (ليس) عليها ، ولهم في ذلك مذهبان :

المذهب الأول :

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها (٢) ، أي لا يجوز نحو : (قائماً ليس زيد) ، وهو مذهب المبرد (٣) ، وبه أخذ ابن السراج لقوله : ((ولا يتقدم خبر (ليس) قبلها ؛ لأنها لم تُصَرَّفْ تُصَرَّفْ (كان...)) (٤) ، كما أخذ به الزجاج (٥).

(١) الفاخر ٢٤٤.

(٢) ينظر : الإنصاف ١/١٦٠ ، والتبيين ٢٤٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥١ ، وشرح ابن الناظم ١٣٥ ، وشرح الرضي ٤/٢٠١ ، والارتشاف ٣/١١٧١ ، والتذليل ٤/١٧٨ ، وشرح التسهيل للمراي ٢٩٩ ، وتوضيح المقاصد ١/١٨١ ، وشرح ابن عقيل ١/٢١٨ ، والمساعد ١/٢٦٢ ، والتصريح ١/١٨٨ ، والهمع ٢/٨٨ ، وشرح الأشموني ١/٢٢١.

(٣) ينظر : البغداديات ٢٥٧ ، والإنصاف ١/١٦٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥١ ، وشرح الرضي ٤/٢٠١ ، والارتشاف ٣/١١٧١ ، والتذليل ٤/١٧٨ ، وشرح التسهيل للمراي ٢٩٩ ، وتوضيح المقاصد ١/١٨١.

(٤) الأصول ١/٨٩ ، ٩٠.

(٥) ينظر : الارتشاف ٣/١١٧١ ، والتذليل ٤/١٧٨ ، وشرح التسهيل للمراي ٢٩٩ ، وتوضيح المقاصد ١/١٨١ ، وشرح ابن عقيل ١/٢١٨ ، والهمع ٢/٨٨.

وعليه السير في (١)، والفارسي في البغداديات (٢)، وابن عبد الوارث (٣)،
والجرجاني (٤)، وتابعهم الأنباري (٥)، وابن مالك (٦)، وغيرهم (٧).

وحجتهم في ذلك الآتي:

١ - أن (ليس) تقاس على فعل ال تعجب، و (عسى)، و (نعم)، و (بئس) وهي
غير متصرفة، ولا تجري مجرى الفعل المتصرف، وطالما لم يتصرف في
نفسه، فلا يتصرف في الجملة (٨).

٢ - أن (ليس) في معنى (ما)؛ لأنهما لنفي الحال، وكما أن (ما) لا تتصرف
ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك (ليس) (٩).

(١) ينظر: الارتشاف ١١٧١/٣، والتذييل ١٧٨/٤، وشرح التسهيل للمراي ٢٩٩، وتوضيح المقاصد
٨١/١، والهمع ٨٨/٢، وشرح الأشموني ٢٢١/١،

(٢) ينظر: البغداديات ٢٥٧، وقد صرح بخلاف ذلك في الحلبيات ٢٨٠، والإيضاح ١١٧٠.

(٣) هو محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي النحوي، أخذ النحو عن خاله أبي ع لي الفارسي.
من تلاميذه الجرجاني. وهو أديب من أهل نيسابور له تصانيف منها كتاب (الشعر). توفي سنة
٤٢١ هـ ينظر إنباه الرواه ١١٦/٣، والأعلام للزركلي ٩٩/٦. ونسب له هذا المذهب في الارتشاف
١١٧١/٣، والتذييل ١٧٨/٤.

(٤) ينظر: المقتصد ٤٠٨/١.

(٥) ينظر: الإنصاف ١١٣/١

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١.

(٧) ينظر: الفاخر ٢٤٤، والتصريح ١٨٨/١.

(٨) ينظر: المقتصد ١١٣/١، والإنصاف ١٦١/١، واللباب ١٦٨/١، ١٦٩، والتبيين ٢٥١، وشرح الجمل
لابن عصفور ٣٨٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١، وشرح ابن الناظم ١٣٥، وشرح الرضي
٢٠١/٤، والفاخر ٢٤٤، والتذييل ١٨٠/٤، وتوضيح المقاصد ١٨١/١، وشرح التسهيل
للمراي ٣٠٠، والتصريح ١٨٨/١، والهمع ٨٨/٢، وشرح الأشموني ٢٢١/١.

(٩) ينظر: الإنصاف ١٦١/١، ١٦٢، والتبيين ٢٥٠، ٢٥١، وشرح المفصل ٣٦٩/٤، وشرح الرضي
٢٠١/٤، والفاخر ٢٤٤، وتوضيح المقاصد ١٨١/١، وشرح التسهيل للمراي ٣٠٠.

٣. أن (ليس) عند من يرى أن ها حرف لا يجوز تقدم خبرها عليها ؛ لأن معمول الحرف لا يتقدم على الحرف(١).

المذهب الثاني:

ذهب قدماء البصريين إلى جواز تقديم خبر (ليس) عليها(٢)، وهناك من ينسبه إلى سيبويه(٣)، وقد ذكر سيبويه في الكتاب : "أزیداً لست مثله"(٤)، وعلق عليه الأعلام بقوله : "وقد فهم من قول سيبويه في هذا الموضع أنه يجيز : قائماً ليس زيداً، ويقدم خبر ليس عليها"(٥).

وفسر ذلك البطلانيوسي بأن زيداً منصوب بفعل مضمر تفسره (ليس) أي : أخالفت زيداً لست مثله، والعامل الظاهر لا يفسر عاملاً متقدماً عليه إلا إذا كان متصرفاً في نفسه(٦).

وعلى هذا المذهب الفراء(٧)، والفارسي حين يقول : ((ويجوز أيضاً) منطلقاً كان زيدي)، و(شاخصاً صار بكر)؛ لأن العامل متصرف، وهكذا خبر ليس في قول المتقدمين من البصريين، وهو عندي القياس فتقول : منطلقاً ليس

(١) ينظر : الإنصاف ١/١٦١، واللباب ١/١٦٩، والتبيين ٢٥١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥١، ٣٥٢، والتذييل ٤/١٨٠.

(٢) ينظر : الإنصاف ١/١٦٠، والتبيين ٢٤٣، وشرح المفصل ٤/٣٦٩، والتذييل ٤/١٧٩، والارتشاف ٣/١١٧٢، وشرح التسهيل للمرادي ٢٩٩، والمساعد ١/٢٦٢، والتصريح ١/١٨٨، والمهمع ٢/٨٨.

(٣) ينظر : شرح المفصل ٤/٣٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥١، وشرح ابن الناظم ١٣٥.

(٤) الكتاب ١/١٠٢.

(٥) النكت ١/٣٢٩.

(٦) إصلاح الخلل للبطلانيوسي ١٢٩.

(٧) ينظر : شرح المفصل ٤/٣٧٠، والارتشاف ٣/١١٧٢، وشرح التسهيل للمرادي ٢٩٩، والتصريح ١/١٨٨.

زيد...)) (١)، وهو اختيار السيرافي (٢)، وابن برهان (٣)، والزمخشري (٤)،
والشلوبين (٥)، وابن عصفور (٦).

واحتجوا لذلك بالسمع ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا
عَنْهُمْ ﴾ (٧) قالوا : قدم معمول خبر (ليس) عليها وهو (يوم) متعلق بـ(مصروف)
الخبر، ولو لم يجز تقديم خبر (ليس) عليها لما جاز تقديم معمول ه عليها؛ لأن
المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل (٨).

كما احتجوا بالقياس ، إذ أن (ليس) فعل مثل (كان) وقد جاز تقدم
خبرها على اسمها ، فكذلك يتقدم هنا (٩). أي يجوز ليس قائماً زيد ، وهذا
ضرب من التصرف ، فيجوز قائماً ليس زيد .

و(ليس) عندهم (فعل) والأصل في العمل للأفعال ، والدليل على فعليتها
إلحاق الضمائر بها ، بالإضافة إلى أنها تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة ،
والظاهرة والمضمرة ، كالأفعال المتصرفة ، فوجب تقديم معمولها عليها ، وعلى
ذلك لا يمكن قياس (ليس) على (نعم)، و(بئس)، وفعل التعجب ، و (عسى)؛
لأنها لا يجوز تقديم معمولها عليها (١٠).

(١) الإيضاح العضدي ١١٧.

(٢) ينظر : شرح المفصل ٣٦٩/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١ ، والتذييل ١٧٩/٤.

(٣) ينظر : شرح اللمع ٥٨/١ ، ٥٩.

(٤) ينظر : المفصل ٣٦١ ، ٣٦٢.

(٥) ينظر : التوطئة ٢٢٨.

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٨/١ ، ٣٨٩.

(٧) سورة هود ، آية : ٨.

(٨) ينظر : الإنصاف ١٦٢/١ ، واللباب ١٦٩/١ ، والتبيين ٢٤٤ ، وشرح المفصل ٣٧٠/٤ ، وشرح ابن

عصفور ٣٨٨/١ ، وشرح ابن الناظم ١٣٥ ، وشرح الرضي ٢٠١/٤ ، والفاخر ٢٤٤ ، والتذييل

١٨٠/٤ ، وشرح التسهيل للمراذي ٣٠٠ ، وشرح ابن عقيل ٢١٨/١ ، وشرح الأشموني ٢٢١/١.

(٩) ينظر : الإيضاح العضدي ١١٧ ، واللباب ١٦٩/١ ، والتبيين ٢٤٦ ، والتذييل ١٧٩/٤ ، ١٨٠.

(١٠) ينظر : الإنصاف ١٦٢/١.

وقد اعترض على ذلك بالآتي:

١ - قيل: إن (يوم) ليس متعلقاً بمصروف، وإنما هو مرفوع بالابتداء بني على الفتح لإضافته إلى الفعل (١).

٢ - قيل: نقدر أن (يوم) منصوب، ولكن ليس بـ (مصروف)، بل دل عليه الكلام تقديره (يلازمهم يوم يأتيهم).

٣ - قيل: بأنه ظرف له، والظروف يتساهل في نصبها (٢)، ولذلك جاز (ما غداً غداً زي ذاهباً)، ولم يجز (ما طعامك زيداً آكلاً).

٤ - أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو: (أما زيداً فاضرب). ونحو: (زيداً لن أضرب)، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد (أما) تقديم الفعل، ولم يلزم من تقديم معمول المنصوب على (لن)، فكذلك لا يلزم من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر (٣).

وقد أجاب البصريون عن هذه الاعتراضات بأنه لو كان من هذا الموضع لكان مبتدأ والجملة بعده خبراً عنه، فيلزم من ذلك أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ، وعليه يكون الأصل: (ليس مصروفا عنهم فيه)، وحذف العائد على المبتدأ من مواضع الضرورة، كما أن (يوم) مضاف إلى فعل م عرب، والجيد في ذلك إعراب المضاف. وأما نصبه بفعل مضمر فلا حاجة إليه مع صحة عمل مصروف فيه؛ لأن الإضمار على خلاف القياس، وأما كونه ظرفاً فليس به (علة) لجواز إعمال الخبر المتأخر فيه (٤).

(١) ينظر: الإنصاف ١/١٦٣، والتبيين ٢٤٤، ٢٤٥، والتصريح ١/١٨٨.

(٢) ينظر: التبيين ٢٤٦، واللباب ١/١٦٩، وشرح الرضي ٤/٢٠١، والتذليل ٤/١٨١، والتصريح ١/١٨٨، وشرح الأشموني ١/٢٢١.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٤/٢٠١، والتذليل ٤/١٨١.

(٤) ينظر: التبيين ٢٤٦.

أساس الترجيح عند البعلي: العلة النحوية :

اعتمد البعلي في ترجيحه لمنع تقديم خبر (ليس) عليها على العلة النحوية ،
وتحديداً علة الشبه ، وهي علة قياسية ، فالبعلي يرى منع تقدم خبر (ليس)
عليها؛ لأنها تفيد النفي، وهي غير متصرفة . وذلك يجعلها تشبه (ما) النافية
و(عسى)، ولهذه المشابهة لا بد أن تحمل عليهما في منع تقدم خبرها عليها . فهي
مثلها.

الترجيح:

الراجح مذهب الكوفيين ، وهو منع تقديم خبر (ليس) عليها؛ وذلك لأن
أدلة البصريين التي أوردوها إنما هي أدلة لجواز تقديم معمول خبر (ليس)
عليها ، وليس تقديم الخبر نفسه.

تعدد الحال وصاحبها مفرد

نص المسألة:

يقول البعلي : ((فأما تعددها وصاحبها مفرد فممنع منه بعض المتأخرين؛ لأن الحال بمنزلة الظرف ، والظرف لا يتعدد لاستحالة كون الذات الواحدة في زمانين أو مكانين في حال واحدة ، فكذلك الحال ، والصحيح جواز تعددها؛ لشبهها بالخبر والصفة ، ولا يستحيل أن يكون للشيء الواحد حالان وأكثر، كما يكون له صفتان وأكثر ، فيجوز أن يجيء الشخص راكباً ، لايسراً ، متكلماً ، ولا يجوز أن يكون الشخص الواحد وراءك ، وأمامك ، ولا يمينك ، وشمالك فافتراقاً ، ومن مجيئها متعددة قراءة (الحسن واليزيدي) : (خافضة رافعةً بالنصب...)) (١).

تعليل المسألة:

يرى أكثر النحاة أن الحال يجوز أن تتعدد وصاحبها مفرد ، حملاً على الخبر والنعته ، وبذلك ينصب العامل الواحد أكثر من حال لصاحب الحال نحو : جاء زيد راكباً ضاحكاً ، إلا أن من النحاة من يرى عكس ذلك ، وهنا مذهبان:

المذهب الأول:

يذهب جمهور النحاة إلى جواز تعدد حال المفرد (٢) ، وهو مذهب ابن جني فقد أشار إلى ذلك في كتابه الخصائص ، في باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة ، يقول في ذلك : ((ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى ، فتكون حينئذ مخيراً في جعلك لتلك النكرة إن شئت حالاً ، وإن شئت بدلاً ، فتقول على هذا : (مررت بزيد رجل صالح) ، على البدل . وإن شئت قلت : (مررت بزيد رجلاً

(١) الفاخر ٤٠٥ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ١٢/٢ ، والهمع ٣٧/٤ .

صالحاً)، على الحال)) (١). ويقول في المحتسب : ((قرأ الحسن ، واليزيدي،
والثقي، وأبو حيوة : ((خافضةً رافعةً بالنصب(٢). قال أبو الفتح : هذا منصوب
على الحال ، وقوله : ﴿لَيْسَ لَوْعِنَهَا كَاذِبَةٌ﴾^(٣) حينئذ حال أخرى قبلها ، أي: إذا وقعت
الواقعة، صادقة الواقعة، خافضة، رافعة، فهذه ثلاثة أحوال...)) (٤)، وبه أخذ
ابن يعيش بقوله : ((واعلم أنه قد يكون للإنسان الواحد حالان فصاعداً؛ لأن
الحال خبر والمبتدأ قد يكون له خبران.....)) (٥)، وتابعهم في ذلك ابن مالك (٦)،
وابن الناظم(٧)، والرضي(٨)، وغيرهم(٩).

وقد احتجوا لذلك بالقياس على الخبر والنعت (١٠)، فكما جاز أن يكون
للمبتدأ الواحد خبران فصاعداً مثل: (زيد راكب مفلق عمراً)، وكما يجوز أن
يكون هناك نعتان وأكثر مثل : (مررت برجل راكب مفارق زيداً)، فكذلك
يجوز تعدد حال المفرد ، كما احتجوا بالسمع (١١)، وذلك بما تقدم من قراءة

(١) الخصائص ٢١٨/١ ، ٢١٩ .

(٢) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ٥١٤/٢ .

(٣) سورة الواقعة، آية:٢.

(٤) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ٣٠٧/٢ .

(٥) شرح المفصل ٦/٢ .

(٦) ينظر : التسهيل ١١١ .

(٧) ينظر : شرح ابن الناظم ٣٣٢ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ١٢/٢ .

(٩) ينظر : الفاخر ٤٠٥ ، وشرح التسهيل للمراي ٥٧٤ ، وأوضح المسالك ٢٨٠/٢ ، وشرح ابن عقيل

٥٠١/١ ، والتصريح ٣٨٥/١ ، والهمع ٣٧/٤ .

(١٠) ينظر : شرح المفصل ٦/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٨/٢ ، وشرح ابن الناظم ٣٣٢ ، والفاخر

٤٠٥ ، وشرح التسهيل للمراي ٥٧٤ ، وأوضح المسالك ٢٨٠/٢ ، والمساعد ٣٥/٢ ، والتصريح

٣٨٥/١ ، والهمع ٣٧/٤ .

(١١) ينظر : أوضح المسالك ٢٨١/٢ ، والتصريح ٣٨٥/١ .

(الحسن)، و(اليزيدي) لقوله تعالى : ﴿ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ ﴾ بالنصب، ويقول الشاعر(١):

عليّ إذا ما جئتُ ليلَى بئج فيهِ زيارةُ بيتِ اللهِ رَجَ لَانَ حَافِئاً

المذهب الثاني:

يذهب بعض النحاة إلى منع تعدد حال المفرد ، فقد منع ذلك الفارسي(٢)، الفارسي(٢)، وابن عصفور عندما قال : ((ولا يقضي العامل من المصادر ، ولا من ظروف الزمان ، ولا من ظروف المكان ، ولا من الأحوال الراجعة إلى ذي حال واحدة، أزيد من شيء واحد ، إلا بحرف عطف ، إلا أن يكون أفعال التي للمفاضلة....)) (٣)، ونسبه البعلي لبعض المتأخرين(٤).

وحجة المنع عندهم أنهم قاسوا الحال على ظرف الزمان والمكان، فكما أنه لا يجوز في الفعل أن يقع من شخص واحد في زمانين أو مكانين فكذلك الأمر بالنسبة للحال، ولم يسلموا بالجواز إلا عندما يكون العامل في الحال أفعال التفضيل المتوسط بين حالين (٥)، وإذا عرض لهم ما ظاهره تعدد الحال المفرد فإنهم يخرجون الحال الثانية إما بدلاً ، أو وصفاً من الحال الأولى، أو حالاً من الضمير فيها(٦).

وقد رد مذهبهم ابن مالك بقوله : ((قلت: تنظير ابن عصفور : (جاء زيد ضاحكاً مسرعاً) ب(قمت يوم الخ ميس يوم الجمعة) لا يليق بفضله، ولا يقبل

(١) البيت من الطويل ، ينظر: مجنون ليلي ، ص٢٣٣ ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨١/٢ ، والتصريح ٣٨٥/١ ، والمغني ٥٣٣/٢ .

(٢) ينظر : الارتشاف ١٥٩٥/٣ ، وتوضيح المقاصد ٣٣٠ ، وشرح التسهيل للمراي ٥٧٤ ، والمساعد ٣٥/٢ ، والهمع ٣٧/٤ .

(٣) المقرب ١٥٥/٢ .

(٤) ينظر: الفاخر ٤٠٥ .

(٥) ينظر : المقرب ١٥٥/١ ، والفاخر ٤٠٥ ، وشرح التسهيل للمراي ٥٧٤ ، والمساعد ٣٥/٢ ، والمقاصد ٤٨٢/٣ ، والهمع ٣٧/٤ .

(٦) ينظر : اللباب ٢٩٣/١ ، والارتشاف ١٥٩٥/٣ .

من مثله؛ لأن وقوع قيام واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال ، ووقوع مجيء واحد في حال ضحك ، وحال إسراع غير محال ((١))، ويرى ابن الناظم أن قياس الحال على الظرف ليس بشيء (٢)، كما رده الشاطبي بقوله : ((وما قاله ابن عصفور غير صحيح، للفرق بين المسألتين)) (٣).

أساس الترجيح عند البعلي: العلة :

اعتمد البعلي على العلة النحوية في ترجيحه ، وتحديدًا علة الشبه ، وهي من العلل القياسية ، فالحال عند البعلي يجوز تعددها؛ لأنها تشبه الخبر والصفة ، وقد جاز تعددهما ، فكذلك ينبغي للحال أن يجوز تعددها.

بالإضافة إلى ذلك فقد بدأ يحتج بما احتج به النحاة وهو التعليل العقلي . وذلك في قوله: ((ولا يستحيل أن يكون للشيء الواحد حالان وأكثر)).

الترجيح:

الراجع لدى مذهب الجمهور للآتي:

- ١ - رأي الجماعة أقوى من رأي الفرد.
- ٢ - مذهب الجمهور يقويه السماع ، حيث ورد تعدد الحال المفرد في القراءات والشعر.
- ٣ - رد الجمهور هو المقنع ، إذ لا مانع من أن يكون للشخص الواحد أكثر من حال في نفس الوقت ، بخلاف ظرف الزمان والمكان.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٩/٢.

(٢) ينظر : شرح ابن الناظم ١٣٢.

(٣) المقاصد الشرافية ٤٨٢/٣.

عامل النصب في خبر (ما) النافية

نص المسألة:

يقول البعلي: ((..... ومذهب أهل الحجاز أنها عاملة عمل (ليس)، فترفع الاسم وتتصب الخبر كقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (١)، وإنما عملت عمل (ليس) لشبهها بها من أربعة أوجه، أحدها: أنها نافية كما أنها نافية. الثاني: أنها لنفي الحال كما أن (ليس) كذلك. الثالث: أنها تدخل على ا لمبتدأ والخبر كما تدخل عليهما (ليس). الرابع: دخول الباء على خبرها ، كما تدخل على خبر (ليس) كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾ (٣)..... وهذا مذهب سيبويه، وسائر البصريين، وقال الكوفيون: الخبر بعدها منصوب بحذف حرف الجر.....، والصحيح الأول لما ذكر من الشبه بـ(ليس) من الوجوه الأربعة)) (٤).

تعليل المسألة:

اختلف النحاة في عامل النصب في خبر (ما) الحجازية، ولهم في ذلك

مذهبان:

المذهب الأول:

يذهب جمهور البصريين وسيبويه إلى أن خبرها منصوب بها (٥)، قال سيبويه في باب ما أجرى مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز:

(١) سورة يوسف آية: ٣١.

(٢) سورة القيامة آية: ٤٠.

(٣) سورة الأنعام آية: ١٣٢.

(٤) الفاخر: ٤٥٣.

(٥) ينظر: الإنصاف ١/١٦٥، والفاخر ٤٥٣، والارتشاف ٣/١٢٠١، والتصريح ١/١٩٦، والهمع

١١٠/٢، وحاشية الصبان ١/٣٨٨.

((وذلك الحرف (ما) تقول: ما عبد الله أخاك ، وما زيد منطلقا)) (١)، ويقول الفارسي: ((ومما يجري مجرى (ليس) في رفعها الاسم الذي يكون مبتدأ ونصبها الخبر (ما) في لغة أهل الحجاز وذلك قولهم: (ما زيد ذاهباً، وما عبد الله خارجاً)، جعلوها بمنزلة (ليس) لمشابتها له ا في نفي الحال والدخول على الابتداء والخبر)) (٢).

واستدلوا لمذهبهم بمشابتها (ليس) في الأوجه التي نقلها البعلي:

المذهب الثاني:

يذهب الكوفيون إلى أن الخبر منصوب بحذف حرف الجر (٢)، يقول الفراء في ذلك: ((وقوله: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ نصبت (بشراً)؛ لأن الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثرٌ فيما خرجت منه، فنصبوا على ذلك...)) (٤).

والحجة في مذهبهم أن القياس في (ما) أن لا تعمل؛ لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً، كحرف الجر عندما اختص بالأسماء، وإعمال الحجازيين لها؛ لأنهم شبهوها بـ(ليس) من جهة المعنى، وهو شبه ضعيف فـ(ليس) فعل و (ما) حرف، والحروف أضعف من الفعل؛ ولذلك وجب في الخبر أن يكون منصوباً بحذف حرف الجر؛ لأن الأصل: ما زيد بقائم، فلما حذف حرف

(١) الكتاب ٥٧/١.

(٢) الإيضاح ١٢١.

(٣) ينظر: الإنصاف ١٦٥/١، وأسرار العربية ٩٠، والتبيين ٢٥٤، واللباب ١٧٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٢/١، والفاخر ٤٥٣، والارتشاف ١٢٠١/٣، وشرح التسهيل للمراي ٣١٥، والمساعد ٢٨٠/١، والتصريح ١٩٦/١، والهمع ١١٠/٢، وحاشية الصبان ٣٨٨/١.

(٤) معاني القرآن للفراء ٤٢/٢.

الخفض، وجب أن يكون منصوباً؛ لأن الصفات منتصبات الأنفس، فلما ذهبت أبقى خلفاً منها.

واستدلوا على هذا القول بعدم جواز النصب إذا قدم الخبر نحو : (ما قائم زيد)؛ لأنه لا يحسن دخول الباء معها(١).

وقد أبطل مذهبهم بالآتي:

١ - أنه وجد بينها وبين (ليس) مشابهة اقتضت أن تعمل عملها ، وهي لغة القرآن، قال تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ (٢). وإن كان هذا الشبه ضعيفاً إلا أنه أوجب لها العمل(٣).

٢ - أن (الباء) كانت في نفسها مكسورة ، وليس فيها إعراب؛ لأن الإعراب لا يقع على حروف المعاني، ولو كان حذف حرف الخفض يوجب النصب لكان ذلك يجب في كل موضع يحذف فيه ، ولا خلاف أن كثيراً من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنتصب بحذفها ، وذلك نحو: (كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) (٤)، ولو حذف حرف الخفض لقليل: (كَفَى اللَّهُ شَهِيدًا) بالرفع(٥).

٣ - أن الحذف أمر عديمي، والعدم غير صالح للعمل فلا يستدل به(٦).

(١) ينظر: الإنصاف ١/١٦٥، ١٦٦، والتبيين ٢٥٥، ٢٥٦، والفاخر ٤٥٣، والهمع ١١٠/٢.

(٢) سورة يوسف، آية: ٣١.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/١٦٦.

(٤) سورة الإسراء، آية: ٩٦.

(٥) ينظر: الإنصاف ١/١٦٧، التبيين ٢٥٥، اللباب ١/١٧٥، الفاخر ٤٥٤.

(٦) ينظر: التبيين ٢٢٥، والفاخر ٤٥٤.

٤ - حرف الجر هنا ليس بأصل ، بل هو زائد دخل فضلة مؤكدة ، وما كان كذلك فلا يقدم في الرتبة حتى يقال عنه : إنه لما حذف ان تصب ما بعده ، ولكن النصب هنا قبل الجر(١).

أساس الترجيح عند البعلي: العلة النحوية :

اعتمد البعلي في ترجيحه على العلة النحوية، وبالتحديد علة الشبه؛ وهي علة قياسية فالبعلي يرى أن (ما) ينبغي أن تعمل عمل (ليس)؛ لأنها تشبهها في كونها نافية للحال وداخلة على المبتدأ والخبر، ولدخول (الباء) على خبرها ، وكل ذلك من مميزات (ليس) وهي عاملة، فينبغي إعمال (ما) كذلك لهذا الشبه.

الترجيح:

الراجح مذهب البصريين أي إعمال (ما) الحجازية عمل (ليس)؛ لما ذكر من الشابهة بينهما في كونهما لنفي الحال ، ولدخولهما على المبتدأ والخبر ، ولدخول (الباء) على خبرهما ، بالإضافة إلى سلامة مذهبهم من الاعتراض الموجه لمذهب الكوفيين.

(١) ينظر : التبيين ٢٢٥ ، واللباب ١/١٧٥ ، والفاخر ٤٥٤ ، والمساعد ١/٢٨٠ .

الأصل في (إذن)

نص المسألة:

قال البعلي: ((وأما (إذن) فحرف غير مركب ، قال الجوهري: (١) - رحمه الله- و (إذن) حرف مكافأة وجواب ، وقال الخليل: أصلها (إذ أن)، فحذفت الهمزة وركبا كم اقال في (لن)، والصحيح الأول؛ لموافقته لغالب الحروف، وما ذكر عن الخليل تحكم لا دليل عليه فلا يلتفت إليه)) (٢).

تعليل المسألة:

اختلف في صيغة (إذن) الناصبة للفعل المضارع هل هي بسيطة أم مركبة؟ وللنحاة في ذلك مذاهب:
المذهب الأول: (مذهب الجمهور) (٣).

ويذهب إلى أن (إذن) بسيطة، وهي حرف ناصب بذاته للفعل المضارع ، يقول ال عكبري: ((وأما (إذن) فحرف مفرد))(٤)، وفي ذلك يقول المالقي : ((وذهب سيبويه وأك ثر النحويين أنها تنصب بنفسها)) (٥)، والقول بأنها ناصبة بذاتها دليل بساطتها كما أشار النحاة ، ويذكر ابن هشام أن حرفيتها عند الجمهور تصح بساطتها وعدم تركيبها(٦).

وصحح هذا المذهب الأزهري(٧).

(١) الجوهري: إسماعيل بن حماد، من فاراب وهو إمام في علم اللغة، وله كتاب الصحاح، وله كتاب في العروض ومقدمة في النحو . توفي سنة ٣٩٨ وقيل في حدود سنة أربعمائة ينظر ، إنباة الرواة ٢٢٩/١ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، والبلغة ٨٧ ، والأعلام ٣١٣/١ ، وبغية الوعاة ٤٤٦/١ ، ٤٤٧ .

(٢) الفاخر ٥٥٢ .

(٣) ينظر : الارتشاف ١٦٥٠/٤ ، والجنى ٣٦٣ ، والمغني ٢٧/١ ، والمساعد ٧٤/٣ ، والهمع ١٠٣/٤ ، ١٠٤ .

(٤) الباب ٣٤/٢ .

(٥) رصف المباني ١٥٧ .

(٦) ينظر : المغني ٢٧/١ .

(٧) التصريح ٢٣٤/٢ .

المذهب الثاني:

ينسب للخليل القول بأن (إذن) حرف مركب من (إذ) و(أن) (١)، وحذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الذال .

وحجته فيما ذهب إليه بينها الصبان بقوله : ((واعتل الخليل بعدم

اختصاصها لدخولها على الجملة الاسمية نحو: إذن عبد الله يأتيك)) (٢).

ورد مذهبه بأنه لا دليل على ذلك ، يقول العكبري : ((وهذه دعوى

مجردة)) (٣).

وذكر ابن مالك في شرحه أن ذلك من التكلف (٤). وأبطله السيوطي

بقوله : ((فكأن المعنى ، إذا قال القائل : أزورك ، فقلت : إذ أن أكرمك ، قلت

حينئذ: زيارتي واقعة ، ولا يتكلم بهذا)) (٥).

المذهب الثالث:

القول بأن (إذن) مركبة من (إذا) و (أن)، فحذفت الهمزة من (أن) ثم

الألف من (إذا) للتخلص من التقاء الساكنين، وينسب للرندي (٦).

(١) ينظر : اللباب ٣٥/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠/٤ ، وشرح الرضي ٤٦/٤ ، والارتشاف

١٦٥٠/٤ ، والجنى الداني ٣٦٣ ، والهمع ١٠٤/٤ .

(٢) حاشية الصبان ٤٢٥/٣ .

(٣) اللباب ٣٤/٢ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢٠/٤ .

(٥) الهمع ١٠٤/٤ .

(٦) ينظر : الارتشاف ١٦٥٠/٤ ، الهمع ١٠٤/٤ ، أوضح المسالك ومعه كتاب عدة السالك ١٤٣/٤ ،

حاشية الصبان ٤٢٥/٣ .

وحجته فيما ذهب إليه أن (إذن) تقوم مقام كلمتين ، كما بين ذلك السيوطي بقوله : ((لأنها تعطي ما تعطي كل واحدة منهما ، فتعطي الربط كإذا ، والنصب كأن)) (١).

أساس الترجيح عند البعلي: العلة النحوية :

يعتمد البعلي في ترجيحه هنا على العلة النحوية ، فقد أكد بساطة (إذن) بالاعتماد على علة الشبه ، فهي حرف؛ لأنها موافقة لغالب الحروف.

الترجيح:

الراجع القول ببساطة (إذن)؛ لأن هذا المذهب فيه مراعاة للأصل ، ولمشابهتها الحروف ، ثم إن القول بالتركيب يح تاج إلى دليل ، ولا دليل على ذلك ، ويضاف إلى هذا أن هذا المذهب هو ما أخذ به الجمهور.

(١) الهمع ٤/١٠٤.

حكم دخول (حتى) على المضمر

نص المسألة:

ذكر البعلي الفروق بين (حتى) الجارة و (إلى)، ومنها أن (إلى) تدخل على الظاهر والمضمر بخلاف (حتى) وذلك بقوله: ((إن (إلى) تدخل على الظاهر والمضمر تقول: (خرجت إلى المسجد) و (المسجد خرجت إليه)، بخلاف (حتى) فإنها لا تدخل إلا على الظاهر، هذا مذهب (سيبويه)، والحجة في ذلك أنه لما لزم أن يكون ما قبلها جمماً وما بعدها بعض ذلك لم يمكن عود الضمير على ذلك الظاهر ضرورة أنه بعضه، وحق الضمير أن يطابق مفسرته.

وقيل: إنما لم تدخل على المضمر؛ لأنه يلزم إثبات ألفها مع المضمر، وهي تقلب إلى الياء في نظائر ذلك مع المضمر نحو: (عليه وإليه ولديه)، وكذلك كل ألف آخر حرف أو اسم غير متمكن، فلو لم تقلب ألف (حتى) لزم مخالفتها النظائر، ولو قلبوها لزم تغييرها، والتغيير على خلاف الأصل.

وقيل: إنما لم تدخل على المضمر لإفضاء ذلك إلى اختلاط الضمائر؛ لأن (حتى) تدخل على الظاهر مجروراً ومنصوباً، فإذا دخلت على الضمير احتمل الجر والنصب وأجاز المبرد دخول (حتى) على المضمر المنفصل، ومن شواهد قول الشاعر:

أَتَتْ حَتَاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فِجٍ تُرْجِي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيبُ

والصحيح الأول لم ذكر، وما استشهد به المبرد ضرورة فلا يقاس عليه^(١).

تعليل المسألة:

أشبهت (حتى) (الجارّة) (إلى) في أمور، وخالفتها في أمور، ومما خالفتها فيه أن (إلى) تدخل على المضمر والظاهر بخلاف (حتى) الجارة، فإنها لا تدخل إلا على الظاهر، وفي ذلك وقع خلاف بين النحاة على ما سيأتي:

(١) الفاخر، ٦٢٤ - ٦٢٥.

المذهب الأول:

يذهب إلى أن (حتى) الجارة لا تدخل على المضمر، وإنما يقتصر دخولها على الظاهر، وهذا مذهب سيبويه^(١)، وجمهور البصريين^(٢)، يقول سيبويه في حديثه عن (إلى): ((وهي أعم في الكلام من (حتى)، تقول (قمت إليه) فجعلته منتهاك من مكانك، ولا تقول: (حتاه))^(٣)، وقد أيد ذلك ابن السراج عندما قال: ((وغير سيبويه يجيز: حتاه وحتاك في الخفض، ولا يجيزون في النسق؛ لأن المضمر المتصل لا يلي حرف النسق، لا تقول: ضربت زيدا وك يا هذا، ولا قتلت عمراً وه، إنما يقولون في مثل هذا: إياك وإياه. والقول عندي ما قال سيبويه، لأنه غير معروف اتصال (حتى) بالكاف وهو في القياس غير ممتنع))^(٤). وقد صحح هذا المذهب السيرافي؛ وذلك لموافقته العرب^(٥). وعليه أكثر النحاة^(٦).

وحجة البصريين فيما ذهبوا إليه الآتي

١. إن ما قبل (حتى) يجب أن يكون جمعاً وما بعدها بعض ذلك الجمع، ولو جاز دخولها على الضمير لم يكن لهذا الضمير ظاهر يعود عليه، وبيان ذلك في نحو: (قام القوم حتى زيد)، فزيد لم يتقدم له ذكر، فهو بعض القوم، والإتيان بالضمير فيه عدم تطابق مع المفسر^(٧).

(١) ينظر: الكتاب ٢٣١/٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ٧١٢، والجنى ٥٤٣.

(٣) الكتاب ٢٣١/٤.

(٤) الأصول لابن السراج ٤٢٦/١.

(٥) ينظر: شرح السيرافي ١٤٩/٣.

(٦) ينظر: المصدر السابق، والمقدمة الجزولية ١٣٠، والتوطئة ٢٤٩، وورصف المباني ٢٦١، وشرح ابن عقيل ١٥/٢.

(٧) ينظر: اللباب ٣٨٤/١، والفاخر ٦٢٤، والمغني ١٤٢/١، والهمع ١٦٧/٤.

٢. ما ذكره البعلي بقوله: ((إنما لم تدخل على المضمرة؛ لأنه يلزم إثبات ألفها مع المضمرة، وهي تقلب إلى الياء في نظائر ذلك مع المضمرة، نحو: (عليه وإليه ولديه)، وكذلك كل ألف آخر حرف أو اسم غير متمكن، فلو لم تقلب ألف (حتى) لزم مخالفتها للنظائر، ولو قلبوها لزم تغييرها، والتغيير خلاف الأصل))^(١).

٣. أن (حتى) الجارة لا تدخل على الضمير حتى لا تلتبس (بحتى) العاطفة^(٢)، وتفسيره ما ذكره البعلي حين يقول: ((إنما لم تدخل على المضمرة لإفضاء ذلك إلى اختلاط الضمائر؛ لأن (حتى) تدخل على الظاهر مجروراً ومنصوباً فإذا دخلت على الضمير احتمل الجر والنصب، فإن كان الضمير منفصلاً جاز دخولها عليه، وتكون حينئذٍ العاطفة؛ لأن دخولها عليه منفصلاً لا يؤدي إلى اختلاط الضمائر، يقول: الأمير قدم الحاج حتى هو، وأكرمتمهم حتى إياه))^(٣).

ويرى ابن هشام أن الحجة الأولى يمكن ردها بأنه قد يكون ضميراً حاضراً فلا يعود على ما تقدم، أو قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدم غير الكل مثل: ((زيد ضربت القوم حتاه))، كما أن حجة خشية التباسها بالعاطفة يردها لو دخلت عليه لقليل في ال عاطفة: (قاموا حتى أنت) و (أكرمتمهم حتى إياك) بالفصل؛ لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله وفي الخافضة (حتاك) بالوصل، وعند ذلك لا يوجد التباس^(٤).

(١) ينظر: الفاخر ٦٢٤، وورد في المغني ١/١٤٢، والهمع ٤/١٦٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الفاخر ٦٢٤.

(٤) ينظر: المغني ١/١٤٢.

المذهب الثاني:

وينسب إلى الكوفيين^(١)، والمبرد^(٢)، وهو نقيض مذهب البصريين؛ إذ لا مانع من دخول (حتى) على المضمرة.

يقول السيرافي: ((وكان أبو العباس المبرد يجيز إضافة ما منع سيبويه إضافته في هذا الباب ولا يمتنع منها، ويقول: إذا كان ما بعد حتى رفعاً: حتى هو، وإذا كان نصباً: حتى إياه، وإذا كان جرّاً: حتاه، وحتاك (...))^(٣).

وقد أورد ابن مالك في شرحه أن الأنباري يذهب هـ ذا المذهب يقول عن ذلك: ((وأما ما أجاز الأنباري من أن يقال حتاك، فلا مسموع له، إلا إن جعلت حتى جارة، وذلك أيضاً مفتقر إلى نقل عن العرب؛ لأن العرب استغنت في المضمرة بـ (إلى) عن (حتى)، كما استغنت بمثل عن (كاف) التشبيه، وقد يرد دخول الكاف على ضمير الغائب، ولم يرد دخول حتى على ضمير أصلاً^(٤).

وحجتهم فيما ذهبوا إليه أن ذلك قد ورد في أشعار العرب، كقول

الشاعر:

وأكفيه ما يخشى وأعطيه سؤله وألحقه بالقوم حتاه لاحق^(٥)

وقول الآخر:

أتتحتك بقص دك كل فج نوج ي من ك أنها لا تخيب^(٦)

(١) ينظر: الارتشاف ٤ / ١٧٥٥، وشرح التسهيل للمراي ٧١٢، والجنى ٥٤٣، والمغني ١ / ١٤٢، والمساعد ٢ / ٢٧٣، والهمع ٤ / ١٦٦.

(٢) ينظر: شرح الرضي ٤ / ٢٧٦، والفاخر ٦٢٤، والارتشاف ٤ / ١٧٥٥، والنذيل والتكميل ٢ / ٢٣٥، وشرح التسهيل للمراي ٧١٢، والجنى ٥٤٣، والمغني ١ / ١٤٢، والهمع ٤ / ١٦٦، والخزانة ٩ / ٤٧٢.

(٣) شرح السيرافي ٣ / ١٤٩.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٥٢.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخزانة ٩ / ٤٧٢، والارتشاف ٥ / ٢٤١١، وشرح الرضي ٤ / ٢٧٦.

(٦) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢ / ٢٢، والتصريح ٢ / ٣، ومغني اللبيب ١ / ١٤٢، والهمع ٤ / ١٦٦.

وه ذه الشواهد عند البصريين شاذة لا يقاس عليها؛ وهي عندهم من
الضرورة الشعرية^(١).

يقول الرضي عن الشاهد:

وأكفيه ما يخشى وأعطيه سؤله وألحقه حتاه بالقوم لاحقاً

((وليس ما في البيت بمعنى الجارة، وإلا لم يكن لرفع (لاحق) وجه، بل هي
ابتدائية، أي حتى هو))^(٢).

وهو ما أكده صاحب الخزانة بقوله: ((على أن المبرد زعم أن (حتى) هنا
جرت الضمير وليس كذلك، وإنما (حتى) هنا ابتدائية، والضمير أصله هو،
فحذف الواو ضرورة))^(٣).

أساس الترجيح عند البعلي: العلة النحوية مع الأدلة العقلية :

إن أبرز ما أكد به البعلي ترجيحه هنا هو العلة النحوية؛ ف (حتى) الجارة
لا تدخل على الضمير حتى لا تلتبس ب (حتى) العاطفة، وهذه العلة من العلل التي
يكثر الاعتماد عليها في تقرير الأحكام في النحو . وقد أكد البعلي حكمه
أيضاً بأدلة عقلية، فالضمير لا بد أن يطابق مفسره ، وفي دخول (حتى) الجارة
على الضمير ينتقض هذا الدليل.

وأتبع هذا الدليل بآخر وهو أن دخولها على المضمّر يؤدي إلى قلب ألفها

(ياء)، وهذا التغيير على خلاف الأصل.

(١) ينظر: المقرب، ١ / ١٩٤، ووصف المباني ٢٦١، والارتشاف ٤ / ١٧٥٦، والفاخر ٦٢٥، وشرح

التسهيل للمرادي ٧١٢، والجنى ٥٤٤، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٥، والخزانة ٩، ٤٧٤.

(٢) شرح الرضي ٤ / ٢٧٧.

(٣) الخزانة ٩ / ٤٧٢، ٤٧٣.

الترجيح:

الراجح عندي اختيار البعلي؛ وذلك لما تقدم من أدلة أصحاب هذا

المذهب، ولعل من أبرزها ((حتى لا تلتبس بـ (حتى) العاطفة)).

المجازاة بـ (كيف)

نص المسألة:

يقول البعلي عن أسماء الشرط وحروفه : ((وجميع هذه الأسماء تتضمن معنى الشرط، إلا (كيف ، وكم) ... وقال الكوفيون : يجازى بـ (كيف) إلحاقاً لها بـ (من) و (أين) و (متى) ، والصحيح أنه لا يجازى بها؛ لأن (كيف) سؤال عن حال ماضية أو حاضرة أو مستقبلية، وال شرط مختص بالمستقبل، فبينهما تناف، وشبهة بـ (مَنْ وَمَتَى وَأَيْنَ) لا يوجب الجزم بها، بدليل شبه (هل والهزمة) بما ذكر ولم يُجازَ بهما ولم يُجْزَم))^(١).

تحليل المسألة:

اختلف النحاة في (كيف) هل يجازى بها أم لا؟ ولهم في ذلك ثلاثة

مذاهب:

الأول: مذهب البصريين:

منع البصريون أن يجازى (بكيف)^(٢)، يقول سيبويه : ((وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع. فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها على أي حال تكن أكن))^(٣).
ويبين السيرافي السبب في ترك المجازاة بـ (كيف) بقوله: ((فأما منع المجازاة بها ففيه قولان:

أحدهما: أنه لما كان أخواتها معارف ونكرات، وقصرت هي على أحد

الأمريين، ضعفت عن التصريف بها في المجازاة.

والقول الآخر أنها لما لم يخبر عنها، ولا يعود إليها، كما يكون ذلك في:

من، وما، وأي، ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة، ولم

(١) الفاخر ٦٦٨، ٦٦٩.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢ / ٦٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٧١، والمقاصد الشافية ٦ / ١٠٨.

(٣) الكتاب ٣ / ٦٠.

تكن ضرورة مضطر إليها في المجازة ...))^(١). ويذكر البطلليوسي أن الكلام السابق للسيرافي هو حجة المانعين للمجازة بـ(كيف)^(٢).

وتفسير هاتين الحجتين أن (كيف) لا يكون جوابها إلا نكرة؛ لأنها سؤال عن حال والحال نكرة ، بخلاف أخواتها ، وذلك نحو : (كيف زيد؟)، فيقال: صحيح، ولا يقال الصحيح.

والأمر الثاني: أنها لا يخبر عنها ولا يعود إليها الضمير ، بخلاف أيضاً نظائرها.

ويضيف الأنباري وجهاً ثالثاً للمنع لكنه لا يراه بقوة الأول والثاني، وحاصله أن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف، إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء، ولا ضرورة في (كيف) لأن (أي) تغني عنها ، نحو (في أي حال تكن أكن)، فذلك بمعنى (كيف تكن أكن)^(٣)، ومذهبهم هو المتعارف عليه عند النحاة^(٤).

وإذا تعلق (كيف) بجملتين، فإنها تكون شرطاً في المعنى ، ولا تعمل شيئاً حملاً على الاستفهامية^(٥)، وهنا تقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو: (كيف تصنعُ أصنعُ)، ولا يجوز (كيف تجلسُ أذهبُ)، ولا (كيف تجلسُ أجلسُ) بالجزم^(٦).

(١) شرح السيرافي ٣ / ٢٦٢.

(٢) ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٢٣٥.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢ / ٦٤٤، واللباب ٢ / ٦٢، ٦٣، والمساعد ٣ / ١٣٨.

(٤) ينظر: اللباب ٢ / ٦٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٦، والفاخر ٦٦٨، والهمع ٤ / ٢٣١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٧٠، والارتشاف ٤ / ١٨٦٨، والمساعد ٣ / ١٣٧.

(٦) ينظر: المغني ١ / ٢٢٩، والهمع ٤ / ٣٢١.

المذهب الثاني:

مذهب الكوفيين^(١)، وينسب كذلك لقطرب^(٢) من البصريين، ومذهبهم يجيز أن يجازى بـ(كيف) مطلقاً.

وحجتهم تتمثل في مشابقتها لكلمات المجازاة في الاستفهام ، فـ(كيف) سؤال عن الحال، كما أن (أين) سؤال عن المكان، و (متى) عن الزمان ، بالإضافة إلى أن (كيف) تتضمن معنى كلمات المجازاة؛ لأن قول (كيفما تكن أكن) في معنى (في أي مكان تكن أكن)^(٣).

واحتجوا لمذهبهم بأن البصريين أجازوا نحو : (كيف تصنعُ أصنعُ) بالرفع، فكذلك هنا بجواز الجزم. أي أن القول بالرفع أيضاً يضمن أن يكون المجازي على أحوال المخاطب كلها^(٤).

وقد أجيب عن حجة الكوفيين بالآتي:

الأول: أن (كيف) لا تتحقق بها المجازاة؛ لأن قول (كيف تكن أكن) معناها: على أي حال تكن أكن، وهذا ضمان أن يكون المتحدث على أحوال المخاطب وصفاته كلها، وأحوال الشخص كثيرة يتعذر أن يكون المجازي عليها كلها، كحال السقم والقوة والضعف ، وليس ذلك في بقية أدوات الاستفهام التي يجازى بها^(٥).

(١) ينظر : إصلاح الخلل ٢٣٥ ، والإنصاف ٢ / ٦٤٣ ، واللباب ٢ / ١٢٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٧١ ، والارتشاف ٤ / ١٨٦٨ ، والمغني ١ / ٢٣٠ ، والمساعد ٣ / ١٣٨ ، والمقاصد الشافية ٦ / ١٠٨ ، والهمع ٤ / ٣٢١ ، وحاشية الصبان ٤ / ٢٠ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٦ ، والارتشاف ٤ / ١٨٦٨ ، والمغني ١ / ٢٣٠ ، والمساعد ٣ / ١٣٩ ، والهمع ٤ / ٣٢١ ، وحاشية الصبان ٤ / ٢٠ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٤٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٦ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٤٣ ، واللباب ٢ / ٦٣ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٤٥ ، واللباب ٢ / ٦٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٦ .

والثاني: أما قولهم عن الرفع بعد كيف ، وأن ذلك لا يختلف عن جزم ما بعدها والمجازاة بها ، فقد رد بأن الرفع بعد كيف فيه تقدير، وهو أن هذا الكلام قد خرج على حال يعلمها المجازي، فانصرف اللفظ إليها؛ ولذلك صح الكلام ، وهذا التقدير في الجزم بها على المجازاة لا يمكن؛ لأن الأصل في الجزاء أن لا يكون معلوماً.

ويتضح ذلك في (إن)، والأصل في الجزاء أن يكون بها ، فقول: (إن قمت قمت) وقت القيام غير معلوم ، ولذلك لم يجز الجزم بـ (كيف) على تقدير حال معلومة^(١).

وهذا تفسير قول البعلي: ((لأن كيف سؤال عن حال ماضية أو حاضرة أو مستقبلية، والشرط مختص بالمستقبل، فبينهما تناف (...))^(٢). فالمستقبل ليس معلوماً للمتكلم.

المذهب الثالث:

من النحاة من ذهب إلى مخالفة البصريين في المنع المطلق ، ومخالفة الكوفيين في الجواز المطلق ، فقد فصل هؤلاء فيما ذهبوا إليه، فإن اتصلت (ما) بكيف جاز أن يجازى بها، نحو: (كيفما تكن أكن)، وإن لم تتصل بها لا يجازى بها^(٣).

أساس الترجيح عند البعلي: العلة النحوية :

يعتمد البعلي في هذه المسألة على العلة النحوية، فعدم المجازاة بـ(كيف) يبينه بعلة المخالفة، إذ أن الشرط مخالف لحال (كيف)، فهي سؤال عن حال في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، في حين أن الشرط مختص بالمستقبل .

(١) ينظر: الإنصاف ٢ / ٦٤٥ ، واللباب ٢ / ٦٣ .

(٢) الفاخر ٦٦٩ .

(٣) ينظر: المغني ١ / ٢٣٠ ، والمساعد ٣ / ١٣٩ ، وحاشية الصبان ٤ / ٢٠ .

ولوجود هذه المخالفة يرى البعلبي أنه لا يمكن لـ (كيف) أن تأخذ حـ م الشرط. ويؤكد ذلك بقياس الشبه، الذي عقده بين (كيف) و (الهمزة) و (هل) فقد أشبهت أيضاً (من، ومتى، وأين) غير أنها لم تجز المجازة بها.

الترجيح:

الراجع مذهب البصريين في منع المجازة بـ (كيف)؛ لما قيل من أن جوابها لا يكون إلا نكرة؛ لأنها سؤال عن حال والحال لا يكون إلا نكرة، بخلاف ما كان للمجازة من نظائرها. كما أنه لا يخبر عنها ولا يعود إليها ضمير.

زيادة (واو) العطف

نص المسألة :

يقول البعلي عن واو العطف : ((فقال أكثر البصريين : لا يجوز أن تكون زائدة ، وقال الكوفيون وبعض البصريين يجوز أن تكون زائدة وحجة الآخرين قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ^(١) ، فالواو زائدة ، أي : فتحت ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ ﴾ ^(٢) في جواب زائدة ، ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ ﴾ ^(٣) ، والصحيح الأول والجواب أن الواو في جميع ذلك ونحوه عاطفة ، والجزاء مقدر ، وقد تقدم أن الجزاء يحذف إذا دل عليه دليل)) ^(٤).

تحليل المسألة :

اختلف النحاة في (واو) العطف هل تأتي زائدة ؟ وفي ذلك مذهبان :

المذهب الأول :

يذهب جمهـور البصريين إلى أن (واو) العطف لا يجوز أن تكون زائدة ^(٥).
وحجتهم قياسية ؛ وذلك لأن الواو في الأصل حرف وضع لمعنى ، وذكرها دون معناها يوجب اللبس ، وخلوها من المعنى خلاف الأصل ^(٦) ، والحروف

(١) سورة الزمر ، آية : ٧٣ .

(٢) سورة الأنبياء ، آية : ٩٧ .

(٣) سورة الأنبياء ، آية ٩٦ .

(٤) الفاخر ٨١٦ .

(٥) ينظر : المنصف ٢٤٨ ، والإنصاف ٢ / ٤٥٦ ، واللباب ١ / ٤١٩ ، وشرح الرضي ٤ / ٣٩٢

والفاخر ٨١٦ ، والجنى ١٦ .

(٦) ، (٧) ينظر : اللباب ١ / ٤١٩ ، والفاخر ٨١٦ .

وضعت للاختصار ، أو عوضاً عن ذكر الجمل ، وزيادتها تنقض ذلك ، لأن
الزيادة منافية للاختصار^(١) .

المذهب الثاني :

يذهب الكوفيون^(٢) ، والأخفش^(٣) إلى جواز زيادة (واو) العطف في
الكلام ، ونسبه ابن يعيش للبغداديين^(٤) ، وتابعهم ابن مالك حين يقول :
((وقد تزداد الواو والضم ، فمن زيادة الواو قوله تعالى : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ
خَزَنَتُهَا ﴾^(٥) .

واستدلوا على مذهبهم بالسمع^(٦) ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا
جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾^(٧) ، قالوا : المعنى : حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها ،
فالك لام تام بدونها ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴾^(٨) .
﴿ وَحُقَّتْ ﴾^(٨) . قالوا : الواو زائدة ؛ أي : أذنت ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾^(١) وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا ﴾ ، ومن
الشعر استدلووا بقول الشاعر :

(٢) ينظر : المنصف ٢٤٨ ، والإنصاف ٢ / ٤٥٦ ، والفاخر ٨١٦ ، والجنى ١٦٤ ، والمغني ٤١٧ / ٥ ، والهمع ٢٣٠ / ٥ .

(٣) ينظر : المنصف ٢٤٨ ، والإنصاف ٢ / ٤٥٦ ، وشرح الرضي ٤ / ٣٩٢ ، وشرح
والتسهيل للمراذي ٨١٠ ، والجنى ١٦٤ ، والمغني ٢ / ٤١٧ ، والهمع ٥ / ٢٣٠ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٥ / ١١ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٥٥ .

(٦) ينظر : المنصف ٢٤٨ ، والإنصاف ٢ / ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، واللباب ١ / ٤٢٠ ،
والفاخر ٨١٦ ، والجنى ١٦٥ ، والمغني ٢ / ٤١٧ ، والهمع ٥ / ٢٣٠ .

(٧) سورة الزمر ، آية ٧٣ .

(٨) سورة الانشقاق ، آية ١ ، ٢ .

حتى إذا قَمَلتْ بَطُونَكُمْ ورَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُوا^(١)
وقَلْبْتُمْ ظَهَرَ المَجَنِّ لَنَا إن اللِّيمَ العَاجِزُ الخَبُّ

والتقدير (قلبتم) بدون (الواو).

وأجيب عن ذلك بأن زيادة الواو لم تثبت في شيء من الكلام الفصيح^(٢) وعن الآية الأولى أن (الواو) فيها عاطفة وليست زائدة ، وجواب (إذا) محذوف والتقدير : حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا . وكذلك الآية الثانية (الواو) عاطفة ، والجواب محذوف والتقدير : إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت ، يرى الإنسان الثواب والعقاب^(٣) ، ومثل ذلك بيت الشعر ، والتقدير فيه : فيه : حتى إذا قملت بطونكم ، ورأيتم أبناءكم شبوا ، وقلبتم ظهر المجن لنا ، بان غدركم ولرؤمكم^(٤) ، وحذف الجواب هنا للعلم به ، والمراد الإيجاز .

أساس الترجيح عند البعلي : التعليل بأكثر علة :

اعتمد البعلي في ترجيح عدم زيادة الواو على العلة النحوية ، وبالتحديد علة الاختصار ، فالحروف وضعت للاختصار في الكلام ، كما أكد البعلي هذه العلة بعلة أخرى ، وهي علة أمن اللبس ، فكل ما يؤدي إلى اللبس في المعنى يجب الابتعاد عنه ، والحروف وضعت لمعاني وإذا ذكرت بدونها أدى ذلك

(١) البيتان من الكامل ، (متفاعلن) العروض (نكمُ) حزاء، ووزنها (متفا) وتحول إلى (فعلن) وهو ب لانسبة في الإنصاف ٢ / ٤٥٨ ، اللباب ١ / ٤٢٠ ، الجنى ١٦٥ ، وينسبه ابن مالك في شرح التسهيل للأسود بن يعفر ٣٥٥/٣ ، ومعنى (قملت) أي كثرت قبائلكم ، لسان العرب (قمل) ٤١ / ٣٧٤٢ .

(٢) ينظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ١٢٢ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢ / ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، و ، اللباب ١ / ٤٢٠ ، وشرح المفصل ٥ / ١٢ ، والفاخر ٨١٦ ، والجنى ١٦٦ .

(٤) ينظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ١٢١ ، والإنصاف ٢ / ٤٦٠ ، واللباب ١ / ٤٢٠ ، وشرح المفصل ٥ / ١٢ ، والفاخر ٨١٦ ، والجري ١٦٦ .

للّبس، ويختتم باستصحاب الأصل ؛ لأن كل ما خالف السابق هو مخالف
للأصل في قواعد النحو .

الترجيح :

الراجع مذهب الجمهور ؛ لأن الواو في الأصل حرف وضع لمعنى ،
وذكرها دون معناها يوجب اللبس ، وخلوها منه خلاف الأصل.

المستحق للرفع بالأصالة

نص المسألة:

يقول البعلي: ((الإعراب الأصلي هو المسَّ تحقُّ بطريق الأصالة، وغيرُ الأصلي هو ما كان ملحقاً بغيره ، فمستحق الرفع بطريق الأصالة الفاعل ومن الناس من ذهب إلى أن الرفع موضوع لما لا يستغنى عنه، فجعل العلة جامعة للفاعل، والمبتدأ والخبر جميعاً والصحيح الأول؛ لأن إعراب الفاعل في الأصل إنما كان لرفع اللبس الذي بينه وبين المفعول، وليس المبتدأ أو الخبر كذلك؛ لأن معرفة الفرق بين المبتدأ والخبر ليست من حيث اللفظ، بل من حيث المعنى))^(١).

تحليل المسألة:

اختلف في أصل المرفوعات أهو المبتدأ أو الخبر أم الفاعل؟ ويرى أبو حيان أن الخلاف حول أصل المرفوعات خلاف لا يجدي شيئاً^(٢). وللنحاة في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

يرى أصحابه أن الأصل في المرفوعات هو المبتدأ، ولذلك هو المستحق للرفع، والفاعل فرع عنه ولذلك رفع حملاً عليه، ويعزى هذا الرأي لسيبويه^(٣) لقوله في الكتاب: ((واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء (...))^(٤). ويقول المبرد:

(١) الفاخر ٨٥٢.

(٢) ينظر: التذييل ٢٤٤/٣.

(٣) ينظر: إصلاح الخلل للبطلوسى ١١٠، وشرح المفصل ١ / ١٩٨، والهمع ٢ / ٣، وحاشية الصبان ١ / ٣٠٠.

(٤) الكتاب ١ / ٢٣.

((وإنما كان الفاعل رفعاً؛ لأنه هو والفاعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفاعل بمنزلة الابتداء...))^(١).

فقد جعل المبتدأ والخبر أصلاً للفاعل والفاعل، وهذا الرأي أخذ به ابن السراج^(٢)، وعليه الجرمي^(٣)، وتابعهم السيرافي^(٤) عندما قال: ((وقد احتج بعضهم بأن الفاعل مضارع للمبتدأ؛ لأنه يخبر عنه بفعله الذي قبله، كما يخبر عن المبتدأ بخبره الذي بعده، فالفاعل والفاعل كالمبتدأ والخبر...))^(٥)، وهذا المذهب اختاره كذلك البطليوسي^(٥)، والأنباري^(٦)، وابن مالك^(٧).

وقد احتجوا لما ذهبوا إليه بالآتي:

١. أن حكم المبتدأ أن يؤتى به أولاً، وحكم الفاعل أن يؤتى به ثانياً، أي يقدم المبتدأ قبل الحديث عنه، بخلاف الفاعل حين يقدم الحديث عنه قبله.

٢. أن تأخير المبتدأ لا يبطل كونه مبتدأ، والفاعل إذا تقدم على الفعل ولم يكن فيه ضمير عائد إلى مفعوله صار مبتدأ لا غير، وذلك نحو: (زيد أخوك)، و(القائم في الدار زيد). فزيد في كلا المثالين مبتدأ^(٨).

٣. الفاعل وحديثه أي فعله المتحدث به عنه يسدان مسد الخبر عن المبتدأ مثل: (زيد قام أبوه)، ولا يوجد مبتدأ وخبر يسدان مسد حديث الفاعل أي الفعل، ولا مسد الفاعل.

(١) المقتضب ١ / ١٤٦.

(٢) ينظر: الأصول ١ / ٥٨.

(٣) ينظر: إصلاح الخلل ١١١.

(٤) شرح السيرافي ١ / ٢٦١.

(٥) ينظر: إصلاح الخلل ١١٢.

(٦) ينظر: أسرار العربية ٦٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية ١ / ٣٣٧.

(٨) ينظر: إصلاح الخلل ١١٢، واللباب ١ / ١٢٤، والهمع ٢ / ٣.

٤. قالوا بأن المبتدأ لما كان حكمه أن يكون عارياً من عامل لفظي يقترن به، وكان حكم الفاعل أن يكون عامله لفظياً، فإن ذلك يجعل المبتدأ شبيهاً بالبسيط، والفاعل بالمركب، والبسيط مقدم على المركب^(١).

٥. قيل بأن المبتدأ عامل معمول، في حين أن الفاعل معمول فقط، فدل ذلك على أن المبتدأ هو الأصل، والفاعل تابع له^(٢).

المذهب الثاني:

يذهب أصحابه إلى أن الفاعل هو الأصل للمرفوعات؛ لذلك هو المستحق للرفع، وأن رفع المبتدأ والخبر كان تبعاً للفاعل، ومن أوائل من قال بذلك الزجاجي عندما قال: ((اعلم أن الاسم المبتدأ مرفوع، وخبره إذا كان اسماً واحداً مثله فهو مرفوع أبداً وذلك قولك: (زيد قائم)، ف (زيد) مرفوع؛ لأنه مبتدأ، والابتداء معنى رفعه وهو مضارعة للفاعل (...))^(٣)، وهو رأي الجرجاني^(٤)، والزمخشري^(٥)، وابن الحاجب^(٦)، وهو اختيار جماعة من المتأخرين^(٧)، يقول ابن يعيش: ((والذي عليه حذاق أصحابنا اليوم المذهب الأول))^(٨)، أي كون الفاعل هو المرفوع بالأصالة، وقد نسبه السيوطي للخليل^(٩).

للخليل^(٩).

(١) ينظر: إصلاح الخلل ١١٢.

(٢) ينظر: الهمع ٢ / ٣.

(٣) الجمل للزجاجي ٣٦.

(٤) ينظر: المقتصد ١ / ٢١٠.

(٥) ينظر: المفصل ٧٠.

(٦) ينظر: شرح الرضي ١ / ١٨٥.

(٧) ينظر: شرح المفصل ١ / ١٩٩، والفاخر ٨٥٢، وشرح شذور الذهب ١٨٧.

(٨) شرح المفصل ١ / ١٩٩.

(٩) ينظر: الهمع ٢ / ٣.

وحملهم على القول بذلك ما يأتي:

١. قالوا بأن سيبويه في كتابه قدم الحديث عن الفاعل قبل حديثه عن المبتدأ^(١).
٢. أن رفع الفاعل له فائدة في بيان الفرق بين المعاني والتي لولاها لوقع اللبس في الكلام، فرفعه يجعله متميزاً عن المفعول، أما رفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه، بل لضرب من الاستحسان؛ لأن معرفة الفرق بينهما عن طريق المعنى لا عن طريق اللفظ، كما أن المبتدأ مفتقر للخبر بعده، كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله^(٢).
٣. لما كان أصل الكلام الخبر، والأصل الفعل؛ لأنه يكون خبراً لا مخبراً عنه، فقد خلص للخبر، والفاعل كالجزم منه ومعمول له فكان أصلاً^(٣).
٤. عامل الفاعل لفظي وهو الفعل أو شبهه، بخلاف المبتدأ فإن عامله معنوي وهو الابتداء، والعامل اللفظي مقدم على العامل المعنوي^(٤).

المذهب الثالث:

- قيل كل المرفوعات أصل، وهو رأي الأخفش^(٥)، وابن السراج^(٦)، واختيار الرضي لقوله: ((المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة؛ لأن الرفع في المبتدأ والخبر وغيرها من العمدة ليس بمعمول على رفع الفاعل كما بينا، بل هو أصل جميع العمدة))^(٧).

(١) ينظر: إصلاح الخلل ١١٠.

(٢) ينظر: شرح المفصل ١ / ١٩٨، والفاخر ٨٥٢، وشرح شذور الذهب ١٨٧.

(٣) ينظر: الفاخر ٨٥٢.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب ١٨٧.

(٥) ينظر: الهمع ٤ / ٣.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٤ / ٣.

(٧) شرح الرضي ١٨٤.

المذهب الرابع:

قيل المبتدأ، والخبر، والفعل المضارع، واسم ما لم يسم فاعله هي الأصل، وهذا رأي ابن بابشاذ^(١).

المذهب الخامس:

قيل الأصل هو الفعل المضارع والفاعل، وهو رأي الخوارزمي^(٢).

أساس الترجيح عند البعلي: العلة النحوية :

يعتمد البعلي في إثبات حكمه على العلة النحوية، وتحديدًا على أمن اللبس، فالفاعل عند البعلي مرفوع حتى لا يلتبس بالمفعول، وهي من العلل التي يكثر التعويل عليها في النحو؛ لأن كل ما يؤدي إلى لبس معنى بمعنى آخر يجب الابتعاد عنه، ويؤكد هذه العلة في حديثه عن المبتدأ والخبر، إذ ثمة فرق بين الفاعل والمبتدأ والخبر في ذلك؛ لأنهما لا يقع بينهما لبس من جهة اللفظ كما يقع بين الفاعل والمفعول.

الترجيح:

الراجع عندي المذهب الثالث، أي القول بأن كلاً منها عمدة فهو أصل بذاته؛ وذلك لأن المبتدأ والخبر عمدة في الجملة الاسمية، والفاعل عمدة في الفعلية، فليس هناك فرق حتى يحمل أحدهما على الآخر.

(١) شرح المقدمة المحسبة ١ / ٢٨٩.

(٢) الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب المرسوم بالتخمير، أربعة أجزاء، ت : د. عبدالرحمن العثيمين، ط: ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠، ١ / ٢٥٦، ٢٥٧.

الفصل الثالث

الدليل العقلي

أصل نون المثني والجمع

نص المسألة:

يقول البعلي : ((النون في التشبية والجمع عوض من الحركة والتتوين اللدَّيْنِ كانا في الواحد عند (سيبويه) وجمهور النحويين؛ لأن الاسم مستحق للحركة، وقد تعذرا في التشبية والجمع، والنون صالحة أن تكون عوضاً منها، فيُعْرَبُ على الظن أنها زيدت لذلك وقال بعض البصريين : هي عوض من الحركة مع الألف واللام، وفيما لا ينصرف، ومن التتوين وحده في نحو: فلا ما زيد.....، وقيل : هي بدل من الحركة مطلقاً، وقيل : من التتوين وحده، وقال الفراء: فُرِّقَ بها بين ألف التثنية، وبين المنصوب المنون والصحيح الأول لما ذُكِرَ))^(١).

تحليل المسألة:

اختلف النحاة في زيادة النون في المثني والجمع، ولهم في ذلك عدة مذاهب:

المذهب الأول:

يذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن هذه النون عوض من الحركة والتتوين اللذين كانا في المفرد^(٢)، يقول سيبويه: ((وتكون الزيادة الثانية نوناً، كأنها عوض لما منع من الحركة والتتوين))^(٣)، وهو ما بينه الجرجاني في المقتصد بقوله: ((وأما النون في قول ك: مسلمان ومسلمون، فإنه عوض من الحركة والتتوين، وذلك أن الألف في (مسلمان) حرف إعراب كالتاء في (قائمة)، فكما أن التاء يكون له حركة وتتوين كما يكون للميم في مسلم واللام في رجل فلما منع الألف الحركة والتتوين جعل النون عوضاً منهما؛ لأن الاسم إذا لم يبن لم يجز أن يعرى من الحركة والتتوين))^(٤).

(١) الفاخر ٨٣.

(٢) ينظر: أسرار العربية ٥٠، واللباب ١ / ١٠٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٣، وشرح الرضي ١ / ٨٨، والفاخر ٨٣، والارتشاف ٢ / ٥٧١، والتذييل والتكميل ١ / ٣٠١، وحاشية الصبان ١ / ١٦٠.

(٣) الكتاب ١ / ١٧، ١٨.

(٤) المقتصد ١ / ١٨٧.

وقول سيبويه حمل الكثيرين على القول بأن مراده أنها عوض من الحركة والتتوين ، لكن مراده أن النون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة والتتوين اللذين كانا في المفرد ، وليست بعوض لأنه قال : ((كأنها عوض)) ، فشبها بالعوض ولم يجعلها عوضاً^(١) ، وهذا هو مفهوم العوض في هذا المذهب.

والحجة لمذهبهم كما بينها الجرجاني في النص السابق تكمن في أن الاسم بحكم الاسمية والتمكن تلزمه حركة وتتوين ، فالحركة تبين معناه النحوي ، والتتوين دليل كونه منصرفاً متمكناً ، وعند التثنية والجمع فإنه يضم إلى غيره ويمنع من الحركة والتتوين ، لكن حقه من الاسمية والتمكن لا يزال قائماً فيه ؛ لذلك عوض بالنون التي هي دليل على حكم الحركة والتتوين اللذين كانا في المفرد^(٢) ، كما أن النون تثبت في النكرة المنصرفة ، وتسقط في الإضافة كما يسقط التتوين^(٣) ، وعلى مذهبهم جماعة من النحاة^(٤).

المذهب الثاني:

وفيه أن هذه النون زيدت لأنها عوض من حركة المفرد ، وهو مذهب الزجاج^(٥) ، وحمله على القول بذلك أن هذه النون تثبت مع الألف واللام كما تثبت الحركة^(٦).

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٣ ، والتذييل والتكميل ١ / ٣٠١ .

(٢) ينظر : المقتصد ١ / ١٨٧ ، واللباب ١ / ١٠٦ ، وشرح المفصل ٣ / ١٨٩ .

(٣) ينظر : اللباب ١ / ١٠٦ .

(٤) ينظر : المقتصد ١ / ١٨٧ ، وشرح المفصل ٣ / ١٨٩ ، وشرح ابن عصفور ١ / ١٥٣ ، وشرح ابن الناطم ٤٤ ، والفاخر ٨٣ .

(٥) ينظر : الفاخر ٨٣ ، والتذييل والتكميل ١ / ٢٩٥ ، والارتشاف ٢ / ٥٧٠ ، والمساعد ١ / ٤٧ ، والهمع ١ / ١٦٣ .

(٦) ينظر : التذييل والتكميل ١ / ٢٩٥ .

وذلك نحو: (الرجلان) فثبتت النون مع الألف واللام، كما تثبت الحركة معهما في المفرد نحو: (الرجل)، أما التتوين لا يثبت مع الألف واللام في المفرد؛ ولذلك لا تكون النون في المثني والجمع عوضاً عنه في نحو (الرجلان). وقد رد هذا الاعتقاد بأن النون دخلت قبل دخول الألف واللام عوضاً عن الحركة والتتوين، ثم دخلت الألف واللام للتعريف ولم يحذف النون بعد دخول الألف واللام لقوته بحركته^(١)، كما اعترض عليه ابن مالك بقوله: ((وأما النون فليست عوضاً من حركة الواحد؛ لأن الحروف الثلاثة نائية عن الحركات قائمة مقامها في بيان مقتضى العامل، فلا حاجة إلى التعويض))^(٢)، كما أبطله الرضي، بحذف النون في الإضافة إذ التتوين هو ما يحذف في الإضافة^(٣).

المذهب الثالث:

ذهب ابن كيسان إلى أن النون في المثني والجمع عوض من التتوين فقط^(٤)، أي بخلاف مذهب الزجاج، وقد فسره الجرجاني بقوله: ((وقد جعل بعض العلماء له حالة ثالثة، وهو أن يكون عوضاً من التتوين وحده وذلك قولك: غلاماً زيد؛ لأنك تسقطه سقوط التتوين في قولك: غلام زيد، والحركة لا تسقط مع الإضافة...))^(٥).

وقد أوضح أبو حيان حجة ابن كيسان بقوله: ((واستدل على ذلك بأن الحركة قد عوض منها التغيير والانقلاب في النصب والخفض، وفي الرفع قام

(١) ينظر: اللباب ١/ ١٠٦، وشرح المفصل ٣/ ١٨٩.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧٥.

(٣) ينظر: شرح الرضي ١/ ٨٩.

(٤) ينظر: الارتشاف ٢/ ٥٧٠، والتذليل ١/ ٢٩٥، والمساعد ١/ ٤٧، والهمع ١/ ١٦٣.

(٥) المقتصد ١/ ١٩٠.

ترك العلامة مقام العلامة، وأما التتوين فلم يعوض منه شيء . فلذلك كانت النون عوضاً منه، ولذلك حذفت للإضافة كما يحذف التتوين (...))^(١).

وقد رد مذهبه بالآتي:

١. أن عدم ثباتها في الإضافة ليست دليلاً على أنها عوض من التتوين؛ بل لأن المضاف إليه عوض من التتوين في موضعه؛ ولهذا كان من تمام المضاف، وثبوت التتوين يؤدي إلى الجمع بين العوض والمعوض، وإلى قطع الأول عن الثاني^(٢).

٢. رد مذهبه بثبات النون مع الألف واللام^(٣).

٣. قيل: إن هذه النون ليست عوضاً عن التتوين؛ لثبوتها فيما لا تتوين في واحده، مثل (يا زيدان) و (لا رجلين)^(٤).

وقد أجاب أبو حيان عن هذا الاعتراض بقوله: ((ولم يدخل حرف النداء ولا (لا) إلا على مثني قد استحق النون عوضاً من التتوين الذي كان في الواحد، فبقي على حاله وإن كان قد عرض له البناء، اعتباراً بأصله لا بما آل إليه من البناء العارض))^(٥).

٤. ورد كذلك بثبوت النون في تشية مالا ينصرف نحو: (أحمران)، وليس في مفردة تتوين، فتكون النون عوضاً منه^(٦).

(١) التذييل والتكميل ١ / ٢٩٥، ٢٩٦، كما ورد في الهمع ١ / ١٦٣.

(٢) ينظر: اللباب ١ / ١٠٧، والهمع ١ / ١٦٣.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٣، والهمع ١ / ١٦٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٧٥، والهمع ١ / ١٦٣.

(٥) التذييل والتكميل ١ / ٢٩٦.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ١ / ٢٩٦، والهمع ١ / ١٦٣.

المذهب الرابع:

وهو مذهب ابن جني^(١)، وحاصله أنها عوض من الحركة والتتوين فيما وجدا في مفرده، وذلك في كل موضع لا يكون الاسم المتمكن فيه مضافاً، ولا معرفاً بلام المعرفة مثل: (رجلان) و (غلامان)، ومن الحركة فقط فيما لا تتوين في مفرده، كمشى مالا ينصرف مثل: (أحمدان)، كما تكون النون عوضاً عن الحركة مع الألف واللام نحو: (الرجلان)، ومن التتوين فقط فيما لا حركة في مفرده ك (عصا) و (قاضي)، وغير عوض فيما خلا عنهما كمشى (حبل)، و (هذا)، و (الذي)^(٣).

ويرد كونها عوضاً من الحركة مع الألف واللام بما رد به مذهب الزجاج، ورد العكبري القول بأنها عوض من الحركة فيما لا تتوين في مفرده كمشى مالا ينصرف؛ بأن الاسم مستحق للتتوين في الأصل، وإنما سقط لشبهه بالفعل، لكنه بالثنية بعد من الفعل فعاد إلى حقه، وما كان نحو: (عصا) لا يمكن القول بأن المفرد لا حركة له لظهورها في الثنية عندما عاد الحرف إلى أصله، أي: (عصوان).

وأما القول بأن النون لا تكون عوضاً فيما خلا من الحركة والتتوين في مفرده نحو: (هذا) اعترض عليه بأن (هذان) في الثنية صيغة مرتجلة لهذا الغرض، وليس لأنها ثنية (هذا)، وكذلك (الذي)^(٣).

المذهب الخامس:

ذهب الفواء إلى أن هذه النون فارقة بين رفع المشى ونصب المفرد في حالة الوقف، ثم حمل سائر الثنية والجمع على ذلك^(٤)، وقد فسر ابن جني ذلك حين

(١) ينظر: الارتشاف ٢ / ٥٧٠، والتذليل والتكميل ١ / ٢٩٨، والهمع ١ / ١٦٤.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢ / ١١٩، والفاخر ٨٣.

(٣) ينظر: اللباب ١ / ١٠٧.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢ / ١٣٥، واللباب ١ / ١٠٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٣،

وشرح الرضي ١ / ٨٩، والفاخر ٨٣، والارتشاف ٢ / ٥٧٠، والتذليل والتكميل ١ / ٢٩٨، ٢٩٦،

والهمع ١ / ١٦٤.

قال: ((ومعنى ذلك أنك إذا قلت : عندي رجلان ، فلولا النون لالتبس بقولك : ضربت رجلاً ، فإذا جاءت النون أعلمتك أن الكلمة مثناة، وأنه ليست واحداً منصوباً))^(١).

ومذهبه ضعيف عند النحاة للأسباب الآتية

١. أن قولك: (الرجلان) بالرفع بلا نون لا يلتبس بالواحد المنصوب؛ لأنه لا يقال في الواحد المنصوب (الرجلا) بالألف، وإنما (الرجل) بغير الألف^(٢).
٢. أن العرب يقولون : (هذان أحمران ، وأصفران) فيلحقون النون، وفي النصب يقال: (رأيت أحمرَ، وأصفرَ)، فلم يكن هنا وقف بالألف ، فدل ذلك على أن النون في التشية لم تلحق للفصل بين رفع الاثنين ونصب الواحد^(٣).
٣. في حالة الجر والنصب نحو : مررت بالزيدين، وضربت الزيدين ، ألحقت النون ولا يوجد ألف قبلها^(٤).
٤. يبطل قول الفراء أيضاً بجمع المذكر السالم المرفوع نحو : (قام الزيدون)، لحقته النون هنا ولا ألف قبلها . كما أن الجمع هنا ليس من باب التشية^(٥).
٥. حال الوقف الذي تحدث عنه الفراء عارض لا يلتفت إليه^(٦).
٦. يبطل مذهبه بحذف النون للإضافة^(٧).

(١) سر صناعة الإعراب ٢ / ١٣٥ .

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ١٣٥ ، واللباب ١ / ١٠٩ .

(٣) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ١٣٩ .

(٤) ينظر : سر الصناعة ٢ / ١٣٩ ، واللباب ١ / ١٠٩ ، وشرح الرضي ١ / ٨٩ .

(٥) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ١٤٠ ، واللباب ١ / ١٠٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٤ ،

وشرح الرضي ١ / ٨٩ ، والتذليل والتكميل ١ / ٢٩٨ .

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٤ ، والتذليل ١ / ٢٩٨ .

(٧) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٤ .

المذهب السادس:

يذهب ابن م الك إلى أنها رافعة لتوهم إضافة أو أفراد ، وذلك في نحو :
(رأيت بني كرماء) ، و(عجبت من ناصري باغين) ، فلو لم يكن هناك نون في
المتى والجمع لم تعرف الإضافة من عدمها في المثالين السابقين ، ورفع توهم
الإفراد في نحو تثنية اسم الإشارة وبعض المقصورات، نحو: (هذان) و (الخوزلان)
تثنية (الخوزلى) ، وكذلك المنقوص في حال الجر نحو : (مررت بالمهتدين) ، فلولا
النون هنا لكان لفظ الواحد كغيره^(١).

ويمكن الرد على دفع التوهم في نحو : (هذان) بأنها صيغة للتثنية ،
وليست متى حقيقة كما تقدم.

المذهب السابع:

قيل : إنها عوض من الحركة والتتوين م عاً ، وهو مذهب ابن ولاد^(٢) ، وأبي
علي الفارسي ، حين يقول : ((وهذه النون التي تقع في أواخر هذه الأسماء المثناة
والمجموعة بدل من الحركة والتتوين اللذين كانا في المفرد))^(٣) ، وهو اختيار
ابن طاهر^(٤) ، وأبي موسى^(٥) ، والجزولي^(٦) ، واستدل هؤلاء على ذلك بوجود
حكم الحركة فيها مع الألف واللام ، وحكم التتوين في حال الإضافة^(٧).

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٧٥ ، ٧٦ .

(٢) ابن ولاد : هو أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد التميمي المصري ، أصله من البصرة
وانتقل إلى مصر ، سمع من الزجاج ، له كتاب (الانتصار لسبويه من المبرد) و (المقصود
والممدود) توفي بمصر سنة ٣٣٢ ، ينظر إنباه الرواة ١ / ١٣٤ ، ١٣٦ ، والأعلام ١ / ٢٠٧ ، وينسب
له هذا المذهب في الارتشاف ٢ / ٥٧٠ ، والتذليل ١ / ١٩٦ ، والمساعد ١ / ٤٧ ، والهمع ١ / ١٦٣ .

(٣) الإيضاح ٨٤ ، وكذلك البغداديات ٤٨٧ .

(٤) ينظر : الارتشاف ٢ / ٥٧٠ ، والتذليل ١ / ٢٩٧ ، والهمع ١ / ١٦٤ .

(٥) أبو موسى : هو سليمان بن محمد بن أحمد بن موسى النحوي المعروف بالحامض ، أخذ عن
ثعلب صنف كتباً في الأدب ، وله كتب أخرى منها (خلق الإنسان) ، و (النبات) ، و(مختصر
النحو). توفي سنة ٣٠٥ هـ. ينظر إنباه الرواة ٢ / ٢٢ ، ٢١ ، والأعلام ٣ / ١٣٢ . وينسب له هذا
المذهب في الارتشاف ٢ / ٥٧٠ ، والتذليل ١ / ٢٩٧ .

(٦) ينظر : المقدمة الجزولية ٢٢ .

(٧) ينظر : المقدمة الجزولية ٢٢ ، والتذليل ١ / ٢٩٧ .

وقد رد مذهبهم ابن عصفور بقوله : ((وأما من ذهب إلى أنها عوض من الحركة والتتوين فمذهبه فاسد؛ لأن ذلك يؤدي إلى التناقض؛ لأنه لا يلزم إثباتها في الإضافة من حيث هي عوض من الحركة وحذفها من حيث هي عوض من التتوين، وكذلك يلزم مع الألف واللام))^(١)، كما اعترض على مذهبهم بالاعتراضات التي قدمت على مذهب الزجاج وابن كيسان، وبأن النون تثبت في حالة الوقف، والحركة والتتوين لا يثبتان في الوقف^(٢).

واعترض ابن مالك على مذهبهم بقوله : ((وإذا لم تكن عوضاً من أحدهما، فلن لا تك ون عوضاً منهما أو من تنوينات فصاعداً أحق وأولى))^(٣).
المذهب الثامن:

قيل : هي التتوين نفسه؛ لأن الأصل بعد تحقق العلامة للتثنية والجمع أن تنتقل إليه الحركة والتتوين ، فامتعت الحركة للإعلال، ولم يمتنع التتوين ، ولكنه لزم الحركة لأجل الساكنين فثبت نوناً^(٤)، ونسبه أبو حيان للفراء^(٥)، وهو اختيار الرضي، واشترط لذلك أن تكون النون كالتتوين في معنى كونه علامة التمام^(٦)، وصحح هذا المذهب الصبان بقوله : ((والصحيح الذي اختاره المحقق الرضي وغيره، أن النون عوض عن التتوين في المفرد فقط؛ لقيام الحروف مقام حركات الإعراب على الراجح))^(٧).

(١) شرح الجمل لابن عصفور / ١ / ١٥٤ .

(٢) ينظر : الهمع / ١ / ١٦٤ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك / ١ / ٧٥ .

(٤) ينظر : التذييل / ١ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، والهمع / ١ / ١٦٤ .

(٥) ينظر : الفاخر ٨٣ ، والارتشاف ٢ / ٥٧٠ ، والتذييل / ١ / ٢٩٩ .

(٦) ينظر : شرح الرضي / ١ / ٨٩ .

(٧) حاشية الصبان / ١ / ١٦٠ .

وقد يعترض عليه بمثنى الممنوع من الصرف؛ لأنه لا تتوين في مفردة نحو :
(أحمران)، وكذا المثنى في نحو: (هذان) و (اللذان)، وقد أجيب عن ذلك بأن ما
منع من الصرف في المفرد فلأنه أشبه الفعل ، وعند التشية زال عنه ذلك فرجع
إليه التتوين، وكذلك ما كان مبني في المفرد زال عنه شبه الحرف فأعرب^(١).
المذهب التاسع:

ذهب ثعلب إلى أنها عوض من تتوينين في التشية ، ومن تتوينات في
الجمع^(٢)، وتفسير ذلك أن النون في (زيدان) عوض من التتوين في (زيد) و (زيد)،
وكذلك الجمع.

وقد رد ذلك ابن مالك بأنه لا يقبل أن يكون عوضاً عن التتوين في
الواحد، فكيف يقبل في أكثر من الواحد^(٣).
أساس الترجيح عند البعلي:

أكد البعلي حكمه بأن النون في المثنى والجمع عوض من الحركة
والتتوين في المفرد بالدليل العقلي؛ لأنه يرى أن الاسم في حالة الأفراد له أحقية
في الحركة ويظهر عليه التتوين، وهذا يتعذر في حالتي التشية والجمع ولا بد من
العوض منهما ، والنون صالحة لهذا الغرض ، فكانت هذه هي الفائدة من
لحاقها المثنى والجمع.
الترجيح:

الراجع مذهب الجمهور؛ لأن الاسم المتمكن تلزمه حركة وتتوين، وفي
التشية والجمع يمنع من ذلك، والنون عوض عما فاتته بالتشية والجمع.

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١ / ٢٩٩، والهمع ١ / ١٦٤.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٣، والتذييل والتكميل ١ / ٢٩٧، والمساعد ١ / ٤٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٧٥.

معنى الصرف

نص المسألة:

يقول البعلي: ((ومذهب المحققين من النحويين أن الصرف التتوين وحده لمطابقتها الاشتقاق؛ ولأن الاسم الذي لا ينصرف يدخله الجر مع الألف واللام والإضافة، مع وجود المانع من الصرف؛ ولأن الشاعر إذا اضطر إلى تتوين المرفوع والمنصوب قيل: قد صرف للضرورة، ولا جر هناك. وقيل الصرف الجر مع التتوين، والصحيح الأول لما ذكر))^(١).

تحليل المسألة:

اختلف النحاة حول مفهوم الصرف، وهم في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب المحققين كما ذكر البعلي^(٢).

ومضمونه أن الصرف هو التتوين وحده، فما دخله التتوين صرف، ومالم يدخله منع من الصرف، يقول سيبويه: ((فالتتوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم...))^(٣)، ويقول: ((وجميع ما لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر؛ لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف، وأدخل فيها الجر كما يدخل في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفع ال، وأمنوا التتوين...))^(٤)، فما لا ينصرف يدخله الجر ولا يدخله التتوين، أي أن التتوين هو علامة الصرف الوحيدة.

وبهذا المذهب أخذ الجرجاني بقوله: ((واعلم أن باب ما لا ينصرف قصد

أن يمنع التتوين؛ لأنه شابه الفعل، والتتوين من علامات التمكّن ولا يكون في الفعل، فلما شابه هذا النوع من الاسم الفعل أرادوا أن يمنعوه بعض ما لا يكون

(١) الفاخر ١٠٧.

(٢) ينظر: للباب ١/٧٢، وشرح المفصل ١/١٦٦، والفاخر ١٠٧، وتوضيح المقاصد ٢/٢٦٤.

(٣) الكتاب ١/٢٢.

(٤) المصدر السابق ١/٢٢، ٢٣.

فيه وهو التتوين ، ولم يكن الجر مقصوداً بالمنع إلا أنه منع لكونه صاحباً للتتوين...))^(١).

وممن أخذ بهذا المذهب الحريري^(٢)، والأنباري^(٣)، وقد أجاب عن سبب جعل التتوين علامة للصرف دون غيره بقوله : ((لأن أولى ما يزداد حروف المد، واللين، وهي الألف والياء والواو ، إلا أنهم عدلوا عن زيادتها، ألا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف ، لانقلبت ياء في الجر لانكسار ما قبلها؛ وكذلك حكم الياء والألف في الاعتلال، والانتقال من حال إلى حال ، وكان التتوين أولى من غيره ؛ لأنه خفيف يضارع حروف العلة ...))^(٤)، وهو مذهب أكثر النحاة^(٥).

وهذا التتوين يقصد به تتوين التمكين، وهو ما يطلق عليه تتوين الصرف، يقول في ذلك ابن الناظم : ((ولما أراد أن يعرف ما ينصرف من الأسماء عرف صفته المختصة به، وهي الصرف، فقال:
الصرف تتوينٌ أتى مبينا

معنىً به يكونُ الاسمُ أمكنا

أي: الصرف: تتوين بين كون الاسم المعرب خالياً من شبه الفعل، فيستحق بذلك أن يعبر عنه بالأمكن، أي : الزائد في التمكين . وعلامة هذا التتوين أن يلحق الاسم المعرب لغير مقابلة ولا تعويض، والاسم الداخل عليه هذا التتوين هو المنصرف"^(٦).

(١) المقتصد ١ / ١١٤ .

(٢) ينظر : شرح ملحّة الإعراب، ص ٣٢ .

(٣) ينظر : أسرار العربية ٤٠ .

(٤) المصدر السابق ٣٩ .

(٥) ينظر : الباب ١ / ٧٢، والتبيين عن مذاهب النحويين ٥٩، والمقرب ١ / ٢٧٩، وشرح التسهيل

لابن مالك ١ / ٤١، وشرح الرضي ١ / ١٠٢، والفاخر ١٠٧، والارتشاف ٢ / ٦٦٧، وأوضح

والمسالك ٤ / ١٠٣، والمقاصد الشافية ٥ / ٥٧٥، والتصريح ١ / ٨٣ .

(٦) شرح ابن الناظم ٦٣٢ .

وأدلة هذا المذهب كالاتي:

١. أنه مطابق لاشتقاق اسم الصرف؛ لأن التتوين عندما دخل الاسم المنصرف كأنه أحدث فيه صريفاً، فالنون الساكنة في آخر الكلمة صوت ضعيف فيه غنة كغنة (صريف القلم)، أما الجر فليس صوته مشبهاً للصريف ، لأنه حركة^(١).

٢. أن الاسم الذي لا ي نصرف يدخله الجر مع الألف واللام والإضافة مع وجود العلة المانعة من الصرف، وذلك يدل على أن الجر يسقط تبعاً لسقوط التتوين، بسبب مشابهة الاسم للفعل ، والتتوين سقط هنا لعدة أخرى ، فلا بد أن يظهر الكسر الذي هو تبع لزوال ما كان سقوطه تابعاً له^(٢).

٣. أن الشاعر إذا اضطر إلى تتوين المرفوع والمنصوب يقال صرف للضرورة، وليس هنا جر^(٣).

٤. أن الشاعر أيضاً إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف جره في موضع الجر، ولو كان الجر من الصرف لما أتى به من غير ضرورة إليه، وذلك أن التتوين دعت الضرورة إليه لإقامة الوزن، والوزن يقوم به سواء كسر ما قبله أ و فتحه، فلما كسر عند التتوين علم أنه ليس من الصرف؛ لأن المانع من الصرف قائم^(٤).
قائم^(٤).

(١) ينظر : شرح ملحّة الإعراب ٣٢ ، واللباب ١ / ٧٢ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ٥٩ ، والفاخر ١٠٧.

(٢) ينظر : المقتصد ١ / ١١٤ ، وأسرار العربية ٤٠ ، واللباب ١ / ٧٢ ، والتبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين ٦٠ ، وشرح الرضي ١ / ١٠٢ ، والفاخر ١٠٧.

(٣) ينظر : اللباب ١ / ٧٢ ، والفاخر ١٠٧.

(٤) ينظر : اللباب ١ / ٧٣ ، والتبيين ٦٠.

المذهب الثاني:

من النحاة من ذهب إلى أن الصرف هو الجر مع التتوين ، وممن قال بذلك ابن السراج حين يقول : ((اعلم: أن معنى قولهم : (اسم منصرف) أنه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتتوين ، و(الذي لا ينصرف) لا يدخله جر ولا تتوين؛ لأنه مضارع عندهم للفعل، والفعل لا جر فيه ولا تتوين))^(١).

وهو مذهب الزجاجي لقوله : ((الاسم الذي ينصرف هو الذي ينون ويخفض، وغير المنصرف لا ينون ولا يخفض))^(٢) ، وعليه الفارسي^(٣).

وحجتهم كما بينها العكبري تتضح بالآتي^(٤):

١. أن الصرف من التصرف وهو التقلب في الجهات، وبالجر يزداد تقلب الاسم في الإعراب، فكان من الصرف.
 ٢. أنه اشتهر في عرف النحويين أن غير المنصرف لا يدخله الجر مع التتوين، فهذا حد ، ويجب أن يكون الجر داخلاً في المحدود.
- وقد رد مذهبهم بالآتي^(٥):

١. أن اشتقاق الصرف موافق لما قيل في المذهب الأول.
٢. أن الرفع والنصب تقليب، وليس من الصرف وكذلك تقلب الفعل بالاشتقاق، والإعراب لا يسمى صرفاً وإنما تصرفاً وتصريفاً.
٣. لو صح قولهم لم يكن التتوين من الصرف؛ لأنه ليس من وجوه تقليب الكلمة بل هو تابع لما هو تقليب.

(١) الأصول ٢ / ٧٩.

(٢) الجمل في النحو للزجاجي ٨ / ٢.

(٣) ينظر: الإيضاح ٧٥.

(٤) ينظر: اللباب ١ / ٧٣، والتبيين ٦٠، ٦١.

(٥) ينظر: اللباب ١ / ٧٣، والتبيين ٦١.

٤. أن ما اشتهر في عرف النحويين ليس تحديد الصرف، بل هو حكم مالا ينصرف وحقيقة الصرف غير ذلك.

٥. أن الاسم له خصائص غير الجر مثل الألف واللام ولا تسمى صرفاً.

أساس الترجيح عند البعلي:

يؤيد البعلي حكمه بأن الصرف هو التتوين بمجموعة من الأدلة العقلية، فالتتوين مطابق لاشتقاق الصرف؛ لأن الصرف مشتق من صوت الصريف، وهو كالغنة التي في التتوين.

والدليل العقلي الآخر عند البعلي أن الاسم إذا كان ممنوعاً من الصرف واتصلت به الألف واللام، أو أضيف يدخله الجر دون التتوين، مع وجود المانع من الصرف، فدل ذلك على أن الصرف هو التتوين وحده.

ويؤكد البعلي اختياره بدليل عقلي ثالث، وهو أن الشاعر قد يصرف الممنوع من الصرف في حالتي الرفع والنصب، فيدخل التتوين للضرورة الشعرية، وليس هناك جر. فدل ذلك عند البعلي على أن التتوين وحده هو المراد بالصرف.

الترجيح:

يترجح عندي اختيار البعلي؛ لقوة أدلة هذا المذهب، فالتتوين لا يدخل الممنوع من الصرف في كل أحواله، بينما الجر يدخله في حالة اتصاله بالألف واللام والإضافة، فهذا فارق قوي بين التتوين والجر يؤكد كون التتوين هو المراد بالصرف، إضافة لصرف الممنوع من الصرف في الشعر في حالتي الرفع والنصب.

العدل في (جَمَع)

نص المسألة:

يقول البعلي : ((مما لا ينصرف للعدل والتعريف (فُعَل) التوكيد ، كقولك: (رأيت الهندات جُمَع) ، فلا ينصرف للتعريف والعدل ، وهما علتان فرعيتان ، لفظية ومعنوية ، أما العدل فعن (جمعاءات) ، فإنه جمع (فعلاء) مؤنث أفعل ، وقد جمع (أفعل) منه بالواو والنون ، فكان حق (فعلاء) أن تجمع بالألف والتاء ، فلما جيء به على (فُعَل) علم أنه معدول عن فعلاوات وقال الأخفش والسيرافي : (جُمَع) معدول عن (فُعَل) بضم الفاء ، وسكون العين ، والصحيح الأول؛ لأن (أفعل) المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على (فُعَل) كبرد))^(١).

تعليق المسألة:

من ألفاظ التوكيد المعنوي (جُمَع) ، وكل ما جاء على وزن (فُعَل) من ألفاظ التوكيد هو ممنوع من الصرف للعلمية والعدل ، لكن النحاة اختلفوا في العدل في (جُمَع) على مذاهب:

المذهب الأول:

ذهب ابن مالك إلى أن العدل عن (جمعاءات) بقوله: ((وأما العدل فعن (فعلاوات)؛ لأنه جمع (فعلاء) مؤنث (أفعل) ، وقد جمع المذكر بالواو والنون فكان حق المؤنث أن يجمع بالألف والتاء ، ك (أفعل) و (فعلى))^(٢).
فالحجة عنده أن القياس في جمع فعلاء من أفعل أن يكون على (فعلاوات)؛ لأن الجمع في مذكره بالواو والنون ، أي يقال : (أجمعون) ، وكذلك يكون حق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء.

(١) الفاخر ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٧٥ .

وهو مذهب ابن الناظم ^(١)، واختيار البعلي، وعليه ابن هشام ^(٢)، لكنه يخالف ابن مالك في العلة فـ (جمع) معدولة عن (جمعاءات)؛ لأن المفرد اسم، فجمعاء مفرد أجمع، ولم ينظر إلى جمع المذكر منه وذلك بقوله: ((وإنما قياس فعلاء إذا ك ان اسماً أن يجمع على (فعالوات)، كصحراء وصحراوات)) ^(٣).
 وبقوله أخذ المكودي ^(٤)، وقد صحح الأزهري تعليل ابن هشام بعد أن ذكر تعليل ابن مالك بقوله: ((والصحيح ما قاله الموضح؛ لأن جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه إما العلمية أو الوصفية، وكلاهما ممتنع فيه، أما العلمية؛ فلأن الناظم وابنه منعاهما. وأما الوصفية؛ فلأنها مغايرة للتوكيد اتفاقاً. وإذا بطل الشرط بطل المشروط، فجمعه بالواو والنون شاذ عندهما، فكيف يقاس عليه الجمع بالألف)) ^(٥).

المذهب الثاني :

وهو مذهب الأخفش ^(٦)، والسيراي في ^(٧)، والصيمري ^(٨)، ونسبه الأزهري للفارسي ^(٩)، وهو اختيار ابن عصفور ^(١٠).
 وقد بين السيراي في السبب فيما ذهبوا إليه بقوله: ((وكان الأصل أن تقول جمعاً كتعاً؛ لأن ما كان مذكوره على (أفعل) ومؤنثه على (فعال) قياس جمعه أن يكون على (فُعْل)، كقولنا: أحمر وحمراء وحممر، وأشهب وشهباء وشهب،

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ٦٥٥.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١١٤ / ٤.

(٣) المصدر نفسه ١١٤ / ٤.

(٤) ينظر: شرح المكودي ٦٧٩.

(٥) التصريح ٢ / ٢٢٢، ٢٢٣.

(٦) (٧) ينظر: الفاخر ١٢٨، والارتشاف ٢ / ٨٦٨، والمساعد ٣ / ٣٥، والتصريح ٢ / ٢٢٢، والهمع ٩٠ / ١.

(٨) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢ / ٥٦١.

(٩) ينظر: التصريح ٢ / ٢٢٢.

(١٠) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٣.

غير أنهم عدلوا عن جُمع وكُتِع إلى جُمع وكُتِع؛ لأن هذا لا يستعمل إلا معرفة،
وباب أحمر وحمراء يستعمل معرفة ونكرة (...)^(١).

ف(جُمع) عندهم معدولة عن (جُمع) بسكون العين؛ لأن ما كان المذكر
منه على (أفعل) والوئث على (فعلاء)، كان القياس في جمعه أن يكون على
(فُعَل)، وهنا مذكوره (أجمع) ومؤنثه (جمعاء)، فقياسه أن يكون الجمع
(جُمع)، لكنه عدل عنه إلى (جُمع)؛ لأنه هنا لا يستعمل إلا معرفة.

وكما استدلوا بالقياس ، استدلوا كذلك بالسمع؛ لأن العرب تقول :
ثلاثٌ دُرْع وهو جمع (درعاء)، وكان القياس (دُرْع)^(٢).

وقد رد مذهبه م بأن (أفعل) المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على
(فُعَل) بسكون العين^(٣)، بالإضافة إلى أن (فعلاء) لا يجمع على (فُعَل)، إلا إذا
كان مؤنثاً لـ (أفعل) صفة كحمراء^(٤).

المذهب الثالث:

يذهب أبو علي الفارسي إلى أن (جُمع) معدول عن (فعالي) وذلك؛ لأن
(جمعاء) اسم كصحراء. فالقياس أن يقال في جمعه : (جَمَاعِي) ك(صحاري)،
فعدل عن ذلك إلى (جُمع)^(٥).

وقد رده ابن عصفور بأنه لم يثبت عن العرب العدل عن (فعالي) إلى
(فُعَل)^(٦)، ولم يقبل مذهبه؛ لأن (فعلاء) لا يجمع على (فعالي) إلا إذا لم يكن له

(١) شرح السيرافي ٣ / ٤٩٠، وأورده الصيمري، والتبصرة والتذكرة ٢ / ٥٦١.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٣، الهمع ١ / ٩٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٧٦، والفاخر ١٢٨، والهمع ١ / ٩٠.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ٦٥٥، والتصريح ٢ / ٢٢٣، وحاشية الخضري ٢ / ١٠٧.

(٥) الإغفال، ١٥٣ / ٢.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٣.

له مذكر على (أفعل)، وكان اسماً محضاً ك (صحراء)^(١)، كما اعترض عليه الرضي بقوله : ((ويرد عليه أن (جمعاء) لو كان اسماً لكان (أجمع) كذلك فجمعه إذن على (أجمعون) شاذ، إذ لا يجمع بالواو والنون إلا العلم أو الوصف))^(٢).

المذهب الرابع:

قيل : أن (جُمع) معدول عن الألف واللام، وهذا ما حكاه السيوطي عن أبي حيان فقال: ((وقال أبو حيان: الذي نختاره أنها معدولة عن الألف واللام؛ لأن مذكرها جمع بالواو والنون، فقالوا : أجمعون، كما قالوا : الأخسرون، فقياسه أنه إذا جمع كان معرفاً بالألف واللام، فعدلوا به عما كان يستحقه من تعريفه بالألف واللام))^(٣).

وقد رده السيوطي بأن ذلك يقتضي أن يكون جمع المذكر فيه أيضاً ممنوعاً من الصرف، لوجود العدل المذكور فيه. وتكون الباء فيه علامة الجر على أنها نائبة عن الفتحة^(٤).

المذهب الخامس:

يذهب الرضي إلى أن (جُمع) معدول عن أفعل التفضيل، أي عن (أجمع) فيقول في ذلك : ((والأولى أن يقال : إنه في الأصل أفعل التفضيل، بشهادة (أجمعون) و (جُمع) فكأن معنى قولنا : (قرأت الكتاب أجمع) في الأصل : أنه أتم جمعاً في قراءتي من كل شيء، فهو تفضيل لقولهم (جميع)، نحو: أحمد في المحمود والمشهور، ثم جعل بمعنى جميعه، وانمحي عنه معنى التفضيل، فع دل في اللفظ عن لوازم أفعل التفضيل الثلاثة أعني اللام والإضافة ومن...))^(٥).

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٧٦، وشرح ابن الناظم ٦٥٥، والتصريح ٢٢٣، والهمع ٩٠ / ١، ٩١، وحاشية الخضري ١٠٧ / ٢.

(٢) شرح الرضي ١ / ١١٩.

(٣) الهمع ١ / ٩١، ولم أقف على رأي أبي حيان فيما لدي من مؤلفاته.

(٤) المصدر نفسه ١ / ٩١.

(٥) شرح الرضي ١ / ١٢١.

ويرد بأن مؤنثه (جمعاء) حقه في الجمع (جمعى). وأجيب عن ذلك بأنه لما انمى عنه معنى التفضيل، جاز أن يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه^(١).
أساس الترجيح عند البعلي:

اعتمد البعلي في ت رجيح أن لفظ التوكيد (جُمع) معدول عن الجمع (جمعاءات) بالدليل العقلي؛ لأنه يرى أن (جمعاءات) جمع (جمعاء)، والمذكر منه (أجمع)، ومذكره يجمع بالواو والنون، فيقال: (أجمعون)، وما كان كذلك فإن جمع مؤنثه لابد أن يكون بالألف والتاء، أي (جمعاءات)، وعليه تكون (جُمع) لفظ التوكيد الدال على جمع المؤنث معدول عن لفظ جمع المؤنث (جمعاءات).
الترجيح:

الراجع مذهب ابن مالك وهو اختيار البعلي؛ لأن جمع (فعلاء) من (أفعل) لابد أن يكون بالألف والتاء في المؤنث بمقابل جمع مذكره الذي يكون بالواو والنون. وعليه تكون (جمع) معدولة عن (جمعاءات).

(١) ينظر: شرح الرضي ١ / ١٢١.

العامل في الخبر

نص المسألة:

يقول البعلي : ((وأما الخبر ففي الرفع له أربعة مذاهب ، أحدها : أنه المبتدأ ، وهو مذهب سيبويه ، وأبي علي ، وابن جني وغيرهم ، منهم شيخنا الإمام أبو عبدالله بن مالك - رحمه الله تعالى - لأن المبتدأ لفظ هو أحد جزأي الجملة ، فعمل فيما يلا زمه كعمل الفعل في الفاعل ، وهذا هو الصحيح ؛ لسلامته مما يرد على غيره من موانع الصحة))^(١).

تجليل المسألة:

اختلف في عامل الرفع في الخبر ، كما حدث الاختلاف في عامل رفع المبتدأ ، وللنحاة في ذلك عدة مذاهب:

المذهب الأول:

يذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن عام ل الرفع في الخبر هو المبتدأ^(٢) ، يقول سيبويه عن ذلك : ((فأما الذي بني عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به ، كما ارتفع هو بالابتداء . وذلك قولك : عبدالله منطلق ، ارتفع عبدالله ؛ لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق . وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته))^(٣) .
وذكر أبو حيان أنه نسب إلى المبرد^(٤) ، وقد نسب هذا المذهب إلى الفارسي^(٥) ، وبه أخذ ابن جني^(٦) .

(١) الفاخر ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٥١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩ / ١ ، وشرح ابن الناظم ١٠٨ ، والفاخر ١٦٦ ، والارتشاف ٣ / ١٠٨٥ ، وشرح التسهيل للمرادي ٢٤٢ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٦٠ ، والمقاصد الشافية ١ / ٦١٤ ، والهمع ٢ / ٨ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٢٧ .

(٤) ينظر : المقتضب ٤ / ١٢ .

(٥) ينظر : اللباب ١ / ١٢٨ ، وشرح الرضي ١ / ٢٢٧ ، والفاخر ١٦٦ .

(٦) ينظر : اللمع ص ٢٩ .

- والحجة في ذلك أن الابتداء عامل معنوي، والعامل المعنوي ضعيف، فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي^(١)، وعلى مذهبهم جماعة من النحاة^(٢).
- وقد وردت على مذهبهم الاعتراضات الآتية:
١. قيل: إن الخبر هو المبتدأ في المعنى، فهو منزل منزلته، فإذا عمل الابتداء في المبتدأ لزم أن يعمل في الخبر^(٣).
 ٢. أن المبتدأ كالخبر في الجمود، والجامد لا يعمل^(٤).
 ٣. ضعفه ابن يعيش بقوله: "وهذا ضعيف؛ لأن المبتدأ اسم، كما أن الخبر اسم، وليس أحدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه؛ لأن كل واحد منهما يقتضي صاحبه"^(٥).
 ٤. أن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو: (القائم أبوه ضاحك)، ولو كان رافعاً للخبر لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رافعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر وهذا لا نظير له^(٦).
 ٥. أن المبتدأ قد يكون جامداً، والعامل الجامد أي غير المتصرف نحو: (زيد) لا يجوز تقديم معموله عليه، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه^(٧).

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ٤٧، والتصريح ١/ ١٥٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٠، وشرح ابن الناظم ١٠٧، والفاخر ١٦٦، وأوضح المسالك ١/ ١٧٣، وشرح ابن عقيل ١/ ١٦٠، والتصريح ١/ ١٥٨.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/ ٤٧.

(٤) ينظر: اللباب ١/ ١٢٨، والمهمع ٢/ ٨.

(٥) شرح المفصل ١/ ٢٢٤.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٧، والتذليل والتكميل ٣/ ٢٥٧، ٢٥٨، وشرح التسهيل للمراذي ٢٤٢، والتصريح ١/ ١٥٩، والمهمع ٢/ ٨.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٧، والتذليل ٣/ ٢٥٨، وشرح التسهيل للمراذي ٢٤٢.

٦. أن المبتدأ قد يكون ضميراً ، والضمير لا يرفع إذا كان ضميراً ما يعمل ، فكيف إن كان ضميراً ما لا يعمل^(١).

وقد أجيب عن ذلك بما يأتي:

١. أن طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر، فقد اختلفت جهتا الطلب . أي يعمل رفعين من وجهين مختلفين، وجه الفاعلية ووجه الخبرية^(٢).

٢. أن العامل إذا لم يُتصرف فيه نفسه لم يُتصرف في معموله . وذلك فيما كان من العوامل محمولاً على الفعل ومشبهاً به ، والمبتدأ ليس من ذلك القبيل؛ لأن عمله متأصل ، فإنما يعمل فيه لطلبه له ، كما يعمل الفعل في الفاعل لطلبه له؛ ولهذا لا أثر للتقدم هنا لهذا المعنى^(٣).

٣. أن المبتدأ يعمل بحق الأصالة؛ لأنه لا يعمل بالحمل على الفعل أو ما ناب منابه ، فلا فرق فيه بين الظاهر والمضمر، والجامد والمشتق^(٤).

المذهب الثاني:

قيل: العامل في الخبر هو الابتداء، وهو عامل معنوي ، وقال بذلك الأخفش^(٥)، والرماني^(٦)، وهو مذهب الصيمري^(٧)، وعليه الزمخشري^(٨).

-
- (١) ينظر: التذييل والتكميل ٣ / ٢٥٨ ، وشرح التسهيل للمراي ٢٤٢ ، والهمع ٢ / ٨ .
(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٣ / ٢٥٨ ، وشرح التسهيل للمراي ٢٤٢ ، والتصريح ١ / ١٥٩ ، والهمع ٢ / ٨ .
(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣ / ٢٥٨ .
(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٣ / ٢٥٩ ، وشرح التسهيل للمراي ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، والهمع ٢ / ٨ .
(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١ / ٩ .
(٦) ينظر: التذييل ٣ / ٢٥٩ ، وشرح التسهيل للمراي ٢٤٣ ، والمساعد ١ / ٢٠٥ ، والهمع ٢ / ٨ .
(٧) ينظر: التبصرة والتذكرة ١ / ١٠٠ .
(٨) ينظر: المفصل ٧٠ .

وحجتهم أن الابتداء عمل في المبتدأ ، فوجب أن يكون عاملاً في الخبر؛
لأنه يقتضيها معاً مثل: (ظن) و (كان) وأخواتهما^(١).

ومذهبهم ضعيف عند النحاة للأسباب الآتية:

١. أن ذلك يؤدي إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً ، وأقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين بدون إتباع^(٢).
٢. أن المعنى الذي ينسب إليه العامل ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه كالتمني والتشبيه ، أقوى من الابتداء؛ لأن الابتداء لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه ، والأقوى لا يعمل إلا في شيء واحد ، وهو الحال ، والابتداء الذي هو الأضعف أحق بألا يعمل إلا في شيء واحد^(٣).
٣. أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ؛ لأن المبتدأ مشتق منه ، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه ، وتقديم الخبر على المبتدأ جائز ، فلو كان الابتداء عاملاً في الخبر لجاز تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف ، وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع ، فكيف بالأضعف!^(٤)
٤. أن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ ، فكان بمثابة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذي تضمنه ، فكما لا ينسب الجزم

(١) ينظر: اللباب ١ / ١٢٨ ، وشرح المفصل ١ / ٢٢٣ ، والفاخر ١٦٦ ، والتصريح ١ / ١٥٩ ، والهمع ٨ / ٢ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٥٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٠ ، وشرح ابن الناظم ١٠٨ ، والفاخر ١٦٧ ، والتذييل ٣ / ٢٥٩ ، وشرح التسهيل للمراي ٢٤٣ ، والمساعد ٢٠٥ / ١ ، والهمع ٨ / ٢ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٠ ، والتذييل ٣ / ٢٥٩ ، وشرح التسهيل للمراي ٢٤٣ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٠ ، والتذييل ٣ / ٢٦٠ ، وشرح التسهيل للمراي ٢٤٣ .

لمعنى الشرط بل للاسم الذي تضمنه كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ^(١).

٥. العامل اللفظي أقوى من المعنوي، والابتداء عامل معنوي لا يصح قياسه على العوامل اللفظية مثل: (كان) و (ظن)^(٢).

وقد أجاب أبو حيان عن هذه الاعتراضات بما يأتي^(٣):

١. عد بعض النحويين رفع خبر المبتدأ على أنه إتياع لرفع المبتدأ، وعلى هذا يكون قد عمل العامل المعنوي رفعين بالإتياع مثل العامل اللفظي.

٢. أن التمني والتشبيه قد عمل في الاسم والخبر والحال وهذه ثلاثة، والابتداء عمل في اثنين المبتدأ والخبر، وقد انحط عن العامل اللفظي درجة.

٣. لا يمكن التسليم بأن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ فقط، بل هو معنى قائم بهما معاً، وأن الابتداء وقع بهما معاً، وإذا كان كذلك فلم يتقدم معمول العامل المعنوي الأضعف، وإنما تقدم أحد معمولي الابتداء على الآخر.

٤. أما القول بأن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فهذا يبنى على أن الابتداء هو معنى حل بالمبتدأ فقط، ولكنه حل بالخبر والمبتدأ معاً.

المذهب الثالث:

مذهب المبرد عندما قال: ((والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر))^(٤).

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٠، ٢٧١، والتذييل ٣ / ٢٦٠، وشرح التسهيل للمرادي ٢٤٣.

(٢) ينظر: الفاخر ١٦٧.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣ / ٢٥٩، ٢٦٠.

(٤) المقتضب ٤ / ١٢٦، ٤٩ / ٤.

وهو مذهب ابن السراج^(١).

والحجة في ذلك أن الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ والابتداء، فوجب أن يعمل فيه^(٢)، بالإضافة إلى أن الابتداء عامل ضعيف فقوي بالمبتدأ، كما قوي حرف

الشرط بفعله حيث عملا جميعاً في الجزاء^(٣).

وهو ضعيف؛ لأن المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، وإذا لم يكن له تأثير في العمل، والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له^(٤)، كما أنه يؤدي إلى منع تقديم الخبر؛ لأنه لا يتقدم المعمول إلا إذا كان العامل لفظاً متصرفاً^(٥).

المذهب الرابع:

قيل: العامل في الخبر هو التعري من العوامل ، وهو مذهب الجرمي، والسيرافي، وذكر أنه مذهب الخليل على ما تقدم في عامل الرفع في المبتدأ ، وهو اختيار ابن عصفور^(٦).

وهذا المذهب رد بالاعتراضات التي وجهت لرفع المبتدأ بالتعري.

المذهب الخامس:

يذهب الكوفيون إلى أن رافع الخبر هو المبتدأ، أي أنهما ترافعا^(٧). وحجتهم أن الخبر كذلك لا بد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما عن الآخر^(١)، وشبهوهما بأسماء الشرط من حيث إنها تعمل في الفعل ويعمل فيها^(٢). فيها^(٢).

(١) ينظر: الأصول ٥٨/١ .

(٢) ينظر: الإنصاف ٤٦ / ١ ، وشرح المفصل ٢٢٣ / ١ .

(٣) ينظر: التصريح ١٥٩ / ١ .

(٤) ينظر: الإنصاف ٤٦ / ١ ، وشرح المفصل ٢٢٣ / ١ ، ٢٢٤ .

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٧ / ١ ، وشرح المرادي ٢٤٣ ، والمساعد ٢٠٦ / ١ .

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٧ / ١ .

(٧) ينظر: معاني الفراء ١٨٥ / ٣ .

وقد وجهت لمذهبهم مجموعة من الردود، إذ أن قولهم : إن المبتدأ رافع للخبر والخبر رافع للمبتدأ محال؛ لأنه يجب أن يكون كل واحد منهما عاملاً معمولاً في حال واحدة ، وهذا محال؛ لأن ذلك يقتضي أن يتقدم كل واحد قبل الآخر في نفس الوقت، وهذا لا يمكن^(٣).

أما تشبيه المبتدأ والخبر بأسماء الشرط فقد أبطله العكبري بالأوجه الآتية: (٤)

١. أن اسم الشرط لا يعمل، بل العامل حرف الشرط مضمراً ولا يجوز إظهاره.
٢. أن عمل اسم الشرط بالنيابة عن الحرف، وعمله في الفعل ضعيف، وهو الجزم بخلاف المبتدأ والخبر.

٣. أن اسم الشرط عامل لنيابته عن الحرف ، وعمل الفعل فيه من حيث هو اسم، والأسماء معمولة الأفعال، فجهة العمل مختلفة بخلاف المبتدأ والخبر. وكذلك المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو : القائم أبوه ضاحك، ولو كان رافعاً للخبر لأدى ذلك إلى إعماله عمل واحد في معمولين رافعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر، بالإضافة إلى أن المبتدأ قد يكون اسماً جامداً نحو: (زيد) والعامل الغير متصرف لا يجوز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه^(٥).

المذهب السادس:

من النحاة من ذهب إلى أن الخبر مرفوع بالا ابتداء ولكن بواسطة المبتدأ، وهو مذهب الأنباري. وحجته في ذلك أن المبتدأ لا بد له من خبر ورتبة الخبر بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وليس به^(٦). وهو اختيار ابن يعيش^(٧).

(١) ينظر: الإنصاف ١ / ٤٤، ٤٥، وشرح المفصل ١ / ٢٢٢، والتذليل ٣ / ٢٦٦.

(٢) ينظر: اللباب ١ / ١٢٩.

(٣) ينظر: إصلاح الخلل ١١٤، وشرح المفصل ١ / ٢٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٢، والتذليل ٣ / ٢٦٦، وشرح التسهيل للمرادي ٢٤٤.

(٤) ينظر: اللباب ١ / ١٢٩.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٥٧.

(٦) ينظر: الإنصاف ١ / ٤٦، ٤٧.

(٧) ينظر: شرح المفصل ١ / ٢٢٤.

أساس الترجيح عند البعلي:

يعتمد البعلي هنا على الدليل العقلي؛ لأنه يرى أن مذهب سيبويه ومن تبعه سلم من الاعتراض، لكن مذهب سيبويه وردت عليه الاعتراضات السابقة وأجيب عنها، فالبعلي لم يعتد بهذه الاعتراضات ولم يسلم بها وهو في ذلك مثل أبي حيان.

الترجيح:

الراجح مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وهو اختيار البعلي، وإن وجهت له الاعتراضات السابقة، إلا أنها ليست بقوة الاعتراضات على المذاهب الأخرى.

تأخر الاستفهام عن الأفعال المتعدية لمفعولين

نص المسألة:

يقول البعلي: ((فإن قلت: (علمت زيدا من هو) جاز نصب (زيد) وهو الأجود؛ لتأخر الاستفهام عنه ، وجاز رفعه؛ لأنه المستفهم عنه في المعنى، وهو شبيه بقولهم: (إن أحداً لا يقول ذلك). ولا يستعمل (أحد) هذا إلا بعد نفي، وفي هذا المثال هو قبل النفي؛ لأنه هو والضمير في (لا يقول) شيء واحد))^(١).

تحليل المسألة:

من الأفعال الناسخة للابتداء (ظن وأخواتها)، فهي تدخل على المبتدأ والخبر بعد أخذها الفاعل فتتصيها معمولين.

واختصت الأفعال القلبية المتصرفة نحو: (ظن وحسب) بالتعليق والإلغاء؛ فالتعليق ترك العمل لفظاً دون معنىً لمانع مثل: (ظننت لزيد قائم)، فقول: (زيد قائم) لم تعمل فيه (ظننت) لفظاً لأجل المانع وهو اللام، ولكنه في موضع نصب، بدليل العطف؛ لأن ما يعطف عليه منصوب مثل: (ظننت لزيد قائم وعمراً منطلقاً).

أما الإلغاء فهو ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع نحو: (زيد ظننت قائم)^(٢). ويعلق الفعل عن العمل إذا وقع بعده أحد المعلقات وهي ست: لام الابتداء، الاستفهام، لام القسم، ما النافية، لا النافية، إن النافية^(٣).

ونص البعلي السابق اختص بالاستفهام حين يتأخر عن أحد المفعولين، وفي هذه الحالة أجاز النحاة النصب باتفاق؛ لأن العامل متسلط عليه، ولا مانع يمنعه عن العمل^(٤)، لكن الخلاف وقع في الرفع، وللنحاة في ذلك مذهبان:

(١) الفاخر ٣٤٥.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ٢٠٢، والفاخر ٣٤٤، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٤٢، ٣٤٣.

(٣) ينظر: الفاخر ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٠، والبسيط ١ / ٤٤٨، والتذليل ٦ / ٩٣، والمساعد

٣٧٠ / ١، والهمع ٢ / ٢٣٦.

المذهب الأول:

مذهب سيبويه^(١)، والجمهور^(٢)، فقد أجازوا الرفع إلا أن النصب هو الأولى عندهم يقول سيبويه: ((وتقول: قد عرفت زيدا أبو من هو، وعلمت عمراً أبوك هو أم أبو غيرك، فأع م لت الفعل في الاسم الأول؛ لأنه ليس بالمدخل عليه حرف الاستفهام، كما أنك إذا قلت: عبد الله أبوك هو أم أبو غيرك، أو زيد أبو من هو، فالعامل في هذا الابتداء، ثم استفهمت بعده. ومما يقوي النصب قولك: قد علمته أبو من هو...))^(٣) إلى أن قال: ((وإن شئت قلت: قد علمت زيد أبو من هو...))^(٤). فسيبويه أجاز النصب والرفع، والنصب هو الأقوى والمختار لديه، أما تجويزه الرفع في المفعول المتقدم على الاستفهام؛ فالأنه من حيث المعنى مستفهم عنه^(٥).

وهو اختيار ابن عصفور حيث يقول: ((ومثال كونه مستفهماً عنه في المعنى: عرفت زيدا أبو من هو، ألا ترى أن زيدا لم تدخل عليه همزة الاستفهام، ولا أضيف إلى اسم استفهام، ولا هو اسم استفهام، لكنه في المعنى مستفهم عنه؛ لأنك إذا قلت: عرفت زيدا أبو من هو، فمعناه: أزيد أبو عمرو أم أبو غيره؟ فلذلك جاز أن تقول: عرفت زيدا أبو من هو، برفع زيد ونصبه، نظراً إلى لفظه تارة وإلى معناه أخرى))^(٦)، وبهذا القول أخذ ابن مالك^(٧)، والرضي^(٨)، وأكثر النحاة^(٩).

(١) ينظر: الكتاب ١ / ٢٣٧، ٢٣٨.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٢ / ٤٨١.

(٣) الكتاب ١ / ٢٣٧، ٢٣٨.

(٤) المصدر نفسه ١ / ٢٣٧، ٢٣٨.

(٥) ينظر: الكتاب ١ / ٢٣٨.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٢٠.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٠، ينظر: شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٦٣.

(٨) ينظر: شرح الرضي ٤ / ١٦١.

(٩) ينظر: البسيط ١ / ٤٤٨، والفاخر ٣٤٥، والتذليل ٦ / ٩٣، والمساعد ١ / ٣٧٠، وشرح

الأشموني ١ / ٣١٩.

وللجمهور في مذهبهم حجة قياسية ، وهي ما تقدم ذكره من أن المفعول المتقدم على الاستفهام هو وما بعد الاستفهام شيء واحد في المعنى ، فكأنه في حيز الاستفهام ، وهو نظير قولهم : إنَّ أحداً لا يقول ذلك ، ف(أحد) هذا لا يستعمل إلا بعد نفي ، وهنا قد وقع قبل النفي؛ لأنه والضمير في (لا يقول) شيء واحد في المعنى ، أي أن لفظ (أحد) هنا كأن النفي قد دخل عليه؛ لأن ضميره في (لا يقول) دخل عليه النفي وهما كالشيء الواحد^(١) .

ولا يرى الرضي في ذلك حجة قوية حين يقول : ((وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو: علمت زيدا ما هو قائماً مع أن المعنى: علمت ما زيد قائماً))^(٢) .

ولهم حجة أخرى سمعية^(٣) ، وهي قول الشاعر:

فوالله ما أدري غريماً لويته أيشتدُّ إن قاضاك أم يتضرع^(٤)

والشاهد رفع (غريم) وهو مقدم على الاستفهام في (أيشتد)، والنصب فيه أجود على مذهبهم.

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٦٣ ، وشرح الرضي ١٦١ / ٤ ، والفاخر ٣٤٥ ، والتذييل ٦ / ٩٣ ، والمساعد ١ / ٣٧٠ ، والهمع ٢ / ٢٣٧ ، وشرح الأشموني ١ / ٣١٩ .

(٢) شرح الرضي ٤ / ١٦١ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩١ ، والبسيط ١ / ٤٤٨ ، والتذييل ٦ / ٩٣ ، والمساعد ١ / ٣٧٠ ، والهمع ٢ / ٢٣٧ .

(٤) البيت من الطويل لكثير عزة ينظر : ديوان كثير عزة ، ص ٤٠٥ ، المطل : التسوييف والمدافعة ، لسان العرب ٤٧ / ٤٢٢٥ . وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩١ ، والبسيط ١ / ٤٤٨ ، التذييل ٦ / ٩٣ ، والمساعد ١ / ٣٧٠ .

المذهب الثاني:

ذهب ابن كيسان إلى أنه لا يجوز الرفع ^(١)، وقد أورد أبو حيان حجته بقوله: ((وذهب ابن كيسان إلى أنه لا يجوز الرفع، قال : لأنك لا تقول : (قد علمت زيد قائم) ، ولا بد من عمل (علمت) فيه، قال: ولو جاز هذا فيما خبره استفهام لجاز فيما خبره غير استفهام)) ^(٢)، أي أنه لم يجز الرفع لظاهر مباشرة الفعل ^(٣).

وقد رد مذهبه بالقياس والسماع الوارد في حجة الجمهور ^(٤).

أساس الترجيح عند البعلي:

رجح البعلي هنا نصب المفعول بالفعل المتعدي عند تأخر الاستفهام عنه بدليل عقلي، ويتضح التعليل العقلي هنا في أن البعلي يرى تأخر الاستفهام عن معمول الفعل المتعدي لا يعلق الفعل عن العمل فيه؛ لأنه لم يتقدم عليه، كما يرى جواز رفعه وإن لم يكن بدرجة نصبه أيضاً بالاعتماد كذلك على التعليل العقلي؛ لأنه مستفهم عنه في المعنى، وقد أكد ذلك كله بالقياس، وبالتحديد قياس الشبه، فقد أشبه قولهم: (إنَّ أحداً لا يقول ذلك) ف (أحد) هنا لا يستعمل إلا بعد النفي، وجاء في هذا القول قبل النفي؛ لأنه وضمير (يقول) شيء واحد.

الترجيح:

الراجح مذهب الجمهور في جواز الرفع والنصب مع تفضيل النصب؛ لأنه

رأي الجمهور؛ ولأن مذهبهم يعضده السماع والقياس الوارد في حجتهم.

(١) ينظر: التذييل ٩٣/٦، والصح ٢٣٧/٢.

(٢) التذييل ٣٩/٦.

(٣) ينظر: الهمع ٢٣٧/٢.

(٤) ينظر: التذييل ٩٣/٦، والهمع ٢٣٧/٢.

الضابط في كسر همزة (إن) وفتحها

نص المسألة:

يقول البعلي عن كسر همزة (إن) وفتحها: ((فإنها تك سر في كل موضع إذا أسقطتها مع اسمها وخبرها لم يسد مسد الجميع اسم مفرد ، كما مثل به الجرجاني وقال أبو علي الفارسي - رحمه الله تعالى - كل موضع صح وقوع الفعل والاسم فيه كُسرَت ، وما لم يقع فيه إلا أحدهما فتحت وما ذكره الجرجاني أولى لوجهين : أن فيه إشارة إلى علة الكسر إذا كسرت ، وإلى علة الفتح إذا فتحت ، حيث علل كسرها بوقوعها موقع الجملة ، وفتحها بوقوعها موقع المفرد .

والثاني: أن ما ذكره الجرجاني - رحمه الله تعالى - مطرد ، وما ذكره أبو علي مُنْقَضٌ ، بيانُ انتقاضه أنك تقول: (من يتق الله فهو يجعل له مخرجاً) و (من يتق الله فسيجعل له مخرجا) ، فهذا موضع يصلح للاسم والفعل ، ولا يتعين فيه الكسر ، بل يجوز الوجهان))^(١).

تعليل المسألة:

ضبط النحاة كسر همزة (إن) وفتحها بطريقتين ، الأولى : بيان أماكن كسرها وبيان أماكن فتحها . والطريقة الثانية : وضع قانون عام لـ (أن) المفتوحة ، وقانون آخر لـ (إن) المكسورة ، وفي هذه الطريقة وقع الخلاف بين النحاة ، ولهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول:

يرى غالب النحاة أن (إن) المكسورة تقع في موقع الجملة ، و (أن) المفتوحة تقع في موضع المفرد ، وعبروا عن المفرد بالمصدر^(٢) ، وقد بين الزجاجي السبيل إلى معرفة الفرق بين (إن) المكسورة و (أن) المفتوحة بقوله: ((وسائر الكلام

(١) الفاخر ٤٢٣ ، ٤٢٤ .

(٢) ينظر : الأصول لابن السراج ١ / ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، والجمل للزجاجي ٥٩ ، واللباب ١ / ٢٢٥ ، وشرح المفصل ٤ / ٥٢٨ ، والتوطئة ٢٤٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٨٢ ، وشرح ابن الناظم ١٦٢ ، وشرح الرضي ٤ / ٣٤٩ ، والفاخر ٤٢٣ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٩٢ ، والمساعد ١ / ٣١٤ ، والمقاصد الشافية ٢ / ٣١٨ ، والتصريح ١ / ٢١٤ ، والهمع ٢ / ١٦٥ .

تفتح فيه (أن) وهي وما عملت فيه بمنزلة اسم يحكم عليه بالرفع والنصب والخفض. فأما (إن) المكسورة فحرف لا يحكم على موضعه بشيء من الإعراب^(١).

ويقول الزمخشري: " (إنَّ و أن) تؤكدان مضمون الجملة وتحق قانه، إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد تقول: إنَّ زيداً منطلق، وتسكت كما تسكت على: زيد منطلق، وتقول: بلغني أن زيداً منطلق، وحق أن زيداً منطلق، فلا تجد بدأً من هذا الضميمة كما لا تجده مع الانطلاق ونحوه"^(٢).

وبذلك ميز النحاة بين (إن) المكسورة و (أن) المفتوحة في هذا المذهب، فالمكسورة لا يحتاج الكلام معها إلى تأويل؛ لأنه تام وهي لا تغير معنى الجملة، ولا تقع إلا في موقع الجمل التامة، كأن تقع أول الكلام وبعد القول؛ لأن الجمل تحكى بعده وذلك نحو: (إنَّ زيداً منطلق) فالجملة كتمامها في: (زيد منطلق)، ونحو أن يقال: (إن زيداً منطلق) فهي كقولك: (زيد منطلق).

أما (أن) المفتوحة فتقع موقع المفرد، أي أنها مع ما بعدها تؤول بمفرد، أي يمكن وقوع المفرد مكانها، كأن تقع مكان الفاعل، وذلك نحو: (بلغني أن زيداً منطلق)، والتقدير: (بلغني انطلاق زيد)^(٣). وهو ما بينه ابن يعيش بقوله: ((والذي يدل على أن (أن) المفتوحة في معنى المصدر، وأنها تقع موقع المفردات، أنها تفتقر في انعقادها جملة إلى شيء يكون معها، ويضم إليها ..))^(٤)، ويرى ابن عصفور أن قول النحاة في هذا المذهب ينكسر بنحو: (لو أن زيداً قائم قام

(١) الجمل للزجاجي ٥٩.

(٢) المفصل ٣٩٨.

(٣) ينظر: المفصل ٣٩٨، ٣٩٩.

(٤) شرح المفصل ٤ / ٥٢٧.

عمرو)؛ لأن (أن) واسمها وخبرها تقع في موضع الجملة الفعلية والتي كان ينبغي أن تلي (لو) ^(١).

المذهب الثاني:

وهو مذهب أبي علي الفارسي حين يقول : ((وأما المكسورة فإنها تقع في الموضع الذي يتعاقب عليه الابتداء والفعل، فإن اختص الموضع بالاسم دون الفعل أو بالفعل دون الاسم ، وقعت المفتوحة دون المكسورة)) ^(٢)، فهو يرى أن كل موضع تعاقب عليه الاسم والفعل موضعٌ للمكسورة، وما انفرد بأحدهما فهو للمفتوحة.

وتفسير ذلك في نحو : (إن زيدا قائم) فهذا وقعت (إن) في موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل، فهي هنا في صدر الكلام، وصدر الكلام موضع يقع فيه الاسم ويقع فيه الفعل مثل : زيد قائم، ويقوم زيد ، ولذلك كسرت همزة (إن)، أما نحو : (بلغني أن زيدا قائم)، فإن (أن) وما دخلت عليه في تقدير المفرد (الفاعل) وهو اسم، أي أنها وقعت موقع الاسم وهو متفرد به هنا، وأما ما انفرد به الفعل فنحو : (لو أن زيدا قائم قام عمرو)؛ لأن (لو) لا يقع بعدها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً ^(٣).

وقد انتقد ابن عصفور هذا المذهب بقوله : ((وهذا القانون غير صحيح؛ لأن (إذا) التي للمفاجأة لا يليها إلا الاسم، و (إن) إذا وقعت بعدها تكون مكسورة فينبغي على هذا أن نقول : وكل موضع ينفرد بأحدهما ف (إن) فيه

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٥٩.

(٢) الإيضاح العضدي ١٢٧، ١٢٨.

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٥٩، والتذييل ٦٧ / ٥، ٦٨.

مفتوحة، إلا بعد (إذا) التي للمفاجأة، وحينئذ يسلم هذا القانون من الكسر^(١).

كما انتقده الرضي بنحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾^(٢)؛ لأن ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم، ولا يتعين الكسر فيه بل يجوز الوجهان^(٣). وهذا ما أكده البعلي، واختار مذهب الجمهور من أجله، ف (إن) تقع بعد (فاء الجزاء) وهذا الموضع مما يجوز فيه الفتح والكسر، ويقع فيه الاسم والفعل، بالإضافة إلى أن مذهب أبي علي ليس فيه إشارة إلى علة الكسر، ولا إلى علة الفتح كما هو الحال في مذهب الجمهور^(٤).
أساس الترجيح عند البعلي:

دلل البعلي على اختياره بالدليل العقلي؛ وذلك لأنه يرى أن قول الجرجاني: (أنها تكسر في كل موضع إذا أسقطت مع اسمها وخبرها لم يسد مسد الجميع اسم مفرد) مميزاً بين حالة فتحها وحالة كسرها، ويؤكد ذلك بورود هذا في الاستعمال، وهذا خلاف الأقوال الأخرى.
الترجيح:

الراجع مذهب الجمهور في أن (إن) المكسورة تقع موقع الجملة، و (أن) المفتوحة تقع موقع المفرد؛ لأن قولهم سلم من الاعتراض، بالإضافة إلى أن مذهبهم واضح في الحديث عن الفرق بين الهمزتين، أما مذهب أبي علي فالتفصيل فيه غير واضح؛ لأنه يرى أن (إن) المكسورة تقع موقع الابتداء والفعل، وهذا يعني وقوعها موقع الجملة وبذلك قال الجمهور، وأيضاً في قوله أن (أن) المفتوحة إذا اختصت بالاسم دون الفعل فهي في موضع فتح، وهذا يتماشى مع قول الجمهور.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٥٩.

(٢) سورة المائدة آية: ٩٥.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٤ / ٣٤٩.

(٤) ينظر: الفاخر ٤٢٤.

أما ما يمكن القول بأنه الفرق بين المذهبين ، فيكمن في قوله أن (أن)
المفتوحة إذا وقعت أو اختصت بالفعل دون الاسم فهي مفتوحة ، وموقع الفعل هو
جملة عند الجمهور.

عامل الجزم في جواب الطلب

نص المسألة:

يقول البعلي: ((فإذا قلت: زرني أزرك، فالمعنى: إن تزرني أزرك وهذا ما أراد الجرجاني بقوله: المعنى فإنك إن تأتني أكرمك. وقيل: لا حاجة إلى هذا التقدير، بل هو مجزوم بها نفسها، ولتضمنها معنى الشرط أشبهت الأسماء المتضمنة معنى الشرط والصحيح الأول؛ لأن معنى الشرط لا بد له من فعل الشرط، ولا يجوز أن يكون هو الطلب نفسه، ولا مضمناً له مع معنى حرف الشرط، لما فيه من زيادة مخالفة الأصل، ولا مقدراً بعده لقبح إظهاره بدون حرف الشرط بخلاف إضماره معه))^(١).

تحليل المسألة:

اختلف النحاة في جزم جواب الطلب عند سقوط الفاء وقصد الجزاء نحو: (أكرمني أكرمك) ونحو: (ليته عندنا يحدثنا)؛ وإنما جزم لأنه جواب شرط مقدر دل عليه الطلب بالأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، وال عرض، والتحضيض، فكل ذلك شبيه بالشرط في جواز وقوعه وعدم وقوعه بالنسبة إلى علم الشخص المتكلم به، بخلاف النفي؛ لأن المتكلم متحقق من عدم وقوعه، فخالف الشرط فليس له جواب مجزوم^(٢).

وللنحاة في عامل الجزم في جواب الطلب هنا أربعة مذاهب

المذهب الأول:

ذهب جماعة من النحاة إلى أن الجواب هنا مجزوم بالطلب، لتضمنه معنى حرف الشرط، فجزم الطلب الجواب كما يجزم حرف الشرط جواب الشرط، وهذا هو رأي الخليل^(٣)، وقد رواه عنه سيبويه بقوله: ((وزعم الخليل أن هذه

(١) الفاخر ٥٩١.

(٢) المصدر نفسه ٥٩١.

(٣) ينظر: الكتاب ٣ / ٩٤، والمفصل ٣٣٨، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٤٠، وشرح الرضي ٤ / ١١٧، والارتشاف ٤ / ١٦٨٤، والمساعد ٣ / ٩٦، والتصريح ٢ / ٢٤١.

الأوائل كلها فيها معنى (إن)، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال : (أئتني آنك) فإن معنى كلامه : إن يكن منك إتيان آت ك (...))^(١) ، ونسب كذلك إلى سيبويه^(٢)؛ لأنه ظاهر كلامه حين قال : ((وتقول: أئتني تمشي، أي أئتني ماشياً، وإن شاء جزمه على أنه إن آتاه مشى (...))^(٣) ، وبهذا الرأي أخذ ابن مالك^(٤)، وابن خروف^(٥).

وقد اعترض على هذا الرأي بالآتي:

١. أن هذا القول يستلزم أن يكون العامل جملة، وذلك لا يوجد في موضع^(٦).
٢. أن الشرط لا بد له من فعل ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه ، ولا مضمناً له مع حرف الشرط؛ لما في ذلك من التعسف . ولا مقدراً بعده؛ لقبح إظهاره بدون حرف الشرط بخلاف إظهاره معه^(٧).
٣. أن التضمين لا يكون إلا لفائدة، ولا فائدة في الطلب متضمناً معنى الشرط؛ لأنه يدل عليه بالالتزام^(٨).
٤. أن في تضمين (أئتني) مثلاً معنى : (إن تأتني) تضمين معنيين معنى (إن)، ومعنى (تأتني)، ولا يوجد في كلام العرب تضمين معنيين، مع أن معنى (إن

(١) الكتاب ٣ / ٩٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٤٠، والارتشاف ٤ / ١٦٨٤، والمساعد ٣ / ٩٦، والتصريح ٢ / ٢٤١.

(٣) الكتاب ٣ / ٩٨.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥١، والتسهيل لابن مالك ٢٣٢.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٢ / ٨٦١.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٢، وشرح الأشموني ٢ / ٤٧٤.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ٦٨٤، والفاخر ٥٩١، وشرح الأشموني ٢ / ٤٧٤.

(٨) ينظر: توضيح المقاصد ٢ / ٣٢١.

تأتني) معنى غير طلبى ، فلو تضمنه فعل الطلب لكان الشيء الواحد طلباً غير طلب. وهذا الاعتراض نسب إلى أبي حيان^(١).

المذهب الثاني:

من النحاة من ذهب إلى أن الجواب في هذه المسألة مجزوم بشرط مقدر ، فقول: (أكرمى أكرمك) جزم فيه الجواب بشرط تقديره : (إن تكرمى)، وهو اختيار الزمخشري بقوله : ((ويجزم بـ (إن) مضمرة إذا وقع جواباً لأمر أو نهى (...))^(٢) ، وعليه أكثر النحاة المتأخرين^(٣).

واختار أكثر النحاة هذا المذهب لسببين ، وهما :

١. أن الإضمار أسهل من التضمين؛ لأن التضمين زيادة بتغيير الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير فهو أسهل^(٤).

٢. أن التضمين لا يكون إلا لفائدة، ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط؛ لأنه يدل عليه بالالتزام^(٥).

وقد رد ابن مالك مذهبه بقوله : ((والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ (إن) بل تضمن لفظ الطلب معناها مغن عن تقدير لفظها ، كما هو مغن في أسماء الشرط نحو: من يأتني أكرمه))^(٦).

(١) ينظر: الهمع ٤ / ١٣٣ ، وحاشية الصبان ٣ / ٤٥٣.

(٢) الفصل ٣٣٨.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥١ ، والارتشاف ٤ / ١٦٨٤ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٣٢١ ، والهمع ٤ / ١٣٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٧٤.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ٢ / ٣٢١ ، والتصريح ٢ / ٢٤١.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ٢ / ٣٢١.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥١.

المذهب الثالث:

يرى أصحابه أن جواب الطلب هنا مجزوم بالطلب ، وهو نائب عن الشرط، وهو رأي السيرافي، فقد قال عن أنواع الطلب : ((وهذه الأشياء التي ذكرناها من الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، تغني عن ذكر الشرط، ويكتفى بذكرها عن ذكره))^(١) ، وهو اختيار الفارسي حين قال : ((إذا قلت : (أئني آتك) جزمت (آتيك)؛ لأنه جواب الجزاء، والجزاء مختزل دل عليه (أئني) لأنه إذا قال : (أئني) فكأنه قال : (إن تأتني)، وجاز أن تجعل هذا في موضع الشرط، من حيث كان الشرط لا يجوز فيه الصدق والكذب كما كان (أئني) لا يجوز فيه الصدق والكذب ، فمتى اجتمعا من هذا الوجه جاز أن تقيم أحدهما مقام الآخر))^(٢).

وقد صحح هذا الرأي ابن عصفور بقوله : ((ومنهم من ذهب إلى أنها إنما جزمت لنيابتها مناب الشرط وفعله، فالأصل عندهم في : أطع الله يغفر لك . إن تطع الله يغفر لك، فحذف (إن تطع الله)، وأقيم (أطع) مقامه. وهذا هـ و الصحيح))^(٣).

(١) ينظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٩٩ .

(٢) المسائل المنثورة ١٥٦ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٢ .

المذهب الرابع:

يرى بعض النحاة أن الجواب مجزوم بلام مقدره، أي نحو (ألا تنزل تصب خيراً)، فإن التقدير : لتصب خيراً^(١). وقد ضُعب هذا الرأي؛ لأنه لا يطرد إلا بتكلف^(٢).

أساس الترجيح عند البعلي:

يعتمد البعلي في تقرير حكمه هنا على الدليل العقلي؛ لأنه يرى أن معنى الشرط لا بد له من فعل، لذلك قدر لهذا الجواب شرط عامل فيه. ويدل دليل عقلي آخر منتقداً به المذاهب الأخرى، وهو مخالفة الأصل، فما قيل من أن الجازم هو الطلب نفسه، أو الطلب مضمناً معنى الشرط كلها أقوال تناه في الأصل.

الترجيح:

يترجح لدي اختيار البعلي؛ إذ إن التقدير مأخوذ به في قواعد النحو، ولا بد لجواب الطلب من فعل عامل فيه والتقدير يفي بالغرض.

(١) ينظر : الارتشاف ٤ / ١٦٨٤، وتوضيح المقاصد ٢ / ٣٢١، والمساعد ٣ / ٩٧، والتصريح

٢٤١ / ٢، والهمع ٤ / ١٣٥، وشرح الأشموني ٢ / ٤٧٤، وحاشية الخضري ٢ / ١١٧.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ٢ / ٣٢١، والهمع ٤ / ١٣٥، وشرح الأشموني ٢ / ٤٧٤.

ماهية (رب)

نص المسألة:

يقول البعلي: ((من حروف الجر (رب) والكلام عليها من أربعة أوجه ، أحدها: هل هي حرف أو اسم، فالمشهور أنها حرف . وحكى أبو البقاء عن الكوفيين أنها اسم؛ لأنه يصح الإخبار عنها والصحيح أنها حرف لعدم دخولها في حد الاسم؛ ولأنها تُك فُ ب(ما) ولا يُك فُ ب(ما) من الأسماء إلا الظروف))^(١).

تحليل المسألة:

اختلف النحاة في (رب) هل هي حرف أو اسم؟ ولهم في ذلك مذهبان:

الأول: مذهب الجمهور:

يذهب جمهور البصريين إلى أنها حرف^(٢)، وقد أشار سيبويه إلى ذلك عند حديثه عن الإخبار عن (كم) واسميتها بقوله: ((ولا يجوز في (رب) ذلك؛ لأن (كم) اسم و (رب) غير اسم ...))^(٣).

وعلى هذا المذهب أكثر النحاة^(٤)، وقد صححه ابن مالك في شرح

التسهيل^(٥).

(١) الفاخر ٦١٣، ٦١٤.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢ / ٨٣٢، واللباب ٢ / ٣٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٥، وشرح الرضي ٤ / ٢٨٨، والارتشاف ٤ / ١٧٣٧، والجنى ٤٣٨، والمقاصد الشافية ٣ / ٥٧٦، والخزانة ٩ / ٥٦٤، وحاشية الخضري ١ / ٢٢٨.

(٣) الكتاب ٢ / ١٧٠.

(٤) ينظر: المقتضب ٣ / ٥٧، والأصول لابن السراج ١ / ٤١٦، ومعاني الحروف للرماني ١٠٦، والتذكرة للصيمري ١ / ٢٨٥، وشرح المفصل ٤ / ٤٨٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٥٧، ووصف المياني ٢٦٦، وشرح التسهيل للمراذي ٧١٨، والمغني ١ / ١٥٤، والمساعد ٢ / ٢٨٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٥.

وحجتهم فيما ذهبوا إليه تتمثل بالآتي:

١. أنها لا تقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال^(١).
٢. أنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وهو التقليل لما دخلت عليه نحو: (رب رجل يفهم)^(٢).
٣. أن ما بعدها مجرور دائماً، وليس ثمة معنى للإضافة، فلزم من ذلك أن تكون حرف جر^(٣).
٤. أنها متعلقة دائماً بفعل، وهذا من أحكام حرف الجر^(٤).
٥. هي توصل معنى الفعل إلى ما بعدها مثل حروف الجر، وفي ذلك يقول ابن يعيش: ((ومن الدليل على كون رب حرفاً أنها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر . فتقول: (رب رجل عالم أدركت) ف (رب) أوصلت معنى الإدراك إلى (الرجل)، كما أوصلت الباء الزائدة معنى المرور إلى (زيد) في قولك: ((مررت بزيد...))^(٥).
٦. وقوعها مبنية من غير عارض عرض، ولو كانت اسماً لأصبحت معربة^(٦).

(١) ينظر: الإنصاف ٢ / ٨٣٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣، ١٧٥، والمقاصد الشافية ٣ / ٥٧٦، والخزانة ٩ / ٥٦٤.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢ / ٨٣٣، واللباب ١ / ٣٦٣، وشرح المفصل ٤ / ٤٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٥، والجنى ٤٣٨، وشرح التسهيل للمراي ٧١٨.

(٣) ينظر: اللباب ١ / ٣٦٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ١ / ٣٦٤.

(٥) شرح المفصل ٤ / ٤٨٢.

(٦) ينظر: المصدر نفسه ٤ / ٤٨٣، والجنى ٤٣٩.

المذهب الثاني:

وهو القول باسمية (رب)، ونسب إلى الكوفيين^(١)، والأخفش^(٢)، ونسب إلى الكسائي وحده من الكوفيين^(٣)، وتبعهم في مذهبهم ابن الطراوة^(٤)، وقد أيد هذا المذهب الرضي بقوله: ((ويقوى عندي مذهب الكوفيين والأخفش، أعني كونها اسماً...))^(٥)، ولهم في ذلك مجموعة من الحجج وهي كالآتي:

١. أنها تقابل (كم) التي للعدد والتكثير، فهي تدل على معنى في نفسها، وكذلك (رب)^(٦)، وقد بين الشاطبي هذه الحجة بقوله: ((أنها مساوية لكم في معنى العدد، ونظيرتها في معنى التكثير، أو نقيضتها إن كانت للتقليل، والشيء يحمل على نظيره ونقيضه في الحكم))^(٧).
٢. أن رب تخالف حروف الجر في أنها لا تقع إلا في صدر الكلام، وحروف الجر تقع وسطاً^(٨).

-
- (١) ينظر: الإنصاف ٢ / ٨٣٢، واللباب ١ / ٣٦٣، وشرح المفصل ٤ / ٤٨٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٥، وشرح الرضي ٤ / ٢٨٨، والفاخر ٦١٣، والارتشاف ٤ / ١٧٣٧، وشرح التسهيل للمراي ٧١٨، والجنى ٤٣٩، والمغني ١ / ١٥٤، والمساعداً ٢ / ٢٨٤، والمقاصد ٣ / ٥٧٦، والهمع ٤ / ١٧٣، والخزانة ٩ / ٥٦٤، وحاشية الخضري ١ / ٢٢٨.
 - (٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٥، وشرح الرضي ٤ / ٢٨٨، وشرح التسهيل للمراي ٧١٨، والجنى ٤٣٩، والمساعداً ٢ / ٢٨٤، وحاشية الخضري ١ / ٢٢٨.
 - (٣) ينظر: شرح المفصل ٤ / ٤٨٢.
 - (٤) ينظر: الارتشاف ٤ / ١٧٣٧، وشرح التسهيل للمراي ٧١٨، والجرى ٤٣٩، والمساعداً ٢ / ٢٨٤، والهمع ٤ / ١٧٣.
 - (٥) شرح الرضي ٤ / ٢٩٠.
 - (٦) ينظر: الإنصاف ٢ / ٨٣٢، واللباب ١ / ٣٦٤، وشرح المفصل ٤ / ٤٨٢، والفاخر ٦١٣، والهمع ٤ / ١٧٣، والخزانة ٩ / ٥٦٤، وحاشية الخضري ١ / ٢٢٨.
 - (٧) المقاصد الشافية ٣ / ٥٧٦.
 - (٨) ينظر: الإنصاف ٢ / ٨٣٢، وشرح المفصل ٤ / ٤٨٢، والفاخر ٦١٤، والمقاصد الشافية ٣ / ١٧٥.

٣. قيل : يجوز الإخبار عنها^(١) ، وفي ذلك استشهدوا بقول الشاعر:
- إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن
 عاراً عليك ورب قتلٍ عارٍ^(٢)
- وفي ذلك أيضاً تشبيهاً لها ب (كم).
- يقول ابن يعيش : ((وقد ذهب الكسائي ومن تابعه من الكوفيين إلى أن (رب) اسم مثل (كم) ، واعتلوا بما حكوه عن بعض العرب أنهم يقولون : (رب رجل ظريف) برفع ظريف على أنه خبر عن (رب)^(٣) .
٤. أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة^(٤) .
٥. لو كانت حرف جر لظهر الفعل الذي تعلق به ، لكنه لا يظهر أبداً^(٥) .
٦. أن (رب) يدخله الحذف^(٦) ، واستدلوا على ذلك بقراءة التخفيف للآية الكريمة: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(٧) ، وفيها عدة لغات وهذا دليل اسميتها^(٨) .

واعترض الجمهور على هذه الحجج بالآتي

١. يرى الجمهور أن حمل (رب) على (كم) غير صحيح ، فلا يجوز الإخبار عن (رب) كما هو الحال في (كم)^(٩) ، وليست رب للعدد^(١٠) ، ولا تحسن فيها

(١) ينظر : الباب ١ / ٣٦٤ ، وشرح المفصل ٤ / ٤٨٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣ / ١٧٥ ، والفاخر ٦١٣ ، وشرح التسهيل للمرادي ٧١٨ ، والجنى ٤٣٩ ، والمغني ١ / ١٥٤ ، والمساعد ٢ / ٢٨٤ ، والمقاصد الشافية ٣ / ١٧٥ ، والهمع ٤ / ١٧٤ .

(٢) البيت من الكامل لثابت قطنه في خزانة الأدب ٩ / ٥٧٧ ، وبلا نسبة في المقرب ١ / ٢٢٠ ، والجنى ٤٣٩ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٤٨٢ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٢ / ٨٣٢ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٢ / ٨٣٣ ، واللباب ١ / ٣٦٤ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٢ / ٨٣٣ ، والفاخر ٦١٣ ، والمقاصد الشافية ٣ / ٥٧٦ .

(٧) سورة الحجر ، آية : ٢ .

(٨) ينظر : الإنصاف ٢ / ٨٣٣ ، والفاخر ٦١٤ .

(٩) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٤٨١ .

(١٠) ينظر : المقاصد الشافية ٣ / ٥٧٧ .

علامات الاسم^(١). يقول المبرد: ((واعلم أن (كم) لا بد لها من الخبر لأنها اسم، فهي مخالفة لرب في هذا))^(٢). ويقول الأنباري: ((لا نسلم أنها للعدد، وإنما هي للتقليل فقط...))^(٣). ويرى العكبري أن الاسم لا تثبت بالإلحاق في المعنى من ذلك معنى (من) فهي للتبعيض، ولا يقال هي اسم؛ لأنها في معنى التبعيض^(٤).

٢. أما القول بوقوعها في صدر الكلام دائماً فقد رده الأنباري بقوله: ((إنما لا تقع إلا في صدر الكلام؛ لأن معناها التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه، فأشبهت حروف النفي، وحرف النفي له صدر الكلام))^(٥).

٣. كما ردت حجة الإخبار عنها، يقول العكبري: ((أما الإخبار عن (رب) فغير مستقيم؛ لأن (رب) ليس لها معنى في نفسها حتى يصح نسبة الخبر إليها، ولذلك تكون الصفة تابعة للمجرور بـ (رب) في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع، ورب متحدة المعنى، فعلم أن الخبر ليس عن رب...))^(٦)، وعلى هذا فقد رد شاهد الكوفيين، فيرى الجمهور أن الوجه في هذا البيت (هو عار)، أي أنه خبر لمبتدأ محذوف^(٧).

وأشار ابن يعيش إلى أن ما أورده الكوفيون من كلام العرب (رب رجل ظريف) شاذ^(٨).

(١) ينظر: شرح المفصل ٤ / ٤٨٢.

(٢) المقتضب ٢٧٣.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢ / ٨٣٣.

(٤) ينظر: اللباب ١ / ٣٦٥.

(٥) الإنصاف ٢ / ٨٣٣، كما ورد هذا الرد في الفاخر ٦١٤، المقاصد الشافية ٣ / ٥٧٧.

(٦) اللباب ١ / ٣٦٤، ٣٦٥.

(٧) ينظر: المصدر نفسه ١ / ٣٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك

١٧٥ / ٣، والفاخر ٦١٤، وشرح التسهيل للمراذي ٧١٨، والجنى ٤٣٩، والمغني ١ / ١٥٤،

والمساعد ٢ / ٢٨٤، والمقاصد الشافية ٣ / ٥٧٧، والهمع ٤ / ١٧٤.

(٨) ينظر: شرح المفصل ٤ / ٤٨٢.

٤. قولهم: أنها لا تعمل إلا في نكرة أجاب عنه الأنباري حين يقول : ((قلنا: لأنها لما كان معناها التقليل، وال نكرة تدل على الكثرة وجب ألا تدخل إلا على النكرة التي تدل على الكثرة، ليصح فيها معنى التقليل))^(١).
- وأجيب عن اختصاص دخولها على النكرة الموصوفة، بأن ذلك عوضاً عن حذف الفعل الذي تتعلق به^(٢)، وبين ذلك الشاطبي بقوله: ((وأما اختصاصها بجر نكرة الموصوفة فلا يلزم من اختصاصها ببعض الأسماء اسميتها، وإلا لزم من اختصاص التاء أو الواو بالظاهر أن تكون أسماء))^(٣).
٥. أن الفعل المتعلق به (رب) لم يظهر إيجازاً واختصاراً، يقول الأنباري: ((ألا ترى أنك إذا قلت: رب رجل يعلم، كان التقدير فيه: رب رجل يعلم أدركت، أو لقيت. فحذف لدلالة الحال عليه (...))^(٤)، ويقول العكبري: ((وأما الفعل الذي تتعلق به (رب) فيجوز إظهاره، غير أنهم اكتفوا بالصفة عنه في كثير من المواضع، لظهور معناها))^(٥).
٦. رد الأنباري قولهم: بدخول الحذف فيها بأن الحذف دخل في (أن) المشددة فخففت وهي حرف، وذكر ما ورد عن ثعلب في أن (سوف) قد يقال فيها (سف) و (سو)، وقد دخلها الحذف في حرفين^(٦).
٧. كما رد البعلي مذهب الكوفيين بأن (رب) عندهم ليست ظرفاً، وقد كفت ب (ما) ولا يكف ب (ما)، من الأسماء إلا الظروف فتعين أنها حرف^(٧).

(١) الإنصاف ٢ / ٨٣٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٢ / ٨٣٤.

(٣) المقاصد الشافية ٣ / ٥٧٧.

(٤) الإنصاف ٢ / ٨٣٤.

(٥) اللباب ١ / ٣٦٥.

(٦) ينظر: الإنصاف ٢ / ٨٣٤.

(٧) ينظر: المصدر نفسه ٦١٤.

أساس الترجيح :

اعتمد البعلي فيما ذهب إليه من حرفية رب على الدليل العقلي؛ لأنه يرى أن حد الاسم وهو " كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل"^(١)، لا ينطبق على (رب).

الترجيح:

الراجح مذهب الجمهور لقوة أدلتهم في إثبات حرفية (رب)، فقد بينوا ذلك من خلال عدم قبولها علامات الأسماء، وعلا مات الأفعال، كما أن ما بعدها دائماً مجرور، وليس هناك إضافة فتعين أنها حرف جر، وهي قد تميزت بمميزات الحرف فمعناها في غيرها، وهي متعلقة بالفعل، وتوصل معنى الفعل لما بعدها ودائماً مبنية.

(١) ينظر: المصدر السابق ١٧.

إضافة الاسم إلى اسم يوافق في المعنى

نص المسألة:

يقول البعلي: ((لا تجوز إضافة الشيء إلى نفسه مع اتحاد اللفظ ، فإن اختلف اللفظان واتحد المسمى، كالعقل والحجر ، والقعود والجلوس، فكذلك؛ لأن مقصد الإضافة ما تقدم من التعريف والتخصيص، والشيء لا يعرف نفسه ولا يخصصها .. وأجاز ذلك الكوفيون ؛ لوروده في كلام العرب والصحيح الأول لما ذكر))^(١).

تعليل المسألة:

اتفق النحاة على أن إضافة الشيء إلى نفسه مع اتحاد اللفظ لا يجوز ، لكن وقع الخلاف في إضافة الشيء إلى نفسه مع اختلاف اللفظ، ولهم في ذلك مذهبان.

المذهب الأول:

يذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه حتى وإن اختلف اللفظ^(٢)؛ لأن المضاف إما مخصص أو معرف بالمضاف إليه، والشيء لا يتخصص، ولا يتعرف بنفسه؛ لأنه لو كان فيه تعريف لكان مستغنياً عن الإضافة، فلا بد أن يكون المضاف غير المضاف إليه ، وعلى هذا لا يضاف الاسم لما اتحد معه في المعنى، كالمترادفين والموصوف وصفته^(٣). وعندما يعرض للبصريين ما يوهم إضافة الشيء إلى نفسه كإضافة الصفة إلى الموصوف، فإن ذلك مؤول عندهم كما سيأتي.

(١) الفاخر ٧٤٠.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢ / ٤٣٦، وشرح الرضي ٢ / ٢٤٤، والارتشاف ٤ / ١٨٠٧، وشرح التسهيل للمراي ٧٤٨، والمقاصد الشافية ٤ / ٥٢، والهمع ٤ / ٢٧٥..

(٣) ينظر: الإنصاف ٢ / ٤٣٧، واللباب ١ / ٣٩١، وشرح المفصل ٢ / ١٦٥، وشرح ابن الناظم ٣٨٨، والفاخر ٧٤٠، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٨٥، وشرح ابن عقيل ٢ / ٥٧، والمقاصد الشافية ٤ / ٥١، والتصريح ٢ / ٣٣، والهمع ٤ / ٢٧٥.

واختار ابن مالك هذا المذهب في شرحه للكافية الشافية حين يقول :
 ((المضاف يعرف أو يخصص بالمضاف إليه ، والشيء لا يعرف ولا يتخصص إلا
 بغيره ، فلا بد من كون المضاف غير المضاف إليه بوجه ما ، فإن توهم خلاف
 ذلك في مضاف ومضاف إليه تطف في تقدير المغايرة))^(١) ، إلا أنه في كتابه
 التسهيل ذهب إلى غير ذلك كما سيوضح.
 وعلى مذهب البصريين أكثر النحاة^(٢) .

المذهب الثاني:

ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان^(٣) ،
 وهناك من نسب هذا القول إلى الفراء^(٤) ، وتابعهم في ذلك ابن الطراوة^(٥) ، وابن
 طاهر^(٦) ، وابن خروف^(٧) ، والرضي^(٨) .

واحتجوا فيما ذهبوا إليه بالسمع

١ . بالقرآن الكريم ، ومن الآيات التي استشهدوا بها قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا
 هُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾^(٩) ، قالوا: اليقين في المعنى نعت للحق ، فالأصل فيه أن الحق هو

(١) شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٢٣ .

(٢) ينظر : الباب ١ / ٣٩١ ، وشرح المفصل ٢ / ١٦٥ ، والمقرب ١ / ٢١٢ ، وشرح ابن الناظم ٣٨٨ ،
 والفاخر ٧٤٠ ، والارتشاف ٤ / ١٨٠٦ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٨٥ ، وأوضح المسالك ٣ / ١ ،
 وشرح ابن عقيل ٢ / ٥٧ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢ / ٤٣٦ ، واللباب ١ / ٣٩١ ، وشرح الرضي ٢ / ٢٤٤ ، والفاخر ٧٤٠ ،
 والارتشاف ٤ / ١٨٠٦ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٨٦ ، والمساعد ٢ / ٣٣٣ ، والمقاصد الشافية
 ٤ / ٥٢ ، والهمع ٤ / ٢٧٦ ، وحاشية الخضري ٢ / ٦ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٤٥ ، والارتشاف ٤ / ١٨٠٦ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٨٦ ، وشرح
 التسهيل للمراذي ٧٤٨ ، والمساعد ٢ / ٣٣٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ٧٦ .

(٥) ينظر : الارتشاف ٤ / ١٨٠٦ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٨٦ ، وشرح الأشموني ٢ / ٧٦ .

(٦) ينظر : الارتشاف ٤ / ١٨٠٦ .

(٧) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٢ / ٦٧٧ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٤٥ .

(٩) سورة الواقعة ، آية : ٩٥ .

هو اليقين ، فأضيف المنعوت إلى النعت ، وهما بمعنى واحد ، وهذا دليل على جواز إضافة الشيء إلى نفسه ، واستشهدوا بقوله تعالى : ﴿ جَنَّتٍ وَحَبَّ

الْحَصِيدِ ﴾^(١) ، قالوا : الحب في المعنى هو الحصيد وقد أضيف إليه.

٢. وبكلام العرب^(٢) ، ومن ذلك قولهم: (صلاة الأولى)، و (مسجد الجامع)، (الجامع)، و (بقلة الحمقاء)، وقد أظهر ابن مالك في كتابه التسهيل موافقته للكوفيين. وذلك حين جعل مثل هذه الأمثلة إضافة وتحديداً في القسم الثالث، والذي أطلق عليه الإضافة الشبيهة بالمحضنة^(٣).

فالكوفيون يؤيدون مذهبهم بإضافة الشيء إلى صفته، ونظير ذلك إضافة المسمى إلى الاسم نحو : (جاء سعيد كرز)، وإضافة الصفة للموصوف نحو: (سحق عمامة)، و (جرد قطيفة)، وهذا كله مما يوهم إضافة الشيء إلى نفسه مع اختلاف اللفظ.

وقد رد البصريون احتجاج الكوفيين بأن ما أوردهم محمول على التأويل، فقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ التقدير فيه: حق الأمر اليقين ، وقوله تعالى: ﴿ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾ أي حب الزرع الحصيد ، ووصف الزرع بالحصيد هو الصحيح؛ لأن الحب اسم لما ينبت في الزرع ، والحصد إنما يكون للزرع الذي ينبت فيه الحب ، وقول العرب : (صلاة الأولى) التقدير فيه : صلاة الساعة الأولى، وقولهم: (مسجد الجامع) التقدير فيه مسجد الموضع الجامع، وكذلك في (بقلة الحمقاء) المضاف إليه محذوف تقديره (الحبة)، أي بقلة الحبة

(١) سورة ق، آية: ٩.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢ / ٤٣٦، ٤٣٧، واللباب ١ / ٣٩١، والفاخر ٧٤٠، والمقاصد الشافية ٤ / ٥٢.

(٣) ينظر: التسهيل لابن مالك ١٥٦.

الحمقاء؛ لأن البقلة اسم لما نبت من تلك الحبة ، ووصف الحبة بالحمق هو الصحيح؛ لأنها الأصل وما نبت منها فرع عليها^(١).

أساس الترجيح عند البعلي: الدليل العقلي :

اعتمد البعلي هنا على الدليل العقلي؛ فالحكم لديه أنه لا تجوز إضافة الشيء إلى نفسه مع اتحاد اللفظ، وكذلك إذا اختلف اللفظ واتحد المسمى ، وهذا الحكم استتبته البعلي بالدليل العقلي؛ إذ أن المقصود من الإضافة التعريف والتخصيص، وذلك لا يتأتى إلا إذا اختلف المضاف عن المضاف إليه ، ولا يكون عند إضافة الشيء إلى نفسه حتى وإن اختلف المسمى؛ لأن المعنى واحد، فلا فائدة هنا من الإضافة.

الترجيح:

الراجع مذهب البصريين؛ لأن القياس أن المضاف يعرف أو يخصص بالمضاف إليه، والشيء لا يعرف ولا يتخصص إلا بغيره، ولا بد عندها أن يكون المضاف غير المضاف إليه.

(١) ينظر: الإنصاف ٢ / ٤٣٨، واللباب ١ / ٣٩٢، وشرح المفصل ٢ / ١٦٨، والمقرب ١ / ٢١٢، وشرح الكافية ٢ / ٩٢٣، وشرح الرضي ٢ / ٢٤٤، والفاخر ٧٤٠، ٧٤١، والارتشاف ٤ / ١٨٠٦، وشرح التسهيل للمراي ٧٤٧، وأوضح المسالك ٣ / ٩٣، وشرح ابن عقيل ٢، ٥٧، والمساعد ٢ / ٣٣٣، والمقاصد الشافية ٤ / ٥٥، والتصريح ٢ / ٣٣، والمهمع ٤ / ٢٧٦.

العامل في الاسم بعد إن الشرطية

نص المسألة:

يقول البعلبي: ((إذا وقع بعد أداة الشرط اسم كان العامل فيه فعلاً، إما الذي يليه كقولك: (إن زيدا تضرب أضرب)، وإما فعل محذوف يفسره المذكور كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أُمَّرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا﴾^(١).... وقال الكوفيون: يرتفع بالعائد، وقال بعضهم: هو مبتدأ والصحيح الأول؛ لأن معناها في الأفعال...))^(٢).

تحليل المسألة:

تعددت مذاهب النحاة في العامل في الاسم الواقع بعد أداة الشرط نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٣). وبيان ذلك كما يأتي:

المذهب الأول: مذهب جمهور البصريين:

يرى جمهور البصريين أن العامل في هذا الاسم هو الفعل الذي يليه، أو فعل محذوف يفسره المذكور، أي لا بد أن يكون العامل فيه فعلاً^(٤)، يقول سيبويه: ((إن زيد يأتك يكن كذا، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره...))^(٥)، ويقول في موضع آخر في باب الاستفهام: ((وذلك أن من الحروف حروفاً لا يذكر بعدها إلا الفعل، ولا يكون الذي يليها غيره مظهراً أو مضمراً))^(٦) إلى أن قال عن همزة الاستفهام: ((فهي ههنا بمنزلة (إن) في باب الجزاء، فجاز تقديم الاسم فيها كما جاز في قولك: إن الله أمكنني من فلان فعلت كذا

(١) سورة النساء، آية: ١٢٨.

(٢) الفاخر ٧٦٢.

(٣) سورة التوبة، آية: ٦.

(٤) ينظر: الإنصاف ٦١٦ / ٢، وشرح الرضي ٩٣ / ٤.

(٥) الكتاب ٣ / ١١٣، ١١٤.

(٦) المصدر نفسه ٩٨ / ١.

وكذا...))^(١)، وعلى هذا المذهب المبرد إذ يقول : ((ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ؛ لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال ...))^(٢)، وعلى هذا المذهب غالب النحاة^(٣).

وحجة هؤلاء تتمثل في أنه لا يجوز الفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز عندها أن يكون الفعل عاملاً فيه؛ لأنه لا يجوز تقديم المرفوع بالفعل على العامل فيه، ولو لم يقدر الفعل قبل المعمول لبقى المرفوع بلا رافع، وهذا لا يجوز فقُدَّ الرَّ الفعلُ قبله بدلالة الظاهر بعده؛^(٤) ولأنه لا معنى لأداة الشرط إلا في الأفعال^(٥).

المذهب الثاني:

مذهب الكوفيين، الذين يرون فيه أن العامل في الاسم بعد أداة الشرط هو العائد، أي بما عاد إليه من الفعل دون تقدير فعل^(٦).
وحجتهم في ذلك أن المضمرة المرفوعة في الفعل هو الاسم الأول؛ ولذلك لا بد أن يكون هو العامل فيه، واحتجوا بما ورد عن الع ر ب في قولهم : ((جاءني الظريف زيد))، وعليه لا يلزم تقدير فعل^(٧).

لكن مذهبهم رُد كما بين ذلك الأنباري بالآتي^(٨):

-
- (١) الكتاب ١ / ١٠٠.
 - (٢) المقتضب ٢ / ٧٥.
 - (٣) ينظر : الإنصاف ٢ / ٢٢٠، واللباب ٢ / ٥٧، وشرح المفصل ١ / ٢١٧، ٢١٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ١٩٩، والفاخر ٧٦٢، والارتشاف ٤ / ١٨٧٠، والمساعد ٣ / ١٤٣، والهمع ٤ / ٣٢٥.
 - (٤) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦١٦.
 - (٥) ينظر : اللباب ٢ / ٥٧، والفاخر ٧٦٢.
 - (٦) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦١٥، ٦١٦، واللباب ٢ / ٥٧، والفاخر ٧٦٢.
 - (٧) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦١٦.
 - (٨) ينظر : المصدر نفسه ٢ / ٦١٦، ٦١٧، ٦١٩، ٦٢٠.

١. مذهبهم يؤدي إلى أن يتقدم ما عمل فيه الفعل عليه وهذا لا يجوز؛ لأنه لا نظيره في كلام العرب ، فلا بد من تقدير فعل قبل الاسم بدلالة الفعل المذكور.

٢. أبطل البصريون احتجاج الكوفيين بنحو : (جاءني الظريف زيد) بأن ارتفاع زيد إنما كان على البدل من الظريف ، وجاز لتأخر البدل من المبدل منه ، فأما في باب الشرط فلا يجوز أن يكون العائد بدلاً من الاسم قبله.
المذهب الثالث:

نسب إلى الأخفش ، فهو يجيز في الاسم أن يكون مرفوعاً بالابتداء فيقول في الآية الكريمة: ﴿ وَإِنَّ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ، ((فابتدأ بعد (إن) وأن يكون رفع (أحداً) على فعل مضمرة أقيس الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها، إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إن) لتمكنها، وحسنها إذا وليتها الأسماء...))^(١) ، وهناك من ينسب هذا القول إلى بعض الكوفيين^(٢) ، وذكر أبو حيان أنه مذهب الكسائي^(٣).

ورد هذا المذهب كذلك بقول الأنباري: ((وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففاسد؛ وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملاً فيه، وإذا كان مقتضياً للفعل ولا بد له منه فبطل تقدير الابتداء؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه

(١) معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٥٤.

(٢) ينظر: اللباب ٢ / ٥٧، وشرح الرضي ٤ / ٩٤.

(٣) ينظر: الارتشاف ٤ / ٨٧٠.

تقدير الفعل؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدره، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم))^(١).

أساس الترجيح عند البعلي: الدليل العقلي :

يستدل البعلي هنا بالحجة العقلية؛ إذ أن معاني أدوات الشرط مرتبطة بالأفعال فلا بد أن يليها الفعل ، وعليه فإن الاسم الذي يلي أداة الشرط عند البعلي معمول للفعل لارتباط الأداة به.

الترجيح:

الراجح مذهب البصريين؛ لسلامة مذهبهم من الاعتراض عليه، كما أن الأدلة المقدمة في مذهبهم هي المقنعة؛ إذ لا يمكن الفصل بين أداة الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولو قيل : إنه هو العامل فيه لم يجز ذلك؛ لأنه يؤدي إلى الفاعل على فعله، ولو لم يقدر الفعل لبقى معمول بلا عامل.

(١) الإنصاف ٢ / ٦٢٠.

(أل) الداخلة على الوصف

نص المسألة:

يقول البعلي: " (الألف واللام) تكون بمعنى (الذي) وفروعه، نحو: (الضارب أبوه والضارب أبوها، والضارب أبوهما وأبوهم وأبوهن)، وهي اسم لاحتياجها إلى صلة وعائد ، وحكي عن الأخفش أنها حرف؛ لأنها تفيد التعريف، فكانت حرفاً كحالها إذا دخلت على الأسماء المحضة، والصحيح أنها اسم، وليست للتعريف بل الصلة معرفة للموصول"^(١).

تعليل المسألة:

اختلف النحاة في نوع (أل) التي بمعنى الاسم الموصول أهي حرف أم اسم؟ ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

يذهب جمهور النحاة إلى أنها بمعنى الاسم الموصول، وهي الداخلة على الوصف^(٢)، يقول ابن السراج: ((والألف واللام إذا كانت بمنزلة (الذي) فصلتها كصلة (الذي)، إلا أنك تنقل الفعل إلى اسم الفاعل في (الذي) فتقول في (الذي قام): القائم وتقول في (الذي ضرب زيداً) الضارب زيداً، فتصير الألف واللام اسماً يحتاج إلى صلة ((^(٣)، وهو مذهب أبي علي الفارسي^(٤)، والجزولي^(٥)، والعكبري^(٦)، وغيرهم^(٧).

(١) الفاخر: ٧٧٩، ٧٨٠.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٧٨، والارتشاف ٢ / ١٠١٣، والجنى ٢٠٢، وتوضيح المقاصد ١ / ١٣٨، وشرح التسهيل للمراي ١٩٧، والمهمع ١ / ٢٩١.

(٣) الأصول ٢ / ٢٢٣.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي ١٠٠.

(٥) ينظر: المقدمة الجزولية ٥٢.

(٦) ينظر: اللباب ٢ / ١٢٧.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٠٠، وشرح ابن الناظم ٨٧، والفاخر ٧٨٠، والجنى ١٩٢، ٢٠٢، وتوضيح المقاصد ١ / ١٣٨، والمغني ١ / ٦٠، وأوضح المسالك ١ / ١٣٨، والمساعد ١ / ١٤٩، والتصريح ١ / ١٣٧.

والحجة في مذهبهم تتمثل في الآتي:

١. احتياجها إلى عود الضمير، كما يعود إلى (الذي) ضمير من صلتها^(١)، وذلك مثل: مررت بالقائم أبوهما، والضمائر لا تعود إلا على الأسماء.

٢. استحسان خلو الصفة مع (أل) عن الموصوف، وذلك نحو: جاء الكريم المحسن، فلولا أن الألف واللام هنا اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه، كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف مع الألف واللام كما يقبح بدونها^(٢).

٣. أنها لو كانت معرفة لأخت بإعمال اسم الفاعل وهو بمعنى الحال والاستقبال، ولكنها تسوغ عمله ماضياً ولذلك فهي مؤولة بـ (الذي) والصفة بالفعل^(٣).

٤. دخولها على الفعل^(٤) في نحو قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومتُهُ

ولا الأصريل ولا ذي الرأي والجدل^(٥)

٥. أنه لا يوجد حرف موصول إلا مؤولاً مع ما بعده بمصدر، وليست (أل) كذلك^(٦).

(١) ينظر: اللباب ٢/ ١٢٧، وشرح المفصل ٢/ ٣٧٩، وشرح الجمل ابن عصفور ١/ ١٧٨، وشرح ابن الناظم ٨٧، وشرح الرضي ٣/ ١٢، والفاخر ٧٨٠، والتذييل ٣/ ٦٠، والجنى ٢٠٢، وتوضيح المقاصد ١/ ١٣٨، وشرح التسهيل للمراي ١٩٧، والمساعد ١/ ١٤٩، والتصريح ١٣٧/١، والهمع ١/ ٢٩١.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ٨٧، وتوضيح المقاصد ١/ ١٣٨.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ٨٧، وتوضيح المقاصد ١/ ١٣٨، وشرح التسهيل للمراي ١٩٧.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ١/ ١٣٩، وشرح التسهيل للمراي ١٩٧، والهمع ١/ ٢٩١.

(٥) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في التذييل ٣/ ٦٠، والجنى ٢٠٢، وينسب للفرزدق في خزنة الأدب ١/ ٣٢، وشرح شذور الذهب ٣٩.

(٦) ينظر: شرح التسهيل للمراي ١٩٧، والتذييل ٣/ ٦١، والتصريح ١/ ١٣٧.

٦. أنها لم تمنع إعمال اسم الفاعل والمفعول، كما منع التصغير والوصف إعماله لأنهما يختصان بالاسم، فيبعدان اسم الفاعل عن الشبه بالفعل، فدل ذلك على أنها اسم^(١).

وقد اعترض على القول: (بعود الضمير إليها) بأنه لا يعود إلى نفس (الألف واللام)، بل يعود إلى الموصوف المحذوف، فإذا قيل: (مررت بالضارب) فالتقدير: (مررت بالرجل الضارب)، فالضمير يعود إلى الرجل الموصوف المحذوف؛ لأنه في حكم المنطوق به، أو أنه يعود إلى مدلول الألف واللام، وهو (الذي)، وينسب هذا الاعتراض إلى المازني^(٢)، وبه قال ابن يعيش^(٣).

وقد رد هذا الاعتراض بأ نه لا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، إلا إذا كانت الصفة خاصة، وذلك نحو: مررت بمتعلم أي برجل متعلم، أو أن يتقدم ما يدل على الموصوف من نعته نحو: ألا ماء ولو بارداً، والمقصود ولو ماءً بارداً، فحذف للدلالة عليه^(٤).

وفي اعتراض المازني ومن أخذ به محذورات:

الأول: إعمال اسمي الفاعل والمفعول دون أن يكونا معتمدين ظاهراً على أحد الأمور الآتية: ذي الحال، والمبتدأ، وحرف النفي، وحرف الاستفهام. والثاني: رجوع الضمير على موصوف مقدر^(٥)، والصفة لا تحذف إلا في مضان حذفها، وليس هذا منه^(٦).

(١) ينظر: المغني ١ / ٦٠.

(٢) ينظر: شرح الجمل ابن عصفور ١ / ١٧٨، وشرح الرضي ٣ / ١٢، والتصريح ١ / ١٣٧.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢ / ٣٧٩.

(٤) ينظر: شرح الجمل ابن عصفور ١ / ١٧٩.

(٥) ينظر: شرح الرضي ٣ / ١٢.

(٦) ينظر: التذييل ٣ / ٦٠، والتصريح ١ / ١٣٧.

المذهب الثاني:

يذهب الأخ فش إلى أن (أل) هنا ليست بمعنى (الذي)، ولكن حرف تعريف^(١)، وينسب هذا القول كذلك للمازني^(٢). وممن قال بحرفيتها ابن يعيش^(٣)، والشلوبين^(٤).

والحجة هنا أنها تفيد التعريف، فكانت حرفاً كحالها إذا دخلت على الأسماء المحضة؛ والسبب في ذلك أن الاسم الموصول تعرفه صلته، والألف واللام يعرفان ما يدخلان عليه^(٥)، كما أنها لو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب^(٦).

وأجيب عن ذلك بأن الألف واللام ليست للتعريف هنا، بل هي ك (الذي) والفرق بينها وبين اللام المعرفة أن حرف الجر إذا وقع قبل الموصول لم يتعلق بالصلة، وإن جعلت الألف واللام للتعريف جاز أن يتعلق الجار بما دخلت عليه إذا صلح للعمل^(٧).

وأجيب عن أنها لا محل لها من الإعراب بأن الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد جعل الإعراب في اسم الفاعل الذي يكمل به الموصول، ويساغ ذلك فيها بالذات لكون الصلة فيها اسماً مفرداً، والأسماء المفردة يدخلها الإعراب^(٨).

(١) ينظر: اللباب ٢ / ١٢٧، والفاخر ٧٨٠، والارتشاف ٢ / ١٠١٣، والتذييل ٣ / ٥٩، والجنى ٢٠٢، وتوضيح المقاصد ١ / ١٢٨، وشرح التسهيل للمراي ١٩٧، وأوضح المسالك ١ / ١٣٨، والمساعد ١ / ١٤٩.

(٢) ينظر: البغداديات ٥٥٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٠٠، والتصريح ١ / ١٣٧.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢ / ٣٧٩.

(٤) ينظر: التوطئة ١٦٨.

(٥) ينظر: اللباب ٢ / ١٢٧، والتصريح ١ / ١٣٧.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٢ / ٣٧٩، والتوطئة ١٦٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٧٩.

(٧) ينظر: اللباب ١ / ١٢٧.

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٧٩.

وقد أورد أبو حيان اعتراضاً على قول الأخفش بقوله : ((فإذا لم تكن من قبيل الموصولات فلم لا يقدم المنصوب باسم الفاعل عليها فيقولوا : (هذا زيداً الضارب) كما يجوز: (هذا زيداً ضارب)^(١).

كما أورد جواب الأخفش عن ذلك، وحاصله أن اسم الفاعل لا يعمل إذا دخلت عليه (أل)، كما لا يعمل إذا وصف أو صغر؛ لأن (أل) خاصة من خواص الاسم كالوصف والتصغير، والاسم المنتصب بعده ليس على سبيل المفعولية، إنما انتصب على التشبيه بالمفعول به، وهذا يجوز تقديمه على الوصف^(٢).

وأبطل ذلك؛ لأن المشبه بالمفعول لا يكون إلا سبباً، ولا يكون في الكلام إلا نكرة، أو معرفاً بالألف واللام، أو مضافاً إلى المعرف بالألف واللام، وعلى هذا فإن زيداً في نح و: (هذا الضارب زيداً) ليس سببياً ولا نكرة ولا شيئاً من المعارف السابقة؛ ولذلك فهو ليس منصوباً على التشبيه بالمفعول به، و (أل) اسم^(٣).

كما أبطل القول: بأن (أل) هنا تكون مع المشتق معرفة كما كانت مع الجامد، بأنها مع المشتق داخلة على الفعل تقديراً؛ لأن المشتق في تقدير الفعل، فيعود عليها الضمير، و (أل) المعرفة لا يعود عليها ضمير، وإنما نقل الإعراب إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف^(٤).

(١) ينظر: التذييل ٣ / ٥٩ ، ٦٠.

(٢) ينظر: التذييل ٣ / ٥٩ ، ٦٠.

(٣) ينظر: التذييل ٣ / ٦٠.

(٤) ينظر: التصريح ١ / ١٣٧.

المذهب الثالث:

يذهب المازني إلى أن (أل) هنا حرف موصول^(١)، واستدل على ذلك بتخطي العامل عمله إلى صلتها لا إليها، وذلك في نحو: (مررت بالضارب) فعامل الجر في (الضارب) هو الباء^(٢)، وأنها لو كانت من الأسماء لكانت من الأسماء الظاهرة، ولا يكون اسم ظاهر على حرفين أحدهما ألف وصل، فيكون الاسم في الحقيقة حرفاً واحداً^(٣)، كما أن همزة الوصل في (الضارب) مفتوحة إذا ابتدأت، ولا تكون همزة وصل في الاسم إلا مكسورة، وإذا كانت حرفاً كانت مفتوحة فيه كحالها في الرجل والغلام^(٤).

ولو كانت اسماً لجاز أن يفصل بينها وبين صلتها بمعمول الصلة وذلك نحو: جاءني ال زيداً ضارباً، كما يجوز ذلك في (الذي) نحو: جاءني الذي زيداً ضرب^(٥).

واعترض على مذهب المازني بالآتي

١. أبطل مذهبه بما سبق من أنه لا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه^(٦)، ويعود الضمير عليها، وأنها لا تؤول بمصدر^(٧).

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٧٨، والارتشاف ٢ / ١٠١٣، والتذييل ٣ / ٦١، والجنى ٢٠٢، وشرح التسهيل للمراي ١٩٧، وأوضح المسالك ١ / ١٣٨، والمساعد ١ / ١٤٩، والتصريح ١٣٧ / ١، والهمع ١ / ٢٩١.

(٢) ينظر: التذييل ٣ / ٦١، وشرح التسهيل للمراي ١٩٨، والهمع ١ / ٢٩١.

(٣) ينظر: التذييل ٣ / ٦١، وشرح التسهيل للمراي ١٩٨.

(٤) ينظر: التذييل ٣ / ٦٢، وشرح التسهيل للمراي ١٩٨.

(٥) ينظر: التذييل ٣ / ٦٢.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٧٩.

(٧) ينظر: التصريح ١ / ١٣٧، والهمع ١ / ٢٩١.

٢. أن (أل) اسم موصول وجعلت مع الاسم كالشيء الواحد؛ لأن الصلة والموصول كالشيء الواحد ، فإذا كانت الصلة اسماً مفرداً كانت أشد اتصالاً بالموصول ، فجعل الفاعل بجملة (الضارب) في نحو: (قام الضارب)^(١).
٣. كون الاسم الظاهر لا يكون على حرف واحد باطل؛ لأنه حكي من كلام العرب: (ام الله) وهمزته همزة وصل مع أنه معرب ، والأولى أن يجيء على ذلك الاسم المبني^(٢).
٤. وأما فتح همزة الوصل فتشبيهاً بـ (أل) التي للتعريف^(٣).
٥. لم يفصل بالمعمول لشدة اتصال (أل) بصلتها ، وجعلهما كالشيء الواحد إذا كانت مفردة بخلاف صلة (الذي) فإنه جملة^(٤).

أساس الترجيح عند البعلي:

اعتمد البعلي في ترجيح اسمية (أل) الموصولة على الدليل العقلي، وبالتحديد على التعليل العقلي، وهذه الحجة تعتمد على إعمال الفكر للتوصل إلى الرأي الصواب، فالبعلي هنا يرى أن (أل) الموصولة اسم وليست حرفاً بالنظر إلى احتياجها إلى صلة متممة لمعناها ، مثل بقية الأسماء الموصولة؛ لأن الاسم الموصول لا يتم معناه إلا بجملة الصلة، ويؤكد ذلك البعلي باحتياجها إلى عائد، إذ لا بد في هذه الجملة من ضمير يعود على الاسم الموصول، وبعودة الضمير إليها دليل على اسميتها مثل قولهم: مررت بالقائم أبوهما. وهذه الجملة مع العائد هي التي تميز هذا الاسم وتجعله معرفة غير شائع.

(١) ينظر: التذييل ٦٢/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٩.

(٢) (٢) (٣) ينظر: التذييل ٦٣/٣.

الترجيح:

الراجع مذهب الجمهور في أن (أل) الموصولة اسم؛ وذلك لاحتياجها على

عود الضمير.

العطف على معمولي عاملين مختلفين

نص المسألة :

يقول البعلي : ((لا يجوز العطف على عاملين ك قولك : (زيدٌ في الدار والسوقِ عمرو)؛ لأن العاطف ضعيف فلا ينوب عن عاملين؛ لأنه لو جاز العطف على عاملين لجاز على أكثر، ولجاز أن يتقدم المرفوع على المجرور نحو : زيد في الدار وعمرو السوق، وليس كذلك، وذهب الأخفش إلى جواز ذلك محتجاً بقوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٢) وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُذُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَأَخْلَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾ بكسر آيات في الموضعين، ف (اختلاف الليل) معطوف على (خلقكم) ، و(آيات) منصوب ب (إن) والصحيح الأول، والجواب عن الآية بأن حرف الجر مقدر لدلالة ما تقدم عليه))^(١) .

تحليل المسألة :

لقد أجمع النحاة على جواز العطف على معمولي عامل واحد ، مثل : (إن زيدا ذاهباً وعمراً جالساً) ، وعلى معمولات عامل واحد نحو : (أعلم زيدا عمراً بكاراً جالساً ، وأبو بكر خالداً سعيداً منطلقاً) ، وعلى منع العطف على معمولي أكثر من عاملين نحو : (إن زيدا ضارب أبوه لعمرو ، وأخاك غلامه بكر) .

(١) الفاخر ٨٣٠.

وأما العطف على معمولي عاملين مختلفين فقد وقع فيه خلاف النحاة^(١)،
وهنا إما أن يكون أحدهما جاراً أو لا، وللنحاة في ذلك مذاهب متعددة هي
كالآتي:

المذهب الأول :

من النحاة من أجاز مطلقاً العطف على معمولي عاملين مختلفين ، سواء
كان أحدهما جاراً أو لا ، فمثال الأول : (زيد في الدار والحجرة عمرو) ، ومثال
الثاني : (كان آكلًا طعامك عمرو وتمرك بكرٌ) ، وهذا المذهب ذكره
أبوحيان في الارتشاف دون أن ينسبه إلى أحد^(٢) .

وأخذ به الكافيجي^(٣) ، وذلك لأن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى
المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج إلى النقل أو السماع ، وإلا لزم توقف
تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه^(٤) .

المذهب الثاني :

إذا لم يكن في العاملين جاراً فلا يجوز العطف عند النحاة ، وهذا مذهب
سيبويه^(٥) ، ويقول ابن مالك : ((وأجمعوا على منع العطف على عاملين إن لم

(١) ينظر : المغني ٥٥٩/٢ ، ٥٦٠ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٢٠١٤/٤ .

(٣) الكافيجي هو : محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين أبو
عبدالله الكافيجي ولد سنة ٧٨٨ هـ . لازمته السيوطي . وعرف عنه كثرة اشتغاله بالكافية
في النحو ، له تصانيف أكثرها رسائل منها : (نزهة المعرب) ، (معراج الطبقات) ينظر
البغية ١١٧/١ ، ١١٨ ، الأعلام ١٥٠/٦ ، ينظر رأيه في : محيي الدين الكافيجي ، شرح
قواعد الإعراب لابن هشام ، ت : فخر الدين قباوة ، ط : ٣ ، دار طلاس ، دمشق ،
١٩٩٦ ، ص ٨٦ .

(٤) ينظر : الهمع ٢٧٠/٥ .

(٥) ينظر : التصريح ١٥٤/٢ ، والهمع ٢٧٠/٥ .

يكن أحدهما جاراً))^(١)، وهناك من يرى عدم الصحة في قول ابن مالك ؛ لأنه ورد من أجاز العطف على معمولي عاملين وإن لم يكن فيها جارٌ^(٢)، وينسب إلى الأخفش^(٣)، وممن أورد ذلك الفارسي^(٤)، ونسبه ابن الحاجب للفراء^(٥).

وإذا كان في أحد الممولين جارٌ فللنحاة مذاهب:

المذهب الأول :

يتمثل في منع العطف على معمولي عاملين مختلفين وإن كان أحدهما جاراً، سواء تقدم المعطوف المجرور أم لم يتقدم، وأول من أخذ بذلك سيبويه^(٦)؛ لأنه يمنع مطلقاً سواء كان هناك جارٌ أو لا ، وقد نسب إليه أبو جعفر النحاس الجواز^(٧).

والسبب أن حرف العطف نائب عن العامل ، وليس من قوته أن ينوب عن اثنين، وتفسير ذلك في نحو : (مرّ زيد بعمر و بكرٍ خالدٌ)، فعطف (بكرٌ) على (عمرو) و (خالدٌ) على (زيد) وهذا لا يجوز ؛ لأنه يؤدي إلى نيابة الواو عن الفعل (مر) ، وهو العامل في زيد كما ينوب عن (الباء) ، وهو العامل في عمرو ، والحرف الواحد لا يدل في حين واحد على أكثر من معنى ؛ ولذلك لا

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٨.

(٢) ينظر : الارتشاف ٤/٢٠١٤ .

(٣) (٤) ينظر : الارتشاف ٤/٢٠١٤ ، والمغنى ٢/٥٦٠ ، والمساعد ٢/٤٧١ ، والتصريح ٢/١٥٤ ، والهمع ٥/٢٧٠.

(٥) شرح الرضي ٢/٣٤٨ ، شرح التسهيل للمراي ٨١٩ ، التصريح ٢/١٥٤ ، الهمع ٥/٢٧٠.

(٦) الكتاب ١/٦٤ ، ٦٥.

(٧) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٤/١٤٠.

يصح العطف^(١)، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على أكثر، وذلك غير جائز^(٢).

وإذا ورد ما ظاهره العطف على العاملين فإن سببويه ومن تبعه يضمرون في الكلام ما يخرج عن العطف، يقول سيبويه: ((وتقول: ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة، وإن شئت نصبت (شحمة) و(بيضاء) في موضع جر، كأنك أظهرت (كل) فقلت: (ولا كل بيضاء))^(٣)، فهو هنا يقرر مضافاً محذوفاً أي أنه يضم الجار، سواء كان مضافاً أو حرف جر^(٤)، وممن أخذ بذلك المبرد، يقول في ذلك: ((وأما الخفض فيمتنع؛ لأنك تعطف بحرف واحد عاملين...))^(٥)، كما أخذ به ابن السراج^(٦)، وهشام^(٧)، وتابعهم أكثر النحاة^(٨).

المذهب الثاني:

من النحاة من أجاز العطف في هذه المسألة إذا تقدم المجرور المعطوف، وممن قال بذلك الأخفش^(٩) في المشهور من قوليته، واشترط في الجواز أن يتصل

-
- (١) ينظر: اللباب ٤٣٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٨/٣، وشرح الرضي ٣٤٥/٣، والفاخر ٨٣٠، والمساعد ٤٧٢/٢.
 - (٢) ينظر: الأصول ٧٥/١، واللباب ٤٣٤/١، والفاخر ٨٣٠.
 - (٣) الكتاب ٦٥/١، ٦٦.
 - (٤) ينظر: شرح الرضي ٣٤٧/٢.
 - (٥) المقتضب ١٩٥/٤.
 - (٦) ينظر: الأصول ٧٤/٢.
 - (٧) ينظر: الارتشاف ٢٠١٥/٤، والمغني ٥٦٠/٢.
 - (٨) ينظر: اللباب ٤٣٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٨/٣، والفاخر ٨٣١، وحاشية الصبان ١٨١/٣.
 - (٩) ينظر: المقتضب ١٩٥/٤، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٠/٤، واللباب ٤٣٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٨/٣، والفاخر ٨٣١، والارتشاف ٢٠١٥/٤، والمغني ٥٦٠/٢، والمساعد ٤٧١/٢، والتصريح ١٥٤/٢.

المعطوف المجرور بالعاطف ، وأخذ بذلك الكسائي ^(١) ، والفراء ^(٢) ،
والزجاج ^(٣) ، وابن مضاء ^(٤) ، وقيل : هو مذهب ابن طلحة ^(٥) .

واحتج الأخفش ومن تبعه بالسمع ^(٦) ، ومما احتج به قوله تعالى : (إِنَّ فِي
فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ❖ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٍ
لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ❖ وَاحْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ
الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) ^(٧) ، والاستدلال هنا
بقراءة (آيات) الثانية والثالثة بالرفع والنصب على جواز العطف في هذه
المسألة ، أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء و (في) ، وأما النصب فعلى
نيابتها مناب (إن) و (في) .

وقد أجاب عن ذلك المانعون للعطف على معمولي العاملين المختلفين بأن
(آيات) أعيدت للتأكيد ، ف (آيات) الثانية والثالثة هي الأولى ^(٨) ، فليس هنا
عطف ، وفي قراءة الرفع على تقدير مبتدأ أي : (هي آيات) ، وقيل : إن (في)

-
- (١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١٤٠/٤ ، والارتشاف ٢٠١٥/٤ ، وشرح التسهيل للمراي ٨٢٠ ،
والمغني ٥٦٠/٢ ، والمساعد ٤٧١/٢ ، والهمع ٢٧٠/٥ .
- (٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١٤٠/٤ ، والارتشاف ٢٠١٥/٤ ، وشرح التسهيل للمراي ٨٢٠ ،
والمغني ٥٦٠/٢ ، والمساعد ٤٧١/٢ ، والهمع ٢٧٠/٥ .
- (٣) ينظر : الارتشاف ٢٠١٥/٤ ، وشرح التسهيل للمراي ٨٢٠ ، والمغني ٥٦٠/٢ ، والمساعد
٤٧١/٢ ، والهمع ٢٧٠/٥ .
- (٤) ينظر : الارتشاف ٢٠١٥/٤ ، والهمع ٢٧٠/٥ .
- (٥) ينظر : الارتشاف ٢٠١٥/٤ .
- (٦) ينظر : اللباب ٤٣٤/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك
٢٧٨/٣ ، والفاخر ٨٣١ ، والمغني ٥٦٠/٢ ، والمساعد ٤٧١/٢ .
- (٧) سورة الجاثية آية ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ .
- (٨) ينظر : الأصول ٧٥/٢ ، واللباب ٤٣٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/١ ، والفاخر ٨٣٢ ،
والمغني ٥٦١/٢ .

مقدرة ، فالعمل بها ، وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد وهو (الابتداء) ،
أو (إن) . وقيل : النصب في قراءة النصب أن هناك إضمار (إن) و (في) (١) .

المذهب الثالث :

يرى الأعلم أن العطف هنا يجوز إذا تقدم المجرور في المتعاطفين معاً ،
وذلك نحو : (إن في الدار زيداً والقصر عمراً) ، ويمتنع عنده نحو : إن زيداً في
الدار والحجرة عمراً ، قال : لأنه لم يسمع إلا مقدماً فيهما ، ولتساوي الجملتين
عند ذلك (٢) .

وقد اعترض عليه الرضي بقوله : ((قلت : يلزمه تجويز مثل قولنا : زيد
خرج غلامه ، وعمرو أخوه ، وإن زيداً خ رج غلامه وبكراً أخوه ، لاستواء أول
الكلام وآخره ، وهو لا يجيزه)) (٣) .

المذهب الرابع :

يذهب ابن الطراوة إلى أن العطف في هذه المسألة يكون جائزاً إذا كان
العاملان من العوامل اللفظية المؤثرة لفظاً ومعنى (٤) .

أساس الترجيح عند البعلي : العلة العقلية :

اختر البعلي أنه لا يجوز العطف على عاملين ، وقد رد قول الأخفش وأن
ما استدل به في الآية السابقة يقدر حرف الجر فيها لدلالة ما تقدم عليه ، وهو
في رده للرأي الآخر يعتمد على العلة العقلية ، فضعف العاطف لا يمكنه من أن
ينوب عن عاملين؛ ولأنه لو جاز هذا العطف على عاملين لجاز على أكثر قياساً
على العاملين ، وبالتالي يمكن تقدم المرفوع على المجرور.

(١) ينظر : المغني ٥٦١/٢ .

(٢) ينظر : تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، ص ٩٠ .

(٣) شرح الرضي ٣٤٧/٢ .

(٤) ينظر : الارتشاف ٢٠١٥/٤ ، ٢٠١٦ .

الترجيح :

الراجع عدم جواز العطف على عاملي معمولين مختلفين وإن كان أحدهما جاراً ؛ لأنه لو جاز العطف على عاملين لجاز على أكثر ، وهو غير جائز.

الأصل في (هي) و (هو)

نص المسألة:

يقول البعلبي: ((فأما (هو) و (هي) فالاسم الحرفان معاً، وقال الكوفيون: الاسم المضمر الهاء وحدها، و (الواو) في (هو) و (الياء) في (هي) زائدتان للتكثير.

وجه الأول: أن كل واحد منهما ضمير منفصل، والمنفصل يقوم بنفسه، والحرف الواحد لا يقوم بنفسه، فوجب أن يكون الثاني منه أصلاً؛ ولأن (الياء) و (الواو) مستثقتان فزيادتها تنافي حالهما (...)). إلى أن قال: ((والصحيح الأول لما ذكر))^(١).

تحليل المسألة:

وقع خلاف بين النحاة في تحديد الأصل في ضمير الغائب المفرد (هو)، وضمير الغائبة (هي)، ولهم في ذلك مذهبان:

الأول: مذهب البصريين:

ويرى أصحاب هذا المذهب أن الضمير (هو) و (هي) بجملتهما^(٢)، يقول سيبويه: ((وأما المضمر المحدث عنه فعلامته : هو، وإن كان مؤنثاً فعلامته : هي))^(٣).

وحجتهم أن (هو) و (هي) ضمائر منفصلة، والمنفصل لا يجوز أن يكون على حرف واحد؛ لأن الحرف الأول يبتدأ به، والثاني يتم الوقف عليه . والقول

(١) الفاخر ٨٦٩، ٨٧٠.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢ / ٦٧٧، وشرح المفصل ٢ / ٣٠٨، وشرح الرضي ٢ / ٤١٨، والتذييل والتكميل ٢ / ١٩٨، وشرح التسهيل للمراي ١٥٥، والمساعد ١ / ٩٩، وشرح التصريح ١ / ٩٦، والهمع ١ / ٢٠٩.

(٣) الكتاب ٢ / ٣٥١.

بأن الضمير على حرف واح د يؤدي إلى أن يصبح الحرف الواحد ساكناً متحركاً، وهذا لا يكون^(١).

الثاني : مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من (هو) و (هي) الهاء وحدها، وأن (الواو) و (الياء) للإشباع^(٢).

وتبعهم في مذهبهم الزجاج، وابن كيسان^(٣)، ومذهبهم هو المختار عند السيوطي^(٤).

واح تجوا بأن قالوا : إن (الواو) و (الياء) تحذفان في التنثية نحو : (هما)، ولو كانت أصلاً لما حذفت^(٥).

كما استدلوا بقول الشاعر:

فبيناهُ يشري رحله قال قائلُ

لمن جملُ رخوُ الملاطِ نجيبُ^(٦)

وموضع شاهدهم (فبيناه) قالوا: المراد (بيناهو)، واستشهدوا بقول الآخر:

-
- (١) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٨١، وشرح المفصل ٢ / ٣٠٨، وشرح الرضي ٢ / ٤١٨، والفاخر ٨٦٩.
- (٢) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٧٧، وشرح المفصل ٢ / ٣٠٩، وشرح الرضي ٢ / ٤١٨، والفاخر ٨٦٩، والتذييل والتكميل ٢ / ١٩٩، والارتشاف ٢ / ٩٢٨، وشرح التسهيل للمراي ١٥٥، والمساعد ١ / ٩٩، والتصريح ١ / ٩٦، والهمع ١ / ٢٠٩.
- (٣) ينظر : التذييل والتكميل ٢ / ١٩٩، والارتشاف ٢ / ٩٢٨، وشرح التسهيل للمراي ١٥٥، والمساعد ١ / ٩٩، والهمع ١ / ٢٠٩.
- (٤) ينظر : الهمع ١ / ٢١٠.
- (٥) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٧٧، ٦٧٨، وشرح الرضي ٢ / ٤١٨، والفاخر ٨٧٠، والتذييل والتكميل ٢ / ١٩٩، وشرح التسهيل للمراي ١٥٥، والهمع ٢ / ٢٠٩.
- (٦) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي في خزنة الأدب ٥ / ٢٥٧، ٢٦٠، وهو من شواهد الإنصاف ٢ / ٥١٢، ورصف المباني ١١٠، وشرح المفصل ١ / ١٩٠، الملاط مفرد ملاطان وهما جانباً السرائم، سمياً بذلك لأنهما قد ملط عنهما اللحم أي نزع، والرخو الهش من كل شيء، ينظر لسان العرب ١٨ / ١٦١٨، ٤٦ / ٤٢٦٢، (رخو)، و(مَلَط).

دارٌ لسعدى إذُه من هواكا^(١)

فقوله: (إذُه) أي (إذ هي).

وهذه أدلتهم على أن الاسم هو الهاء وحدها^(٢) يؤكدونها بقولهم: أن (الواو) و (الياء) لم تكن زيادتها إلا لتكثير الاسم حتى لا يكون على حرف واحد^(٣).

وقد أجيب عن هذه الأدلة بالآتي:

١. ليس في ضمائر التثنية نحو: (هما)، والجمع نحو: (هم) أدنى حذف، ف (هما) ليس مثنى كما هو الحال في نحو: (الزيدان)، وإنما (هما) صيغة مرتجلة للتثنية مثل: (أنتما)، ويدل على ذلك أنها لو كانت كالتثنية المعروفة لقالوا في تثنية (هو) (هوان)^(٤).

٢. لو قدر الأمر كما زعم الكوفيون، فكذلك ليس فيه حجة؛ لأن الحرف الأصلي قد يحذف لعله عارضة نحو: (قاضون)، والأصل (قاضيون) عندما استثقلت الضمة على الياء فحذفت، فاجتمع ساكنان فحذفت الياء^(٥).

٣. لم تكن (الواو) و (الياء) للتكثير؛ لأن (الواو) و (الياء) مستثقلتان، فزيادتهما تنافي في حالهما، والمتعارف عليه حذف المستثقل لا زيادته، كما أن الضمير موضع تخفيف، ولا تليق به الزيادة؛ ولذلك حرك (الواو) و (الياء) بالفتح لتقوية الضمير^(٦).

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٢ / ٦٨٠، وخزانة الأدب ٢ / ٦، ووصف المباني ١١٠، وشرح المفصل ٢ / ٣٠٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٢ / ٣٠٩، ٣٠٨، والفاخر ٨٧٠، والتذييل والتكميل ١٩٩ / ٢.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢ / ٦٨٠، والفاخر ٨٦٩، والتذييل والتكميل ١٩٩ / ٢، والارتشاف ٢ / ٩٢٨، وشرح التسهيل للمراي ١٥٥.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢ / ٦٨١، والتذييل والتكميل ١٩٩ / ٢، وشرح التسهيل للمراي ١٥٥.

(٥) ينظر: الإنصاف ٢ / ٦٨١.

(٦) ينظر: اللباب ١ / ٤٧٨، وشرح المفصل ٢ / ٣٠٨، ٣٠٩.

٤. رُد الاستشهاد بأبيات الشعر، لما فيها من ضرورات شعرية وفي ذلك يقول ابن يعيش: ((وليس في ذلك حجة؛ لأن ذلك من ضرورات الشعر))^(١).

٥. إن الواو والياء ليستا حريفي إشباع، يقول الرضي: ((والأول هو الوجه؛ لأن حرف الإشباع لا يتحرك، وأيضاً حرف الإشباع لا يثبت إلا ضرورة))^(٢).

أساس الترجيح عند البعلي:

أثبت البعلي هنا حكمه بالدليل العقلي؛ لأن الضمائر (هو) و (هي) منفصلة فهي مستقلة، والمستقل يقوم بنفسه ويؤدي مع ناه، بخلاف الحرف المفرد ليس له دلالة ولا يقوم بنفسه، ولذلك يرى البعلي وجوب أن يكون الحرف الثاني أصلاً، وليس كما قال الكوفيون : إنه للتكثير، ويؤكد البعلي دليله بالعلة؛ إذ لا يمكن القول بأن (الواو) و (الياء) زائدتان؛ لأنهما مستثقلتان، والضمير بحاجة إلى الخفة ، وعلة الاستثقال والخفة متلازمة في تعليل الحكم الواحد، فالبعد عن الثقل هو نفسه الميل إلى التخفيف^(٣).

الترجيح:

الراجح مذهب البصريين؛ لأن الضمير المنفصل لا يكون على حرف واحد

كما تقدم.

(١) شرح المفصل ٢ / ٣٠٩.

(٢) شرح الرضي ٢ / ٤١٨ ، وهو رأي أبي حيان في التذييل والتكميل ٢ / ١٩٨.

(٣) ينظر: أصول النحو عند ابن مالك ٢٣٢.

الضمير في (إياك) وفروعه

نص المسألة:

يقول البعلي: ((وأما المنصوب (إياي وإياك وإياه) وفروعها، فاختلف فيه على أربعة مذاهب، أحدها: أن (إيا) هو الاسم، والياء والكاف والهاء حروف دالة على حال المتكلم والمخاطب والغائب، وهو مذهب سيبويه؛ لأن حد المضمر موجود في (إيا)، والياء والكاف والهاء لو كانت أسماء لكانت في موضع نصب أو رفع، ولا عامل لهما هنا أو في موضع جر، والاسم المضمر لا يضاف، فصارت الكاف هناك - (الكاف) في ذلك وفروعه ... والصحيح الأول لما ذكر))^(١).

تحليل المسألة:

اختلف النحاة حول الضمير في (إياك) وفروعه، ولهم في ذلك عدة مذاهب:
المذهب الأول:

يذهب سيبويه^(٢) وجمهور البصريين^(٣) إلى أن الضمير هو (إيا)، ولو أحقه (الياء والكاف والهاء) حروف تبين أحوال الضمير من تكلم وخطاب وغيبة. وهو اختيار الأخفش^(٤)، والفراسي^(٥)، وابن جني لقوله: ((ولم يبق هنا قول يجب اعتقاده، ويلزم الدخول تحته غير قول أبي الحسن إن (إيا) اسم مضمر، وأن الكاف بعد ه ليست باسم، وإنما هي للخطاب بمنزلة كاف (ذلك)، و (أرأيتك...))^(٦)، وعليه الزمخشري^(٧)، وصححه ابن يعيش بقوله:

(١) الفاخر ٨٧٠، ٨٧١.

(٢) ينظر: الكتاب ٢ / ٣٥٥، ٣٥٦.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢ / ٦٩٥.

(٤) ينظر: سر الصناعة ١ / ٣١٩، وشرح المفصل ٢ / ٣١١، والارتشاف ٢ / ٩٣٠، وشرح التسهيل للمراذي ١٥٨، والمساعد ١ / ١٠٢.

(٥) ينظر: المسائل العضديات، ص ٤٠.

(٦) سر الصراعة ١ / ٣٢٣.

(٧) ينظر: المفصل ١٧٢.

((وأسد الأقوال إذا أمعنا النظر فيها ، ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش ...))^(١) ،
ومذهبهم متبع عند كثير من النحاة^(٢) .

والحجة فيما ذهبوا إليه تتمثل في أن الضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون
على حرف واحد؛ لأن ذلك لا نظير له في كلام العرب ، وعليه فإن (إيا) هي
الضمير، و (الكاف والياء والهاء) حروف لا موضع لها من الإعراب ، ولو كانت
معربة لكان إعرابها الجر بالإضافة وهذا لا يمكن؛ لأن الضمير لا يضاف
لكونه معرفة ، والمراد من الإضافة التعريف^(٣) .

المذهب الثاني:

ينسب إلى الخليل^(٤) ، وحاصله أن (إيا) اسم مضمرة أشبه المظهر لكثرة
حروفه، ولواحقه ضمائر، وهو مضاف إليها ، وتبعه في ذلك المازني^(٥) ، وهناك
من ينسبه إلى الأخفش^(٦) .

والحجة في ذلك اعتماده على السماع بما حكى عن العرب ، يقول
سيهويه: ((وحدثني من لا اتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغ الرجل
الستين فإياه وإيا الشواب))^(٧) ، أي أن وقوع الظاهر موقع هذه الحروف مخفوضاً

(١) شرح المفصل ٢ / ٣١١ .

(٢) ينظر : أسرار العربية ١٧٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٢ ، والفاخر ٨٧٠ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٩٦ ، واللباب ١ / ٤٧٩

(٤) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٥٧ ، وسر الصناعة ١ / ٣١٩ ، والإنصاف ٢ / ٦٩٥ ، وأسرار العربية ١٧٦ ،
واللباب ١ / ٤٧٩ ، وشرح المفصل ٢ / ٣١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢١ ، وشرح التسهيل
لابن مالك ١ / ١٤٥ ، وشرح الرضي ٢ / ٤٢٥ ، والفاخر ٨٧١ ، والارتشاف ٢ / ٩٣٠ ، والتذييل
١ / ٢٠٥ ، والجنى ٥٣٦ ، والمساعد ١ / ١٠٢ ، والتصريح ١ / ١٠٣ ، والهمع ١ / ٢١٢ .

(٥) ينظر : سر الصناعة ١ / ٣١٩ ، وشرح المفصل ٢ / ٣١٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٤٥ ،
وشرح الرضي ٢ / ٤٢٥ ، والارتشاف ٩٣٠ ، والجنى ٥٣٦ ، والمساعد ١ / ١٠٢ ، والهمع ١ / ٢١٢ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٤٥ ، وشرح الرضي ٢ / ٤٢٥ ، والارتشاف ٢ / ٩٣٠ ،
والتذييل والتكميل ١ / ٢٠٥ ، وشرح التسهيل للمراي ١٥٨ ، والمساعد ١ / ١٠٢ .

(٧) الكتاب ١ / ٢٧٩ .

مخفوضاً بالإضافة يدل على أنها أسماء في محل خفض، وعلى هذا المذهب (إيا) اسم مضمراً أضيف إلى الكاف والهاء والياء؛ لأنه لا يفيد معنى بانفراده ولا يقع معرفة بخلاف غيره من المضمرات، فخص بالإضافة عوضاً عما فاتته^(١)، وتابعهم في مذهبهم ابن مالك^(٢)، مستدلاً على اسميتها بالأوجه الآتية^(٣):

١. أن الكاف في (إياك) لو كانت حرفاً كما هي في اسم الإشارة (ذلك) لاستعملت على وجهين، الأول: مجردة من اللام وتالية لها، كما هو الحال في (ذا) و (هنا)، بالإضافة إلى أن لحاقها (إيا) أولى؛ لأنها ترفع توهم الإضافة؛ وذلك لأن (إيا) قد يليها غير الكاف بخلاف (ذا).

٢. لو كانت حرفاً لجاز تجريدتها من الميم في الجمع، كما جاز تجريدتها

مع (ذا) كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرٌ﴾^(٤).

٣. لو كانت اللواحق بـ (إيا) لم يحتج إلى الياء في (إياي)، كما لم يحتج إلى التاء المضمومة في (أنا).

٤. أن غير الكاف من اللواحق لـ (إيا) مجمع على اسميته مع غير (إيا)، مختلف في اسميته معها، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه.

٥. الأصل عدم اشتراك اسم وحرف في لفظ واحد، والقول باسمية اللواحق لا يفضي إلى ذلك.

(١) ينظر: الإنصاف ٢ / ٦٩٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٤٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١ / ١٤٥، ١٤٦.

(٤) سورة المجادلة، آية: ١٢.

٦. احتج ابن مالك كذلك بما أورده الخليل من قول العرب : (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب).

واعترض على مذهب الخليل بأن هذا الضمير معرفة ولم يقع نكرة قط، والمعرفة لا تضاف ^(١)، وما حكاه عن بعض العرب شاذ لا يؤخ ذبه ^(٢)، كما رد كلام ابن مالك بالآتي ^(٣):

١. أن (الكاف) في نحو: (رويدك) حرف ولم تلحقها اللام.

٢. أن (الكاف) في نحو: (أرأيتك) حرف ولم تجرد من الميم.

٣. لا يلزم قوله: (لو كانت حروفاً لم يحتج إلى الياء في (إياي))، كما لم يحتج إلى التاء المضمومة في (أنا)؛ لأن المن فصل المرفوع مباين بال كلية للمرفوع المتصل فتميز بنفسه، والياء في (إياي) هو الضمير المتصل في الأصل، زيد عليه (إيا) حتى صار منفصلاً، ولذلك احتج إلى اجتماعها حتى يصبح ضميراً منفصلاً.

المذهب الثالث:

ذهب الكوفيون إلى أن اللواحق هي الضمائر المنصوبة، وأن (إيا) عماد ^(٤)، كما نسب هذا المذهب لابن كيسان ^(٥)، وينسب إلى الفراء ^(٦)، وهو وهو اختيار أبي حيان ^(٧)، ويراه الرضي قريباً من الصواب ^(٨).

-
- (١) ينظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٣٢١، والإنصاف ٢ / ٦٩٦، واللباب ١ / ٤٧٩، ٤٨٠، وشرح والجمل لابن عصفور ٢ / ٢١، وشرح الرضي ٢ / ٤٢٥، والهمع ١ / ٢١٢.
- (٢) ينظر: المفصل ١٧٢، والفاخر ٨٧١، والهمع ١ / ٢١٢، والتذليل والتكميل ٢ / ٢٠٨.
- (٣) ينظر: التذليل والتكميل ٢ / ٢٠٨، ٢٠٩، وشرح التسهيل للمراي ١٥٨.
- (٤) ينظر: الإنصاف ٢ / ٦٩٥، وأسرار العربية ١٧٦، وشرح الرضي ٢ / ٤٢٥، والتصريح ١ / ١٠٣.
- (٥) ينظر: الإنصاف ٢ / ٦٩٥، وشرح الرضي ٢ / ٤٢٥.
- (٦) ينظر: اللباب ١ / ٤٨٠، والفاخر ٨٧١، والارتشاف ٢ / ٩٣٠، والتذليل ٢ / ٢٠٦، والجنى ٥٣٧، وشرح التسهيل للمراي ١٥٩، الهمع ١ / ٢١٢.
- (٧) ينظر: التذليل والتكميل ٢ / ٢٠٩.
- (٨) ينظر: شرح الرضي ٢ / ٤٢٥.

وحجتهم في ذلك أن هذه اللواحق ب (إيا) هي ضمائر في حال الاتصال فلا فرق بينها ، إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها ، فأتي ب (إيا) لتعتمد عليها ، وهي في ذلك بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول ، كما أن التثنية والجمع يلحق بما بعد (إيا) ^(١) .

واعترض على مذهبهم بالآتي:

١ . أن اللواحق هي مثل الضمائر المتصلة في اللفظ ، ولكنها تخالفها؛ لأنها هنا حروف والقصلة أسماء ، والضمائر المتصلة كذلك ينبغي أن تكون مخالفة للمنفصلة ^(٢) .

٢ . لو كان الأمر كما زعموا لكان الأكثر عماداً للأقل ، وهذا لا نظير له ^(٣) .

٣ . أن الحروف إذا زيدت للدلالة على الأشخاص جاز أن تلحقها علامة للتثنية والجمع؛ لأنها لما كانت دلالة على المخاطب والغائب و المتكلم لم يكن بد من لحاق علامة التثنية والجمع بها ، وهي عند ذلك صيغ مرتجلة للتثنية والجمع ^(٤) .

وقد أجاب أبو حيان عن الاعتراض الأخير بأن (إيا) لفظ زيد على اللواحق وصيرها ضمائر منفصلات ، فلا يكون وقتها اسماً ^(٥) .

المذهب الرابع:

أن (إيا) اسم ظاهر مبه م ولواحقه ضمائر مجرورة بإضافته إليها ، وهو مذهب الزجاج ، لقوله: ((وموضع (إياك) نصب بوقوع الفعل عليه ، وموضع

(١) ينظر: الإنصاف ٢ / ٦٩٦ ، واللباب ١ / ٤٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢١ ، وشرح المفصل ٢ / ٣١٤ ، والتذليل والتكميل ٢ / ٢٠٩ .

(٢) ينظر: الإنصاف ٢ / ٧٠٠ ، ٧٠١ ، وشرح المفصل ٢ / ٣١٤ .

(٣) ينظر: الإنصاف ٢ / ٧٠١ ، وأسرار العربية ١٧٦ ، واللباب ١ / ٤٨٠ ، والفاخر ٨٧١ .

(٤) ينظر: الإنصاف ٢ / ٧٠١ .

(٥) ينظر: التذليل والتكميل ٢ / ٢٠٩ .

الكاف في (إياك) خفض بإضافته (إيا) إليها، و (إيا) اسم للمضمر المنصوب إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات (...))^(١)، ونسب ابن عصفور هذا المذهب إلى الخليل أيضاً^(٢)، وهو اختيار السيرافي حين يقول: ((والصحيح من الأقاويل المقولة في (إياك): أنها مضافة إلى ما بعدها، وأن ما بعدها مخفوض بالإضافة، وأن منزلة (إيا) منزلة اسم ظاهر مضاف إلى ما بعده، والمضاف إليه كشيء واحد...))^(٣).

ومذهبهم أيضاً لم يقبل عند النحاة وردبالاعتراضات الآتية:

١. أن (إيا) يقتصر به على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب، وهذا دليل على أنه اسم مضمر واختص بالنصب ليس اسم مثل (أنا) و (هو) اختصت بالرفع، فدل ذلك على أنها ضمائر^(٤).

٢. لم يسمع عن العرب تأكيدها . فلا يقال: (إياك نفسك)، ولا (إياكم كلكم)، ولا (إياي نفسي)^(٥).

٣. لو كان اسماً ظاهراً لجاز تأخره عن عامله، كسائر الظواهر^(٦).

المذهب الخامس:

قيل: إن (إياك) بكماله اسم واحد مضمر، وهذا الرأي نسب إلى الكوفيين^(٧).

(١) معاني القرآن للزجاج ١ / ٢٥.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢١.

(٣) شرح السيرافي ٣ / ١١٩.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٣٢٢، والإنصاف ٢ / ٦٩٧، وشرح المفصل ٢ / ٣، ١١، والمساعد ١ / ١٠٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٢ / ٣١٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٣، والمساعد ١ / ١٠٢.

(٧) ينظر: شرح الرضي ٢ / ٤٢٥، والارتشاف ٢ / ٩٣٠، والتذيل ٢ / ٢٠٥، وشرح التسهيل للمرادي ١٥٩، والجنى ٥٣٧، والهمع ١ / ٢١٢.

وقد رد بأن آخره يختلف باختلاف ا لمعاني نحو : (إياك)، و (إياي)،
و(إياه)، بل إن الكاف تختلف حركتها مع خطاب المذكر والمؤنث^(١).
المذهب السادس:

ذكر صاحب الإنصاف أن المبرد ذهب إلى أن (إياك) اسم مبهم أضيف
للتخصيص^(٢).
المذهب السابع:

نُسب لابن دُرستويه، وفيه أن (إياك) بين الظاهر والمضمر^(٣).
المذهب الثامن:

ذكر المالقي أن من النحاة من ذهب إلى أن (إيا) تأنيث (أي) التي في
النداء^(٤).
المذهب التاسع:

ذهب بعضهم إلى أن (إياك) كلها اسم مظهر موضوع للنصب لا غير^(٥)،
ونسبه الخوارزمي للكوفيين^(٦).
أساس الترجيح عند البعلي:

اعتمد البعلي في ترجيحه على الدليل العقلي، فهو يرى أن تعريف الضمير
منطبق على (إيا)، وليس على اللواحق بها، ويتبع هذا الدليل دليل عقلي آخر،
وهو أن هذه اللواحق لو كانت أسماء لكان ينبغي أن يكون لها محل من

-
- (١) ينظر: سر الصناعة ١ / ٣٢٢، والإنصاف ٢ / ٧٠٢، واللباب ١ / ٤٨، وشرح المفصل ٢ / ٣١٤،
وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٢، وشرح الرضي ٢ / ٤٢٥، والفاخر ٨٧١.
(٢) ينظر: الإنصاف ٢ / ٦٩٥.
(٣) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ١٥٧، والهمع ١ / ٢١٢.
(٤) ينظر: رصف المباني ٨ / ٢.
(٥) ينظر: سر الصناعة ١ / ٣٢٠، واللباب ١ / ٤٨٠، والتخمير ٢ / ١٤٦، وشرح الرضي ٢ / ٤٢٥.
(٦) ينظر: التخمير ٢ / ١٤٦.

الإعراب، ولا يمكن القول بذلك؛ لأنه لا عامل لها في ذلك ، كما لا ينبغي أن يقال أنها في محل جر؛ لأن الضمير لا يضاف لأنه معرفة ، وبالتالي فإن هذه اللواحق في نظر البعلي ك(الكاف) في (ذلك).

الترجيح:

الراجع مذهب البصريين ، لسلامة مذهبهم من الاعتراض ، كما أن حجتهم أدعى للقبول؛ لأن هذه اللواحق حروف تبين أحوال الضمير من تكلم وخطاب وغيبة، ولأنها ليس لها موقع إعرابي ، ولوجود نظير هذه الحروف في كلام العرب نحو (ذلك).

الفصل الرابع

الترجيح بلا دليل

أوجه الإعراب في (المرء مجزيّ بعمله إن خيراً فخير)

نص المسألة :

يقول البعلي في حديثه عن حذف (كان) مع اسمها بعد (إن) الشرطية :
((ومثله : (المرء مجزيّ بعمله إن خيراً فخير) ، وفيه أربعة أوجه هذا أجود ها ،
تقديره : إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير ، والثاني : نصبهما ، تقديره : إن كان
عمله خيراً ، فيكون جزاؤه خيراً ، والثالث : رفعهما ، تقديره : إن كان في عمله
خيراً فجزاؤه خيراً ، والرابع : رفع الأول ، ونصب الثاني ، تقديره إن كان في عمله
خيراً فيكون جزاؤه خيراً ، وهو أضعف الوجوه))^(١) .

تحليل المسألة :

للنحاة في القول السابق : (المرء مجزيّ بعمله إن خيراً فخير) أوجه ، وذلك
في إعراب (خير) الأول والثاني .

الوجه الأول :

نصب الأول على أنه خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، ورفع الثاني على أنه
خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير في ذلك : (إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير) ، وهو
رأي سيبويه حين قال : ((وإن شئت أظهرت الفعل))^(٢) ، أي على تقدير : (إن
كان عمله خيراً) ويرى الرفع في الثاني أكثر وأحسن؛ لأن (الفاء) في جواب
الجزاء يستأنف ما بعدها ، ويحسن أن تقع الأسماء بعدها^(٣) ، وهو ما ذكره ابن
السراج^(٤) .

(١) الفاخر ٢٥٢ .

(٢) الكتاب ٢٥٨/١ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٥٨/١ .

(٤) ينظر : الأصول ٢٤٨/٢ .

ويذكر الفارسي السبب في إضمار (كان) بقوله : ((لوقوعها بعد حرف يقتضي الفعل ويتشبه به ، ولا ينفك منه ، وهو حرف الشرط الذي هو (إن) ، فلما كان كذلك تنزل الفعل بمنزلة المذكور في اللفظ لما قام عليه من الدلالة اللفظية))^(١). وهو ما أخذ به ابن الشجري^(٢) ، ويراها ابن مالك من أجود الأوجه في هذا القول^(٣) ، وقد رجحه البعلي^(٤). وبين أبو حيان أن هذا الوجه هو أحسن الوجوه عند النحاة^(٥) ، وأخذ به ابن هشام^(٦) ، وابن عقيل^(٧) ، والأزهري^(٨) ، والسيوطي^(٩).

الوجه الثاني :

رفع الأول ونصب الثاني ، والتقدير : (إن كان في عمله خير فيكون جزاؤه خيراً) ، أي أن الأول اسم كان المحذوفة مع خبرها ، والثاني خبرٌ لكان المحذوفة أو مفعولٌ به لفعل محذوف ، والتقدير عند ذلك : (فسيجزى خيراً) أو منصوباً على الحال^(١٠) ، ويراها النحاة من أضعف الوجوه^(١١).

أما ابن مالك فيرى أن رفع الثاني أجود من نصبه ؛ لأن المحذوف معه شيء واحد ، أما مع النصب فهناك فعل واسم مرفوع به ، ووقوع الجملة الاسمية بعد الفاء

-
- (١) المسائل العضديات ١٥٠ .
(٢) ينظر : أمالي ابن الشجري ٩٥/٢ .
(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤١٨/١ .
(٤) ينظر : الفاخر ٢٥٢ .
(٥) ينظر : الارتشاف ١١٩٠/٣ .
(٦) ينظر : أوضح المسالك ٢٣١/١ .
(٧) ينظر : المساعد ٢٧٣/١ .
(٨) ينظر : التصريح ١٩٣/١ .
(٩) ينظر : الهمع ١٠٤/٢ .
(١٠) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٤/١ .
(١١) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤١٩/١ ، والفاخر ٢٥٢ ، والارتشاف ١١٩٠/٣ ، وأوضح المسالك ٢٣١/١ ، والتصريح ١٩٣/١ ، والهمع ١٠٥/٢ .

المجاب بها الشرط أكثر من الفعلية ^(١) ، فالرفع أولى لقلة المضمّر ^(٢) ، كما أن حذف (كان) وخبرها بعد (إن) وحذف فعل ناصب بعد (الفاء) قليل غير مطرد ^(٣) .

الوجه الثالث :

نصب الأول والثاني ، وقد ذكره سيبويه بقوله : ((ومن العرب من يقول : (إن خنجراً فخنجرأ ، وإن خيراً فخييراً ..)) ^(٤) ، ويقول : ((إنما أجازوا النصب حيث كان النصب فيما هو جوابه ؛ لأنه يجزم كما يجزم ، ولأنه لا يستقيم واحد منهما إلا بالآخر ، فشبهوا الجواب بخبر الابتداء وإن لم يكن مثله في كل حالة ، كما يشبهون الشيء بالشيء ..)) ^(٥) ، وهو ما بينه الفارسي ^(٦) ، والتقدير هنا ذكره ابن مالك بقوله : ((وتقدير نصبهما إن كان عمله خيراً فيكون جزاؤه خيراً)) ^(٧) .

الوجه الرابع :

رفع الأول والثاني ، وفيه يقول سيبويه : ((وإن أضمرت الرفع كما أضمرت الناصب ، فهو عربي حسن ، وذلك قولك : إن خيراً فخييراً)) ^(٨) ، ويجعله ويجعله ابن عصفور أفضل من وجه نصبهما لقلة الإضمار فيهما بالنسبة إلى نصبهما ^(٩) ، ويراه الشلوبين مع وجه النصب متكافئين ^(١٠) .

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٤/١ .

(٢) ينظر : المساعد ٢٧٣/١ .

(٣) ينظر : التصريح ١٩٣/١ .

(٤) الكتاب ٢٥٨/١ ، ٢٥٩ .

(٥) الكتاب ٢٥٨/١ ، ٢٥٩ .

(٦) ينظر : المسائل العضديات ١٥٠ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٤١٩/١ ، والفاخر : ٢٥٢ .

(٨) الكتاب ٢٥٩/١ .

(٩) ينظر : الهمع ١٠٥/٢ .

(١٠) ينظر : الهمع ١٠٥/٢ .

أساس الترجيح عند البعلي:

لم يدلل البعلي في هذه المسألة على ترجيحه .

الترجيح:

الراجح الوجه الأول ؛ لأن (كان) يصح ظهورها وتقديرها ، فيصح كون (خيراً) خبراً لها ، وما بعد الفاء مرفوع ؛ لأن (الفاء) في جواب الجزاء ويستأنف الكلام بعدها .

(إنّ) و(أن) من حيث الأصلية والفرعية

نص المسألة :

يقول البعلي ((والمكسورة هي الأصل والمفتوحة فرع عليها والصحيح

الأول))^(١) .

تحليل المسألة :

اختلف في (إن) و(أن) أيهما أصل للأخرى وفي ذلك مذاهب:

المذهب الأول:

يذهب أكثر النحويين إلى أن (إنّ) بالكسرة هي الأصل ، و(أن) بالفتح

فرع عنها ، وهو مذهب سيبويه^(٢)؛ لأنه عد الأحرف المشبهة بالفعل خمسة

أحرف ، أي أنه يرى أن (أن) بالفتح فرع عن المكسورة ، وهو اختيار

المبرد^(٣)، وابن السراج^(٤)، وأكثر النحاة^(٥) .

والحجة في الآتي:

١. أن المكسورة تفيد معنى واحداً وهو التوكيد والمفتوحة تفيد ، وتعلق م

بعدها بما قبلها فكانت فرعاً^(٦) .

٢. المكسورة أشبه بالفعل ؛ لأنها عاملة غير معمولة ، والمفتوحة عاملة

ومعمول فيها ، فهي كالمركب والمكسورة كالفرد ، والمفرد أصل للمركب^(٧) .

للمركب^(٧) .

(١) الفاخر ٤١٨ ، ٤١٩ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٣١/٢ .

(٣) ينظر : المقتضب ١٠٧/٤ .

(٤) ينظر : الأصول ٢٧٧/١ .

(٥) ينظر : اللباب ٢٤٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٨٢/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩/٢ ،

والفاخر ٤١٩ ، والجنى ٤٠٣ ، وتوضيح المقاصد ٢٠١/١ ، والهمع ١٤٩/٢ .

(٦) ينظر : اللباب ٢٢٤/١ ، والفاخر ٤١٨ ، والتذليل ٦٦/٥ ، والجنى ٤٠٤ .

(٧) ينظر : اللباب ٢٢٤/١ ، والفاخر ٤٠٨ ، والتذليل ٦٦/٥ ، والجنى ٤٠٤ .

٣. المكسورة ليست كبعض الاسم فهي مستقلة بنفسها ، والمفتوحة كبعض الاسم ؛ لأنها وما عملت فيه في تقدير اسم واحد^(١).
٤. أن الكلام مع المكسورة جملة غ ير مؤولة بمفرد بخلاف المفتوحة ، والأصل أن يكون المنطوق به جملة من كل وجه ، أو مفرداً من كل وجه^(٢).
٥. أن المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة ، بخلاف المفتوحة^(٣).
٦. أن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به كالقول في : (عرفتُ أركَ برُّ) ، (إنَّكَ برُّ) ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة ، كالقول في : (إنَّكَ برُّ) ، (عرفتُ أركَ برُّ) ، والمرجوع إليه بحذف أصل للمتوصل إليه بزيادة^(٤).

المذهب الثاني:

هناك من يرى أن ا لمفتوحة أصل محتجاً بأنها اسم ، والاسم أسبق من الحروف ، أشار إلى ذلك العكبري^(٥) ، وغيره^(٦) ، دون نسبته لأحد.

المذهب الثالث:

ذهب آخرون إلى أن كل واحدة منهما أصل بنفسها ، وقد ذكر هذا الوجه عند النحاة من غير أن ينسب إلى أحد^(٧).

-
- (١) ينظر: اللباب/١/٢٢٤ ، والفاخر ٤٠٨ ، والتذليل ٦٦/٥ ، والجنى ٤٠٤.
- (٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤٨٢/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩/٢ ، والجنى ٤٠٣.
- (٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤٨٢/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩/٢ ، والجنى ٤٠٣.
- (٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤٨٢/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩/٢ ، والجنى ٤٠٣، ٤٠٤.
- (٥) ينظر: اللباب ٢٢٤/١ .
- (٦) ينظر: الفاخر ٤١٨ ، والتذليل ٦٦ ، والجنى ٤٠٣.
- (٧) ينظر: اللباب ٢٢٤/١ ، والفاخر ٤١٩ ، والتذليل ٦٦ ، والجنى ٤٠٣.

أساس الترجيح عند البعلي:

لم يعتمد البعلي على دليل في ترجيحه.

الترجيح:

الراجع القول بأن (إن) المكسورة هي الأصل ؛ لما تقدم من أدلة عند أصحاب هذا القول ، ولعل من أقوى الأدلة أن المكسورة أشبه ب الفعل ؛ لأنها عاملة غير معمولة ، والمفتوحة عاملة ومعمول فيها فهي كالمركب والمكسورة كالمفرد ، والمفرد أصل.

حكم تقدم معمول (خبر) ما عليها

نص المسألة :

يقول اليعلي : ((فإن قلت: طعامك ما زيد آكلاً إياه وآكله. تعين الرفع؛ لأن (ما) لها صدر الكلام فلا يعمل خبرها فيما قبلها ، وقال الكوفيون : يجوز النصب؛ لأن (ما) عندهم ليس لها صدر الكلام . والصحيح الأول))^(١) .

تعليل المسألة:

إذا تقدم معمول خبر(ما) النافية عليها نحو: (طعامك ما زيد آكلاً) ففيه للنحاة مذاهب:

المذهب الأول:

يمنع البصريون إعمالها أي لا يجيزون نحو: (طعامك ما زيد آكلاً) أي يتعين الرفع في هذا المعمول^(٢) .

والحجة في ذلك أن (ما) معناها النفي ، ويليهما الاسم والفعل ، وهي في ذلك تشبه حرف الاستفهام ، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فكذلك هنا^(٣) ، وبذلك يكون لـ (ما) الصدارة^(٤) .

ثم إنه لو نصب (طعامك) ب(آكل) و(آكل) في حيز النفي بل(ما) والنفي له صدر الكلام^(٥) .

(١) ينظر: الفاخر ٤٥٧، ٤٥٨.

(٢) ينظر: الإنصاف ١٧٢/١ ، والارتشاف ٣/١٢٠١ ، والتذييل ٤/٢٥٩ .

(٣) ينظر: الإنصاف ١٧٢/١ ، ١٧٣ .

(٤) ينظر: اللباب ١/١٧٧ ، والفاخر ٤٥٧ ، والارتشاف ٣/١٢٠١ ، والتذييل ٤/٢٥٩ .

(٥) ينظر: التبیین ٢٥٨ .

المذهب الثاني:

يذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نصب معمول الخبر المتقدم على (ما)^(١).
والحجة عندهم أنهم أنزلوا (ما) منزلة (لم) و(لن) و(لا): لأنها نافية كما أن
هذه الأحرف نافية ، وأن هذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها وذلك
نحو: (زيداً لم أضرب ، وعمراً لن أكرم ، وبشراً لا أخرج)^(٢) ، واحتجوا بأن
قالوا: إن المقتضي للنفي موجود والمانع مفقود ، فلم يبق مع النصب مانع ، أما
المقتضي فقوله : (أكل) كما يقال : (يأكل) وأما (ما) فغير مانعة ؛
لأن (لم) و(لن) و(لا) لا يمنع مشاركتها (ما) في النفي^(٣) .

وأجيب عن حجتهم بأنه لا يسلم بها ؛ لأن (ما) يليها الاسم والفعل ، وأما
(لم) و(لن) فلا يليهما إلا الفعل ، فصاراً بمنزلة بعض الفعل ، بخلاف (ما) ،
وأما (لا) فإنما جاز التقديم معها وإن كان يليها الاسم والفعل؛ لأنها حرف
متصرف فعمل فيما بعده^(٤) .

وهي مختصة لنفي الحال وهذا الأصل فيها ، ودخولها لغير ذلك مجاز ،
ودليل ذلك أنها تدل على النهي وال نفي والعطف ، كما أنها تلغى في العمل
وتعدي العامل لما بعدها مثل: جئت بلا شيء ، ولو قيل: جئت بما شيء لم يجز ،
وهذا يجعلها كالجزء مما دخلت عليه^(٥) ، كما قيل : إن المقتضي مسلم
وجوده ، واللحن موجود وهو أرجح من المقتضي ، وتفسير ذلك أنه لو قيل : زيداً

(١) ينظر : الإنصاف ١/١٧٢ ، والتبيين ٢٥٧ ، واللباب ١/١٧٧ ، والفاخر ٤٥٧ ،
والارتشاف ٣/١٢٠١ ، والتذليل ٤/٢٥٩ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١/١٧٢ ، واللباب ١/١٧٧ ، والتبيين ٢٥٩ ، والتذليل ٤/٢٥٩ .

(٣) ينظر : التبيين ٢٥٩ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١/١٧٣ ، والتبيين ٢٦٠ .

(٥) ينظر : التبيين ٢٦٠ ، ٢٥٩ .

أتضرب؟ لم يجر مع أن (تضرب) مقتضي للنصب ، وحرف الاستفهام منع من ذلك؛ لأن له صدر الكلام، ولذلك لو قيل : أزيداً تضرب جاز النصب لما تقدم الاستفهام، ولذلك هو المانع، و(ما) هنا مثل همزة الاستفهام^(١)، كما أن (ما) أصل حروف النفي ، فلا يسوى بينها وبين بقية أحرف النفي^(٢).

المذهب الثالث :

يذهب ثعلب من الكوفيين إلى أنه جائز من وجه فاسد من وجه ؛ فإن كانت (ما) ردّاً لخبر كانت بمنزلة (لم) ولا يجوز التقديم ، وذلك في نحو : (زيداً آكل طعامك) فيكون الرد بالنفي (ما زيد آكلأ طعامك)، فهنا يجوز التقديم فيقال: (طعامك ما زيداً آكلأ)، أما إن كان جواباً لقسم وذلك نحو : (والله ما زيد بآكل طعامك) كانت بمنزلة اللام في جواب القسم ، وهنا لا يجوز التقديم^(٣).

وقد أبطل مذهبه ؛ لأن (ما) في كلا القسمين نافية ، وينبغي أن لا يجوز التقديم فيهما جميعاً^(٤).

أساس الترجيح عند البعلي:

لم يعتمد البعلي في ترجيحه على دليل.

الترجيح:

الراجح مذهب البصريين في عدم إعمال خبر (ما) في معموله المتقدم على (ما) ؛ وذلك لقوة الدليل لديهم في كون (ما) للنفي ، والنفي له صدر الكلام.

(١) ينظر : التبيين ٣٥٩.

(٢) ينظر : اللباب ١/١٧٨.

(٣) ينظر : الإنصاف ١/١٧٢.

(٤) ينظر : الإنصاف ١/١٧٣ ، والتبيين ٢٦٠.

عامل الجزم لفعل الشرط وجوابه

نص المسألة:

يقول البعلي : ((واختلف في الجازم لفعل الشرط و جوابه على أربعة مذاهب، الأول: وهو مذهب محققي البصريين، أنّ (إنّ) هي الجازمة لهما؛ لأنها اقتضت الفعلين، فعملت فيهما ك (إن وما ولا) ونحو ذلك، المذهب الثاني، أنّ (إنّ) تجزم الشرط، ثم يجزمان الجواب؛ لأنها ضعيفة لا تعمل في شيئين فتقوى بالشرط، كما قيل في عامل الخبر، المذهب الثالث، أنّ (إنّ) جازمة للفعل الأول، ثم يجزم الأول الجواب؛ لأنّ الأول اقتضى الثاني، فعمل فيه، والمذهب الرابع، مذهب الكوفيين أنّ (إنّ) تجزم الأول، وينجزم الثاني على الجوار؛ لأنّ الحرف ليس في قوته العمل في الفعلين، فتعين أن يكون على الجوار؛ لما فيه من مشاكلكته الأول ... والصحيح الأول، والجواب أن عمل الفعل غير سائغ؛ لأنّ الفعل لا يقتضي الفعل ولا عمل بدون اقتضاء العامل المعمول، وهذا يمنع أن يعمل وحده أو مع غيره، وأما الإعراب على الجوار فلا يصار إليه إلا مع الضرورة، ولا ضرورة هنا))^(١).

تحليل المسألة:

اتفق النحاة على أنّ فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط، أما الجواب فقد

اختلف فيه، ولهم في ذلك عدة مذاهب:

المذهب الأول:

يذهب محققو البصريين إلى أنّ أداة الشرط هي الجازمة لجواب الشرط،

(١) الفاخر ٥٧٨.

كما جزمت فعله^(١).

وقد أيد الأنباري هذا المذهب، إلا أنه يرى أن الأداة ع ملت بواسطة فعل الشرط فيقول: ((فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا به))^(٢).

والحجة عند أصحاب هذا المذهب أن الأداة تقتضي الفعلين، فتعمل فيهما مثل الابتداء، و (كان)، و (إن)، وغيرها^(٣)، يقول ابن يعيش: ((والذي عليه الأكثر أن (إن) هي العاملة في الشرط وجوابه؛ لأنه قد ثبت عملها في الشرط فكانت هي العاملة في الجزاء))^(٤). وهو اختيار الجزولي^(٥)، وابن عصفور^(٦)، والأبدي عندما قال: ((والصحيح عندي ما ذهب إليه أبو موسى من أن أدوات الشرط هي الجازمة لفعلين؛ لأنها باتفاق عاملة في فعل الشرط، وقد تقرر في العامل أنه يعمل فيما يطلب))^(٧)، وهناك من عزاه إلى سيبويه^(٨)، وهو اختيار ابن الناظم^(٩)، والبعلي^(١٠).

-
- (١) ينظر: الإنصاف ٦٠٨/٢، واللباب ٥١ / ٢، والفاخر ٥٧٨، والارتشاف ١٨٧٧/٤، وتوضيح المقاصد ٣٣٩/٢، والمساعد ١٥٢ / ٣، والتصريح ٢٤٨/٢، والمهمع ٣٣١ / ٤.
- (٢) الإنصاف ٦٠٨ / ٢.
- (٣) ينظر: أسرار العربية ١٧٣، ١٨٤، والإنصاف ٦٠٨ / ٢، واللباب ٥١ / ٢، والفاخر ٥٧٨، والمساعد ١٥٢/٢، والمهمع ٣٣١ / ٤.
- (٤) شرح المفصل ٢٦٥ / ٤.
- (٥) ينظر: المقدمة الجزولية ٤٣.
- (٦) ينظر: المساعد ١٥٢ / ٣، والتصريح ٢٤٨/٢، والمهمع ٣٣١ / ٤.
- (٧) شرح المقدمة للأبدي ٣٥١.
- (٨) ينظر: الارتشاف ١٨٧٧/٤، وتوضيح المقاصد ٣٣٩/٢، والمساعد ١٥٢ / ٣، والمهمع ٣٣١ / ٤.
- (٩) ينظر: شرح ابن الناظم ٦٩٣.
- (١٠) ينظر: الفاخر ٥٧٨.

واعترض على هذا المذهب فقيل :الجزم بحرف الجزم لا يمكن؛ لأن الحروف الجازمة ضعيفة لا تعمل في شيئين^(١) ، كما أن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وليس في عوامل الجر ما يعمل في شيء ين دون إتباع ، فوجب أن تكون عوامل الجزم كذلك؛ تسوية بين النظيرين ، وحتى لا يرجح الأضعف على الأقوى ، بالإضافة إلى أن العوامل اللفظية نوعان ، الأول: يعمل عملاً متعدداً، والثاني يعمل عملاً غير متعدد، فما عمل عملاً متعدداً لا بد في عمله من اختلاف إن اختلف معنى معموليه؛ ليمتاز أحدهما عن الآخر ، والشرط والجواب متغايران فلو كان عاملهما واحداً، لوجب اختلاف عمليهما ، وجوب ذلك في الفاعل والمفعول، فالحكم على أداة الشرط بأنها جازمة للجواب، مع أنها جزمت الشرط، حكم بما لا نظير له، فوجب منعه^(٢).

وأجيب عن ذلك أن الجازم لم كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما ، بخلاف الجار ، وبأن تعدد العمل قد عُهد من غير اختلا ف مثل مفعولي (ظن)، ومفاعيل (أعلم)، فالحرف إذا اقتضى شيئين جاز أن يعمل^(٣).

المذهب الثاني:

من النحاة من ذهب إلى أن الأداة تجزم فعل الشرط، ثم يجزمان الجواب، وه وه مذهب الخليل^(٤)، يقول سيبويه : "واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله، وزعم الخليل أنك إذا قلت :إن تأتي

(١) ينظر: أسرار العربية ١٧٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٠/٤، والمساعد ١٥٢/٣، والتصريح ٢/٢٤٢، وحاشية الصبان ٢٣/٤.

(٣) ينظر: التصريح ٢/٢٤٨، وشرح الرضي ٤/٩١.

(٤) ينظر: الكتاب ٦٢/٣، ٦٣، وشرح الرضي ٤/٩١، والارتشاف ٤/١٨٧٧، والمساعد ٣/١٥٣.

آتِك، فأتيك انجزمت بإن تآتني))^(١) ، وينسب إلى سيبويه^(٢) ، والأخفش^(٣) ، والمبرد^(٤) .

واحتجوا بأن قالوا: حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلما اقتضياه معاً وجب أن يعمل فيهما معاً^(٥) ، وبأن الأداة ضعيفة لا تعمل في شيئين، ولذلك تقوى بالشرط^(٦) .

وقد ضعف مذهبه؛ لأن الشرط فعل والفعل لا يعمل في الفعل، وإضافته لما له تأثير وهو حرف الشرط لا تأثير له^(٧) .

ولم يجزه ابن مالك؛ لأن كل عامل مركب من شيئين لا يجوز انفصال جزأيه، ولا حذف أحدهما، مثل (إذما) و(حيثما)، وهذا بخلاف أداة الشرط وفعله، فإن انفصالهما جائز مثل: إن زيدا تكرم يكرمك^(٨) .

ويرى الأبيدي أن ذلك ضعيف؛ لأن أداة الشرط مع فعله بمنزلة الشيء الواحد، وقد استقر لمثل ذلك العمل في الاسم مثل: (والله ليقومن زيد)، فالنون الشديدة مع الفعل كالشيء الواحد، وعملت في الاسم؛ ولذلك فإن فعل الشرط مع الأداة كالشيء الواحد، ولا ينبغي أن تعمل في الفعل؛ لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال^(٩) .

(١) الكتاب ٦٣/٣، ٦٢.

(٢) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٨٧٧، و توضيح المقاصد ٢/ ٣٣٩، والمساعد ٣/ ١٥٣، والتصريح ٢٤٨/٢.

(٣) ينظر: المقتضب ٤٨/٢.

(٧) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٨٧٧، والمساعد ٣/ ١٥٣، والهمع ٤/ ٣٣١.

(٨) ينظر: الإنصاف ٢/ ٦٠٨، وأسرار العربية ١٧٤، واللباب ٢/ ٥١، وشرح المفصل ٤/ ٢٦٥.

(٦) ينظر: شرح الرضي ٤/ ٩١، والفاخر ٥٧٨.

(٧) ينظر: الإنصاف ٢/ ٦٠٨، وأسرار العربية ١٧٤، واللباب ٢/ ٥٢.

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٨٠، والمساعد ٣/ ١٥٢، والتصريح ٢/ ٢٤٨، والهمع ٤/ ٣٣٢.

(٩) ينظر: شرح الأبيدي ٣٥٢.

المذهب الثالث:

ذهب جماعة من النحاة إلى أن فعل الشرط جزم بأداة الشرط ، ثم جزم الجواب بفعل الشرط ، وهذا المذهب ينسب إلى الأخفش^(١)، واختاره ابن مالك^(٢). والحجة أن فعل الشرط اقتضى جوابه فهو مستدع له، وهو أقرب إليه من الحرف، فعمله فيه أولى من الحرف، ولضعف الأداة عن عمليين^(٣).

وضعف كذلك بما ضعف به المذهب السابق، فالفاعل لا يعمل في الفعل؛ لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر^(٤)، كما أن ذلك يبطل بنحو: يقوم عمرو يقيم زيد، إذا قدر قيام عمرو سبباً في قيام زيد، وهذا ليس في كلام العرب^(٥).

المذهب الرابع:

يذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار^(٦)، وحثهم في ذلك أن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له ؛ لذلك فهو مجزوم على الجوار^(٧)، والإعراب على الجوار جاء كثيراً في كلام العرب، ومن ذلك قول العرب: ((هذا جحر ضبٍ خربٍ)) بالجور على الجوار.

ورد مذهبهم بأن ما استدلوا به شاذ لقلته، فلا يقاس عليه^(٨)، ولا يصار

(١) ينظر: شرح الرضي ٩٢/٤، والارتشاف ١٨٧٧/٤، وتوضيح المقاصد ٣٣٩/٢، والمساعد ١٥٢/٣، والتصريح ٢٤٨/٢، والمهمع ٣٣١/٤.

(٢) ينظر: التسهيل ٢٣٧.

(٣) ينظر: أسرار العربية ١٧٤، واللباب ٥١/٢، وشرح الأبيدي ٣٥١، وشرح الرضي ٩٢/٤، والفاخر ٥٧٨، والمساعد ١٥٢/٣، والمهمع ٣٣١/٤، وحاشية الصبان ٢٣/٤.

(٤) ينظر: الإنصاف ٦٠٨/٢، واللباب ٥٢/٢، وشرح الأبيدي ٣٥٢، وشرح الرضي ٩٢/٤، والفاخر ٥٧٨، والمهمع ٣٣١/٤.

(٥) ينظر: شرح الأبيدي ٣٥٢.

(٦) ينظر: الإنصاف ٦٠٢/٢، واللباب ٥١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٩/٤، وشرح الرضي ٩٢/٤، والفاخر ٥٧٨، والارتشاف ١٨٧٧/٤، وتوضيح المقاصد ٣٣٩/٢، والمساعد ١٥٢/٣، والتصريح ٢٤٨/٢، والمهمع ٣٣٢/٤.

(٧) ينظر: الإنصاف ٦٠٢/٢، وأسرار العربية ١٧٤، واللباب ٥١/٢، والفاخر ٥٧٨.

(٨) ينظر: الإنصاف ٦١٥/٢، وأسرار العربية ١٧٤.

إليه إلا عند الضرورة، ولا ضرورة هنا. وأما جزم الجواب فواجب^(١).
والخفض على الجوار لا يكون إلا بعد مخفوض خفضاً ظاهراً، لتحصل
المشاكلة، وجزم الجواب يكون بعد جزم ظاهر، وغير ظاهر^(٢)، بالإضافة إلى
أن الخفض على الج وار لا يكون إلا مع الاتصال، وجزم الجواب يكون مع
الاتصال والانفصال^(٣).

المذهب الخامس:

يذهب المازني إلى أن جواب الشرط مبني^(٤)، وذلك لأن الفعل المضارع
إنما أعرب بوقوعه موقع الاسم، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم؛ لأنه ليس من
مواضعه، فوجب أن يكون مبنيّاً على أصله، فكذلك فعل الشرط^(٥)، واستدل
على البناء في الجواب بأنه لا عامل له^(٦). ويبطل هذا القول؛ لأن هناك مواضع
يعرب فيها الفعل، كأن يقع بعد أدوات النصب، وأدوات الجزم. وهذه المواضع لا
يقع فيها الاسم^(٧).

المذهب السادس:

من النحاة من يرى أن فعل الشرط وجوابه تجا زما، كما قال الكوفيون
في المبتدأ والخبر أنهما ترافعا، ويعزى ذلك إلى الأخفش^(٨).

-
- (١) ينظر: اللباب ٥٢ / ٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٩ / ٤، وشرح الرضي ٩٢ / ٤.
(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٩ / ٤.
(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٠ / ٤، وشرح الرضي ٩٢ / ٤، والتصريح ٢٤٨ / ٢، وحاشية
الصبان ٢٤ / ٤.
(٤) ينظر: أسرار العربية ١٧٣، والإنصاف ٦٠٢ / ٢، وشرح المفصل ٢٦٥ / ٤، وشرح الرضي ٩٢ / ٤،
والمساعد ١٥٣ / ٣، والمهمع ٣٣٢ / ٤، وحاشية الصبان ٢٣ / ٤.
(٥) ينظر: الإنصاف ٦٠٩ / ٢، وشرح المفصل ٢٦٥ / ٤، وشرح الرضي ٩٢ / ٤، والمساعد ١٥٣ / ٣.
(٦) ينظر: الإنصاف ٦٠٩ / ٢، وأسرار العربية ١٧٥، وشرح المفصل ٢٦٥ / ٤، وحاشية الصبان
٢٦٥ / ٤.
(٧) ينظر: المساعد ١٥٣ / ٣، والمهمع ٣٣٢ / ٤.
(٨) ينظر: التصريح ٢٤٨ / ٢، وحاشية الصبان ٢٦٥ / ٤.

أساس الترجيح عند البعلي :

رجح البعلي أن (إن) هي الجازمة لفعل الشرط وجوابه ؛ لأنها اقتضت الفعلين فعملت فيهما ، وهو يعتمد في هذا الترجيح على رد المذاهب الأخرى بما ورد فيها من حجج ، فقد رد القول بأن العامل هو الفعل ؛ لأن الفعل لا يقتضي الفعل ، كما رد القول بأن العامل هو الجوار بأن ذلك لا يصار إليه إلا في الضرورة، ولا ضرورة هنا.

الترجيح :

الراجح المذهب الأول من أن أداة الشرط شرط هي الجازمة لفعل الشرط وجوابه؛ لأن الأداة قد اتفق على أنها تجزم فعل الشرط ، فكذا الجواب لتعلقه بالفعل .

الأصل في (حبذا)

نص المسألة :

يقول البعلبي : " (حبّ) فعل ماضي أصله (حَبُّبٌ) بوزن ظرف؛ لأن اسم الفاعل منه (حبيب..... والصحيح الأول))^(١) .

تحليل المسألة:

اختلف في (حبذا) أهي اسم أم فعل؟ وللنحاة في ذلك عدة مذاهب:

المذهب الأول:

يذهب جماعة من النحاة إلى أن (حب) في (حبذا) فعل ماضٍ أصله (حَبُّبٌ) ، و(ذا) اسم إشارة في موضع رفع فاعل (حب) ، وممن قال بذلك الخليل يقول سيبويه : ((وزعم الخليل - رحمه الله - أن (حبذا) بمنزلة حب الشيء...^(٢) وينسب إلى سيبويه^(٣) ، وهو مذهب ابن كيسان^(٤) ، والفراسي^(٥) ، والفراسي^(٥) ، والعكبري^(٦) ، وابن برهان^(٧) ، وابن خروف^(٨) ، وغيرهم^(٩) .

(١) الفاخر ٧٣٢ ، ٧٣٣ .

(٢) الكتاب ١٨٠ / ٢ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٣ / ٣ ، والارتشاف ٢٠٥٩ / ٥ ، وأوضح المسالك ٢٤٣ / ٣ ، والتصريح ٩٩ / ٢ ، وشرح التسهيل للرازي ٦٣٦ .

(٤) ينظر : الارتشاف ٢٠٥٩ / ٥ ، والمقاصد الشافية ٥٥٢ / ٤ ، والتصريح ٩٩ / ٢ ، والهمع ٤٦ / ٥ .

(٥) ينظر : البغداديات ٢٠١ .

(٦) ينظر : اللباب ١٨٨ / ١ .

(٧) ينظر : شرح اللمع ٤٢٠ / ٢ .

(٨) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٥٩٩ / ٢ .

(٩) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٢ / ٣ ، والفاخر ٧٣٣ .

المذهب الثاني:

يرى جماعة من النحاة أن (حب) ركبت مع (ذا) وصار بمنزلة اسم مرفوع بالابتداء ، والمرفوع بعده خبر ، وهو ظاهر كلام سيبويه حيث يقول : ((.....ولكن (ذا) و(حب) بمنزلة كلمة واحدة نحو: (لولا) وهو اسم مرفوع))^(١) . وهو مذهب المبرد عندما يقول : ((وأما (حبذا) فإنما كانت في الأصل : حبذا الشيء ؛ لأن (ذا) اسم مبهم يقع على كل شيء ، فإنما هو حب هذا ، مثل قولك: كَرُمَ هذا ، ثم جعلت (حب) و(ذا) اسماً واحداً ، فصار مبتدأ))^(٢) ، وبه أخذ ابن السراج^(٣) ، والسيرافي^(٤) ، وابن جني^(٥) ، والجرجاني^(٦) ، والزمخشري^(٧) ، والزجاجي^(٨) ، وتابعهم الشلوبين^(٩) ، وصحح مذهبهم ابن عصفور^(١٠) .

والحجة في مذهبهم تمثلت في الآتي:

١. أنها للمذكر والمؤنث على حالة واحدة^(١١) .

-
- (١) الكتاب ١٨٠/٢ .
 - (٢) المقتضب ١٤٣/٢ .
 - (٣) ينظر : الأصول ١١٥/١ .
 - (٤) ينظر : الارتشاف ٢٠٥٩/٥ ، والمقاصد الشافية ٥٥٢/٤ .
 - (٥) ينظر : اللمع ٩٩ .
 - (٦) ينظر : الجمل للجرجاني ٢٩ .
 - (٧) ينظر : المفصل ٣٧١ .
 - (٨) ينظر : الجمل للزجاجي ١١٠ .
 - (٩) ينظر : التوطئة ٢٧٤ .
 - (١٠) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٦١١/١ .
 - (١١) ينظر : البغداديات ٢٠١ ، واللباب ١٨٩/١ ، والفاخر ٧٣٣ ، والتصريح ٩٩/٢ .

٢. أن الممدوح لا يتبع (حبذا) ، وبذلك علم أن (حبذا) بمنزلة الاسم المبتدأ الذي يحتاج إلى خبر^(١).

٣. أنه لا يجوز الفصل بين الفعل والفاعل في نحو: حبّ في الدار ذا^(٢).

٤. أنه يحسن ندائه كقول الشاعر:

يا حبذا جبلُ الريّان من جبلٍ وحبّذا ساكنُ الريّان من كان^(٣)

ويحسن تصغيره في نحو قولهم: (ما أح يبيذه)^(٤).

٥. كما أنه لا يحذف (ذا) ويضمّر في فعله كغيره^(٥).

٦. غلب جانب الاسم لقوته وضعف الفعل ، والاسم أصل الفعل^(٦).

٧. أنه وجد في الأسماء ما هو مركب نحو (بعلبك) ، ولم يوجد في الأفعال ذلك^(٧).

وردت هذه الحجج بالآتي:

١. أن الأسماء المبهمّة إذا كانت للجميع كانت للمذكر والمؤنث على لفظ

واحد ، مثل (أولئك) ، وكذلك (حبذا)^(٨).

(١) ينظر : البغداديات ٢٠١ .

(٢) ينظر : البغداديات ٢٠١ .

(٣) البيت من البسيط وهو لج رير في ديوانه ١٦٥/١ ، وهو من شواهد شرح المفصل ٤٠٨/٤ ، والمقرب ٧٠/١ ، وخزانة الأدب ١٩٦/١١ ، والجنى الداني ٣٥٧ .

(٤) ينظر : اللباب ١٨٩/١ ، ١٨٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٠/١ ، والفاخر ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، وشرح التسهيل للمراي ٦٣٧ .

(٥) ينظر : اللباب ١٨٩/١ ، والفاخر ٧٣٣ ، وشرح التسهيل للمراي ٦٣٧ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٤٠٨/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٠/١ ، وشرح الرضي ٢٥٦/٤ ، وأوضح المسالك ٢٤٤/٣ ، والتصريح ٩٩/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٠/٢ .

(٧) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٦١٠/١ .

(٨) ينظر : البغداديات ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

٢. ما قيل من أن (حبذا) بمنزلة الاسم المبتدأ الذي يحتاج إلى خبر ولذلك اتبعت بالمدوح ، قيل : ذلك لا يلزم ؛ لأن نعم في نحو : نعم الرجل ، لا يتم الكلام فيها إلا حين تتبع بالمدوح المخصص نحو : (زيد) ، وليست (نعم) هنا مع الرجل(اسم)^(١) ، وبهذا رد أيضاً قولهم بعدم الفصل بين الفعل والفاعل^(٢) .
٣. في قولهم: (يا حبذا) قيل: المنادى محذوف تقديره (يا قوم)^(٣) .
٤. ولا يرى ابن عصفور في هذا القول اعتراضاً ؛ لأن كثرة ذلك في (حبذا) وقتته مع غيرها دل على أنها اسم^(٤) .
٥. قيل: تصغيره شاذ لا يستدل به على أصل^(٥) .
٦. رد مذهبهم ابن مالك عند حديثه عن اختيار المبرد ، وابن السراج بقوله : ((ولا يصح ما ذهب إليه من ذلك ؛ لأنهما مقران بفعلية (حب) ، وفاعلية (ذا) قبل التركيب ، وأنها بعد التركيب لم يتغيرا معنى ولا لفظاً . فوجب بقاءه ما على ما كانا عليه ، كما وجب بقاء حريفة (لا) واسمية ماركب معها في نحو : (لا غلام لك) ، مع أن التركيب قد أحدث في اسم (لا) لفظاً ومعنى ما لم يكن ، فبقاء جزئي (حبذا) على ما كانا عليه أولى))^(٦) ، كما يرى أن تركيب (حبذا) غير لازم ، فهو غير مخرج من نوع إلى نوع ، مثل تركيب (إذ ما) ؛ لأنه يجوز الاقتصار على (حب) عند العطف^(٧) .

(١) ينظر: البغداديات ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣.

(٢) ينظر: البغداديات ٢٠٣.

(٣) ينظر: اللباب ١/١٨٩.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٦١١.

(٥) ينظر: اللباب ١/١٨٩ ، والفاخر ٧٣٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٣، ٢٤.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٣، ٢٤.

ويرى ابن مالك أن (حبذا) لو كانت مبتدأ لدخلت عليه نواسخ الابتداء ،
ولكن ذلك ممنوع وهذا دليل على أنها ليست مبتدأ ، بالإضافة إلى أن دخول (لا)
على (حبذا) لا يلزم منه أن يعطف عليه منفي بأخرى ، فكان يمتنع أن يقال : لا
حبذا زيد ، حتى يقال : ولا مرضي فعله ^(١) ، ثم إن ابن مالك يرى عكس ما
ادعاه ابن عصفور من أن العرب أكثر من دخول (يا) على (حبذا) من غير
استيحاش ، وهذا دليل اسميتها ؛ وذلك لأن ابن مالك يرى أن دخول (يا) على
فعل الأمر أكثر من دخولها على حبذا ^(٢) .

المذهب الثالث:

يرى أصحابه أن (حبذا) بهذا التركيب أصبحت فعلاً ، وعلى
مذهبهم يصح بح زيد في نحو : حبذا زيد فاعلاً ، وهو مذهب الأخفش ^(٣) ،
، وخطاب ^(٤) ، وينسب إلى ابن درستويه ^(٥) ، والجرمي ^(٦) ، والزبيدي ^(٧)
^(٧) .

وإنما غلبوا جانب الفعل هنا ؛ لأنه أسبق في اللفظ وأكثر في الحروف ^(٨) ،
الحروف ^(٨) ، كما استدلوا بصرفه في نحو : (لا يحبذه بما لا ينفعه) ^(١) ، وقيل :
إنه لا يبقى معه شذوذ من إفراد (ذا) ^(٢) .

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٤/٣ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٤/٣ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٢٠٥٩/٥ ، وشرح التسهيل للمرادي ٦٣٧ ، والمساعد ١٤٢/٢ ، والمقاصد
والشافية ٥٥٢/٤ ، والتصريح ١٠٠/٢ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل للمرادي ٦٣٧ ، والمساعد ١٤٢/٢ ، والتصريح ١٠٠/٢ .

(٥) ينظر : المساعد ١٤٢/٢ .

(٦) ينظر : المقاصد الشافية ٥٥٢/٣ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه ٥٥٢/٣ .

(٨) ينظر : شرح المفصل ٤٠٩/٤ .

وقد اعترض على مذهبهم، فقيل: (لا يحبذه) ليس هنا مضارع (حبذا) بل هو كاشتقاق فعل من لفظ الجملة مثل: (حمدل) من: (الحمد لله) (٣).

كما رد قولهم بأنه دعوى لا دليل عليها (٤)، وبعدم النظير، فلم يركب فعل من فعل واسم (٥). وأما ما قيل: من أنه ينفي الشذوذ في أفراد (ذا) في (حبذا) فهو ضعيف؛ لأنه لم يعهد لزوم اللفظ على طريقة واحدة (٦).

المذهب الرابع:

يذهب دريود (٧) إلى أن (حب) فعل فاعله المخصوص و (ذا) صلة يعنى زائدة (٨)، واستدل على ذلك بقول الراجز:

فَحَبِّذَا رِبًّا وَحِب دِينَا (٩).

والشاهد حذف (ذا) من حبذا الثانية، وهذا يدل على أنها صلة يعنى زائدة، وليست اسماً مشاراً إليه، كما أخذ بذلك الربيعي (١٠).

أساس الترجيح عند البعلي:

لم يعتمد البعلي على دليل في ترجيحه.

الترجيح:

-
- (١) ينظر: شرح المفصل ٤/٤٠٩، وشرح التسهيل للمراي ٦٣٧، والتصريح ٢/١٠٠.
 - (٢) ينظر: شرح التسهيل للمراي ٦٣٧.
 - (٣) ينظر: شرح المفصل ٤/٤٠٩، وشرح التسهيل للمراي ٦٣٧.
 - (٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٦، وشرح التسهيل للمراي ٦٣٧، والمساعد ٢/١٤٢.
 - (٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٦، والمساعد ٢/١٤٢.
 - (٦) ينظر: المساعد ٢/١٤٢.
 - (٧) هو عبدالله بن سليمان بن المنذر بن عبدالله بن سالم الأندلسي، الملقب بدريود. عرف بالنحو والأدب شرح كتاب الكسائي ينظر البغية ٢/٤٤.
 - (٨) ينظر: المقاصد الشافية ٤/٥٥٢، والهمع ٥/٤٦.
 - (٩) الرجز لعبدالله بن رواحة ينظر: ديوان عبدالله بن رواحة، ص ١٤٢. وهو من شواهد الارتشاف ٥/٢٠٦٠، والمقاصد الشافية ٤/٥٥٢، والهمع ٥/٤٦، وشرح الأشموني ٢/٢٠٣.
 - (١٠) ينظر: شرح الرضي ٤/٢٥٦.

الراجح المذهب الأول ؛ لأن (حبذا) بمنزلة حب الشيء كما بين الخليل في قوله.

إعراب المخصوص بالمدح بعد حبذا

نص المسألة:

يقول البعلي : ((وهو مرفوع بلا خلاف ، ووجه رفعه أنه مبتدأ خبره (حبذا) ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي (هو زيد)..)) إلى أن قال عن هذين الوجهين: ((أجودها الأولان))^(١).

تعليل المسألة:

المخصوص بعد(حبذا) مرفوع ، وفي رفعه أوجه متعددة اختلف فيها النحاة:

الوجه الأول:

قيل: المخصوص هنا مبتدأ مؤخر ، و(حبذا) خبره مقدم، وممن أخذ بهذا الوجه الفارسي، وفي ذلك يقول: ((ومما يقوي الوجه الآخر أعني الذي يقدر فيه أنه مبتدأ مؤخر قوله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾^(٢) ،^(٢) فحذف (أيوب)؛ لأنه مبتدأ جرى ذكره، ولو كان التقدير الآخر لم يجز أن أن يحذف المبتدأ أو الخبر ، فلا يبقى منهما شيء يدل عليهما ، وعلى ما يذهب إليه النحويون في (حبذا) يجوز أن يقع التفسير بعد (زيد) ؛ لأن (زيداً) على هذا مرتفع بلاحبذا) ، و(حبذا) بمنزلة اسم مبتدأ فيه معنى فعل))^(٣).

(١) الفاخر ٧٣٣.

(٢) سورة ص ، آية ٣٠.

(٣) المسائل البصريات ، ص٨٤٧.

وقد ذكر هذا الوجه أكثر النحاة في إشارة إلى أنه من أبرز الأوجه التي قيلت في رفع المخصوص^(١) ، وهو الوجه الذي يرى فيه البعلي أجود الأقوال^(٢) .

الوجه الثاني:

هناك من يرى أن المخصوص هنا خبر و(حبذا) مبتدأ ، وهذا الرأي أخذ به من يرى أن (حبذا) اسم بالتركيب ، وممن أخذ به الخليل ، يقول سيبويه : ((وزعم الخليل - رحمه الله - أن حبذا بمنزلة حب الشيء ، ولكن (ذا) و(حب) بمنزلة كلمة واحدة ، نحو : (لولا) ، وهو اسم مرفوع كما تقول : يا ابن عمّ ، فالعم مجرور ،))^(٣) ونسب لسيبويه^(٤) ، وبه أخذ المبرد^(٥) ، وابن السراج^(٦) ، وابن جنبي^(٧) ، وقد استحسنته الشلوبين^(٨) . كما ذكر هذا الوجه عند أكثر النحاة في إشارة كذلك إلى أنه من الأوجه البارزة في الرفع^(٩) .

الوجه الثالث :

هناك من يرى أن المخصوص خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) ، يقول ابن مالك في ذلك : ((ويجوز كون المخصوص خبر مبتدأ مضمّر ، كأنه قيل لمن

(١) ينظر : التبصرة والتذكرة ٢٨٠ ، واللباب ١٩٠/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧/٣ ، وشرح الرضي ٢٥٦/٤ ، والفاخر ٧٣٣ ، والارتشاف ٢٠٦٠/٤ ، والمساعد ١٤٢/٢ ، والتصريح ٩٩/٢ ، والهمع ٤٧/٥ .

(٢) ينظر : الفاخر ٧٣٣ .

(٣) الكتاب ١٨٠/٢ .

(٤) ينظر : الارتشاف ٢٠٥٩/٤ .

(٥) ينظر : المقتضب ١٤٣/٢ .

(٦) ينظر : الأصول ١١٥/١ .

(٧) ينظر : اللمع ١٠٠ .

(٨) ينظر : التوطئة ٢٧٤ .

(٩) ينظر : التبصرة والتذكرة ٢٨٠ ، واللباب ١٩٠/١ ، والفاخر ٧٣٣ ، والارتشاف ٢٠٦٠/٤ ، والمساعد ١٤٣/٢ ، والهمع ٤٧/٥ .

قال حبذا من المح بوب؟ فقال زيد ، يريد : هو زيد ، والحكم عليه بالخبرية هنا أسهل منه في باب (نعم) ؛ لأن مطعنه ه ناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء ، وهي هنا لا تدخل ؛ لأن (حبذا) جار مجرى المثل ، والمثل وما جرى مجراه لا يغيران))^(١) ، وهو الوجه الثاني الذي استحسنه البعلي^(٢) .

وقد نسب أبوحيان^(٣) ، والسيوطي^(٤) هذا الوجه للصيمري ، إلا أنه في في التبصرة لم يرجح هذا الوجه ، بل ذكره ضمن ثلاثة أوجه للرفع^(٥) .

وقد أخذ بهذا الرأي جمهور من النحاة في إعراب المخصوص بعد (نعم) ، منهم الجرمي^(٦) ، والمبرد^(٧) ، وابن السراج^(٨) ، والسيرافي^(٩) ، والفراسي^(١٠) ، وابن جني حين يقول : ((وذلك قولك : نعم الرجل زيد ، وبئس الغلام جعفر ، فالرجل مرفوع بفعله ، وزيد مرفوع ؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف ، كأن قائلاً قال : من هذا الممدوح؟ فقلت : زيد أي هو زيد ...))^(١١) .

ورد هذا الوجه بأنه يجوز حذف المخصوص ، فيلزم حذف الجملة بأسرها من غير دليل^(١٢) .

-
- (١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٧/٣ .
 - (٢) ينظر : الفاخر ٧٣٣ .
 - (٣) ينظر : الفاخر ٧٣٣ .
 - (٤) ينظر : الارتشاف ٢٠٦٠/٤ .
 - (٥) ينظر : اللمع ٤٧/٥ .
 - (٦) ينظر : التبصرة والتذكرة ٢٨٠ .
 - (٧) ينظر : التصريح ٩٧/٢ .
 - (٨) ينظر : المقتضب ١٣٩/٢ .
 - (٩) ينظر : الأصول ١١٢/١ .
 - (١٠) ينظر : المساعد ١٣٤/٢ .
 - (١١) اللمع ٩٩ .
 - (١٢) ينظر : الهمع ٤٧/٥ .

الوجه الرابع:

هناك من يرى أن المخصوص بعد (حبذا) عطف بيان ، وقد ذكر هذا الوجه دون أن ينسب إلى أحد في كتب النحو^(١).

وقد رد هذا بأن المخصوص قد يرد نكرة ، وبأن التابع لا بد أن يذكر^(٢) ، وذكر ابن هشام في المغني أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتكثيره^(٣).

الوجه الخامس :

هناك من يرى أن المخصوص بعد (حبذا) مرفوع ؛ لأنه بدل من (ذا)، وهو رأي ابن كيسان^(٤) ، وابن الحاج^(٥) ، وقد رد بأنه على نية تكرار العامل^(٦) ، وبأنه يلزم وجوب ذكر التابع ، وبأن البديل لا يحل محل الأول^(٧).

الوجه السادس :

من النحاة من قال: إنّ المخصوص هنا رفع لأنه فاعل(حبذا)، وذلك عند من يرى أن(حبذا) فعل بعد التركيب^(٨)، وأخذ به الأخفش^(١) ، وخطاب الماردي^(٢).

(١) ينظر : اللباب ١/١٩٠ ، وشرح الرضي ٤/٢٥٦ ، والفاخر ٧٣٣ ، والارتشاف ٤/٢٠٦٠ ، والمساعد ٢/١٤٣ ، والتصريح ٢/٩٩ ، وحاشية الصبان ٣/٥٩ .

(٢) ينظر : الهمع ٥/٤٧ ، وحاشية الصبان ٣/٥٩ .

(٣) ينظر : المغني ٢/٥٢٧ .

(٤) ينظر : الارتشاف ٢٠٦٠ ، والمساعد ٢/١٤٣ .

(٥) ابن الحاج هو أحمد بن محمد بن أحمد أبو العباس الإشبيلي ، عرف بابن الحاج له كتاب مختصر الخصائص وله حواش على سر صناعة الإعراب ، وعلى الإيضاح توفيه سنة ٦٤٧هـ . ينظر البغية ١/٣٥٩ ، ٣٦٠ ، والبلغة ٨٣ ، وينسب له هذا الرأي في الارتشاف ٤/٢٠٦٠ .

(٦) ينظر : الهمع ٥/٤٧ .

(٧) ينظر : حاشية الصلبن ٥٩/٥٩ .

(٨) ينظر : الفاخر ٧٣٣ ، والتصريح ٢/٩٩ .

والحجة في مذهبهم بينها الرضوي بقوله: ((وقال بعضهم : بل التركيب أزال اسمية (ذا) ؛ لأن الفعل هو المقدم ، فالغلبة له ، وصار الفاعل كبعض حروف الفعل ، فحبذا فعل والمخصوص فاعله))^(٣).

أساس الترجيح عند البعلي:

لم يعتمد البعلي في ترجيحه هنا على دليل.

الترجيح:

البعلي في هذه المسألة يرى أن وجوه الرفع جميعها متقاربة في قوتها ؛ لذلك لم يعتمد على دليل في تمييز الوجه الأول والثاني ، بل اكتفى بالقول أنهما أجود الأوجه ، والراجع أن الوجه الأول والثاني من الوجوه المقبولة في إعراب المخصوص بعد (حبذا) ؛ لكثرة الاهتمام بها عند النحاة.

(١) ينظر : الأصول ١/ ١٢٠ ، والارتشاف ٢٠٥٩ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٢٠٥٩ ، ٢٠٦٠ .

(٣) شرح الرضوي ٤/ ٢٥٦ .

خبر اسم الشرط الواقع مبتدأ

نص المسألة :

يقول البعلبي : ((إذا وقع شيء من أسماء الشرط مبتدأ ك (من) و(ما) فاختلف في خبره فقليل : فعل الشرط وحده ، وقيل : الخبر الشرط والجزاء .
وجه الأول أن الخبر جملة ولا بد من ضمير يربطها بالمبتدأ ، وفعل الشرط لا يخلو من الضمير فكان هو الخبر. ووجه الثاني أن الخبر ما تتم به الفائدة ، ولا تتم إلا بالشرط والجزاء مع الاشتغال على الضمير ، فهو كالجملة الشرطية المخبر بها عن الخبر في قولك : زيد إن يخرج أخرج ، فالشرط والجواب جميعاً الخبر وهذا أظهر))^(١).

تحليل المسألة :

اختلف في خبر اسم الشرط الواقع مبتدأ ، وللنحاة في ذلك مذاهب:

المذهب الأول:

يذهب بعض النحاة إلى أن الخبر هو فعل الشرط وحده ، وممن أخذ بذلك العكبري حين يقول : ((و(من) و(ما) وما أشبههما إذا وقعت مبتدأ في الشرط فالخبر فعل الشرط وحده))^(٢) ، وهو اختيار الأندلسي^(٣) ، وبه أخذ ابن هشام^(٤) ، والسيوطي^(٥) ، والصبيان^(٦) ، وقد رجحه عباس حسن^(٧).

(١) الفاخر ٧٦١ .

(٢) اللباب ٦٠/٢ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٢٣٤/١ .

(٤) ينظر : المعنى ٥٣٩/٢ .

(٥) ينظر : الهمع ٣٤١/٤ .

(٦) ينظر : حاشية الصبان ١٧/٤ .

(٧) ينظر : النحو الوافي ٤٤٥/٤ .

والحجة في هذا أن الخبر إذا كان جملة لابد من وجود ضمير يربطها بالمبتدأ ، والجزء يخلو من الضمير الذي يعود على اسم الشرط المبتدأ ، فلم يبق إلا جملة الشرط ، وفيها ضمير يعود على المبتدأ (اسم الشرط)^(١).

المذهب الثاني:

يذهب جماعة من النحاة إلى أن خبر اسم الشرط الواقع مبتدأ هو فعل الشرط وجوابه معاً ، وممن قال بذلك الهروي عندما قال : "اعلم أن (من) على أربعة أوجه ، تكون جزء كقولك : (من يكرمني أكرمه) وما أشبه ذلك ، فد(من) مبتدأ وهو شرط و(يكرمني) جزم بالشرط ، و(أكرمه) جوابه ، وهما جميعاً خبر (من)"^(٢).

وبهذا القول أخذ ابن يعي ش عندما تحدث عن (أي) يقول في ذلك : ((ويجازى بها كأخواتها مضافة ومفردة ، تقول: (أيهم يأنني آته) و(أيهم يحسن إليّ أحسن إليه) ترفع(أيا) بالابتداء وما بعدها من الشرط والجزاء الخبر...))^(٣) ، وهو ما رجحه البعلي^(٤).

والحجة في ذلك أن الكلام لا يتم إلا بالجواب ، وبذلك يصبح داخلاً في الخبر ، وذلك نحو : زيد إن يقيم أقم معه ، فالشرط والجزاء هنا كالجمله الواحدة^(٥).

(١) ينظر : اللباب ٦١/٢ ، وشرح الرضي ٢٣٤/١ ، والفاخر ٧٦١ ، والمغني ٥٣٨/٢ ، والهمع ٣٤١/٤ ، وحاشية الصبان ١٧/٤ .

(٢) الأزهية في علم الحروف ١٠٠ .

(٣) شرح المفصل ٢٦٩/٤ .

(٤) ينظر : الفاخر ٧٦١ .

(٥) ينظر : اللباب ٦١/٢ ، وشرح الرضي ٢٣٤/١ ، والفاخر ٧٦١ ، والمغني ٥٣٨/٢ ، والهمع ٣٤١/٤ ، وحاشية الصبان ١٧/٤ .

واعترض على ذلك بأن الجواب أجنبي عن المبتدأ^(١) ، و (من) يعمل فيها الفعل بعدها ، وعمله النصب نحو : من تضرب أضرب ، فيكون هو الخبر عنها . وأما افتقار الكلام إلى الجواب فشيء أوجب التعليق ، وهذا مثل : لولا زيد لأكرمتك ، فإنه لا يتم فيه الكلام إلا بالجواب وليس الجواب داخلاً في الخبر^(٢) .

المذهب الثالث :

من النحاة من ذهب إلى أن الخبر هو الجواب فقط ، ذكره ابن هشام دون أن ينسبه لأحد^(٣) ، والحجة أن الفائدة تمت بالجواب ، قال ابن فلاح اليميني : ((حجة من قال : الجزاء هو الخبر أنه محط الفائدة ، فكان هو أحق بالخبرية من الشرط))^(٤) .

وقد ضعفه بقوله : ((وهذا ضعيف ؛ أما أولاً فلأن فعل الشرط مسند إلى ضمير المبتدأ ، والجزاء مسند إلى ضمير المتكلم ، فكأن المسند إلى ضمير المبتدأ أحق بالخبرية من الجزاء . وأما ثانياً فما قررنا أنه لا يمكن جعل إحدى الجملتين خبراً مع قطع النظر عن الأخرى ؛ لأنه حينئذ لا يتحقق الحكم على المبتدأ إذ يتوقف الحكم على المبتدأ على مجموعهما))^(٥) .

المذهب الرابع :

أشار إليه الرضي بقوله : ((وقيل : كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له))^(٦) ، دون أن ينسبه لأحد .

(١) ينظر : اللباب ٦١ / ٢ ، والمهمع ٣٤١ / ٤ .

(٢) ينظر : اللباب ٦١ / ٢ ، والمغني ٥٣٩ / ٢ .

(٣) ينظر : المغني ٥٣٨ / ٢ .

(٤) المغني لابن فلاح ٢ / ٢٩٣ .

(٥) المغني لابن فلاح ٢ / ٢٩٣ .

(٦) شرح الرضي ١ / ٢٣٤ .

والحجة في ذلك أشار إليها ابن فلاح اليميني بقوله : ((حجة من قال بأنه لا خبر له أن الخبر ما احتمل الصدق والكذب ، والشرط والجزاء تعليق حكم على حكم لا يقابل بالتصديق والتكذيب . فأشبه الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، فإنها محكية الخبر على الحقيقة وليست بأخبار ، إذ لا يقابل بالتصديق والتكذيب))^(١) .

ورده ابن فلاح بقوله : ((وجوابه أنه يرجع إلى الخبر في المعنى ، وأن المتكلم يقصد الإخبار بأنه يكرم من يكرمه ، فصح أن يكون حكماً على المبتدأ نظراً إلى المعنى))^(٢) .

أساس الترجيح عند البعلي :

لم يعتمد البعلي على أي دليل في ترجيحه .

الترجيح :

الراجح القول بأن الخبر هو فعل الشرط وحده ؛ لأنه جملة وتحوي ضميراً يربطها بأداة الشرط الواقعة مبتدأ ، كما أن هذا المذهب سلم من الاعتراض .

(١) المغني لابن فلاح ٢ / ٢٩٣ .

(٢) المصدر نفسه ٢ / ٢٩٣ .

معنى (واو) العطف

نص المسألة :

يقول البعلي عن (واو) العطف : ((وهو لمطلق الجمع ، بمعنى أنها تُشْرِكُ بين المعطوف و المعطوف ع ليه في الحكم من غير دلالة على تقدم أو تأخر أو مصاحبة ، بل تُشْرِكُ في أصل الفعل والصواب الأول))^(١)

تحليل المسألة :

اختلف في المعنى الذي تفيده (واو) العطف وللنحاة في ذلك مذاهب :

المذهب الأول :

يذهب جمهور النحاة إلى أن (الواو) تفيد مطلق الجمع^(٢) ، يقول سيبويه في ذلك : ((ولم تُزْمَ (الواو) الشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخر ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بزيد وعمر لم يكن في هذا دليل أنك مررت بعمر و بعد زيد وصاعِد بدلٌ من زاد ويزيدُ))^(٣) ، ويقول : ((وذلك قولك : مررت برجل وحمار قبل ، ف(الواو) أشركت بينهما في الباء فجريا عليه ، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه بها أولى من الحمار))^(٤) . ويقول المبرد : ((ومعناها : إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول ، وليس فيها دليل على أيهما كان أولاً ، نحو قولك : جاءني زيد وعمر ، ومررت بالكوفة والبصرة ، فجائز أن تكون البصرة أولاً ...))^(٥) ،

(١) الفاخر ٨١٣ - ٨١٥ .

(٢) ينظر : الباب ١ / ٤١٧ ، وشرح الرضي ٤ / ٣٨٢ ، والفلخر ٨١٣ ، والجري ١٥٨ ، والمساعد ٤٤٤ / ٢ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٩١ .

(٤) الكتاب ١ / ٤٣٧ .

(٥) المقتضب ١ / ١٤٨ .

وإليه ذهب ابن السراج^(١) ، والزجاجي^(٢) ، والفارسي^(٣) ، وغيرهم^(٤) .

ومعنى مطلق الجمع أن يكون هناك ثلاثة احتمالات ، ففي نحو : قام زيد وعمرو يحتمل أن يكون القيام حصل من كليهما في زمان واحد ، أو من أحدهما أولاً ، أو من الثاني أولاً ، فهي تعطي معنى الجمع فقط من دون ترتيب^(٥) .

واحتجوا في مذهبهم بالسمع والقياس ، فأما السماع فقد أوردوا شواهد عدة لذلك منها :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾^(٦) قالوا ال سجود هنا بعد الركوع ، ولو كانت الواو تفيد الترتيب لكان الركوع قبل السجود^(٧) .

٢ - قوله تعالى : ﴿ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾^(٨) ، وفي سورة

الأعراف قال تعالى : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ ﴾^(٩) ، والقصة هنا واحدة وهذا يدل على أنها ليست للترتيب^(١٠) .

(١) ينظر : الأصول ٢ / ٥٥ .

(٢) ينظر : معاني الحروف للزجاجي ٣٦ .

(٣) ينظر : الإيضاح العضدي ٢٢١ .

(٤) ينظر : حروف المعاني للرماني ٥٩ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ١٣١ ، وشرح المفصل ٥ / ٦ ، والفاخر ٨١٥ ، والمساعد ٢ / ٤٤٤ ، والمهمع ٥ / ٢٢٣ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٣٨٢ ، وورصف المباني ٤٧٤ .

(٦) آل عمران : ٤٣ .

(٧) ينظر : المقتضب ١ / ١٤٨ ، والأصول ٢ / ٥٥ ، وشرح المفصل ٥ / ٨ .

(٨) سورة البقرة ، آية : ٥٨ .

(٩) سورة الأعراف ، آية : ١٦٢ .

(١٠) ينظر : التبصرة ١ / ١٣١ ، واللباب ١ / ٤١٧ ، وشرح المفصل ٥ / ٨ ، وشرح الرضي ٤ / ٣٨٢ ، والفاخر ٨١٤ ، والمهمع ٥ / ٢٢٤ .

وأما القياس فتمثل في الآتي :

١. أن العطف بالواو نظير التثنية والجمع ، والتثنية والجمع لا تقي د سوى الاجتماع ، والدليل على ذلك أنه إذا اختلفت الأسماء احتيج إلى الواو ، وإذا اتفقت جرت على التثنية والجمع ، وبيانه في نحو : (جاءني زيد وعمرو) ، وهنا تتعذر التثنية وإذا اتفقت قيل : (جاءني الزيدان والعمران)^(١) .
٢. قالوا : (الواو) تستعمل في مواضع لا يسوغ فيها الترتيب^(٢) ، يقول في ذلك الفارسي : ((وتقول اختصم زيد وعمرو ، واشترك بشر وبكر ، ولا يجوز بغيرها من حروف العطف ، وكذلك المال بين زيد وعمرو ؛ لأنها تدل على الجمع والمعنى فيه لا يصح إلا بها ، ولو قلته (بالفاء) أو ب (ثم) لجعلت الاختصاص والاشترار من واحد))^(٣) .

المذهب الثاني:

- من النحاة من يرى أن (الواو) تفيد الترتيب ، وينسب هذا المذهب إلى الكسائي^(٤) ، وقطرب^(٥) ، والفراء^(٦) ، وهشام^(٧) ، وأبي جعفر الدينوري^(٨) ،

-
- (١) ينظر : اللباب ١ / ٤١٨ ، وشرح المفصل ٥ / ٧ .
- (٢) ينظر : الإيضاح العضدي ٢٢١ ، واللباب ١ / ٤١٨ ، وشرح المفصل ٥ / ٧ ، وشرح الرضي ٣٨٢ / ٤ ، والفاخر ٨١٣ ، ٣١٤ .
- (٣) الإيضاح العضدي ٢٢١ .
- (٤) ينظر : شرح الرضي ٣٨٢ / ٤ .
- (٥) ينظر : حروف المعاني للرماني ٥٩ ، والارتشاف ٤ / ١٩٨٢ ، والجنى ١٥٨ ، والمغني ٢ / ٤٠٩ ، والمساعد ٢ / ٤٤٤ ، والهمع ٥ / ٢٢٤ .
- (٦) ينظر : شرح الرضي ٣٨٢ / ٤ ، والفاخر ٨١٣ ، والمغني ٢ / ٤٠٩ .
- (٧) ينظر : الارتشاف ٤ / ١٩٨١ ، والجنى ١٥٩ ، والمغني ٢ / ٤٠٩ ، والمساعد ٢ / ٤٤٤ ، والهمع ٥ / ٢٢٤ .
- (٨) الدينوري هو أحمد بن جعفر أبو علي الدينوري ، له كتاب في النحو أسماء (المهذب) توفى في مصر سنة ٢٨٩ ، ينظر : إنباه الرواة ١ / ٦٨ ، ٦٧ ، والأعلام للزركلي ١ / ١٠٧ ، وينسب له الرأي في الارتشاف ٤ / ١٩٨١ ، والجنى ١٥٩ ، والهمع ٥ / ٢٢٤ .

وثعلب^(١)، وغلامه^(٢)، وابن درستويه^(٣)، والربعي^(٤)، والشافعي^(٥)، كما ينسب
ينسب للكوفيين^(٦).

وقد احتجوا لذلك بالسمع، ومما احتجوا به:

١. أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾^(٧)، قال الصحابة: بَمَ
بَمَ نبدأ يارسول الله؟ فقال: ((ابدءوا بما بدأ الله تعالى به))^(٨)، فدل ذلك على
الترتيب^(٩).

٢. واستدلوا بما روي أن بعض الأعراب قام خطيباً بين يدي الرسول عليه
السلام، فقال في خطبته: "من أطاع الله ورسوله فقد رشد، ومن عصاهم فقد
غوى" فقال الرسول عليه السلام: "بئس خطيب القوم أنت"^(١٠)، قالوا: فلو كانت
الواو للجمع المطلق لما افترق الحال بين القولين^(١١).

(١) ينظر: شرح الرضي ٤ / ٣٨٢، والارتشاف ٤ / ١٩٨٢، والجنى ١٥٩، والمغني ٢ / ٤٠٩،
والمساعد ٢ / ٤٤٤، والهمع ٥ / ٢٢٤.

(٢) هو محمد بن عبد الوالد بن أبي هاشم عمر الزاهد، له تصانيف منها (شرح الفصيح)،
(الموشح). مات سنة ٣٤٥ هـ، ينظر إنباه الرواة ٣ / ١٧١، والبيغية ١ / ١٦٥، ١٦٦، وينسب له هذا
الرأي في الارتشاف ٤ / ١٩٨٢، والجنى ١٥٩، والمغني ٢ / ٤٠٩، والمساعد ٢ / ٤٤٤، والهمع
٥ / ٢٢٤.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٤ / ٣٨٢.

(٤) ينظر: حروف المعاني للرماني ٥٩، وشرح الرضي ٤ / ٣٨٢، والجنى ١٥٩، والمغني ٢ / ٤٠٩،
والهمع ٥ / ٢٢٤.

(٥) ينظر: حروف المعاني للرماني ٦٠، والمغني ٢ / ٤٠٩.

(٦) ينظر: رصف المباني ٤٧٤، والفاخر ٨١٣.

(٧) سورة البقرة: ١٥٨.

(٨) سنن الدارقطني، ٤٩٨ / ٢.

(٩) ينظر: شرح المفصل ٥ / ١٠.

(١٠) ينظر: صحيح مسلم، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، ٣٨٦ / ١.

(١١) ينظر: شرح المفصل ٥ / ١٠، والفاخر ٨١٤.

٣. واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾^(١).
قالوا: معلوم أن إخراج الأثقال إنما هو بعد الزلزال^(٢).

وقد أجاب عن ذلك أصحاب المذهب الأول ، فقالوا: إنَّ النبي عليه السلام لم يأمر بتقديم (الصفاء)؛ لأن اللفظ كان يقتضي ذلك ، وإنما بيّن عليه السلام المراد لما في (الواو) من الإجمال، ويدل على ذلك سؤال الجماعة : بم نبدأ؟ ولو كانت (الواو) للترتيب لفهموا ذلك من غير سؤال؛ لأنهم عرب فصحاء^(٣)، وأصحاب المذهب الأول لا يلزمون عدم الترتيب في (الواو)، ولكن الترتيب فيها يقع بحكم اللفظ من غير قصد له في المعنى ، ولو كانت موضوعة للترتيب لم تكن أبداً إلا مرتبة، وظهور عدم الترتيب في بعض الكلام وهي عاطفة يدل على أنها ليست للترتيب، ولكن المتكلم يقدم في كلامه المهم لديه^(٤).

أساس الترجيح عند البعلي:

لم يعتمد البعلي في ترجيحه على دليل.

الترجيح:

الراجح المذهب الأول، أي أن (الواو) تفيد الجمع؛ وذلك لقوة أدلة من قال بذلك، فما أوردوه من سماع كقوله تعالى : ﴿ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾، وأن السجود بعد الركوع وليس هنا ثمة ترتيب؛ أدعى لقبول مذهبهم ، وكذلك أدلة القياس لديهم قوية، وأبرزها أن (الواو) استعملت في مواضع لا يسوغ فيها الترتيب، مثل اشتراك عدد من الفاعلين في فعل واحد.

(١) سورة الزلزلة: ١، ٢ .

(٢) ينظر: رصف المباني، ٤٧٥ .

(٣) ينظر: شرح المفصل ١١ / ٥ .

(٤) ينظر: رصف المباني ٤٧٥ .

المجرور بعد (كم) الخبرية

نص المسألة:

يقول البعلي: "والجر بعد الخبرية بالإضافة؛ لأنها بمنزلة عشرة مرة ومئة أخرى، والمجرور بعدهما بالإضافة، فكذا (كم)، وروي عن الخليل وبعض الكوفيين أن الجرب (من) مقدرة كما تقدم في الاستفهامية، والصحيح الأول"^(١).

تحليل المسألة:

اختلف في عامل جر الاسم بعد (كم) الخبرية، وللنحاة في ذلك مذهبان:

المذهب الأول:

يذهب البصريون إلى أن الاسم بعد (كم) الخبرية مجرور بإضافة (كم) إليه^(٢)، يقول ابن السراج عن (كم) الخبرية: ((وهي في الخبر بمنزلة اسم لعدد غير منون نحو: مئتي درهم، فهي مضافة وذلك قولك: كم غلام لك قد ذهب))^(٣)، ويقول الزجاجي: ((فأما (كم) في الخبر فهي بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده...))^(٤).

وهو اختيار العكبري^(٥)، وجماعة من النحاة^(٦).

(١) الفاخر ٨٦١

(٢) ينظر: الإنصاف ١ / ٣٠٥، والهمع ٤ / ٨١،

(٣) الأصول، ١ / ٣١٧، ٣١٨.

(٤) الجمل للزجاجي ١٣٦.

(٥) ينظر: اللباب ١ / ٣١٦.

(٦) ينظر: التوطئة ٢٨٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٢٠، وشرح ابن الناظم ٧٤٠، والفاخر

٨٦١، والهمع ٤ / ٨٠.

والحجة عندهم أنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده، فكم هنا في تقدير (مائة أو ألف) ^(١).

ويرى العكبري أنه يمكن الاعتراض على ذلك بأمرين:

الأول: جواز ظهور (من) مثل: (كم من عبد ملكت)، ولو قيل: (عندي مائة من عبد) لم يجز.

الثاني: أن الجر لو كان بالإضافة لكانت (كم) معربة، كما تعرب (قبل) و (بعد) إذا أضيفت ^(٢). ويجاب عن ذلك بأن ظهور (من) لا يمنع عمل الاسم مثل: (عندي ثوب من خز)، فإن الجر هنا ب (من)، ولو قيل: (عندي ثوب خز) كان العمل لثوب، وأما الإعراب بعد الإضافة فغير لازم؛ لأن (لدى) تضاف كقوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ...﴾ ^(٣) فإنها مبنية بعد الإضافة؛ لأن علة البناء موجودة هنا في الحالين، فكذلك (كم) ^(٤).

المذهب الثاني:

يذهب الخليل ^(٥)، والكوفيون إلى أن الاسم بعد (كم) الخبرية مجرور ب (من) مقدرة ^(٦)، يقول الفراء في ذلك: ((ومن خفض قال: طالت صحبة من للكرة في (كم)، فلما حذفناها أعملنا إرادتها، فخفضنا...)) ^(٧).

(١) ينظر: الإنصاف ١ / ٣٠٥، والتبيين ٣٧٢، والفاخر ٨٦١.

(٢) ينظر: التبيين ٣٧٣، واللباب ١ / ٣١٦.

(٣) سورة النمل، آية: ٦.

(٤) ينظر: التبيين ٣٧٣، واللباب ١ / ٣١٦.

(٥) ينظر: الفاخر ٨٦١.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٣ / ١٨٠، والفاخر ٨٦١، والهمع ٤ / ٨١.

(٧) معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٩.

واحتجوا بأن خفض الاسم بعد (كم) في الخبر بتقدير (من)؛ لأنه إذا قيل: (كم رجل أكرمت، وكم امرأة أهنت) يكون التقدير في ذلك: كم من رجل أكرمت، وكم من امرأة أهنت، والدليل أن المعنى يقتضي ذلك^(١)، بالإضافة إلى أنها تظهر في بعض المواضع كقول: (كم من جبل) ولما عرف موضعها بقي عملها^(٢).

وأبطل مذهبهم بأن حرف الجر لا يجوز أن يعمل مع الحذف، وإنما يجوز ذلك في مواضع الضرورة^(٣)، كما أن ظهور (من) لا يمنع من الجر بالإضافة^(٤).^(٤) وضعفه ابن يعيش بقوله: ((وهو ضعيف؛ لأن المجرور داخل فيما قبله، فهما في موضع اسم واحد، ولا يحسن حذف بعض الاسم))^(٥).

أساس الترجيح عند البعلي:

لم يعتمد البعلي في ترجيحه على دليل.

الترجيح:

الراجح مذهب البصريين في أن الاسم بع (كم) الخبرية مجرور بإضافتها إليه؛ لأنها بمنزلة العدد المضاف إلى ما بعده.

(١) ينظر: الإنصاف ١ / ٣٠٤.

(٢) ينظر: الإنصاف ١ / ٣٠٧، واللباب ١ / ٣١٦، والهمع ٤ / ٨١.

(٣) ينظر: الإنصاف ١ / ٣٠٧، واللباب ١ / ٣١٦، والهمع ٤ / ٨١.

(٤) ينظر: التبيين ٣٧٣.

(٥) شرح المفصل ٣ / ١٨٠.

المسألة الزنبورية

نص المسألة:

يقول البعلي: ((تقول: (كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي)؛ لأن (إذا) للمفاجأة ويقع بعدها المبتدأ والخبر ف (هو) مبتدأ، والضمير للزنبور، ولا يخلو أن يكون خبراً، فيكون مرفوعاً أو حالاً، فالضمير معرفة لا يصلح للحال للزومها التثنية. وقال الكوفيون: الصواب: فإذا هو إياها والصحيح بل الصواب الأول))^(١).

تحليل المسألة:

منشأ هذه المسألة مناظرة بين الكسائي وسيبويه حين سأل الكسائي سيبويه ما تقول في: قد كنت أظن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها؟ فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب، فأجابته الكسائي: لحت^(٢). وفي هذه المسألة مذهبان:

الأول: مذهب البصريين:

وهو القول بما قال به سيبويه، أي (فإذا هو هي).

فأوجبوا الرفع في الضمير (هو) على الابتداء؛ وذلك لأن الجملة بعد (إذا) الفجائية لا تكون إلا ابتدائية، والمبتدأ لا بد له من خبر ولذلك رفع الضمير الثاني^(٣).

(١) الفاخر ٨٧٧.

(٢) ينظر: مجالس العلماء، ص ٩، ١٠، والأمالى النحوية، ٤ / ١٤٢، ١٤٣، وأمالى بن الشجري ٢ / ٣٤٨، ٣٤٩، والإنصاف ٢ / ٧٠٢، ٧٠٤، وشرح الرضي ٣ / ١٩٤، وتذكرة النحاة، ١٧٧، ١٧٨، والمغني ١ / ١٠٣، والأشباه والنظائر ٣، ٨٦.

(٣) ينظر: أمالي بن الحاجب ٤ / ١٤٢، الإنصاف ٢ / ٧٠٤، اللباب ١ / ٤٩٧، التذييل والتكميل ٤ / ٨٦.

ومذهبهم هو القوي عند النحاة، يقول ابن الحاجب بعد الحديث عن المذهبين: ((وأقواها الأول، لما في الثاني من كثرة التقدير، وا لخروج عن الظاهر))^(١)، كما صححه ابن الشجري في أماليه^(٢)، ويراه ابن هشام هو وجه الكلام؛ لورود شواهد عليه في القرآن الكريم^(٣) كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ ﴾^(٥).

المذهب الثاني: (مذهب الكوفيين):

وهو ما قال به الكسائي أي (فإذا هو إياها)^(٦)، وقد بين الرضي بقوله: ((والكوفيون يجيزون نحو: خرجت فإذا زيد القائم بنصب القائم، على أن زيدا مرفوع بالظرف، كما في نحو: في الدار زيد؛ لأن (إذا) المفاجأة عندهم ظرف مكان (...))^(٧).

وقد احتجوا لذلك بالسمع والقياس، فأما السماع قالوا بأن أبا زيد الأنصاري^(٨) حكى عن العرب: ((قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها))^(٩)، وهي حكاية الكسائي في المناظرة المشهورة.

(١) أمالي بن الحاجب ٤ / ١٤٣.

(٢) ينظر: أمالي بن الشجري ٢ / ٣٤٩.

(٣) ينظر: المغني ١ / ١٠٦.

(٤) سورة الأعراف، آية: ١٠٨.

(٥) سورة طه، آية: ٢٠.

(٦) ينظر: الإنصاف ٢ / ٧٠٢، واللباب ١ / ٤٩٧، وشرح الرضي ٣ / ١٩٤، والتذليل والتكميل ٨٦ / ٤.

(٧) شرح الرضي ٣ / ١٩٤.

(٨) أبو زيد الأنصاري: هو سعيد بن أوس بن ثابت، أحد أئمة الأدب واللغة من أهل البصرة، حدث عن عمرو بن عبيد وأبي عمر بن العلاء، له كتاب الهمز وكتاب النوادر، توفي سنة ٥٢١هـ، انظر طبقات الزبيدي ١٦٥، ١١٦، وإنباه الرواة ٢ / ٣٠، ٣٣، والأعلام ٣ / ٩٢.

(٩) ينظر: الإنصاف ٢ / ٧٠٤، وتذكرة النحاة ١٨٠.

واحتجاجهم بالقياس يتمثل في الآتي:

١. قالوا بأن (إذا) الفجائية ظرف مكان، والظرف يرفع ما بعده، وعملت في الخبر عمل (وجدت)؛ لأنها بمعناها^(١)، وينسب^(٢) هذا القول إلى أبي بكر بن بن الخياط^(٣).
٢. يقول ثعلب: إن الضمير (هو) عماد، أي ضمير فصل، ونصبت (إذا) ما بعده؛ لأنها بمعنى وجدت^(٤).
٣. قالوا: ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع^(٥)، والشاهد لهذا قراءة الحسن البصري: (إياك يُعبدُ)^(٦).
٤. قيل: الضمير جاء منصوباً؛ لأنه مفعول به، وأصل الكلام (فإذا هو يساويها)، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، وينسب هذا التوجيه لابن مالك^(٧)، مالك^(٧)، والشاهد عليه قراءة علي رضي الله عنه: (لئن أكله الذئب ونحن عصابةً)^(٨).

(١) ينظر: الإنصاف ٢ / ٧٠٤، وشرح الرضي ٣ / ١٩٤، والمغني ١ / ١٠٦.

(٢) ينظر: المغني ١ / ١٠٦، وتذكرة النحاة ١٧٩.

(٣) أبو بكر بن الخياط: هو محمد بن أحمد بن منصور النحوي. من أهل سمرقند له تصانيف

منها: معاني القرآن، النحو الكبير، وهو من شيوخ أبي علي الفارسي. توفي ٣٢٠هـ.

ينظر: طبقات الزبيدي ١١٧. وإنباه الرواة ٣ / ٥٤، والبلغة ٢٥٢، والأعلام ٥ / ٣٠٨.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢ / ٧٠٤، وشرح الرضي ٣ / ١٩٥، وتذكرة النحاة ١٧٨.

(٥) ينظر: المغني ١ / ١٠٦.

(٦) سورة الفاتحة آية: ٥، ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ١ / ٣٦٤.

(٧) ينظر: المغني ١ / ١٠٧.

(٨) سورة يوسف، آية: ١٤، ينظر إعراب القراءات الشواذ ١ / ٦٨٣.

٥. أنه مفعول مطلق، وأصل الكلام فإذا هو يوسع لسعتها، ثم حذف الفعل كما تقول: (ما زيدٌ إلا شربَ الإبل) ثم حذف المضاف، وهذا التوجيه نقله الشلوبين عن الأعم^(١).

٦. أن الضمير الثاني منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل (فإذا هو ثابت مثلها)، ثم حذف المضاف فانفصل الضمير، وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النياية، ونظير ذلك قولهم: (قضية ولا أبا حسن لها) على إضمار (مثل) فحذف (مثل) وناب عنه الضمير بعد انفصاله، وأخذ إعرابه وهو النصب^(٢).

وقد اعترض على حجج الكوفيين بما يلي:

١. رد احتجاجهم بالسمع، يقول ابن الشجري: ((ولما لم يظفر الكسائي بحجة قياسية يدفع بها إنكار سيبويه للنصب كان قصاراه الالتجاء إلى السماع، والتشبه بقول أعراب أحضروا فسئلوا عن ذلك، وكان للكسائي بهم أنسة^(٣)، ويرى الأنباري ذلك احتجاجاً شاذاً لا يع بأبه، كالجزم ب (لن)، والنصب ب (لم)؛ ولأنه قد روي أنهم أعطوا على متابعة الكسائي جعلاً، فلا يكون في قولهم حجة لتطرق التهمة في الموافقة^(٤).

كما رد احتجاجهم بالقياس:

١. فأبطل القول بأن (إذا) الفجائية بمنزلة (وجدت)؛ لأنها لو كانت كما قيل لوجب أن ترفع فاعل وتنصب مفعولين. وقولهم إنها بمعناها ولا تعمل عملها قيل: بأنها في اللفظ ظرف مكان، وظرف المكان يجب رفع المعرفتين بعده.

(١) ينظر: المغني ١ / ١٠٧.

(٢) ينظر: أمالي بن الحاجب ٤ / ١٤٢، والمغني ١ / ١٠٧.

(٣) أمالي بن الشجري ٢ / ٣٥.

(٤) ينظر: اللباب ١ / ٤٩٨، الإنصاف ٢ / ٧٠٤.

وقولهم: إنها تعمل عمل الظرف وعمل (وجدت) فترفع الأول؛ لأنها ظرف،
وتنصب الثاني على أنها فعل ينصب مفعولين، أبطل أيضاً؛ لأن أعمالها عمل
الظرف يُبقي المنصوب بلا ناصب، وإعمالها أعمال الفعل يُلزم إيجاد فاعل
ومفعولين، وليس إلى ذلك سبيل^(١).

٢. أبطل قول ثعلب بأن (العماد) عند الكوفيين وهو ضمير (الفصل) عند
البصريين متفق على أنه يجوز حذفه من الكلام، ولا يخلت المعنى مثل: (كان
زيد هو القائم) و (كان زيد القائم)^(٢).

٣. رد ابن هشام توجيه ابن مالك في أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير
الرفع، بأن ذلك لا يتأتى فيما أجازوه في نحو: (فإذا زيد القائم) بالنصب، وأن
هذا يوجه في النعت المقطوع، أو حال على زيادة (أل) وهذا لا يقاس عليه^(٣).

٤. اعترض على قول أن الضمير منصوب على الحال بأن ذلك يصح فيما يمكن
أن يجعل حالاً، وأما إذا كان الاسم الثاني معرفة فلا يصح ذلك ولا سيما إن
كان مضمراً^(٤).

أساس الترجيح عند البعلي:

لم يعتمد البعلي على أي دليل في ترجيحه.

الترجيح:

-
- (١) ينظر: الإنصاف ٢/ ٧٠٥، وتذكرة النحاة ١٧٩، ١٨٠، والمغني ١/ ١٠٦، ١٠٧.
(٢) ينظر: الإنصاف ٢/ ٧٠٥، وشرح الرضي ٣/ ١٩٥، ينظر: تذكرة النحاة ١٨٠.
(٣) ينظر: المغني ١/ ١٠٦.
(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٤/ ١٤٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٥٠، وتذكرة النحاة ١٧٩.

الراجح مذهب البصريين؛ لورود السماع به ، فعليه شواهد من القرآن
الكريم وذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ بِبَيْضَاءٍ﴾ ، أما مذهب الكوفيين فتضعفه
كثرة التقديرات.

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

في ختام دراستي لترجيحات البعلي في كتابه (الفاخر) وبتوفيق من الله عز وجل، اتضح النتائج الآتية :

١. للبعلي شخصية متميزة، فقد أُلّف في علوم العربية من نحو ولغة، كما أُلّف في علوم الدين من فقه وحديث، وقد برز ذلك في مؤلفاته.
٢. اعتمد في شرحه لـ (الجمل) على ذكر نص الجرجاني في المقدمة، ثم يعقب عليه بالشرح، معتمداً في شرحه على ذكر آراء العلماء، مصرحاً في الغالب بذكر رأيه، وآراء البعلي تستند في أكثرها على أدلة النحو وأصوله، مما يدل على دقة علمه في النحو.
٣. برز مذهب البعلي من خلال الدراسة فقد كان بغدادى الاتجاه، فهو يتبع آراء البصريين في غالب المسائل، ولم يؤيد الكوفيين إلا في أربع هي: العامل في المضارع، القول في ظرفية (سوى)، العامل في المستثنى بـ (إلا)، وتقديم خبر (ليس) عليها.
٤. تابع (سيبويه) في سبع عشرة مسألة، بينما تابع جمهور النحاة في ست عشرة مسألة، وهذا دليل واضح على أن البعلي قد تأثر بعقلية (سيبويه)، ولا غرابة في ذلك فهو يحذو حذو غالب علماء النحو، فـ (سيبويه) شيخ النحاة، وكون البعلي يسير على منهج (سيبويه) دليل على أن فكره النحوي كان متعمقاً.
٥. اعتمد البعلي كثيراً في ترجيحاته على الدليل العقلي، فقد دأب على عمله عقله في أحكامه النحوية، وبرز ذلك في مجموعة من المسائل، عددها ثلاث عشرة مسألة، منها: (أصل نون المثني والجمع)، و(علامة الصرف)، و(تأخر الاستفهام عن الأفعال المتعدية لمفعولين)، ويعقب بهذا الدليل في مسائل أخرى بعد أن يدلل بأصول النحو من سماع وقياس وغيره، من ذلك حكمه في علة بناء (فعال) من

(أفعل) فقد اعتمد على قياس الشبه، فهو يرى أن (فعال) من (أفعل) مبني؛ لأنه أشبه الحرف في عدم التعلق بعامل، ويؤكد هذا بالدليل العقلي، فهذا القول مطرد في الكلام ولا ينتقض بشيء .

٦. في مجال اعتماده على السماع كان أكثر من إيراد الشواهد الشعرية، وهذا حال كثير من النحاة؛ لأن الشعر في نظرهم يمثل لغة العرب، والاهتمام به من قبل البعلي ما هو إلا مظهراً من مظاهر اهتمامه بالسماع .

٧. لم يغل البعلي العلة النحوية، فقد علل للقواعد التي يؤيدها بعلة مناسبة ومقنعة، وقد كان اعتماده بشكل واضح على علة الشبه وهي من العلل القياسية، من ذلك منعه تقديم خبر (ليس) عليها؛ لأنها تفيد النفي، وهي غير متصرفة، وبهذا أشبهت (ما) النافية و(عسى).

٨. رد البعلي بعضاً من آراء العلماء في مجال إثبات أحكامه، وهذا دليل على مقدرته في استنباط الأحكام، ولم يكن مكتفياً بالرد فقط، وإنما كان يتبع هذا بأدلة النحو المعروفة؛ ليثبت ما ذهب إليه بالأدلة القاطعة، من ذلك ترجيحه لكون حروف المد واللين في المثني والجمع حروف إعراب، ورد المذاهب الأخرى في هذه المسألة، مستنداً على قياس الشبه .

٩. كان البعلي متابعاً لآراء بعض النحاة، لكن البارز لديه هو متابعة شيخه ابن مالك في بعض الترجيحات، فقد بلغ مجموع المسائل التي تابع فيها ابن مالك سبع عشرة مسألة، منها : زيادة (كان) آخراً، تعدد الحال وصاحبها مفرد، حكم الضمير المتصل باسم الفاعل، فعلية (أفعل) في صيغة (ما أفعله).

١٠. لم يدل البعلي على رأيه في تسع مسائل، ولعل قلة عدد المسائل التي لم يدل فيها بدليل مقارنة بأدلته على المسائل الباقية دليل قوي على استفادته من علم أصول النحو، ومدى النظر الثاقب في استخدام هذه الأدلة في غالب ترجيحاته.

الفهارس العامة

١ فهرس الآيات القرآنية.

٢ فهرس الأحاديث النبوية.

٣ فهرس الأشعار والأرجاز.

٤ فهرس الأعلام.

٥ فهرس المصادر والمراجع.

٦ فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

رقم الصفحة	رقمها	اسم السورة	الآية
٤٥١	٥	الفاتحة	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾
٤٤٢	٥٨	البقرة	﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾
٢١٤	١٠٨	البقرة	﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾
٢٤١ - ٢٤٠	١٥٠	البقرة	﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾
٤٤٤	١٥٨	البقرة	﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾
١٥٨	٢٦٧	البقرة	﴿وَلَسْتُمْ بِتَّائِبِينَ﴾
١٩٧	٢٧١	البقرة	﴿فَنِعْمَ هِيَ﴾
٤٤٢	٤٣	آل عمران	﴿وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾
١٨٥	١١٣	آل عمران	﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾
١٢٢ - ١٢٠	١٦٧	آل عمران	﴿هُمُ لِلْكَافِرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾
٧٥	٧٨	النساء	﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾
٣٧٧	١٢٨	النساء	﴿وَإِن أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا﴾
٢٣٦	١٤٦	النساء	﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾
٢٤٢	١٤٨	النساء	﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَى مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾
٢٤٢	١٥٧	النساء	﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاعِ الظَّنِّ﴾
٢٣٦	١٧٥	النساء	﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَتِنَا وَفَضْلِ﴾
١٧٧	٣٨	المائدة	﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾

رقم الصفحة	رقمها	اسم السورة	الآية
٣٥٩	٩٥	المائدة	﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾
٢٩٧	١٣٢	الأنعام	﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ ﴾
٤٥٠	١٠٨	الأعراف	﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ ﴾
٤٤٢	١٦٢	الأعراف	﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ ﴾
٣٧٧	٦	التوبة	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾
٢٩٠	٨	هود	﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾
١٢٥	٧٢	هود	﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾
٤٥١	١٤	يوسف	﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾
٢٩٩ - ٢٩٧	٣١	يوسف	﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾
٣٦٩	٢	الحجر	﴿ رَبِّمَا يَؤُودُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾
١٥٩	١٨	الكهف	﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾
١٠٦	٣١	الكهف	﴿ نِعَمَ الثَّوَابِ ﴾
١١٦	٥٠	الكهف	﴿ يَأْتِسُّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾
٤٥٠	٢٠	طه	﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ ﴾
١٥١ - ١٤٩	٨٩	النمل	﴿ وَهُمْ مِنْ فِرْعَ يَوْمِئِذٍ مُنْتَوِنُونَ ﴾
٢٤٥	٣٣	العنكبوت	﴿ إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا أُمَّرَاتَكَ ﴾
٢١٤	٥٥	الصفافات	﴿ فَأَطَّلَعَ فَرَّاءَهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾
٤٣٢	٣٠	ص	﴿ وَوَهَبْنَا لِداوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾
٢٠٦	٦٧	الزمر	﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَتَّى قَدَرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ ﴾

رقم الصفحة	رقمها	اسم السورة	الآية
			﴿وَتَعَلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾
٣١٥ - ٣١٦	٧٣	الزمر	﴿حَقٌّ إِذَا جَاءَ وَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾
٣٩٣	٥ - ٣	الجاثية	﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَأَخْلَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾
٢١٥	١٦	محمد	﴿حَقٌّ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ﴾
٣٧٥	٩	ق	﴿جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾
١٤٩	٢٢	الذاريات	﴿إِنَّهُ لِحَقِّ نِثْلِ مَا أَنْتُمْ نَطِقُونَ﴾
٢٩٤	٢	الواقعة	﴿لَيْسَ لَوْعِنَهَا كَاذِبَةٌ﴾
٣٧٤	٩٥	الواقعة	﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾
٤٠٢	١٢	المجادلة	﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرٌ﴾
١٧٦	٨	الجمعة	﴿إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾
١٣٠	١٢	المزمل	﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾
٢٩٧	٤٠	القيامة	﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ مَجِّئَ الْمَوْقِ﴾
٣١٦	٢ - ١	الانشقاق	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُمَّتْ﴾
١٨٥	٢٢	الغاشية	﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾
٢٣٧	٥	الضحى	﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾
٢٧٠	١٥	العلق	﴿لَنَسْفَعًا﴾
٤٤٥	٢ - ١	الزلزلة	﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾

فهرس الأحاديث النبوية

رقم الصفحة	الحديث
٤٤٤	((ابدعوا بما بدأ الله تعالى به))
٢٣١	((إن يكنه فلن تسلط عليه))
٤٤٤	((بئس خطيب القوم أنت))
٢١١	((ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود.))
١٧٢	((يارب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة))

فهرس الأشعار والأرجاز

أولاً: الأشعار:

رقم الصفحة	البحر	القائل	القافية
باب الهمزة			
فصل الهمزة المضمومة			
٢٢٣	الوافر	زهير بن أبي سلمى	الدماءُ
باب الباء			
فصل الباء المفتوحة			
١١٠	الوافر	الحارث بن ظالم	الرقابا
فصل الباء المضمومة			
٣٠٧	الوافر	---	تخبُّ
٣١٧	الكامل	---	الخبُّ
٢٦٦	الوافر	جابر بن رألان	الخطوبُ
٢١٣	البسيط	أبوداؤد الإيادي	مكذوبُ
٣٩٧	الطويل	العجير السلولي	نجيبُ
فصل الباء المكسورة			
٢٨٣	المنسرح	جرير	العلب
باب التاء			
فصل التاء المضمومة			
١٦٤	الوافر	عمر بن قعاس	تبيتُ
باب الدال			
فصل الدال المفتوحة			
١٠٢	الطويل	الفرزدق	عودا
فصل الدال المكسورة			

رقم الصفحة	البحر	القائل	القافية
٦٦	الطويل	---	هند
باب الراء			
فصل الراء المضمومة			
٣٤	البيسط	ابن هرمة	أنظورُ
٨٣	الطويل	تأبطُ شراً	تصفرُ
٣٦٩	الكامل	ثابت قطنة	عارُ
فصل الراء المكسورة			
٢٠٦	الكامل	النابعة الذبياني	حذارِ
١٠٨	البيسط	مجنون ليلي	السمرِ
٢٢١	الطويل	نصيب بن رباح	ماندري
باب العين			
فصل العين المضمومة			
٣٥٤	الطويل	كثير عزة	يتضرعُ
٢١٦	الطويل	النابعة الجعدي	ينفعُ
باب القاف			
فصل القاف المضمومة			
٣٠٧	الطويل	---	لاحقُ
باب الكاف			
فصل الكاف المفتوحة			
٢١٤	الطويل	الأعشى الكبير	لسوائكا
باب اللام			
فصل اللام المكسورة			
١٧٢	الخفيف	الأعشى	أقتالِ
١٤٨	البيسط	لأبي قيس الأسلت	أوقال

رقم الصفحة	البحر	القائل	القافية
٣٨٢	البسيط	---	الجدل
٦١	الكامل	لأبي كبير الهذلي	مهبل
باب الميم فصل الميم المفتوحة			
١١٧	الطويل	عباس بن مرداس	المقدما
٢٤٦	الطويل	---	معظما
فصل الميم المضمومة			
٢٦٢	الوافر	الحارث بن خالد	هشامُ
باب النون فصل النون المفتوحة			
٤٢٨	البسيط	جرير	من كانَ
فصل النون المكسورة			
١٧١	الطويل	رجل من أزد السراة	أوانٍ
١٧٩	الوافر	سحيم بن وثيل	تعرفوني
١٧٣	الطويل	امرؤ القيس	فقداني
٢٣٢	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	لبانها
باب الياء فصل الياء المفتوحة			
٢٩٥	الطويل	مجنون ليلي	حافيا
١٧٧	الطويل	زهير بنت أبي سلمى	غاديا

ثانياً: الأرجاز:

باب الراء		
فصل الراء الساكنة		
٢٠٤	---	ينتصرُ
فصل الراء المفتوحة		
١٣٠	---	أطيرا
باب الكاف		
فصل الكاف المفتوحة		
٣٩٧	---	أهواكا
باب النون		
فصل النون المفتوحة		
٤٣١	عبدالله بن رواحة	دينا
فصل النون المكسورة		
١٠٥	---	المنة

فهرس الأعلام

رقم الصفحة	العلم
٤٢٢ - ٤٥	الأبذي
٨	أحمد الشريشي
٨	الإزنيقي
٨٦ - ١٠٦ - ١٦٢ - ١٦٥ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٥٨ - ٣٠١ - ٤١٠	الأزهري
٢٥٧	الأشموني
٣٩٤ - ٣٤٠ - ٣٦	الأعلم
-١٤٠ - ١٣٩ - ١٣٦ - ٨٥ - ٦٦ - ٤٨ - ٤٤ - ٣٤ - ٣٣ -٣١١ - ٣٠٧ - ٢٨٢ - ٢٧٤ - ٢٣٨ - ٢٣٥ - ٢٢٤ - ١٦ ٤٥٢ - ٤٢٠ - ٣٧٩ - ٣٧٨ - ٣٧١ - ٣٧٠ - ٣٥٠ - ٣٣٥	ابن الأنباري
٣٢٣ - ١٤٢ - ٢٥٧	ابن باشاذ
١٧٤ - ١٤٢	ابن الباذش
٨	الباقولي
٤٢٦ - ٢٩٠ - ٥٤	ابن برهان
٣٢٠ - ٣١١ - ٢٨٩ - ٧٤ - ٨٣ - ٨	البطليوسي
١١	البغدادي
١٨٦	أبو بكر بن شقير
٨	البلنسي
٤٤٤ - ٤١٨ - ٣٣٢ - ١٥٦ - ٣٧	ثعلب
٨	الثعلبي
٣٤٩ - ٣٢٠ - ١٧٠ - ١١٦ - ٣٨	الجرمي
٤٣٤ - ٤٣٠	الجزولي
٤٢٠ - ٣٨١ - ٣٣١ - ٥٨ - ٥٦	أبو جعفر النحاس
٣٩١ - ٢٢٧	ابن جني
-٢٧٩ - ٢٥٦ - ٢٣٤ - ٢١٠ - ١٧٧ - ١٢٢ - ٧٤ - ٦٥ - ٤٤ ٤٣٤ - ٤٣٣ - ٤٢٧ - ٤٠٠ - ٣٤٤ - ٣٢٩ - ٢٩٣	الجوهري

العالم	رقم الصفحة
ابن الحاجب	٥٦ - ٣٢١ - ٣٩١ - ٤٥٠
الحريري	٣٣٥
أبو الحسن البصري	٢٠٦
أبو حيان	٤١ - ٧٣ - ٧٤ - ٨٨ - ١٠٢ - ١٤٦ - ١٥١ - ١٦٣ - ١٦٥ - ١٧٤ - ٢٣٦ - ٢٤٦ - ٢٥٦ - ٢٦٢ - ٢٦٧ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٤٤ - ٣٤٢ - ٣٥٥ - ٣٦٣ - ٣٧٩ - ٣٨٥ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٣٤
ابن خروف	١١٧ - ١٢٢ - ١٤٢ - ١٤٦ - ٣٦٢ - ٣٧٤ - ٤٢٦
ابن الخشاب	٨ - ٢٥٤
الخضراوي	٨٧
خطاب	٤٣٠
الأخفش	٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٥٢ - ٦٥ - ١١٦ - ١١٨ - ١٣٤ - ١٦٨ - ١٧٠ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠٦ - ٢٤١ - ٢٤٥ - ٣١٦ - ٣٢٢ - ٣٤٠ - ٣٤٦ - ٣٧٩ - ٣٧٥ - ٣٨٤ - ٣٩٠ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٣٠ - ٤٣٥
الخليل بن أحمد الفراهيدي	٤٣ - ١٦٤ - ١٧٠ - ١٩٧ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٣٦١ - ٤٠١ - ٤٠٣ - ٤٢١ - ٤٣٤ - ٤٤٦ - ٤٤٨
الخوارزمي	٨ - ٣٢٣ - ٤٠٦
ابن درستويه	١٧١ - ٢٠٠ - ٤٠٦ - ٤٣٠ - ٤٤٤
دريود	٤٣١
الذهبي	١٢
الربيعي	٣٥ - ٤٣١ - ٤٤٤
ابن أبي الربيع	١٧١
الرضي	٣١ - ٣٣ - ٤٥ - ٤٧ - ١٢٥ - ١٦٢ - ١٧٣ - ١٨٢ - ٢٦١ - ٢٦٦ - ٢٧٣ - ٢٧٥ - ٢٩٤ - ٣٠٨ - ٣٢٢ - ٣٣٢ - ٣٤٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٦٨ - ٣٧٤ - ٣٩٤ - ٣٩٩ - ٤٠٣ - ٤٣٥ - ٤٣٩
الرماني	٦٧ - ١٣٤ - ٢٣١ - ٢٤٧ - ٢٦٧ - ٣٤٦
الرؤاسي	١٩٤ - ١٩٥

رقم الصفحة	العلم
٣٠٢ - ٩	الرندي
٤٣٠	الزبيدي
-١٤٠ -١٣٥ -١٣٤ -١١٧ -٧٤ -٦٧ -٦٤ -٤٧ -٣٤ -٣٢٦ -٢٨٧ -٢٨٣ -٢٧٩ -٢٦٠ -٢٥٠ -١٧٠ -١٤٦ ٣٩٧ -٣٩٣ -٣٣٢ -٣٢٧	الزجاج
-٢٦١ -٢٦٠ -٢٥٠ -٢١٣ -١٩٨ -٨٩ -٤٧ -٤٤ -٣٢ ٤٤٦ -٤٤٢ -٤٢٧ -٣٤٦ -٣٣٧ -٣٢١	الزجاجي
-٢٩٠ -٢٥٤ -٢٤٧ -١٨٥ -١٨٣ -١١٨ -١٠٦ -٧٢ -٥٦ ٣٥٧ -٤٢٧ -٤٠٠ -٣٢١	الزمخشري
٤٧ -٣٢	الزيادي
١٢	السبكي
-١٨٧ -١٨٥ -١٥٨ -١٥٤ -١٤٢ -١٢٣ -١٠٩ -٥٦ -٤٠ -٣٣٧ -٣٢٢ -٣٢٠ -٢٨٧ -٢٣٠ -١٩٩ -١٨٢ -١٨٧ -٤٣٤ -٤٢٩ -٤٢٧ -٤١٣ -٤٠٩ -٣٩٢ -٣٨١ -٣٤٩ ٤٣٤ -٤٤٦ -٤٤٢	ابن السراج
٢٨٠ -١٢٩ -٣٩	السهيلي
-٧٧ -٧١ -٦٥ -٥٧ -٤٩ -٤٤ -٤٣ -٤١ -٣٠ -٢٩ -١٢٧ -١٢٢ -١٢١ -١٠٩ -١٠٥ -٩٣ -٨٩ -٨٧ -٨٢ -١٦٧ -١٦٥ -١٦٤ -١٥٧ -١٤٢ -١٣٩ -١٣٣ -١٣٠ -١٩٧ -١٨٥ -١٨٢ -١٨٠ -١٧٧ -١٧٢ -١٧١ -١٧٠ -٢٤٩ -٢٤٧ -٢٤٤ -٢٣٠ -٢٢١ -٢١٧ -٢١٣ -٢٠٩ -٢٨٩ -٢٨٧ -٢٨٢ -٢٨٠ -٢٧٨ -٢٦٧ -٢٦٥ -٢٥٩ -٣٢٥ -٣٢٢ -٣١٩ -٣١٠ -٠٥ --٣٠٣ -٣٠١ -٢٩٧ -٣٧٧ -٣٦٦ -٣٦٢ -٣٦١ -٣٥١ -٣٤٤ -٣٣٤ -٣٢٦ -٤١٣ -٤١١ -٣٩٦ -٤٠١ -٤٠٠ -٣٩٢ -٣٩١ -٣٩٠ -٤٤٩ -٤٤١ -٤٣٤ -٤٢٧ -٤٢٦ -٤٢٢ -٤٢١ -٤٢٠ ٤٥٤ -٤٢٥	سيبويه

العالم	رقم الصفحة
ابن السيد	٢٦
السيرافي	-١٤٢ -١٢٥ -١٢٣ -٩٠ -٨٢ -٦٧ -٦٤ -٥٧ -٥٤ -٣٢٠ -٣٠٧٣١٠ -٢٩٠ -٢٨٨ -٢٧٠ -٢٦٨ -٢٤٩ -١٥٦ ٤٢٧ -٤٠٥ -٣٩٣ -٣٤٩ -٣٤٢ -٣٤٠
السيوطي	-٢٦٢ -١٧٤ -١٧٣ -١٦٣ -٩٣ -٩١ -٨٨ -٤٠ -٣٩ ٤٣٧ -٤١٠ -٣٩٧
الشاطبي	٣٧١ -٣٦٨ -٢٩٦ -٢٦٥ -١٣٤ -٩١ -٤٧
الشافعي	٤٤٢
ابن الشجري	٤١٠
الشلوبين	٤٣٣ -٤٢٧ -٤١١ -٣٨٤ -٢٩٠ -١١٧
الصبان	٤٣٧ -٣٣٢ -٣٠٢
الصرصري	١٢
الصريري	٣٣٤ -٣٤٦ -٣٤٠ -٥٨ -٣٠
ابن طاهر	٣٧٤ -٣٣١ -٢٩١ -١٧٤
ابن الطراوة	٣٧٤
ابن طلحة	٣٩٣ -٣٦
ابن أبي العافية	٣٦
ابن عبدالدايم	١٠
عبد القاهر الجرجاني	-٣٢١ -٢٨٨ -٢٨٢ -٢٥٧ -٢٥٤ -١٨٣ -١٤٠ -١٣٧ ٤٥٤ -٣٥٦ -٣٣٤ -٣٢٧ -٣٢٥
ابن عبد الهادي	١١
ابن عبد الوارث	٢٨٨
أبو عبيدة	٢٤١
ابن عصفور	-٩٠ -٨٣ -٧٤ -٧٣ -٧٢ -٦٦ -٦٠ -٥٨ -٥٠ -٤٩ -٢٢٨٢٤٦ -٢٢٦ -٢١٠ -٢٠٧ -١٩٨ -١٤٧ -١٠٢ -٩١ -٣٥٧ -٣٥٣ -٣٤٩ -٣٤١ -٣٤٠ -٣٣٢ -٢٩٥ -٢٩٠ ٤٣٠ -٤٢٩ -٤٢٠ -٤٠٥ -٣٦٤ -٣٥٨

العلم	رقم الصفحة
ابن عقيل	٨٧ - ٤١٠
العكبري	٧٥ - ١٦٩ - ١٧٨ - ١٨٦ - ٢٥٧ - ٢٧٥ - ٢٨٠ - ٣٠١ ٣٠٢ - ٣٢٩ - ٣٥٠ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٨١ - ٤١٤ - ٤٢٦ ٤٢٧ - ٤٣٧ - ٤٤٦
أبو علي الفارسي	٢٩ - ٣٠ - ٤١ - ٤٤ - ٥٦ - ٦٥ - ٧٤ - ١٠٩ - ١١٦ ١٢٢ - ١٢٥ - ١٤٢ - ١٥٨ - ١٧٤ - ١٨٦ - ١٩٨ - ٢١٠ ٢١٢ - ٢٢١ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٥ - ٢٩٩ - ٣٣١ - ٣٣٧ ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٤ - ٣٥٨ - ٣٨١ - ٣٩١ - ٤٠٠ - ٤١٠ ٤١١ - ٤٢٦ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٤٣
عمر الكرمانى	١١
عيسى ابن عمر	١٧٠ - ١٨٠
أبو الفتح البجلي	٢٩ - ٤١ - ٤٣ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٩ - ٦٠ - ٦٢ - ٦٤ ٦٩ - ٧١ - ٧٧ - ٨٤ - ٨٦ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٣ - ١٠٢ - ١٠٥ ١٠٨ - ١١٦ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢٧ - ١٣١ - ١٣٣ - ١٣٩ ١٤٧ - ١٥٣ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٦١ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٧ ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧٦ - ١٧٩ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٥ - ١٩٠ ١٩٥ - ١٩٧ - ٢٠٢ - ٢٠٩ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢٢٠ - ٢٢١ ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٨ - ٢٣٠ - ٢٣٢ - ٢٣٤ - ٢٣٩ - ٢٤٠ ٢٤١ - ٢٤٤ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥١ - ٢٥٣ - ٢٥٧ - ٢٥٨ ٢٥٩ - ٢٦٣ - ٢٦٥ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٦ - ٢٧٨ - ٢٨١ ٢٨٢ - ٢٨٤ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٦ - ٢٩٧ ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٦ - ٣٠٨ - ٣١٠ - ٣١٥ ٣١٧ - ٣١٩ - ٣٢٣ - ٣٢٥ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٨ - ٣٣٩ ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٥٢ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٩ - ٣٦١ - ٣٦٥ ٣٦٦ - ٣٧٣ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٧ - ٣٨٩ ٣٩٤ - ٣٩٦ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٩ - ٤١٠ ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢٦ ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٥ - ٤٤٦

العالم	رقم الصفحة
	٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٣ - ٤٥٤
الفراء	٣٧ - ٤٧ - ٦١ - ٧٥ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٧ - ٩٥ - ١١١ - ١١٦ ١٤٣ - ١٥١٥ - ١٦٨ - ١٧١ - ١٨٠ - ١٩٠ - ١٩٣ - ٢٠٠ ٢٠٦ - ٢١٠ - ٢٤١ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٨٠ - ٢٨٤ - ٢٨٩ ٢٩٩ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣٢ - ٣٧٤ - ٣٩١ - ٣٩٣ - ٤٤٣ - ٤٤٨
ابن فلاح اليميني	٤٣٩ - ٤٤٠
قطرب	٣٢ - ٤٧ - ٢٨٠ - ٣١٣ - ٤٣٤
ابن القيم	١٢
الكسائي	٣٧ - ٦١ - ٧٥ - ٨٦ - ٨٧ - ١٠٩ - ١٢٢ - ١٤٥ - ١٥٩ ١٦٧ - ١٧١ - ١٩١ - ٢٢٧ - ٢٦٦ - ٣٦٨ - ٣٧٩ - ٣٩٣ ٤٤٣ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥٢
الكافيجي	٣٩٠
ابن كيسان	٤٤ - ٧٣ - ١٠٩ - ١٥٦ - ٣٢٧ - ٣٣٧ - ٣٥٥ - ٣٩٧ - ٤٠٣ ٤٢٦ - ٤٣٥
المازني	٣٤ - ٣٦ - ٤٩ - ٥٢ - ٦٥ - ١١٧ - ١٢٢ - ١٧٠ - ٣٨٤ ٣٨٦ - ٤٠١ - ٤٢٤
ابن مالك	٣١ - ٤٥ - ٤٧ - ٥٠ - ٥١ - ٥٤ - ٥٨ - ٧٣ - ١٢٢ - ١٧٢ ١٧٤ - ١٩٨ - ٢٠٧ - ٢١٣ - ٢٣١ - ٢٣٥ - ٢٣٧ - ٢٣٨ ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٦٥ - ٢٨٨ - ٢٩٤ - ٣٠٢ ٣٠٧ - ٣٢٠ - ٣٢٧ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤٤ ٣٥٣ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٧٤ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤١٠ - ٤٢٣ - ٤٣٤
المالقي	١٨٩ - ٢٣٤ - ٢٤٢ - ٢٦٥ - ٢٦٨ - ٢٧٠ - ٢٨٠ - ٤٠٦
المبرد	٣٠ - ٤٩ - ٥٢ - ٧٧ - ١٠١ - ١١٨ - ١٣٩ - ١٤٦ - ١٥٣ ١٥٧ - ١٧٠ - ١٨٢ - ١٨٥ - ١٩٩ - ٢٠٩ - ٢١٧ - ٢٣٠ ٢٤٧ - ٢٤٩ - ٢٦٩ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٧ - ٣١٩ - ٣٤٤ ٣٤٨ - ٣٧٠ - ٣٧٨ - ٤٠٣ - ٤١٣ - ٤٢٢ - ٤٢٧ - ٤٢٩ ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٤١

العالم	رقم الصفحة
محمد الفرناطي	٨
محمد القصيري	٨
المرادي	١٤ - ١٤٧ - ٢٦٧ - ٢٦٩ - ٢٧٠
ابن مضاء	١٥٩ - ٣٩٣
المطرزي	٢٥٤
المكودي	٣٤٠
ابن المهير	١١
أبو موسى	٣٣١
ابن الناظم الأندلسي	٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ١٢٢ - ١٤٠ - ٢٢٤ - ٣٤٠ - ٤٢٠ - ٤٣٧
النووي	١١
الهروي	٤٣٨
ابن هشام	٣٣ - ١٧٤ - ٢٦٦ - ٢٦٨ - ٣٠١ - ٣٠٦ - ٣٤٠ - ٤٣٧ - ٤٣٩ - ٤٥٣
هشام الضرير	٣٢ - ٨٥ - ١٥٩ - ٢٤٥ - ٣٩٢ - ٤٤٣
ابن ولاد	٣٣١
ابن أبي اليسر	١١
ابن يعيش	٥٨ - ٧٤ - ٨١ - ٨٢ - ١٢٤ - ١٣٥ - ١٦٥ - ١٧٨ - ٢٠١ - ٢٢٢ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٤٧ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٧ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٣١٦ - ٣٢١ - ٣٤٥ - ٣٥٠ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧٣ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٩٩ - ٤٠٠
يونس بن حبيب	١٦٥ - ١٧٠
اليونيني	١٠

فهرس المصادر والمراجع

- ١ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لأحمد البناء، ت: د، شعبان إسماعيل، ط: ١، عالم الكتب، بيروت، القاهرة، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- ٢ أدب الكتاب، لابن قتيبية، ت: علي فاعور، ط: ١ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٣ ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، ت: د، رجب محمد، ط: ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٤ الأزهية في علم الحروف، للهروي، ت: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٥ أسرار العربية، لابن الأباري، ت: محمد شمس الدين، ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت. ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- ٦ إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، للبطلوسي، ت: حمزة النشرتي، ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م - ١٤٢٤هـ.
- ٧ أصول التفكير النحوي، د: علي أبو المكارم، ط: ١، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- ٨ أصول النحو عند ابن مالك، خالد شعبان، ط: ١، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٩ الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، لتمام حسان، عالم الكتب، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ١٠ الأصول في النحو، لأبي بكر السراج، ت: عبد الحسين الفتلي، ط: ٣، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ١١ إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري، ت: محمد السيد عزوز، ط: ١، عالم الكتب، بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ١٢ إعراب القرآن للنحاس، ت: زهير زاهد، ط: ٢، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- ١٣ الأعلام، لخير الدين الزركلي، ط: ١٥، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م.
- ١٤ الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري، ت: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ. ١٩٧٥م.
- ١٥ الإغفال، وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج، لأبي علي الفارسي، ت: د، عبد الله عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، دبي.
- ١٦ الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، قرأة وعلق عليه د: محمود ياقوت، كلية الآداب، جامعة طنطا، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٦م، دار المعرفة الجامعية.
- ١٧ أمالي ابن الشجري، ت: محمود الطناحي، ط: ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
- ١٨ الأمالي النحوية، لابن الحاجب، ت: هادي حمودي، ط: ١، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥ - ١٩٨٥م.
- ١٩ إنباه الرواة على أبناء النحاة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: ١، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٠ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، ومعه كتب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- ٢١ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.
- ٢٢ الإيضاح، لأبي علي الفارسي، ت: د، كاظم بح ر المرجان، ط: ٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

- ٢٣ الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، ت: د، موسى العلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.
- ٢٤ الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ت: د، مازن المبارك، ط: ٦، دار النفائس، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٢٥ البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، ت: د، عياد الثبتي، ط: ١، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٦ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم ط: ٢، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٢٧ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين الفيروزآبادي، ت: محمد المصري، ط: ١، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢٨ تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ترجمة الدكتور رمضان عبدالتواب، مراجعة: السيد يعقوب بكر، دار المعارف، مصر ١٩٨٣م، ط: ٣.
- ٢٩ التبصرة والتذكرة، للصيمري، ت: د، فتحي علي الدين، ط: ١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٣٠ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن العثيمين، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، ١٣٩٦هـ.
- ٣١ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، ت: د، زهير عبد المحسن سلطان، ط: ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٣٢ التخمير، للخوارزمي، ت: د، عبد الرحمن العثيمين، ط: ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.
- ٣٣ تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، ت: د، عفيف عبد الرحمن، ط: ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- ٣٤ تذكرة الحفاظ، للذهبي، ت : عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف
العثمانية، ١٣٧٤هـ.
- ٣٥ التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ت : حسن
هنداوي، ط: ١، دار القلم، دمشق، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٣٦ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، ت : محمد كامل
بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٨٧م، ١٩٦٧م.
- ٣٧ التصريح على التوضيح، لخالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية،
القاهرة.
- ٣٨ التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، ت : د، علي القوزي،
ط: ١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٠هـ.
- ٣٩ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، ت : أحمد
عزوز، ط: ١، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
- ٤٠ التوطئة، للشلوبين، ت : د، يوسف المطوع، ط، بدون، مطابع سجل
العرب، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٤١ الجمل، لعبد القاهر الجرجاني، ت: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق،
١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ٤٢ الجمل، للزجاجي، ت: د، علي الحمد، ط: ٥، مؤسسة الرسالة، بيروت،
١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٤٣ الجنى الداني، للمرادي، ت: د، فخر الدين قباوة، محمد فاضل، ط: ٢،
دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٤٤ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر.
- ٤٥ حاشية الصبان على شرح الأشموني، ت: طه سعد، المكتبة التوقيفية.
- ٤٦ حروف المعاني، للزجاجي، ت: د، علي الحمد، ط: ١، مؤسسة الرسالة،
بيروت، دار الأمل، الأردن، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- ٤٧ خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب، ت : عبد السلام هارون، ط: ٤، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٤٨ الخصائص، لابن جني، ت: الشريبي شريفة، دار الحديث، أمام جامعة الأزهر، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٤٩ الدرر الكامنة في أع يان المئة الثامنة، للعسقلاني، ط : دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٥٠ ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد السكري، ت : محمد آل ياسين، دار مكتبة الهلال، ط: ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٥١ ديوان الأعشى الكبير، ت: د، محمد حسين، ط: ١، المطبعة النموذجية، القاهرة.
- ٥٢ ديوان امرئ ال قيس، ت : مصطفى عبد الشافي، ط : ٥، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٥٣ ديوان تأبط شراً، ت : علي ذو الفقار شاكر، ط : ١، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٥٤ ديوان جرير، ت : د، نعمان أمين طه، ط : ٣، دار المعارف، ١١١٩، القاهرة.
- ٥٥ ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له : علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٥٦ ديوان العباس بن مرداس، ت : د، يحيى الجبوري، ط : ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٥٧ ديوان عبد الله بن رواحة، ت : د، وليد قصاب، ط : ١، دار العلوم، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٥٨ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، ت: د محمد يوسف نجم، الجامعة الأمريكية، بيروت، دار صادر.

- ٥٩ ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه، علي الفاعور، ط : ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٦٠ ديوان كثير عزة، جمعة وشرحه : الدكتور، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.
- ٦١ ديوان مجنون ليلى : ت : د، عبد الستار فراج، ط : ١، مكتبة مصر، ١٩٧٩م.
- ٦٢ ديوان النابغة الجعدي، ت : د، واضح الصمد، ط : ١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨م.
- ٦٣ ديوان النابغة الذبياني، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم، ط : ٢، دار المعارف، القاهرة.
- ٦٤ ديوان الهذليين، ط : ٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٥م.
- ٦٥ الذيل على ط بقات الحنابلة، للحافظ بن رجب ت : د، عبد الرحمن العثيمين، ط : ١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- ٦٦ رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، ت : د، أحمد الخراط، ط : ٣، دار القلم، دمشق، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٦٧ سر صناعة الإعراب، لابن جني، ت : محمد حسن إسماعيل، أحمد رشدي عامر، ط : ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧م - ١٤٢٨هـ.
- ٦٨ سثن الدارقطني، للدارقطني، ت : عادل عبدالموجود، علي معوض، ط : ١، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ٦٩ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، للدكتورة خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ط : ١، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ٧٠ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، ت : عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، ط : ١، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨م.

- ٧١ شرح الأشموني، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، لنور الدين الأشموني، ت: محمد عزوز، ط: ١، المكتبة العصرية، صيدا_ بيروت، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- ٧٢ شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، ت : د، عبد الحميد السيد عبد الحميد، بدون طبعة، دار الجيل، بيروت.
- ٧٣ شرح التسهيل، لابن مالك، ت: د، عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد المختون، ط: ١، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٧٤ شرح التسهيل، للمرادي، القسم النحوي، ت : محمد عبيد، ط؛ ١، مكتبة الإيمان، المنصورة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٧٥ شرح الجمل، لابن خروف، ت : د، سلوى عرب، ط : ١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.
- ٧٦ شرح الجمل، لابن عصفور، ت : د، صاحب أبو جناح، الطبعة ودار النشر، بدون.
- ٧٧ شرح الرضي على الكافية، للرضي، ت : حسن عمر، منشورات جامعة بن غازي، ١٣٩٨هـ.
- ٧٨ شرح السيرافي لكتاب سيويه، ت : أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م، ١٤٢٩هـ.
- ٧٩ شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهى الأرب، تأليف محمد عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٨٠ شرح شواهد الإيضاح، لأبي علي الفارسي، ت : د، عيد درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ.
- ٨١ شرح ابن عقيل، ت: الفاخوري، ط: ١، دار الجيل، بيروت.
- ٨٢ شرح قواعد الإعراب، للكافيجي، ت : فخر الدين قباوة، ط : ٣، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٦م.

- ٨٣ شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ت : د، عبد المنعم هريدي، ط : ١، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٨٤ شرح اللمع، لابن برهان، ت : د، فائز فارس، ط : ١، الكويت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٨٥ شرح المفصل للزمخشري، لابن يعش، ت : إميل يعقوب، ط : ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٨٦ شرح المقدمة الجزولية، للأبيدي، تحقيق : د، سعد الغامدي، وآخرون، رسائل علمية، قسم الدراسات العليا العربية، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى.
- ٨٧ شرح المقدمة الجزولية الكبير، للشلوبين، ت : تركي العتيبي، ط : ١، مطبعة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٨٨ شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، ت : خالد عبد الكريم، ط : ١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٧م.
- ٨٩ شرح المقدمة المحسبة في النحو، لابن هطيل اليمني، ت : د، شريف النجار، ط : ١، دار عمار، عمان، ٢٠٠٨م.
- ٩٠ شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ت : د، فاطمة الراجحي، جامعة الكويت، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٩١ شعر عمرو بن معد يكرب، جمعه وحققه مطاع الطريشي، ط : ٢، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٩٢ الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لابن فارس، علق عليه أحمد بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .
- ٩٣ صحيح البخاري، ت : محمد الناصر، ط : ١، دار طوق النجاة، بيروت، ١٤٢٢هـ.
- ٩٤ صحيح مسلم، ت : نظر الفاريابي، ط : ١، دار طيبة، الرياض، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

- ٩٥ الصلة في تاريخ علماء الأندلس، لابن بشكوال، ت : إبراهيم الأبياري، ط:١، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.
- ٩٦ ضرائر الشعر لابن عصفور، ت : السيد إبراهيم محمد، ط : ١، دار الأندلس، ١٩٨٠م.
- ٩٧ طبقات الحفاظ، للسيوطي، راجع النسخة لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٩٨ طبقات النحويين واللفويين ، للزيدي، ت : محمد إبراهيم، ط : ٢، دار المعارف، مصر.
- ٩٩ الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، للبعلي، ت : ممدوح محمد خسارة، ط:١، الكويت ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- ١٠٠ في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ١٠١ الكتاب، لسيبويه، ت : عبد السلام هارون ، ط : ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ١٠٢ كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي، ت : د، محمود الطناحي، ط:١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٠٣ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٠٤ التباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، ت : غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، إعادة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- ١٠٥ لسان العرب، لابن منظور، طبعة جديدة محققة، دار المعارف،
١١١٩م، القاهرة.
- ١٠٦ التمع، لابن جني، ت : سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان،
بدون طبعة، ١٩٨٨م.
- ١٠٧ لمع الأدلة، لابن الأنباري، ت : سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة
السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٧٥م.
- ١٠٨ ما ينصرف وملا لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، ت : هدى
قراعة، القاهرة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ١٠٩ مجاز القرآن، لأبي عبيدة، ت : د، محمد فؤاد، مكتبة
الخانجي، القاهرة.
- ١١٠ مجالس العلماء، للزجاجي، ت : عبد السلام هارون، ط : ٣،
مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٠م.
- ١١١ المح تسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن
جني، ت : علي النجدي، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي،
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث
الإسلامي، مطابع الأهرام، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ١١٢ المسائل البصرييات، للفراسي، ت : محمد الشاطر، ط : ١، مطبعة
المدني، القاهرة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١١٣ المسائل الحلبيات للفراسي، ت : د، حسن هندأوي، ط : ١، دار
القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م.

- ١١٤ المسائل العضديات، للفارسي، ت : د، علي المنصوري، ط : ١،
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. عالم الكتب والمكتبة العربية، بيروت.
- ١١٥ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، ت :
صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- ١١٦ المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، ت : مطصفى الحدري،
مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق.
- ١١٧ المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، ت : د، محمد كامل
بركات، ط : ٢، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي
بمكة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ١١٨ المطلع على أبواب المقنع، للبعلي، المكتب الإسلامي، ط : ٣،
١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١١٩ معاني الحروف، للرماني، ت : د، عبد الفتاح شلبي، ط : ٣، دار
الشروق، جدة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ١٢٠ معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ت : عرفات حسونه، ط : ١،
المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ١٢١ معاني القرآن، للأخفش، ت : هدى قراعة، ط : ١، مكتبة
الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ١٢٢ معاني القرآن، للفراء، ط : ٣، عالم الكتب، بيروت،
١٤٠٣هـ - ١٩٨٠م.
- ١٢٣ معجم المؤلفين، لرضا كحالة، ط : ١، مؤسسة الرسالة،
بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ١٢٤ المغني في النحو لابن فلاح اليميني، ت : د، عبد الرزاق السعدي،
ط : ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٩م.

- ١٢٥ مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، ت : محمد عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ٢٠٠٧م - ١٤٢٨هـ.
- ١٢٦ المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ت : د، خالد حسان، ط: ٢، مكتبة الآداب، القاهرة. ٢٠٠٩م.
- ١٢٧ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، ت : د، عبد الرحمن العثيمين، د، عبد المجيد قطامش، وآخرين، ط: ١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ١٢٨ المقتصد في شرح الإيضاح، ل عبد القاهر الجرجاني، ت : د، كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.
- ١٢٩ المقتضب، للمبرد، ت : محمد عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٣٩٩هـ.
- ١٣٠ المقدمة الجزولية في النحو، للجزولي، ت : د، شعبان محمد مطبعة أم القرى.
- ١٣١ الثّرب، لابن عصفور، ت : أحمد الجوراي، عبدا لله الجبوري، ط: ١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ١٣٢ ملحة الإعراب، للحريري، ت : د، فائز فارس، ط : ١، دار الأمل، الأردن، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.
- ١٣٣ المتصف، لابن جني، ت : نصر الدين فارس، عبد الجليل زكريا، ط: ٢، دار المعارف، حمص، ١٩٩٠م.

- ١٣٤ نتائج الفكر، لل سهيلي، ت : عادل عبد الموجود، علي معوض ،
ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- ١٣٥ التحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة ، لعباس حسن ، ط: ٥،
دار المعارف، مصر.
- ١٣٦ التواد في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، ت : د، محمد عبد القادر،
ط: ١، دار الشروق، بيروت، ١٩٨١م - ١٤٠١هـ.
- ١٣٧ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، ت : عبد السلام
هارون، د، عبد العال مكرم، ط : ٢، مؤسسة الرسالة،
بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٧٩م.
- ١٣٨ التوا في بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي، ت : أحمد الأرناؤوط،
تركي مصطفى، ط : ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت،
١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
١	ملخص الرسالة
٢	المقدمة
٥	الشكر والتقدير
٦	التمهيد وفيه مبحثان
٧	المبحث الأول: التعريف بالبعلي وكتابه وكتاب الجمل
٩	أولاً : اسمه ونسبه ومولده
٩	أخلاقه وصفاته
٩ - ١٠	حياته وعلمه
١٠ - ١١	شيوخه
١٢	تلاميذه
١٣	مؤلفاته
١٤	وفاته
١٥	المبحث الثاني : الأسس الترجيحية عند علماء النحو
٢٨	الفصل الأول : أصول النحو القياس، السماع، الإجماع، الاستصحاب

رقم الصفحة	الموضوع
٢٩	إعراب الأسماء الستة
٤٣	نوع حروف (المد واللين) في المثني والجمع
٥٤	صرف الثلاثي الأعجمي متحرك الوسط
٥٦	الخلافا يف علة بناء (فعال) من (أفعل)
٦٠	صرف (أفعل من) للضرورة
٦٤	حكم النكرة المفردة مع (لا) النافية للجنس
٧١	عامل الرفع في المبتدأ
٨٠	عامل الرفع في المضارع
٨٩	العامل في الفاعل
٩٣	علة نصب خبر الأفعال الناقصة
١٠٠	تقدم معمول خبر (كان) على اسمها
١٠٥	حكم لحاق تاء التأنيث (نعم) و(بئس)
١٠٨	فعلية أفعل في صيغة (ما أفعله)
١١٦	الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف
١٢٠	تقديم الحال على (أفعل) التفضيل العامل فيها
١٢٧	عامل الرفع في خبر الأحرف المشبهة بالفعل
١٣٣	العامل في المفعول معه

رقم الصفحة	الموضوع
١٢٩	العامل في المستثنى بـ (إلا) من موجب
١٤٨	بناء (غير)
١٥٣	نصب الفعل المضارع بعد (لام كي)
١٥٧	عمل اسم الفاعل ماضياً
١٦١	منع صرف الصفة من (فعالن) التي لا مؤنث لها
١٦٤	دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس
١٦٧	ترخيم الثلاثي
١٧٠	معنى (رب)
١٧٦	زيادة (الفاء)
١٧٩	صرف المسمى بفعل على وزن مشترك
١٨٢	صرف الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط
١٨٥	الخلاف في فعلية (ليس)
١٩٠	فعلية (نعم) و(بئس)
١٩٧	حقيقة (ما) في (ما أفعله)
٢٠٣	حكم المفعول لأجله المجرد من (أل) والإضافة
٢٠٥	حكم تقدم الحال على عامله الظرف أو الجار والمجرور
٢٠٩	ظرفية (سوى)

رقم الصفحة	الموضوع
٢١٦	الخلافا في (كي) الجارة
٢٢١	الأصل في (أيمن)
٢٢٦	حكم عمل اسم الفاعل المصغر
٢٣٠	الضمير الواقع خبراً لكان وأخواتها من حيث الاتصال والانفصال
٢٣٤	حقيقة (السين) المختصة بالمضارع
٢٤٠	حكم استعمال (إلا) بمعنى الواو
٢٤٤	حكم الضمير القصل باسم الفاعل
٢٤٩	هل المثى وجمع المذكر السالم معربان أم مبنيان
٢٥٣	حكم المضاف إلى ياء المتكلم
٢٥٩	معنى (كان)
٢٦٥	حقيقة (لن)
٢٧٢	حقيقة (منذ)
٢٧٧	الفصل الثاني: العلة النحوي
٢٧٨	علة لحاق التتوين للاسم
٢٨٢	حكم صرف المؤنث الثلاثي السانك الوسط
٢٨٥	حكم زيادة (كان) آخراً

رقم الصفحة	الموضوع
٢٨٧	حكم تقديم خبر (ليس) عليها
٢٩٣	تعدد الحال وصاحبها مفرد
٢٩٧	عامل النصب في خبر (ما) النافية
٣٠١	الأصل في (إذن)
٣٠٤	حكم دخول (حتى) على المضمرة
٣١٠	المجازاة بـ (كيف)
٣١٥	زيادة (واو) العطف
٣١٩	المستحق للرفع بالأصالة
٣٢٤	الفصل الثالث الدليل العقلي
٣٢٥	أصل نون المثني والجمع
٣٣٤	معنى الصرف
٣٣٩	العدل في (جمع)
٣٤٤	العامل في الخبر
٣٥٢	تأخر الاستفهام عن الأفعال المتعدية لمفعولين
٣٥٦	الضابط في كسر همزة (إن) وفتحها
٣٦١	عامل الجزم في جواب الطلب
٣٦٦	ماهية (رب)

رقم الصفحة	الموضوع
٣٧٣	إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى
٣٧٧	العامل في الاسم بعد (إن) الشرطية
٣٨١	(أل) الداخلة على الوصف
٣٨٩	العطف على معمولي عاملين مختلفين
٣٩٦	الأصل في (هي) و(هو)
٤٠٨	الفصل الرابع : الترجيح بلا دليل
٤٠٩	أوجه الإعراب في (المرء مجزي بعمله إن خيراً فخير)
٤١٣	(إن) و(أن) من حيث الأصلية والفرعية
٤١٦	حكم تقدم معمول (خبر) ما عليها
٤١٩	عامل الجزم لفعل الشرط وجوابه
٤٢٦	الأصل في (حبذا)
٤٣٢	إعراب المخصوص بالمدح بعد (حبذا)
٤٣٧	خبر اسم الشرط الواقع مبتدأ
٤٤١	معنى (واو) العطف
٤٤٦	المجرور بعد (كم) الخبرية
٤٥٤	الخاتمة
٤٥٧	فهرس الآيات

رقم الصفحة	الموضوع
٤٦٠	فهرس الأحاديث النبوية
٤٦١	فهرس الأشعار والأرجاز
٤٦٥	فهرس الأعلام
٤٧٢	فهرس المصادر والمراجع
٤٨٥	فهرس الموضوعات